دراسات فى
تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر

دكتورة
ناهد إبراهيم دسوقى
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية



دراسات فى :

تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر

دكتورة

ناهد إبراهيم دسوقى

استاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

2011



عدد الصفحات :- ٣٢٤

المؤلف :- ناهد إبراهيم دسوقي

عنوان الكتاب :- دراسات في تاريخ افرقيا الحديث والمعاصر

رقم الايداع :-

حقوق النشر والتوزيع



الاداره :- ٣٦ ش سوتير - الازريطة - أمام كلية الحقوق – جامعة الاسكندرية – جمهورية مصر العربيه
تليفاكس :- ٠٠٢٠٣٤٨٧٠١٦٣
محمول :- ٠٠٢٠١٢١٦٦٦٩١٣
الفرع الثاني :- ٣٨٧ ش قنال السويس – الشاطبي – الاسكندريه
Email: - darelmaarefa@gmail.com ,
d_maarefa@yahoo.com
Web site: - www.darelmaarefa.com

مقدمة

يتناول هذا الكتاب تاريخ الشمال الأفريقى (الجزائر - تونس - ليبيا - المغرب) فى العصر الحديث بدءاً من القرن السادس عشر حتى الخمسينيات من القرن العشرين. وقد خضعت دول الشمال الأفريقى للسيطرة العثمانية - باستثناء المغرب - فى أوائل القرن السادس عشر، بعد ان استطاع العثمانيون صد الهجمات الأسبانية على السواحل المغربية وانقاذ البلاد من التفكك والإنقسام وتوحيدها سياسياً فى ظل الحكم العثمانى. ومن الملاحظ أن سكان الشمال الأفريقى رحبوا بمجئ العثمانيين، كما تدل كتابات هذا العصر، ولم يعتبروا دخول شمال افريقيا فى حظيرة الدولة العثمانية احتلالاً أجنبياً.

ومنذ بداية القرن التاسع عشر تطلعت الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا للشمال الأفريقى للسيطرة عليه تحقيقاً للمقولة الفرنسية بأن البحر المتوسط ينبغى أن يصبح بحيرة فرنسية. وكانت الجزائر أول دولة فى الشمال الأفريقى تشهد الإستعمار الفرنسى فى ١٨٣٠، ثم تطلعت فرنسا بعد ذلك إلى تونس وبسطت حمايتها عليها فى ١٨٨١، ومن تونس إلى المغرب حيث أعلنت الحماية الفرنسية عليها فى ١٩١٢. أما ليبيا فكانت من نصيب إيطاليا حيث استولت عليها فى ١٩١١.

وقد شهدت دول الشمال الأفريقى أكثر من تجربة استعمارية، فالاحتلال الفرنسى للجزائر طبق سياسة الإدماج Assimila tion أى التطابق بين المستعمرة والدولة الأم فى جميع الأنظمة والقوانين والادارات، وبذلك لا تكون فى السمتعمرة مرافق خاصة بها وانما مجرد فروع من المصالح العامة فى الدولة الأم. ولما كانت هذه التجربة الاستعمارية مكلفة بالنسبة لفرنسا فقد ابتعدت عنها فى تونس والمغرب ولجأت إلى نظام الحماية Protecto rate اقتصاداً فى النفقات. وكانت تونس أول تجربة لنظام الحماية فى تاريخ الاستعمار الفرنسى وكان هذا النظام يتمشى مع أصحاب النظريات الاستعمارية من الفرنسيين وعلى رأسهم جول فرى الذى وجد أن فرنسا لن تتحمل أى أعباء مالية وأن الدولة المحمية تتحمل نفقات الاحتلال والاصلاحات المفروض إدخالها فيها. ويبدو أن فرنسا

شعرت بالإرتياح لهذا النظام فطبقتة بعد ذلك فى عدة مستعمرات مثل الهند الصينية ثم مدغشقر ثم مراكش.

وقد شهدت دول الشمال الأفريقى خلال الحقبة الإستعمارية الهجرات الأوروبية وسياسة الاستعمار الرسمى أى منح المهاجرين الأوروبين مساحات شاسعة من الأراضى بأبخس الأثمان بعد انتزاعها من السكان الوطنين بكافة الوسائل، وتقديم كافة التسهيلات لهذه العناصر للاستقرار، واستطاع بعض هؤلاء المستعمرين تكوين الثروات الطائلة من هذه الملكيات الزراعية بفضل زيادة الصادرات إلى فرنسا وبقية دول أوروبا.

وشهد النصف الثانى من القرن العشرين حركات الاستقلال فى الشمال الأفريقى، وكانت تسير أحياناً فى طريق النضال السياسى من خلال إرسال الوفود واللجان والمفاوضات، وأحياناً أخرى تلجأ إلى استخدام القوة فى شكل حرب العصابات حتى استطاعت نيل حريتها بعد تضحيات جسيمة. والملاحظ عند دراسة الحركات القومية فى الشمال الأفريقى وجود اتجاهين: الأول ويقوم على بعث التقاليد الإسلامية العربية، والثاني ويقوم على فكرة التجديد والأخذ بمظاهر الحضارة الأوروبية الحديثة، غير أنه بعد تحقيق الاستقلال تأكدت فكرة العروبة والإسلام فى هذه المنطقة بل ظهرت بعض الأصوات التى نادت بتوحيد المغرب لكن لم تتخذ خطوات عملية فى هذا الاتجاه.

وتحاول هذه الدراسة تقديم صورة شاملة لأوضاع الشمال الأفريقى على مدى أربعة قرون. وقد تم تقسيم الكتاب إلى أربعة فصول تعالج ظروف فرض السيطرة الاستعمارية على كل قطر من أقطاره ثم التعرض لأساليب الإدارة الاستعمارية ثم إلقاء الضوء على الحركات القومية حتى نيل الاستقلال. ولعل هذا العرض التاريخى لدول الشمال الأفريقى يعين القارئ على فهم الكثير من المشكلات المعاصرة فى هذا الجزء من القارة الأفريقية.

الإسكندرية في ١١/١٢/٢٠٠٧.

د. ناهد دسوقي

الفصل الأول

العثمانيون في شمال أفريقيا

الفصل الأول
العثمانيون في شمال أفريقيا

منذ أن سقطت غرناطة فى أيدى المسيحية فى ١٤٩٢ سيطر البرتغاليون والأسبان على الأندلس وانتهى الوجود الإسلامى بها. ومنذ أن تزوج الملكان فرديناند وايزابيلا وتكونت دولة أسبانيا الحديثة والروح الصليبية ضد المسلمين تتأجج وصاحبها الرغبة فى مطاردة المسلمين فى شمال أفريقيا، ومن ثم دارت حرب بحرية بين الأسبان والمسلمين فى البحر المتوسط واستمرت حتى طرد آخر فوج من العرب من أسبانيا فى ١٦١٠، وترتب على ذلك نزوح أعداد كبيرة من المسلمين إلى شمال أفريقيا محملين بالحقد الدفين ضد المسيحيين مما دفعهم إلى ممارسة نوع من الحرب البحرية غير النظامية والتى عرفت عند المؤرخين الغربيين باسم القرصنة Piracy وعند المؤرخين العرب باسم الجهاد البحرى. وكانت أسبانيا هى الرائدة فى هذا المجال خاصة بعد أن استولت على مينائى سبته ومليلة فى المغرب الأقصى فى القرن الخامس عشر واتخذتها مراكز للتحرك بحرية تامة أمام سواحل المغرب واحتلت وهران ١٥٠٥ وطرابلس فى ١٥١٠ ثم وقعت فى أيدى فرسان القديس يوحنا من بقايا الصلبيين وظلوا بها حتى ١٥٥١ عندما سيطر عليها العثمانيون.

لم يكن أمام أهل الجزائر وطرابلس غير الدخول فى حماية أحد كبار الملاحين المسلمين الذين دانت لهم البحار والثغور الإسلامية كلها فى ذلك الحين، وقد لمع اسم بابا عروج شقيق خير الدين بارباروسا (ذى اللحية الحمراء) الذى كان أسيراً فى سفن المسيحيين، ثم نجح فى الهرب والعودة إلى بلاده، ثم اشترك مع شقيقه خير الدين فى انشاء مركز لهما فى جزيرة جربة التونسية. ويرجع الفضل فى قيام الحكم العثمانى فى الجزائر إلى عروج الذى قاتل الأسبان وحليفهم صاحب تلمسان، ثم اضطرته الظروف إلى التقهقر والعودة إلى تونس. واستطاع من جديد فى ١٥١٠ العمل على تخليص الجزائر من الأسبان وأرسل إلى السلطان سليم الأول يخبره باتمام السيطرة على مدينة الجزائر، وكان السلطان فى مصر فى ذلك الوقت فسر لذلك الخبر وبعث إلى عروج بالخلعة وبالأمر السلطانى بتنصيبه حاكماً على مدينة الجزائر وما يتبعها من بلاد.

وعندما قتل عروج خلفة شقيقة خير الدين بارباروسا واعترف به السلطان سليم وأمده بجامية ومدفعية قوية وبعض قوات الانكشارية. وفى ١٥٥١ نجحت قوات السلطان العثمانى سليمان القانونى فى السيطرة على طرابلس وتم تعيين مراد أغا والياً عليها واتحدت مع بقية الممالك العثمانية.

أما فى تونس فقد مهد أحد البحارة المجاهدين «درغوث» لتثبيت الحكم العثمانى فى تونس على أنقاض دولة الحفصيين، وكانت هذه الدولة تحكم تحت حماية المسيحيين منذ عام ١٥٣٥، وأصبحت لذلك مكروهة من الشعب التونسى مما أدى إلى اضطرابات داخلية واقتصار سلطة الحسن الحفصى على مدينة تونس، فلما ضيق عليه الخناق رحل إلى أوروبا مستنجداً بحماية الأسبان، وفى أثناء غيابه استولى أحد أبنائه على السلطة فى تونس وجدد تعهده للأسبان بوضع البلاد تحت حمايتهم. وقد اتخذ العمثانيون خطوتين هامتين لمواجهة الخطر الأسبانى فى تونس، أولاً بتعيين حسن باشا ابن خير الدين بيكلر بك على الجزائر عام ١٥٥٧، حتى يتمكن بما لأسرة البرباروس من النفوذ فى شمال أفريقيا من إعادة السلطة إلى أقليم الجزائر، وثانياً بإقامة «درغوث» والياً على طرابلس خلفاً لمراد أغا. وكان درغوث هو الذى وسع السلطة العثمانية هناك بحيث شملت الشواطئ الليبية بكاملها تقريباً، وإنشأ فرق الإنكشارية، التى تزاوج أفرادها بالليبيات فتكونت بذلك طوائف القولوغلية، وفى الفترة ما بين ١٥٥٦، ١٥٦٨ استولى درغوث على مدن تونس الشرقية والجنوبية مثل صفاقس والقيروان، ورغم أن إسبانيا قد رحبت عام ١٥٥٩، بصلح كاتو كمبريسيس Ca-teau-Cambresis مع فرنسا (وهو الصلح الذى أنهى الحروب الإيطالية ١٤٩٤ – ١٥٥٩) كى تتفرغ لتقوية مركزها فى شمال أفريقيا، فقد فشلت جميع محا_لاتها لاستعادة مركزها فى تونس. ولكن درغوث قتل فى أثناء عمليات الحصار التى قام بها ضد جزيرة مالطة. مهما كان الأمر فإن خسارة الدولة ستعوضها ظهور شخصيات جديدة فى الجزائر تعمل على قيادة أساطيل العثمانيين، وقيادة البحرية الإسلامية ضد الأخطار الأجنبية، ولقد اشتهر من أسماء أمراء البحر بعد ذلك صالح ريس وقلج على (أى السيف على).

وعندما تولى قلج على الحكم فى الجزائر عام ١٥٦٧ خلفاً لحسن باشا رسم خطة جريئة لمهاجمة الأسبان فى عقر دارهم وذلك بأن عقد اتفاقاً سرياً مع الثوار المسلمين الذين اعتصموا بجبال الأندلس ونجح فعلاً فى إنزال الأسلحة وبعض المتطوعة على الساحل الأسبانى فى أوائل عام ١٥٦٩ . وفى هذه الأثناء سمع باستعداد دون جوان أمير النمسا لغزو الجزائر فعدل عن هذه الخطة مؤقتا، وصمم على التخلص من القاعدة الأسبانية الموجودة فى ميناء تونس قبل أن يهاجمه الأسبان، ولقد انزعجت أوروبا من نشاط قلج على، وحتى فرنسا التى كانت حليفة للدولة العثمانية لم تكن ترحب بأى محاولة تهدف إلى توحيد الشمال الأفريقى تحت سلطة واحدة. وظهر رد الفعل عند البابا بصورة أعنف، فقد ألف حلفاً من أسبانيا والبندقية وتسكانيا وسافوى وفرسان القديس يوحنا فى مالطة. وكانت أسبانيا والبندقية هما أهم أعضاء هذا الحلف المقدس. وقد تضمن ميثاق الحلف المقدس نصوصاً حددت عدد السفن والبحارة والجنود والأموال التى يقدمها الأطراف المتعاقدون فى هذا الحلف. وعند صياغة مواد ميثاق الحلف المقدس أطلت الأزمة برأسها حين طالب فيليب الثانى ملك أسبانيا بأن توجه قوات الحلف ضد تونس التى كان يحكمها الحفصيون فى المناطق الشمالية والعثمانيون فى المناطق الجنوبية وضمها جميعاً إلى أسبانيا. وعلى أية حال فقد وضع فى قانون الحلف نص صريح يقرر أن الاستيلاء على بلاد المغرب هو هدف من أهداف الحلف، وقد خاض العثمانيون معركة ليبانتو التاريخية فى ٧ أكتوبر عام ١٥٧١ وأسفرت عن هزيمة الأساطيل العثمانية. وكانت معركة ليبانتو هزيمة عسكرية أليمة لا شك فيها نزلت بالعثمانيين، ولكن لم يستطع المنتصرون أن يفرضوا إراداتهم على العثمانيين، الذين صمدوا أروع ما يكون الصمود ورأوا أنهم إذا كانوا قد خسروا معركة فهم لم يخسروا الحرب. أما ما يقرره المؤرخون الأوربيون من أن هزيمة العثمانيين فى معركة ليبانتو قد أطاحت بالتفوق الحربى العثمانى فى حوض البحر المتوسط، فهو رأى تدحضه عدة حقائق منها: أن الأتراك العثمانيين لم يستسلموا لعوامل اليأس، بل أثبتوا أنهم شعب يتدفق قوة وحيوية، فعكف القلج على (القبطان باشا الجديد) على بناء وحدات بحرية جديدة ولقى من الصدر الأعظم كل معاونة فى هذا الصدد. وعملت الدولة على إدخال تحسينات وتوسيعات فى دور الصناعات الحربية

البحرية، واستطاع الأسطول العثماني منذ شهر يونيو ١٥٧٢ أن يعاود جولاته في البحر المتوسط ويتحرش بالدول المسيحية التي وقفت منه موقفاً عدائياً في معركة ليبانتو، كما استطاع قلج علي وسنان باشا - الذي أرسلته الدولة العثمانية للقضاء على الاستعمار الأسباني في تونس - أن ينتزعا عام ١٥٧٤ تونس من يد الأسبان وأن يعيدوا هذا الأقليم إلى رحاب الكتلة الإسلامية. وهكذا خضع المغرب العربي ما عدا مراكش (أو المغرب الأقصى) للسيادة العثمانية مثلما خضع المشرق العربي.

تلك هي الظروف التي ألقت بالمغرب العربي (ليبيا والجزائر وتونس) في أحضان الدولة العثمانية، وكانت طريقة الدولة في توحيد أقاليم شمال أفريقيا قد تمت بوسائل أخرى مختلفة عن تلك التي اتبعت للسيطرة على المشرق العربي، وقد سمح هذا التحالف بين رجال الدولة المغاربة في الحوض الشرقي لهذا البحر بقيام دولة هامة، وجبهة إسلامية موحدة في كل من المشرق والمغرب العربيين. وإذا كانت قوة هذه الدولة في المشرق برية تعتمد على الجنود والأسلحة النارية والمدفعية فإنها كانت في المغرب العربي بحرية، تعتمد على السفن السريعة والكفاءة في التدريب وعلى الجرأة الفائقة. ورغم أن الدولة العثمانية قد استخدمت السيف وسيلة لتوحيد المشرق العربي، فقد وجدت أن رجال البحر من الغرب يأتون إليها، ويطلبون الاتحاد معها. وفي عام ١٥٥٦ أصبحت شمال أفريقيا - حتى وهران وتلمسان - تابعة للدولة العثمانية.

نظام الحكم العثماني في المغرب العربي:

مر الحكم العثماني في الجزائر بثلاث مراحل متتالية طبقاً للقادة الذين تولوا أمر هذا الاقليم: **المرحلة الأولي** وتعرف بعصر البيكلر بكوات وتمتد من عام ١٥١٨ حتى عام ١٥٨٨، **والمرحلة الثانية** وتعرف بعصر الباشوات وتمتد من ١٥٨٨ حتى عام ١٦٥٩، **والمرحلة الثالثة** وتعرف بعصر الدايات واستمرت من عام ١٦٧١ حتى عام ١٨٣٠.

ويعتبر خير الدين بربروس بحق هو مؤسس الحكم العثماني في الجزائر، وقد وضع أنظمته الأساسية، وهي تقوم على تركيز السلطة في يد البيكلر بك ولذلك لم يشأ الأعتماد كلية على الإنكشارية، فجمع فرقاً خاصة بلغت ثمانية

ألاف من بين سكان البلاد الأصليين ومن الأسرى الأوروبيين الذين اعتنقوا الإسلام وألحق معظمهم بخدمة البحر. ولكنه لم يهمل بسط نفوذه فى الداخل فاعتمد فى ذلك على عدد من القوات البرية كان أساسها رجال فرق الإنكشارية. ولقد أخرجت هذه القوات البرية قيادات ستتمكن بعد فترة من السيطرة على السلطة الفعلية فى إقليم الجزائر، ومن ناحية أخرى احتفظت بعض جبال البربر باستقلال ذاتى ولكنها كانت تدفع جزية أو على الأصح هدايا تقدم فى بعض المناسبات للبيكلر بك، وتغاضت الحكومة العثمانية فى بادئ الأمر عن قيام طائفة أخرى من الجند ترتبط بشخصية البيكلربك الذى اعتمد على ولاء شخصيات البيكلر بكوات الأوائل التى حكمت الجزائر. وعندما أصبحت تخشى بالفعل انفصالهم عن الدولة بدلت نظام البيكلر بكوات بنظام الباشوات (أى الولاة)، وكان هذا الباشا أو الوالى العثمانى يشبه إلى حد كبير زميله المقيم فى القاهرة أو فى دمشق أو فى بغداد. وكان الباشوات يعينون لمدة ثلاث سنوات، وفقد والى الجزائر الإشراف على زميليه باشوات تونس وطرابلس كما كان الحال فى نظام البيكلر بكوات.

وكان الباشا يعتمد من ناحية على مجموعة رؤساء البحر بصفتهم قوة فعالة. ويعتمد من ناحية أخرى على مجموعة رؤساء الأوجاقات العسكرية أو الأغوات. وما كان الباشا ليستطيع أن يتخذ قراراً دون أن يتشاور مع رؤساء الأوجاقات العسكرية، وكان قد سمح لهؤلاء منذ عهد صالح باشا ريس بالانخراط فى سلك البحرية ولكن لم تتم لهم السيطرة الكاملة على هذا الجهاز المهم فى حياة الجزائر، فقد ظل العنصر المحلى من العرب والبربر ومن طائفة المهاجرين القادمين من أسبانيا خاصة هو الغالب على البحرية الجزائرية وقام صراع بين الإنكشارية وبين هذه الطائفة (الريسين) إلى أن أصبح للإنكشارية الغلبة فى عام ١٦٥٩، ونتيجة لذلك أصبح الحاكم يتم اختياره من أقدم الجنود الإنكشارية ويعرف «بالأغا» ويتولى لمدة شهرين فقط ثم يفسح المجال لمن يليه بحيث يجوز نظرياً لكل جندى إنكشارى أن يتولى الحكم بالتناوب حسب الأقدمية. ولقد أدى هذا النظام إلى قيام اضطرابات كبيرة كادت أن تقضى على مركز الجزائر فى البحر المتوسط ولم يتمكن هذا النظام من البقاء لمدة طويلة، إذ أن الدولة العثمانية لم ترض عن هذا الانقلاب لأنه وإن اعترف بالسيادة لها إلا أنه ترتب عليه

طرد الباشا الذى كان رمزاً للسيادة العثمانية كما لم يؤيد الأهالى الإنكشارية ضد رجال البحر لأنهم هم مصدر الرخاء. ولم يستمر هذا النظام - الذى كان يشبه الجمهورية العسكرية - إلا لمدة ١٢ سنة، أنهك قواد الجيش وسمح بالتالى بازدياد أهمية رؤساء البحر من جديد واستيلائهم على السلطة فى عام ١٦٧١، وبدأوا بذلك المرحلة الثالثة التى امتدت حتى عام ١٨٣٠، ومنذ ذلك التاريخ وحاكم الجزائر يعرف باسم الداى (أو العم بالتركية).

وكانت الجزائر تنقسم فى العهد العثمانى إلى ثلاث ولايات رئيسية هى ولاية قسنطينة فى الشرق، وولاية تيطرى فى الوسط، وولاية وهران وعاصمتها المعسكر فى الغرب. كما كان الحال فى كل الولايات العثمانية، كان حكام هذه الأقاليم بمثابة ملتزمين يؤدون مبالغ معينة سنوية للداى. كذلك تمتعت الجزائر بالنظام القبلى، وان كان هذا النظام قد بدأ يتفتت فى أوائل القرن التاسع عشر ليحل محله تكتلات على أساس دينى، وذلك بفضل أزدياد نفوذ الطرق الصوفية فى شمال أفريقيا وكان الداى يقيم فى أعلى مدينة الجزائر بضاحية تعرف «بالجنينة»، حتى انتقل عمر باشا عام ١٨١٥ إلى «القصبة»، أى القلعة فى سفح المدينة على البحر ليكون فى مأمن من الإضطرابات التى كثرت فى ذلك العصر، ولقد انتهى حكم الكثير من الدايات بالقتل ومصادرة أملاكه التى كانت تتضخم بفضل الهدايا التى يقدمها القناصل الأجانب وبنصيبه من غنائم البحر وبما يتلقاه نظير تعيين البكوات والقواد. وكان يساعد الداى خمسة من الوكلاء وهم الذين يكونون الديوان، وهم: وكيل البحر والبيت مالجى ورئيس أمن المدينة (الجزائر) وناظر القصر ورئيس الخيل الذى كان حلقة الاتصال بين القبائل والحكومة العثمانية.

أما بالنسبة لتونس، فإن النظام الإدارى الذى وضعه سنان باشا لها عندما افتتحها فى عام ١٥٧٤ لم يستمر أكثر من سبعة عشر عاماً. واستفاد سنان باشا بالنظم التى كانت متبعة فى عهد الحفصيين (٩٨١-١٥٧٣)، وأعتبرت تونس بكوية تابعة لبك البكوات (بيكلر بيك) المقيم فى الجزائر. وقام سنان بتعيين وال يحصل على رتبة الباشا، وكان هذا الوالى يعين من قبل الحكومة العثمانية، ونظم سنان باشا قوة عسكرية من الإنكشارية قدرها أربعة آلاف، وجعل على كل

مائة رئيس يسمى داى، وعين على الكل رئيساً هو الأغا، كما خصص لجباية المال مأموراً خاصاً كان يلقب بالباى، وعين مشرفاً على الشئون البحرية للولاة كان يعرف باسم قبودان رئيس، بالإضافة رلى ذلك أنشأ ديواناً بالحاضرة تجتمع به هذه الهيئة، المكونة من هؤلاء جميعاً، ويبدو أن بعض الأعيان كانوا يحضرون بالديوان لأبداء الرأى، فكانت لهم صفة إستشارية لا تنفيذية.

ويبدو أن الجند لاقوا الأمرين على أيدى رؤساء الديوان، (أى الضباط) فثاروا عليهم فى عام ١٥٩٠، بعد قيام ثورة الإنكشارية فى الجزائر - وفتكوا بالكثيرين منهم، فاجتمع الوالى وكبار الضباط العسكريين وقرروا أن يعهدوا إلى أحد الدايات بالإشراف على الإنشكارية وتأمين النظام فى مدينة تونس وما إليها. ولا يذكر التاريخ سوى اثنين حكماً بهذا الاسم هما عثمان داى ويوسف داى (١٥٩١-١٦٣٧). وتلا يوسف داى الأسطى مراد (١٦٣٧-١٦٤٠)، والذى كانت بيده رئاسة البحر أيضا. وفى هذه الفترة الممتدة من عام ١٥٩٠ حتى عام ١٦٤٠ عرفت البلاد حكماً قوياً واهتماماً بعمرانها، فاهتم الدايات هؤلاء بالأسواق ولاصناعات، خاصة فى العاصمة. ويتضح من هذا أن الوالى أصبح قليل الأثر فى إدارة الولاية، والواقع هو أن الموظف الآخر الذى كان له نفوذ فى ذلك الوقت هو الباى، الذى ظل مسئولاً عن الشئون المالية.

ولكن الداى لم يلبث أن انقضى عهد سلطانه ونفوذه، فانتقل الأمر إلى الباى وقد تم ذلك على يد مراد باى الذى كان يوسف داى قد اصطفاه وقربه وانتدبه للسفر بعساكر، واخضاع البغاة، واستخلاص الجبايات. وقد بدأ من مراد مقدرة ودراية ومهارة وكان ثمة من يتوسط له عند الباب العالى. فحصل على رتبة الباشوية وكان ذلك إيذاناً بتوطيد سلطة الباى وتحول النفوذ من الداى إليه، وقد ظل للداى بعض النفوذ فى أيام أسطى مراد رايس بسبب ما كان للقوة البحرية، وهو أمرها، من سيطرة على الموقف. وقد عرف عهد البايات الأول، أو العهد المرادى كما يسمى، ثلاثة من البايات الكبار (مراد باى وابنه حمودة وحفيده مراد باى الثانى من عام ١٦٣٧ إلى ١٦٧٥)، وإليهم يرجع الفضل فى توطيد لسلطة الباى، وانتزاع النفوذ مع الداى وقد أعادوا الأمن إلى البلاد فقضوا على أولاد سعيد بالقيروان والمفسيدين الذين كانوا قد لجأوا إلى حامية قبس ونظموا

مواقع الجند وومراكزهم فكان الإنكشارية المشاه والفرسان من الصبائحية وهؤلاء رتبوا فى تونس والبروان والكف وباجة، وكان ثمة أيضاً فرسان القبائل المسلمون الزارقية.

وقام بين خلفاء مراد باى الثانى خصام ونزاع استمر ثلاثين سنة (١٦٧٥-١٧٠٥) لقيت فيه البلاد الأمرين من حروب أهلية وغزوات جزائرية ونهب وسلب وقتل، ولعل شر ما أصاب تونس كان ما جاء على يد «مراد بوبالة» الذى حكم تونس أربع سنوات هى سنوات ظلم وظلام وقتل وتشريد. وصل الناس هذه الحروب والمصائب، فنادوا بطيب نفس واختيار منهم بحسين بن على التركى، أغا أو جاق باجه وسلموا له أمر الولاية العامة وأقرت ولايته الدولة العثمانية، وكان ذلك فى عام ١٧٠٥، وهو بدء قيام الأسرة الحسينية. وهكذا أصبح حسين بن على التركى (١٧٠٥-١٧٣٥) - أحد قواد الجند هو صاحب الأمر فى تونس، ومؤسس البيت الحسينى الذى ظل يزود تونس بالبايات حتى عام ١٩٥٧، وقد تعرضت تونس فيما بين عام ١٧٠٥ و ١٨٣٧ لكثير من الثورات مع الجزائر وطرابلس، وكان أول هذه الثورات تلك التى قام بها على باشا (١٧٤٥-١٧٥٦) ضد عمه حسين بن على مؤسس البيت الحسينى والتى انتهت بانتصار الثائر بسبب نصرة داى الجزائر، لكن بعد أن تكبدت البلاد خسارة فادحة، ثم جاءت ثورة يونس (بن على باشا) على أبيه وقد كان أكثر القتلا فى مدينة تونس نفسها، وانتهى بفشل الابن وهربه إلى باشا قسنطينية بالجزائر. وقد ثار الإنكشارية مرتين فى زمن حمودة باشا (١٧٨٢-١٨١٤) فى عام ١٨١١-١٨١٦ فقد كان الجيش التونسى يتألف يومئذ من الإنكشارية وهم من أبناء الأتراك وغيرهم يقيمون بثكنات معدة لهم بالحاضرة، ومن مخازنية وهم من أبناء البلد المنخرطين فى سلك الجند ووظيفتهم تأمين السبل والمحافظة على الراحة. ومن مزارقية رعفوا بذلك لحملهم المزاريق، وهم المحاربون من قبائل الأعراب تحشدهم الحكومة فى الجيش متى اقتضت الحاجة ذلك. وقد خرج فريق من الإنشكارية على الباى واعتصموا بقلعة القصبة فقاتلهم الناس أياماً وانهزموا فى آخرها وهدأت الحال. وقد أبطل حسين باى الثانى (١٨٢٤-١٨٢٥) فرقة الانكشارية متأثراً بما فعله السلطان محمود الثانى العثمانى فى عام ١٨٢٦. كما أدى التنازع على السلطة بين أفراد الأسرة الحسينية رلى تفوق النفوذ الأجنبى

فى تونس، خاصة وأن موقعها الإستراتيجى كان هاماً بشكل واضح بين حوضى البحر المتوسط الشرقى والغربى.

ولقد احتفظت الأسرة الحسينية فى تونس بمظاهر الحياة التركية، سواء فى قصورها أو فى طريقة معيشتها، وكانت رباطاً يصل ما بين تونس والدولة العثمانية رغم تفكك أواصر الصلات الفعلية بمرور الزمن، ومع استمرار الدولة العثمانية فى الضعف. ولا شك أن انتشار المذهب الحنفى فى تونس بعد إنتشار المذهب المالكى، كان يدل على ناحية من نواحى التغيير فى تونس، وزيادة الارتباط بالمذهب الرسمى للدولة العثمانية، ولقد ساعد القضاء على الإنشكارية على إقامة توازن داخلى فى تونس رغم احتفاظها بعلاقات رسمية مع الدولة العثمانية. وستعتمد تونس على هذه الصلات حين تزداد أمامها الأخطار الخارجية وخاصة نتيجة لعملية الجهاد البحرى، ثم محاولة الدول الأوروبية فرض سيطرتها على الملاحة فى البحر المتوسط وعلى الأقاليم الإسلامية المطلة على هذا البحر، منذ أوائل القرن التاسع عشر.

أما بالنسبة لليبيا، فقد استولى العثمانيون، - كما أشرنا - على مدينة طرابلس فى عام ١٥٥١، وعين مراد أغا كأول وال عثمانى عليها، أما إقليم برقة - وكان خاضعاً للسيادة المملوكية بالاسم فقط - فقد احتفظ أفراد كل قبيلة بالولاء والاخلاص للنظام القبلى ولشيخ القبيلة دون الأعتراف بأية سلطة أخرى. إلا أن الوضع قد تغير منذ استيلاء السلطان سليم على مصر عام ١٥١٧ وأصبح هذا الأقليم خاضعاً للسيادة الفعلية للدولة العثمانية، كذلك خضع إقليم فزان للسيادة العثمانية إلا أن أسرة «بنى محمد» ظلت تحكم الأقليم حتى فى عهد العثمانيين بعد أن قدموا فروض الولاء والطاعة للدولة العثمانية. وعلى أية حال فإن اهتمام الدولة العثمانية بليبيا كان عسكرياً أكثر منه مدنياً، واقتصرت عنايتهم ببعض المدن الساحلية، ولذلك لم تنتعش البلاد فى أيامهم. ولقد أدى ضعف الدولة العثمانية إلى تفكك الروابط التى تربطها بولاية طرابلس الغرب فى نفس الوقت الذى ضعفت فيه روابها بكل من تونس والجزائر. وإذا كانت القيادات العسكرية والبحرية هى التى تمكنت مع نموها، من السيطرة على هذه الأقاليم المغربية فإن قيادة موازية ومشابهة لهم تمكنت كذلك من السيطرة على السلطة فى إقليم طرابلس الغرب منذ السنوات الأولى من القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٣٥.

ففى أوائل القرن الثامن عشر اغتنم أحد رجال الإنكشارية ويدعى أحمد القرمنلى (القره منلى) فرصة غياب باشا طرابلس فأقنع سكان الإيالة بانتخابه حاكماً عليهم فى عام ١٧١١، وإستطاع أن يقهر البعثة التى أرسلت لقتاله بقيادة خليل باشا، وقتل قائدها. ولما أرسلت الحكومة العثمانية حملة عسكرية ثانية لتأديبه، تمكن من أسر قائدها (محمد باشا) وأخيراً استصدر فرماناً من السلطان أحمد الثالث ثبته فيه فى حكم طرابلس على أن يكون وراثياً فى أسرته، ومنحنه لقب بيكلريك، واهتم أحمد بتحصين مدينة طرابلس، ولما توفى خلفه أبنه محمد باشا فى عام ١٧٤٥.

ولقد أظهر الحكام القرمنليون استقلالا فى حكم إقليمهم عن الدولة العثمانية أكثر من ذلك الذى أظهره كل من الحكام فى تونس والجزائر، وربما يرجع ذلك إلى قرب طرابلس من عاصمة الدولة العثمانية، وتصميمهم على الظهور بمظهر المستقل حتى يتمكنوا من الاستمرار فى عمليات الجهاد البحرى. وما يتبعها من أسر وغنائم، بصفتها مصالح مادية لا يمكن تجاهلها، ولذلك قام القرمنليون بفرض الإتاوات على السفن المسيحية التى تمر فى البحر المتوسط وعقد المعاهدات مع الدول الأوروبية التى توافق على دفع الجزية لهم، حتى يمتنعوا عن التعرض للسفن التى تسافر تحت رايتهم فى البحر المتوسط. كما قاموا بعقد المعاهدات الدولية أو التجارية مع ممثلى وقناصل وسفراء الدول الأوروبية وبذلك ظهرت إمارة القرمليين فى طرابلس الغرب على أنها أكثر استقلالا دولياً من ولايات تونس والجزائر.

وبعد محمد باشا جاء إبنه على باشا (١٧٥٤) وكانت أيامه مضطربة، فالجند كانوا لا يحصلون على أرزاقهم بانتظام، وتعرضت حياة الناس للأخطار، فاصتصرخوا الباب العالى، وزاد من هذا الاضطراب أن انقسم القرمنليون على أنفسهم، واقتتلوا واستعانوا بباشوات الجزائر وتونس، ولكن انتهى الأمر باغتصاب يوسف بك الأمر وحصوله على فرمان من الحكومة العثمانية. وفى عام ١٧٩٥ تولى يوسف باشا شئون طرابلس، وسار على خطه أسلافه فى الاهتمام بالقرصنة، إذ كانت هى المصدر الأول للخزينة مع أن الفرص كانت الأن أقل مما كانت فى أوائل القرن وأواسطه وقد أهتم يوسف باشا بتحصين طرابلس

وتوسيع مينائها ووضع ثلاث عشرة سفينة لحمايتها مع بقية الموانى الطرابلسية. وقامت فى عهده ثورات عديدة ولكن لما كانت الخزانة خاوية، لم يكن باستطاعته أن يرسل جيوشه إلى مختلف الجهات. ولذلك كان كثيراً ما يلجأ إلى المهادنة ويعترف بالزعيم الثائر حاكماً لمنطقة الثورة. وكان على يوسف أن يدبر المال اللازم للانفاق على جيشه وعلى بلاطه. وقد بلغ ما قبضه الباشا من الدول الغربية فى السنوات الثلاث الأولى لحكمه ٣٣٢,٠٠٠قرش. فلما أخذ هذا المبلغ يتناقص، اضطر يوسف إلى أن يشدد الخناق على السكان فضمن الجمارك بقيمة ١٥,٠٠٠قرش لجماعة من اليهود الطرابلسيين، وزاد فى الجعل المقرر على الفلاحين والتجار، وُترتب على ذلك أن جلا عدد كبير من الفلاحين عن البلاد إلى تونس وغيرها من أقطار شمال أفريقيا لعجزهم عن الوفاء بما يطالبهم به جباة الضرائب. على أن البعض الآخر، مثل سكان المنشية وهى أحدى ضواحى طرابلس، قاموا بثورة عنيفة أدت فى النهاية إلى القضاء على حكم يوسف باشا عام ١٨٣٢. فلقد قرر يوسف التنازل عن الحكم لابنه على ملبيا بذلك طلب الأعيان وأعضاء الديوان والعلماء. وتولى على الحكم فى ١٢ أغسطس عام ١٨٣٢، ولكنه ورث معه ثورة عنيفة أدت فى النهاية إلى القضاء على الأسرة القرمنلية فى ليبيا. ولقد لقى على الأمرين فى حكمه الذى إمتد إلى عام ١٨٣٥ من الثورات والفقر والحروب الأهلية.

ومما زاد الأمور تعقيداً، أن بريطانيا وفرنسا أشتدت المنافسة بينهما فى هذه الفترة بشكل عنيف لم يسبق له مثيل. فقد انتقل القنصل البريطانى من طرابلس إلى المنشية لتأييد الثوار وأقام بينهم، بينما كان القنصل الفرنسى يؤيد الوريث الشرعى على باشا. ونتيجة لذلك رأيت الحكومة العثمانية أن الوضع قد حان لإنهاء ذلك الوضع وإحتلال البلادل من جديد. فجهزت حملة كبيرة وتظاهرت بأنها تريد إعادة النظام والأمن الى البلاد. وفى مايو ١٨٣٥ وصلت البعثة المكونة من ٣٢ سفينة بقيادة نجيب باشا إلى طرابلس، فقوبلت بكل مظاهر الحماسة من الأهالى، وعامل على باشا القائد العام بالاحترام اللائق بممثل السلطان. وبعد بضعة زيام دعا نجيب باشا حاكم طرابلس على باشا إلى سفينته، فلما وصل ألقى القبض عليه وتولى نجيب باشا ولاية طرابلس. ولما أستدعى نجيب باشا إلى اتنبول عين رائف باشا والياً على ليبيا، وبذلك عادت إلى الحكم العثمانى المباشر.

وتولى شئون ليبيا بين عام ١٨٣٥ و ١٩١١ وهى السنة التى هاجمت فيها إيطاليا ليبيا، ثلاثة وثلاثون والياً، بينهم ثلاثة حكموا نحو ثلاثين سنة، وأما الباقون فقد كان معدل ولاية الواحد منهم أقل من سنة، فلم يكن باستطاعة هؤلاء القيام بعمل جدى فى الولاية. ويضاف إلى ذلك أن الكثيرين من هؤلاء الولاة لم يكونوا مقتدرين، ولم يكن لديهم القوة الكافية للقضاء على ثورات الأهالى، الذين ألفوا الثورة على السلطات، ولم تكن الإدارة المركزية فى عاصمة السلطنة جادة فى عنايتها بليبيا. ولكن مع كل الصعوبات التى واجهت الإدارة الجديدة فى ليبيا، فقد قامت بكثير من الأعمال العمرانية والأنشاءات العسكرية والتنظيمات الإدارية فما ولى نجيب باشا شئون ليبيا أقام نظام إدارياً مؤقتاً برئاسة ليبى هو محمد بيت المال. ولما خلفه رائف باشا أخذ فى تتريك القضاء، كما أهتم الوصى أحمد أمين باشا (١٨٤٢-١٨٤٧) بالتنظيم الإدارى بصورة جدية، فقد جاء معه بدفتر دار هو أول من ولى هذا المنصب فى ليبيا. كما نظم الأقسام الإدارية فى الولاية، ونظم الإدارة العامة فى دوائر وأنشأ المجالس المحلية، وأعاد تنظيم الضرائب من حيث فرضها وجمعها، وفى عام ١٨٤٨ خلفه فى الولاية عزت باشا، وكان عليه أن يجمع ضريبة جديدة فرضها الباب العالى هى المعونة، وفى سبيل ذلك قام بإحصاء السكان.

فى عهد نديم باشا وعلى باشا (١٨٦٠-١٨٧٠) طبق فى ليبيا قانون الولايات الصادر فى عام ١٨٦٤، وأنشئت فى نفس السنة أول مطبعة فى طرابلس وصدرت أول جريدة رسمية هناك بأسم «طرابلس الغرب». وعندما أعلنت فرنسا الحماية على تونس فى عام ١٨٨١ شعرت الدولة العثمانية بالخطر يقترب من ليبيا، فعادت وحصنت طرابلس، كما إهتمت بالإدارة ففصلت برقة عن طرابلس وجعلت الأولى صنجقاً مستقلاً. وأصبح من المعتاد أن يعين أحد رجال الجيش، وكان عادة من رتبة مشير، والياً على طرابلس، وعلى أثر اتفاق فرنسا وإيطاليا عام ١٩٠٢ على اطلاق يد الثانية فى ليبيا، أخذت الدولة العثمانية بزيادة الحامية فى البلاد ولو أن قسمنا كبيراً من الجنود سحب من ليبيا قبيل الهجوم الإيطالى فى عام ١٩١١ وأرسل إلى اليمن لاخضاع الثورة فيها.

٢- الإستعمار الأوروبي في شمال افريقيا

- الاحتلال الفرنسي للجزائر
- السياسة الفرنسية في الجزائر
- الحركة الوطنية الجزائرية

الإحتلال الفرنسي للجزائر ودوافعه:

في الوقت الذى بدأت فيه قوة الدولة العثمانية تنحصر عن أوروبا كانت الجزائر هى القوة الإسلامية الوحيدة التى استطاعت أن تناقس الأوروبيين فى السيطرة على ملاحة البحر المتوسط، وأن تتخلص من آخر المراكز التى إقامها الأسبان على سواحلها. ويبدو أن نظام الحكم غير المستقر فى الجزائر لم يؤثر على حركة الجهاد فى البحر لأن الطائفة التى تولتها كانت متضامنة وتستند إلى تأييد من الشعب الجزائرى الذى رأى فى هذه الحركة مصدراً أساسياً لرخائه. وإذا استثنينا أسبانيا التى كانت فى حرب دائمة مع الجزائر نلاحظ أن فرنسا كانت أكثر الدول الأوروبية تعرضاً للهجمات الجزائرية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من بينها موقع فرنسا الجغرافى، ومن أهمها تنظيم القوافل التجارية. فقد كانت السفن تسير فى قوافل صغيرة ويحمل أكبرها خمسة عشر مدفعاً. وقد حاول هنرى الرابع أن يستفيد من صداقته مع الباب العالى فيوسطه للضغط على حكومة الجزائر حتى توقف عملياتها البحرية فى البحر المتوسط. وقبلت الحكومة العثمانية هذه الوساطة فسهلت للسفير الفرنسى لديها زيارة تونس والجزائر كمبعوث خاص من الحكومة العثمانية عام ١٦٠٧، ولكن هذه الزيارة لم تأت بأى نتيجة، وكل ما إستطاع أن يفوز به هو وعد الجزائريين بتبادل أسراهم مع الأسرى الفرنسيين، وكان عدد هؤلاء فى الجزائر يبلغ ثلاثة آلاف.

ولكن العلاقات ازدادت توتراً بين الجزائر وفرنسا فى عام ١٦٢٠، وحاول الملك لويس الرابع عشر تحسين العلاقات مع الجزائر ولكن الرأى العام فى فرنسا كان متأثراً بالتعصب الدينى ويعارض كل سياسة تهدف إلى التفاهم مع الدول الأسلامية. ولقد فشلت جميع الحملات البحرية التى قامت بها فرنسا فى عهد لويس الرابع عشر ضد الجزائر. وظل لويس يحقد على هذه الدولة التى تحدت قواته. وما كا ينتهى من حروب هولنده الطويلة عام ١٦٧٨، حتى عاد إلى محاولته العسكرية ضد سواحل الجزائر، وقبل أن يستعد لتجهيز الحملة تظاهر برغبته فى مفاوضة الجزائريين بشأن تبادل الأسرى، حتى إذا تم الاتفاق بين البلدين وأرسل الجزائريون ما لديهم من أسرى فرنسيين بين البلدين، وأرسل الجزائريون ما لديهم من أسرى فرنسيين إلى مارسيليا ليتبادلوا هناك مع أسراهم،

غدر الفرنسيون بالاتفاق ولم يطلقوا ما لديهم من أسرى جزائريين. ولذلك أعلنت الجزائر الحرب رسمياً على فرنسا التى فشلت فى إنزال قواتها إلى ميناء الجزائر.

وكانت أسبانيا أشد الدول الأوروبية عداء للجزائر طوال هذه الفترة بسبب احتفاظها بمركزين على الساحل الجزائرى، هما وهران والمرسى الصغير، وقد أصرت أسبانيا على الاحتفاظ بهذه المراكز أملاً فى أن تثبت منها على المسلمين فى شمال أفريقيا. وحتى حين استرد الجزائريون المركزين الأسبانيين عام ١٧٠٨ ظل الأسبان يتحينون الفرص إلى أن أتيح لهم عام ١٧٣٧ العودة إلى احتلال الميناءين. ولم يقف نشاط الداى محمد باشا، المعروف بالمجاهد (١٧٦٩-١٧٨٨). عند حصار الأسبان داخل ذاتها. وفى النهاية إضطر الملك شارل الثالث ملك أسبانيا إلى إعلان رغبته فى إخلاء وهران عام ١٧٨٥، ولكن حفظاً لماء الوجه طالب بأن تحصل أسبانيا على حصن صغير لحماية التجارة فى وهران، ولم يكن من المعقول أن يقبل حكام الجزائر. وقد ظل الأسبان فى المفاوضات ما استطاعوا إذ وقع زلزال مدمر فى وهران عام ١٧٩٠، فاقتنصوا الفرصة التى أتاحت لهم التظاهر بأن إخلاء المدينة كان لسبب خارج عن إرادتهم. وتم تسليم وهران فى عام ١٧٩١.

وبعد أن تخلصت الجزائر من الخطر الأسبانى واجهت فى أوائل القرن التاسع عشر خطراً جديداً ممثلاً فى بريطانيا، ففى تلك الفترة بدأ النفوذ البريطانى يقوى فى البحر المتوسط بالاستيلاء على مالطة فى عام ١٨٠٢، وبضم جزر الأيونيان فى شرق البحر المتوسط طبقاً لتسوية مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، وأصبحت مالطة تعتمد فى تموينها على ما يستورد من الجزائر وتونس من الحبوب. وبعد القضاء على نابليون أرادت إنجلترا التدخل فى شئون الجزائر باسم محاربة الرق والقرصنة والدفاع عن مصالح الدولة المسيحية. وفى ذلك الوقت شاركت الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا فى التدخل ضد الجزائر، وكانت العلاقات قد ساءت بين الدولة الأولى والجزائر منذ عام ١٧٩٣. وفى عام ١٨١٦ أرسلت بريطانيا حملة برئاسة اللورد اكس ماوث لفرض شروط المؤتمر على تونس ولكن رفض الداى عمر ان يجيبه إلى أى منها. ثم عاد اللورد اكس ماوث بشروط أقل تعسفاً وتتلخص فيما يلي:

١- الكف عن استرقاق الأسرى المسيحيين ومعاملتهم طبقاً للعادات السائدة فى أوروبا.
٢- الأعتراف بحق أخذ الفدية عنهم ولكن بشرط أن تكون معتدلة.
٣- رد الأسرى التابعين لنابولى وسردينيا إلى بريطانيا (وكانوا يكونوا الغالبية العظمى من الأسرى).
٤- حرية الأسطول الجزائرى فى تتبع سفن الدولة التى لم تعقد مع الجزائر معاهدة خاصة بإلغاء «القرصنة».

وقدم ماوث مع هذه المعاهدة ملحقاً يعد فيه الداى بعقد معاهدة مع جميع الدول الأوروبية بشأن إلغاء «القرصنة»، واضطر الداى عمر فى النهاية أمام الخطر الداهم إلى توقيع الشروط التى قدمت إليه فى ٢٩ أغسطس عام ١٨١٦.

ولم ينته بذلك تدخل بريطانيا فى شئون الجزائر، بل استصدر فى مؤتمر اكس لاشابل (١٨١٨) قراراً جديداً بإرسال حملة أخرى تأديبية ضد الجزائر ولكنها اصرت على إشراك فرنسا معها، ولكن تلك الحملة المشتركة التى قامت فى سبتمبر ١٨١٩ لم تؤد إلى أى نتيجة تذكر. يتضح مما سبقاً أنه منذ عام ١٨١٥ وحتى يقوم الفرنسيون بحصار الجزائر عام ١٨٢٧ كان دور فرنسا فى البحر المتوسط دوراً ثانوياً، فأرادت أن تستعيد بعض نفوذها على حساب الجزائر. وعلى أية حال كانت حكومة الثورة الفرنسية على علاقات طيبة مع الجزائر بسبب المعونة التى قدمها الداى لفرنسا أثناء الظروف التى مرت بها منذ عام ١٧٩٢.

وعندما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر عام ١٧٩٨ رأى، دايات الجزائر أن الواجب الدينى يحتم عليهم قطع العلاقات مع فرنسا، ولذلك أسر القنصل الفرنسى فى القصبة، ولم تعد العلاقات بينهما إلا بعد توقيع الصلح بين فرنسا والدولة العثمانية فى عام ١٨٠٢، ولكن هذه العلاقات لم تكن طيبة فى عهد الإمبراطورية الفرنسية بقدر ما كانت عليه فى عهد حكومات الثورة. وترجع فكرة احتلال فرنسا للجزائر إلى نابليون بونابرت عندما فكر فى الإفادة من موقع الجزائر الاستراتيجى أثناء حربه مع بريطانيا. كما زادت أهمية الجزائر الاقتصادية بالنسبة لفرنسا بسبب تجنيدها عدداً كبيراً من الجيوش والقوات

المحاربة، مما قلل الأيدى العاملة. وخاصة الفلاحين. فزادت حاجة فرنسا إلى القمح واللحوم والزيوت وكانت متوفرة فى ولاية الجزائر. وعندما عقدت فرنسا صلح تلست (Tilist) مع روسيا فى عام ١٨٠٧، كان من بين شروطه السرية تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية بينهما. وبطبيعة الحال أصبحت الجزائر من نصيب فرنسا. وأرسلت فرنسا الضابط بوتان Boutan من سلاح المهندسين فى مهمة سرية فى شمال أفريقيا، وذلك لعمل خرائط لمدينة الجزائر والأقاليم المحيطة بها. ولما لم يتم تنفيذ شئ من إتفاق٤ية تلست بقى تقرير بوتان مهملاً فى أرشيف وزارة الحربية الفرنسية إلى أن قامت حملة عام ١٨٣٠، فكان هذا التقرير من أهم ما أعتمدت عليه.

وكان السبب الرئيسى فى تدهور العلاقات بين الجزائر وفرنسا بعد عودة أسرة البربون إلى الحكم وتولى تاليران رئاسة الوزارة هو ذلك النقاش حول القمح الذى قدمته الجزائر ولم تتسلم ثمنه. وكانت الجزائر قد قدمت لفرنسا فى عصر الثورة الفرنسية كميات كبيرة من القمح واللحوم والجلود اللازمة لتموين جنوب فرنسا والقوات العسكرية وأقرضت الجزائر فرنسا الأموال اللازمة لشراء القمح من عناية قسنطينة ورفضت استلام أى ربح عن هذه القروض. وفى عام ١٨١٩ طالب اليهوديان بكرى وبوشناق - وكانا قد عملا كوسيطين بين فرنسا والجزائر - فرنسا بمبلغ ٢٤ مليون فرنك ثمناً للقمح، وشكلت الحكومة الفرنسية بعثة مالية فى باريس لبحث هذا الموضوع، وعملت فى تقريرها على خفض المبلغ كتسوية نهائية لهذه المسألة، واعترفت الحكومة الفرنسية بهذا الدين فى قرار ٢٨ أكتوبر عام ١٨١٩، ووافق مجلس النواب عليها فى ٢٤ يوليو عام ١٨٢٠، مقرراً بذلك الدفع من الخزانة العامة، ووافق الداى من جانبه على هذه التسوية على أمل سداد فرنسا لهذا الدين فى أسرع وقت. وتناست فرنسا حقوق الداى فى قرار عام ١٨١٩، فاضطر الداى إلى أن يتقدم لحكومتها طالبا توقيع حجز على هذا المبلغ قبل خروجه من الخزانة العامة، غير أن فرنسا دفعت مبلغ أربعة ملايين ونصف فرنك ولم تحجز إلا على ٢,٥ مليون فرنك لتسوية هذه المسألة، بعد إصدار المحكمة الفرنسية حكمها بالمبالغ التى يستحقها كل من الداى وإحتفظت بحقوق بعض الفرنسيين واليهود. ورغم ذلك فإن الداى أخذ ينتظر رد مبالغة إليه، ولكنه لم يستلم أى شئ. واعترض الداى اعتراضاً شديداً على أن تفصل محكمة

فرنسية فى خلاف بينه وبين يهوديين من رعاياه، واقترح على فرنسا أن تدفع له المبلغ، ويتهد هو بتسوية المسألة مع رعاياه، ولكنه لم يستلم أى رد على هذا الإقتراح فاضطر الداى إلى أن يطالب بإعادة اليهوديين إليه، ولكن الحكومة الفرنسية لم ترد عليه، فكتب إلي ملك فرنسا متهماً قنصل فرنسا فى الجزائر بالعمل على تطويل أمد هذه المسألة، وطلب سحبه وتسليم اليهوديين ودفع مبلغ السبعة ملايين فرنك لخزانة الجزائر. وإدعت فرنسا بأن خطاب الداى كان مشوباً بلهجة حادة، وكتب وزير خارجية فرنسا إلى قنصله فى الجزائر لكى يشرح للداى ان ملك فرنسا قد قرر عدم النظر فى أى إدعاءات مخالفة لأتفاقية ٢٨ أكتوبر عام ١٨١٩.

لم تقم فرنسا بسحب قنصلها الذى أخذ يزاول أعماله وفى نفس الوقت وقع حادث آخر زاد من حدة التوتر بين الجزائر وفرنسا وذلك نتيجة لاشتباك بين بعض السفن الجزائرية وبعض سفن البابا التى وقعت فى أسرها، فإرسلت فرنسا إحدى سفنها للاحتجاج أام الجزائر، وبينما كان الداى ينتظر الرد على طلب سحب القنصل، جاء رد وزير الخارجية الفرنسية مطالباً إياه برد ما سلبه الجزائريون من سفن البابا. وفى إبريل عام ١٨٢٧ تلقى القنصل الفرنسى تعليمات التفاوض مع حكومة الجزائر بخصوص أسرى الفاتيكان لديها. وعندما قام بزيارة الداى يوم ٢٩ من نفس الشهر لهذا الغرض وقعت حادثة المروحة المشهورة. إذ سأله الداى عن السبب الذى دفع ملك فرنسا إلى عدم الرد عليه، فآجاب القنصل بأن الحكومة الفرنسية لن ترد عليه، مما أثار الداى، وجعله يدفع القنصل أمامه طالباً منه الخروج من حضرته، ومست مروحة كانت فى يده وجه القنصل فكان هذا ما يسمى «بضربة المروحة»، وكانت هذه الحادثة هى السبب المباشر الذى دفع فرنسا إلى فرض الحصار على الجزائر فى يونيه عام ١٨٢٧. ولم يكن هدف فرنسا من فرض الحصار سوى انتزاع اعتذار من الداى يرضى كبرياء الأوروبيين. ولكن الداى لم يمكن فرنسا من ذلك، ولم تتألم الجزائر كثيراً للحصار الفونسى، لأنه كان مقصوراً على العاصمة، ولم يمنع الملاحة الجزائرية من مزاولة نشاطها، بل أن فرنسا هى التى كانت تشكو لأنه كان يكلفها مليون فرنك سنوياً، ولذلك حاولت حكومة مارتيناك فض المسألة فى صيف ١٨٢٩، وأرسلت تعليمات إلى الأسطول الفرنسى للتفاوض مع الداى على الأسس التالية:

١- ضرورة إرسال مندوب عنه لتقديم الاعتذار إلى باريس.

٢- رد أسرى السفن البابوية.

٣- عقد هدنة مؤقتة تمهيداً للصلح.

ولكن الداى قد قدم شروطاً أخرى، وادعت فرنسا أن قنصل بريطانيا فى الجزائر كان يغرى الداى على مقاومتها ومعارضة طلباتها. وازداد الموقف حرجاً عندما ضربت المدفعية الجزائرية سفينة المفاوض الفرنسى عند خروجها من الميناء لأنها لاحظت اقترابها من الحصون.

وفى ٨ أغسطس عام ١٨٢٩ تولى دى بوليناك رئاسة الوزارة الفرنسية وكان من أنصار التوسع والرجعية معاً. وكان بوليناك يرى أن علمية الحصار البحرى هى عملية لا تعود على فرنسا بأى ر بح. كما كان يريد أن يوجه أنظار الفرنسيين إلى الخارج ويعتقد فى أن نصراً خارجياً سيساعد فى الوصول إلى نتائج حسنة فى الانتخابات، وسيساعد على تدعيم الملكية. وقد خيل لبوليناك أن المسألة قد حلت عندما جاء دروفتى، قنصل فرنسا العام فى مصر، إلى فرنسا ومعه مشروع بأن يتولى محمد على مهمة تأديب داى، الجزائر. وكان دروفتى قد تمكن من إغراء محمد على بالتدخل فى الجزائر، ولقيت هذه الفكرة ترحيباً من باشا مصر. وقد تلخص المشروع فى أن يقوم محمد على بالزحف برياً على ولاية طرابلس وتونس والجزائر، ويخضع الداى ويضم كل هذه الولايات إلى حكمه باسم السلطان، ويدفع له جزية عنها. أما فرنسا فقد كانت تريد الحملة المصرية بأسطولها البحرى، وأن تقدم لمحمد على مساعدة مالية فى نظير منحها إمتيازات إقتصادية وعسكرية فى الجزائر. ورأى دروفتى أن هذا المشروع سيوفر على فرنسا نفقات الحملة، كما أنه سيعوض - خسائر محمد على فى اليونان وبذلك يمكن اعادة العلاقات الطيبة بينه وبين فرنسا، وسيحول أنظار محمد على عن الشام مما سيؤدى إلى تجنب الأزمة الدولية التى قد تترتب على هذا، وسيبعد معارضة بريطانيا ويرحمها من فرض التدخل مادامت المسألة إسلامية بحتة.

ولكن كلا من دروفتى وبوليناك أخطأ التقدير، إذا أن الدولة العثمانية أبت بشدة إعطاء منافسها القوى فرصة كهذه للتوسع المصرى لأنه مرتبط بالمصالح

الفرنسية. وكان محمد على أكثر فهماً لهذه الظروف السياسية، فعندما تلقى العرض الفرنسى أرسل ملحا على الحكومة الفرنسية فى أن تقطع مفاوضاتها مع الدولة العثمانية فى هذا الشأن، وأن تتفق معه مباشرة دون وسيط، وعبر عن مخاوفه بشأن ما سيؤدى إليه هذا من تفاهم بين الدولة العثمانية وبريطانيا ضده. ولقد أصرت بريطانيا على ضرورة أن يقوم الباب العالى بدلا من محمد على بالوساطة بين فرنسا وداى الجزائر كما رفضت الحكومة العثمانية رفضاً باتاً إصدار فرمان بتولية محمد على على الولايات العربية فى شمال أفريقيا. وقدمت الحكومة العثمانية مشروعاً مضاداً تقوم بمقتضاه الدولة العثمانية بإرسال وفد إلى الداى يحمله على تقديم بمقتضاه الاعتذار لفرنسا. ولكن فرنسا، من ناحيتها عارضت فكرة تدخل الباب العالى، وحاولت إقناع بريطانيا بضرورة تحويل أنظار محمد على من المشرق إلى المغرب. ولكن بريطانيا أصرت على موقفها وأستندت إلى معارضة الباب العالى للمشروع، وأخبرت السفير الفرنسى فى لندن رسمياً فى ٢٣ يناير عام ١٨٣٠، بأن بريطانيا ستعارض تدخل محمد على بالقوة. وكانت هذه العلاقات بين القوى الأوروبية سبباً أساسياً فى فشل المشروع.

وهكذا أصبح الطريق مفتوحاً أمام فرنسا لكى تقوم بنفسها بهذا العمل. وعلى أية حال إستمر الأخذ والرد بين محمد على وفرنسا، وأصبح بوليناك أقل تحمساً لمشروع دروفتى عن ذى قبل لاسيما وأنه سبب خلافا فى مجلس الوزراء. ولهذا قرر المجلس فى ٢٩ يناير بتعديل خطة الحملة بحيث يتولى محمد على إخضاع ولايات طرابلس وتونس فى مقابل معونة مالية قدرها ١٠ ملايين فرنك تقدمها فرنسا، أما فرنسا فتنفرد بإخضاع داى الجزائر. ولكن بريطانيا عارضت ذلك وأرسلت تحذيراً إلى محمد على بعدم الاشتراك فى أى محاولة للتوسع فى شمال أفريقية. وقبل أن يصل الإنذار إلى محمد على كان قد إستاء من مماطلة الحكومة الفرنسية وصرف نظره عن المشروع المعدل بحجة أنه لن يشترك فى مشروع يؤدى إلى إحتلال دولة مسيحية لبلد إسلامى.

وفى ٣١ يناير عام ١٨٣٠ إتخذ مجلس الوزراء الفرنسى قراراً بإرسال حملة تأديبية إلى الجزائر، غير أنه حرص على أن يبقى هذا القرار سرياً إلى أن تنتهى إجراءات إعداد الخطة. وعمل بوليناك أيضاً على أن تتم اجراءات الحملة بسرعة

حتى لا يعطى الفرصة لإنجلترا أو الدولة العثمانية لرسم خطة معينة ضد الحملة. وفى ٧ فبراير قام الملك شارل العاشر بإصدار مرسوم التعبئة ضد الحملة. وفى ٧ فبراير قام الملك شارل العاشر بإصدار مرسوم التعبئة العامة، وأعلن فى ٢ مارس فى خطاب العرش عزمه على مهاجمة الجزائر، مدعياً أن هذه الحملة لم تكن إلا للانتقام من الإهانة التى لحقت بالقنصل الفرنسى، وأصر على أنها حملة مسيحية، على بلاد البرابرة المسلمين، وأنها فى صالح كل العالم المسيحى. وقد وقع الإختيار على الجنرال بورمون - وزير الحربية المعروف بولائه الشديد للبربون والرجعية - وفى الواقع كان الملك البربونى يعتقد أن إحراز نصر باهر فى الخارج سيمحو بعض هذه الذكريات الفرنسية من فكرة الدفاع عن كرامة أوروبا والمسيحية وهى حجة لتقنع بها الدول الكبرى بتأييد تدخل فرنسا فى الجزائر. وفى المذكرة التى أرسلتها الحكومة الفرنسية إلى الدول الأوروبية لتعلن رسمياً عن قرار الحملة، دعت الدول إلى عقد مؤتمر لتقرير الوضع النهائى للجزائر بعد التدخل الفرنسى.

وبطبيعة الحال لم يكن وضع الدولة العثمانية السياسى والعسكرى يسمح لها بالتدخل بالقوة للمحافظة على هذه الولاية التابعة لها ولو إسمياً، ولذلك اكتفت بارسال مبعوث هو طاهر باشا إلى الجزائر لمحاولة التوفيق بين الداى وفرنسا. ولكن طاهر باشا لم يستطع اختراق الحصار البحرى الذى كان مضروباً على الجزائر، فاتجه إلى فرنسا، غير أنه وصلها بعد خروج الحملة الفرنسية من طولون. وقبل بوليناك أن يفاوضه على أساس أن يحتل الفرنسيونم جزءاً من الساحل الجزائرى فى نظير إعادة السلطة العثمانية قوية فى الجزائر، ولكن طاهر باشا رفض هذا العرض ويبدو الإلتجاء إلى فكرة التضامن المسيحى قد خفضت من حدة المعارضة الإنجليزية الإسكندرية. وشعرت فرنسا بأنه فى وسعها فى ظل هذا الموقف الدولى أن تحتفظ باحتلالها لمدينة الجزائر دون أن تقيد نفسها به - بإعلان نياتها ومشروعاتها المقبلة. ومن ناحية أخرى إمتنعت إنجلترا من جانبها عن كل الأعمال التى تدل على إعترافها بالاحتلال الفرنسي. ففى عام ١٨٣٤ أكد وزير المستعمرات البريطانية بأن إنجلترا لم توافق على إستيلاء فرنسا على مدينة الجزائر، كما تحدث اللورد بامستون عام ١٨٣٨ عن حقوق الباب العالى على نيابة الجزائر، وأعلن أن موقف فرنسا ومركزها هناك لا يزيد عن

مجرد احتلال عسكرى، ولكن فرنسا أصرت على ما أسمته «حقوقها فى الجزائر» فنصحها بامستون بعدم إثارة ضجة حول تلك المسألة حاصة وأن الأستيلاء على مدينة الجزائر لن يكون فرصة أو سبباً لاصطدام فرنسى بريطاني. وقلت إحتجاجات إنجلترا على الاحتلال الفرنسى مع الزمن، رغم أن القنصل الأنجليزى فيها ظل معادياً لهذا الاحتلال. ولم تقدم إنجلترا أوراق اعتماد قنصلها فى الجزائر إلى فرنسا إلا فى ع ام ١٨٥١.

السياسة الفرنسية في الجزائر:

• الإدماج:

ان النظام السياسى والإدارى فى الجزائر فى تلك الفترة جاء نتيجة لتجارب طويلة منذ نزل الفرنسيون إلى أرض الجزائر عام ١٨٣٠ وبعد محاولات من التجميع والتعديلات التى نتجت عن ضغط الأحداث. وكان للمستوطنين الفرنسيين بالجزائر دورهم في هذا النظام، فقد صمموا دائماً على ألا يكون هناك فارق بين الجزائر وفرنسا ورأوا فى ذلك ضماناً لأمنهم وحقوقهم وملكياتهم. أما الجزائريون فقد كانوا دائمى التفكير فى مصيرهم مع هذا الشعب الجديد الذى جاء ليحكمهم والذى يختلف عنهم فى الدين واللغة والجنس والعادات.

وقد بدأ فى الظهور نوع من التحديد لوضع الجزائر بصدور مرسوم ٢٢ يوليه ١٨٣٤ الذى جعل الجزائر تتبع النظام العسكرى ويحكمها الحاكم العام وهو من العسكريين ويكون تحت تصرفه المكاتب العربية Les Bureaux Arabes لضمان الأمن فى كل قسم من أقسام الجزائر الثلاث وهى: الجزائر ووهران وقسنطينة[١]، وهذا المرسوم ينم عن طابع السياسة الفرنسية بصفة عامة إزاء المستعمرات ألا وهى النزعة إلى تركيز السلطات بيد حكومة باريس.

وفى بداية الاحتلال لجأت السلطات الفرنسية إلى محاولة الاستعانة بالشخصيات ذات النفوذ من العنصر الوطنى ولكنها لم توفق لأن الزعماء الوطنيين رفضوا أن يؤدوا لدولة مسيحية نفس الدور الذى كانوا يؤدونه لدولة اسلامية كالدولة العثمانية، وكذلك لم يتخيل الأهالى الإدارة الأوروبية الدقيقة التى تتدخل فى حياة السكان الخاصة، ولذلك قل التعاون بين الطرفين[٢].

---

(1) Nevil Barbour, A Survey of North West Africa, p. 220.

(٢) صلاح العقاد، المغرب العربى، ص ١٤٢.

وعلى خلاف تونس، وضعت الجزائر عقب الغزو الفرنسى لها تحت الإدارة الفرنسية المباشرة، فقد رفضت حكومة لوى فيليب الاقتراحات التى تقدم بها الجنرال كلوزيل ...Clauzel والتى تقضى بإقامة نوع من الحماية على الأمراء الوطنيين فى قسنطينة، وذلك لأن الجمهورية الفرنسية الثانية (١٨٤٨) كانت متأثرة بفكرة الادماج ...Assimilation وربطت الإدارة الجزائرية بالأقسام الإدارية فى العاصمة الفرنسية برباط وثيق وأعطت الجزائريين تمثيلاً فى المجلس الوطنى[١]. والادماج - كما يراه البعض - هو التماثل بين المستعمرة ودولة الأصل فى نظام الحكم والتسوية بينهما أو على الأقل توضع المستعمرة تحت نظام مقارب، وبذلك لا تكون فى المستعمرات أية مرافق خاصة بها وانما مجرد فروع من المصالح العامة فى الدولة الأم[٢].

وقد اعترض الفرنسيون فى الجزائر على ذلك النظام كما اعترض عليه بعض كتابهم فيقول Henri Lorin...: «أنا لا أتردد فى القول بأن الادماج الفرنسي يشكل خطراً بالنسبة لأحوال القبائل الفعلية وسوف يكون خطراً حقيقياً على المستعمرة، فنحن لا نستطيع تغيير عقلية الجزائريين الذين يعيشون فى حالة قبلية، أو نعطيهم الحقوق التى يمنحها لهم الادماج، أو نفس السلطة السياسية التى نتمتع بها حيث يحتفظون هم بالكثرة العددية. بدون شك قد نصل بالضرورة إلى نوع من الاتحاد. وهنا يحضرونى تعبير قاله مندوب قسنطينة جوتولى M. Guttoli... «سنصبح مغمورين بموجة من العباءات»[٣].

ورغم ذلك فقد استمرت فرنسا فى سياسة الادماج. وصاحب هذه السياسة سياسة «الاستعمار» وتتلخص فى اعطاء أراض زراعية فى الجزائر إلى أفراد وأسر تأتى من الخارج يكون لها حق استغلالها سواء امتلكوها أو لم يمتلوكها، وكانت وسائلهم فى ذلك نزع ملكية قطع الأراضى الصغيرة من الأهالى وتجميعها فى قطع كبيرة باسم «الاصلاح الزراعى» تباع بالمزاد العلنى ولا

(1) Henri Lorin, L'Algérie Musulmane, p. 350.

(٢) محمد محمد حسنين، الاستعمار الفرنسى من القرن ١٦ إلى عهد ديجول والجمهورية الخامسة، ص ٢٢.

(3) Lorin, op. cit., p. 205.

يستطيع الأهالى فى غالب الأحيان شراءها نظراً لضعف القوة الشرائية لعملتهم أمام قوة سراء عملة المحتل، وبذلك تخرج ملكية الأراضى إلى المحتل. وكان السبب فى ا تباع هذا النظام هو أن فرنسا كانت تشكو من كثرة السكان ومن كثرة الانتاج وفى حاجة إلى ميادين جديدة للتنفيس عن السكان ولتصريف المنتجات، كما أن فرنسا رأت ان الجزائر تستطيع أن تحل كثيراً من المشاكل الفرنسية مثل مشكلة العمل والمال، ونلاحظ أنه كانت هناك معارضة من أعداء سياسة «الاستعمار» مستندين إلى أن حرارة الجو لا تساعد الأوروبيين على العيش فى هذه البلاد واستغلالها، ولكن الحكم كان للقوة تفعل ما يحول لها[1].

ومن آثار سياسة «الاستعمار» على الاقتصاد الجزائرى أن انخفضت نسبة الملاك الجزائريين خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى ٣٦٪ من الأراضى الزراعية التى ورثوها عن آبائهم وأجدادهم، كذلك خصصت فرنسا مساحات شاسعة من هذه الأراضى الزراعية لزراعة الكروم وبذلك قلت مساحات الأراضى التى كانت تزرع الحنطة والمحاصيل الحيوية لمعيشة السكان، وتعرضت بعض مناطق الجزائر لخطر المجاعات التى أصابت افريقية فى العصور الحديثة[2]. كذلك استقر فى الجزائر فى هذه الفترة حوالى ٤٠,٠٠٠ أوروبى كنجود ومنحت لهم هبات واسعة من الأراضى لاجتذاب الرزسماليين على نطاق واسع[3].

وإبان الامبراطورية الثانية، خاضت فرنسا تجربة لم تستمر إلا قليلاً فى الجزائر، وهى انشاء وزارة الجزائر والمستعمرات فى الفترة من ١٨٥٨–١٨٦٠، واتخذ الفرنسيون لهم نظاماً جديداً، تضاءلت بمقتضاه السلطة المدنية أمام السلطة العسكرية فى الجزائر. حقيقة كان نابليون الثالث قد عرف الجزائر بأنها «مستعمرة فرنسية ومملكة عربية»، ولكن، – إبان حكمه، تحطم التوازن بين «المملكة» و «المستغمرة»[4]، وكان اتجاه نابليون الثالث – من وجهة نظر المستعمرين الفرنسيين يضر بمصالحهم.

---

(١) جلال يحيى، السياسة الفرنسية فى الجزائر، ص ١٠١، ١٠٢.

(٢) أحمد رمزى، الاستعمار الفرنسى فى شمال افريقية، ص ١٣٨.

(3) Encyclopaedia Britannica, A.B.M. Algeria, V.I, p. 622.

(4) Lorin, op. cit., p. 351.

هذا وقد أصدر مجلس الدولة الفرنسي مرسوماً آخر في ١٤ يوليه ١٨٥٦ أعلن فيه ان المسلمين الجزائريين أصبحوا فرنسيين وبذلك وضعت ركيزة جديدة في صرح الادماج، ثم دعمته فرنسا عن طريق احلال اللغة والثقافة الفرنسية محل اللغة والثقافة العربية، وأصبح في الوقت ذاته وجود المستوطنين الأوروبيين الذين كانوا يمثلون ١٠ ٪ من مجموع السكان ويتمتعون بنفوذ كبير، من الأسباب التي جعلت حالة السكان المسلمين تمثل مشكلة معقدة، فقد أصبحوا متخلفين على عكس الطبقة العليا منهم التي كانت تتعلم في المدارس الفرنسية وهي طبقة كان لا يمكن تمييزها عن الفرنسيين أنفسهم، وبذلك أصبح هناك بونا شاسعاً بين طبقتين، طبعة يمثلها غالبية الشعب، وعلية القوم وهي الطبقة التي تم ادماجها، وقد حاولت الأخيرة التأثير على بعض الفئات المسلمة لدمجها ولكن حالت العقبات دون ذلك إذ تشبثت الغالبية منهم بلغتها وعاداتها وديانتها لدرجة يصعب معها التغلب على هذه الروابط القوية. والادماج نفسه كان يحتاج إلى نفقات كبيرة للصرف على المدارس والمدرسين وهذه مسؤولية لم تقبلها السلطات الفرنسية. وهذه الحركة كان مقدراً لها الفشل على أيدي المستوطنين الفرنسيين بالجزائر الذين كانوا يخشون القضاء عليهم إذا ما تم تحرير المسلمين(١). على أن سياسة الادماج بلغت أقوى مراحلها منذ صدور مرسوم الحاق الجزائر إدارياً بفرنسا في ١٨٨١ والذي ظل معمولاً به حتى ١٨٩٦، وبمقتضاه أصبحت كل إدارة في الجزائر للوزارة المختصة بباريس.

ولكن نلاحظ أنه كانت هناك معارضة داخل فرنسا ذاتها للأموال الطائلة التي تنفقها في الجزائر، ونتيجة لذلك رفض البرلمان في ١٨٨١ مشروع اعتماد مبلغ ٥٠ مليون فرنك للتوسع في استعمار الجزائر، وتشدد من قبل مرسوم ١٨٧٨ في الشروط اللازمة لحصول المستوطنين على الملكية الزراعية، وقررت اللجنة البرلمانية التي أرسلت في ١٨٩٢ للتحقيق في شئون الاستعمار ان متوسط ما تكلفه المستوطن الأوروبي ١٥,٠٠٠ فرنك لذلك نصحت بالعدول عن نظام الاستعمار الرسمي(٢). وكانت نتيجة المناقشات التي دارت في البرلمان من

---

(1) Mohamed Alwan, Algeria Before The United Nations, pp. 3, 4, 5.

(٢) صلاح العقاد، تطور السياسة الفرنسية في الجزائر، ص ص ٣٢ -٣٦.

جانب العديد من الشخصيات الفرنسية وعلى رأسها ...Jules cambon و -M. Tir man .. الذين قادوا أيضاً حملات الرأى العام حول موضوع الجزائر، أن اقتنع البرلمان برأيهما حول فكرة ميزانية خاصة بالجزائر وايجاد مجلس استعمارى استشارى خاص بها(١). وانتهى الأمر بصدور مرسوم ٣١ ديسمبر ١٨٩٦ الذى يمثل، كما يراه البعض، نقطة الانطلاق بالنسبة للاصلاحات، فهو يخفف، من وطأة الارتباطات ولكن لا يلغيها. فهو يعلن ان الحاكم العام «سوف يستشار بشأن كل الوظائف العليا» واحتفظ معظم مديرى الخدمات فى الجزائر بجميع المزايا التى كان يتمتع بها زملائهم فى فرنسا ولا سيما حق الاتصال المباشر بالإدارات المركزية فى باريس. ثم استعت سلطات الحاكم العام ليصبح الرئيس الأعلى لقادة البحرية ولفرق الجيش الجزائرى(٢).

وأخيراً فقد أدت سياسة الادماج التى اتبعتها فرنسا فى الجزائر إلى نتيجة على جانب من الأهمية وهى: تراجع اللغة العربية لتصبح لغة ثانية بعد الفرنسية، فنلاحظ أنه فى المناطق الثلاث الكبرى التى كانت تشكل أكبر تجمعات للبربر وهى أوراس والقبائل الكبرى ومزاب كان السكان متشبعين بعادات البربر بشكل متكامل ومن بينهم بعض السكان العرب الذين تشبعوا بهذه الروح أيضاً حتى أنه كان من بين ٢٠,٩٧٣ حوالى ١٨,٣٧٣ فى منطقة القبائل الكبرى وحدها. ومن ثم توقع الباحثون حينئذ أن تراجع اللغة العربية بين هذا العدد الهائل من السكان سيؤدى حتماً إلى تأخرهم وسينتج عن ذلك وجود دولة فيها نوع من تقسيم العمل باللغتين العربية والبربرية، حيث ستصبح اللغة العربية لغة العلاقات الاقتصادية والإدارية وتصبح اللهجة البربرية لغة محلية داخلية، وتتجه اللغة العربية بالتالى إلى الذوبان فى اللغة الفرنسية، وبالتالى يصبح هناك تناقض داخل المجتمع الجزائرى.

لذلك طالب الباحثون بالعمل على حماية سكان البلاد الأصليين بمميزاتهم الأصلية والمحافظة عليهم، أما اللغة العربية فحمايتها تتم عن طريق الابتعاد عن الادماج(٣).

---

(1) Lorin, op. cit., p. 351.
(2) Lorin, op. cit., p. 352.
(1) Piquet, L'Algerie Française, pp. 42-41.

الهجرة الفرنسية إلى الجزائر:

ولا شك أن هجرة الفرنسيين إلى الجزائر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الفرنسية، فقد تأثرت هذه السياسة بالهجرات الفرنسية إلى الجزائر وامتد أيضاً تأثير الفرنسيين في الجزائر إلى هذه السياسة. وتعد الفترة ما بين عامى ١٨٧١-١٨٨١ من أنشط فترات الهجرة، فقد ارتفع عدد المستوطنين فيها من ٢٤٦,٠٠٠ إلى ٣٧٦,٠٠٠ أى بمعدل ١٣,٠٠٠ سنوياً وخصاصة بعد ضم مقاطعتي الألزاس واللورين إلى ألمانيا بمقتضى معاهدة فرانكفورت الموقعة بين فرنسا وألمانيا فى عام ١٨٧١م وتفضيل الأهالى العيش فى ظل النظم الفرنسية فى الجزائر التى صارت بالنسبة لفرنسا المهجر الطبيعى الذى يمكن أن يعوض سكان هاتين المنطقتين عما فقدوه من أملاك فنظمت لهم مراكز زراعية هناك. ولكن لوحظ فيما بعد أن كثيراً من الفرنسيين الذين هاجروا من فرنسا آثروا الاستقرار بكندا وأمريكا الجنوبية ولم يتجه إلى الجزائر إلا سكان الجنوب واقليم البروڤانس. وبذلك لم ينجح الفرنسيون فى هذه الفترة فى تغليب عنصرهم على العناصر الأوروبية الأخرى إلى أن تدخلت فرنسا بواسطة التشريع فى ١٨٨٩، فحاولت ادماج الأوروبيين فى الجنسية الفرنسية من جهة والحد من هجرة العناصر غير الفرنسية من جهة أخرى. ويقضى هذا المرسوم بأن كل مولود أوروبى فى الجزائر يحمل تلقائياً، الجنسية الفرنسية ما لم يطلب عند بلوغه سن الرشد الاحتفاظ بجنسيته الأصلية(١).

وقد حاولت فرنسا أيضاً تنظيم العلاقة بينها وبين الجزائرين فأصدرت قانوناً خاصاً بهم يعرف بقانون الأهالى Code de L'indigniant وذلك فى ١٨٩٧ وهو عبارة عن مجموعة الأنظمة والقوانين التى تطبق على الجزائرين. وكانت أحكام هذا القانون تشمل أربعة أنواع: سلطة الوالى العام والمحاكم الردعية Tribunal Repressif ومحاكم الجنايات وسلطة المتصرفين العدلية(٢)، وقد زالت هذه السلطة الأخيرة بصفة رسمية فى عام ١٩٢٨ وأصبح الحكم رسمياً لقاضى الصلح الذى أصبح يباشر تنفيذ قانون الأخالى. أما المحاكم الردعية فقد كان يرأسها

---

(١) صلاح العقاد، المغرب الغربى، ص ١٥٨، ١٥٩.

(٢) أحمد توفيق المدنى، كتاب الجزائر، ص ٣٢٦.

قاضى فرنسى بعضوية مسلم وأوروبى وانتهت بصفة تامة فى ١٩٣١. أما سلطة الوالى العام على الأفراد والجماعات الجنائية الخاصة فظلت باقية.

ونلاحظ أن هذا القانون الذى صدر فى ٢١ ديسمبر ١٨٩٧ ظل يتجدد حتى عام ١٩٣٠، وكان للمتصرفين الحق فى الحكم على الأهالى بالسجن خمسة أيام وبغرامة قدرها ١٥ فرنكاً على المخالفات التى قد يرتكبونها وهى مخالفات متعددة نذكر منها على سبيل المثال:

التكلم بما لا يليق فى فرنسا وحكومتها، رفض أمر الحراسة أو التعاون فيه. السهو عن تقييد المواليد أو الوفيات، التأخر عن دفع الضرائب أو الغرمات، محاولة اخفاء الحيوانات والأشياء كلى لا تدفع عليها الضرائب، السكنى فى مكان منعزل خارج عن الدوار بدون إذن خاص من المتصرف أو نائبه، القيام بزيارة ولى دون إذن خاص أو اطلاق عيار نارى فى احتفال دون إذين خاص. وغير ذلك من المخالفات التى كانت تمثل كبتاً وتعسفاً وتبين مدى ما عاناه الشعب الجزائرى من هذا القانون(١).

وطوال هذه الفترة كانت فرنسا تسير على المركزية الكاملة فى نظام الإدارة، وكان هذا النظام محل نقد شديد من المتخصصين فى شؤون الاستعمار لذلك تقرر العودة إلى نظام اللامركزية واعطاء الإدارة الفرنسية فى الجزائر نوعاً من الاستقلال الذاتى، لصدر مرسوم ١٨٩٨ وبمقتضاه اتخذت الإدارة فى الجزائر شكلاً جديداً. فقد أصبح للحاكم العام السيطرة على جميع الوظائف المدنية والعسكرية وجميع الخدمات وتكون المجلس الاستشارى بجانب الحاكم العام وتكونت اللجان المالية Les Délégations Financières التى كانت تمثل المصالح الاقتصادية فى الجزائر، ولكن اختصاصات هذه اللجان كانت محدودة فهى تقدم الاقتراحات بخصوص الميزانية الجزائرية، ولكن الجمعية الوطنية فى باريس هى التى توافق عليها(٢).

والفرنسيون فى الجزائر كانوا دائمى السعى للحصول على ما يؤكد وينمى مصالحهم ومن ثم كان صدور قانون ١٩ ديسمبر ١٩٠٠ بمثابة نجاح لهم فى

(١) أحمد توفيق المدنى، المرجع السابق، ص ٣٢٥ إلى ص ٣٢٨.

(2) Encyclopédie Française- E. Eugène, L'Algerie, V.I., p. 175.

هذا المجال، فهو يحقق بعض آمالهم ومطالبهم ويعد فى نفس الوقت مظهراً من مظاهر الاستقلال الذاتى للمستعمرة الفرنسية. فقد أصبحت الجزائر اقليماً سياسياً يتمتع بشخصية مدنية ولها حق اقامة منشآت خاصة بمصالحها وخطوط السكك الحديدية، وأصبحت سلطة الحاكم العام ظاهرة فى كل شئ فيما عدا حق عقد القروض وبعض الأعمال الكبرى(١). وفى ذلك العام أيضاً زصبحت الميزانية الجزائية مستقلة عن الحكومة العامة وأصبحت اللجان المالية تتحكم فيها، وكانت تتكون من أعضاء ثلثهم من المسلمين بالانتخاب، حيث خصصت الايرادات الملحية للصرف على الجزائر نفسها(٢).

وإذا نظرنا إلى أحوال الوطنيين الجزائريين فى ظل ما أسماه الفرنسيون بالحكم الذاتى نجد أنها أصبحت أسوأ مما كانت عليه من قبل، فقانون ١٩٠٠ منح المستوطنين الفرنسيين السلطة فى الميزانية وفى الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومحهم أيضاً السلطة الكاملة على الأهالى، لذلك فقد كان هذا القانون من وجهة نظر المستوطنين الأوروبيين انتصاراً بينما كان نكبة قاسية من وجهة نظر الأهالى. فالجزائريون الذين كانوا المصدر الرئيسى لدفع ضرائب ثقيلة كانوا دائمى الشكوى من المستوطنين بحكم اشرافهم على الميزانية ويرون أنهم لا يسهلون حاجات الأهالى الاقتصادية والاجتماعية ويوجهون المصروفات إلى مشروعات لا تفيد إلا أنفسهم فقط، فلم يكن هناك للأهالى إلا مدارس مهنية قليلة كما لم يكن هناك تعليم بالعربية أو قروض للفلاحين أو عناية صحية أو مستشفايت لهم، كذلك كان الأهالى دائمى الشكوى من الضرائب الثقيلة التى فرضت عليهم بالإضافة رلى تعدد أنواعها، فبعضها كان يفرض وفقاً للشريعة الإسلامية كالزكاة والعشور، وبعضها كان يجبى بناء على نظام الضرائب الفرنسى بينما لا يدفع المستوطنون إلا مبالغ محددة، وذلك بالإضافة إلى الضرائب التى فرضها عليهم قانون الأهالى السابق ذكره(٣).

وقد أسفرت سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة عن انتشار الاستيطان

---

(1) Eugène op. cit., p. 176.

(2) Encyclopaedia Britannica A.G.A. Algeria, V.I.P. 622.

(٣) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائية، من ١٩٩٠ – ١٩٣٠، ص ٩٨ – ١٠٢.

الأوروبى وظل المستوطنون متمركزين فى المدن حتى كوّنوا أغلبية السكان فى مدينتى وهران والجزائر وكانت غالبيتهم تعمل فى الميدان الصناعى بالإضافة إلى تغلغلهم فى القطاع الزراعى، فقد بلغ مجموع المكليات الزراعية التى بيد المستوطنين ١/٥ الأراضى الصالحة للزراعة كما كاوا يمتلكون نحو ٦٥٪ ص من الثروة الزراعية فى ١٩١٨.

هجرة الجزائريين إلي فرنسا:

ويقابل هذا التوسع فى الاستيطان هجرة الجزائريين إلى الخارج والتى بدأت تظهر منذ ١٩١٢ ومن أسبابها هى قانون الخدمة العسكرية الاجبارية الذى فرض على الجزائريين بالإضافة إلى العامل الاقتصادى وهو حاجة فرنسا إلى الأيدى العاملة فى هذه الفترة وسوء حالة العمالة الجزائرية بمقارنتها بالعمالة الفرنسية[١]. ويتعرض Charles Robert Ageron لظاهرة الهجرة بالتحليل فيقول: ان هجرة المسلمين الجزائريين التى بدأت منذ عام ١٨٣٠ كانت تعتمد على أسس دينية[٢]، وبصفة خاصة منذ السنوات الأولى للاحتلال ففى ١٩٣٢ وجدت جالية من المهاجرين الجزائريين فى مراكش تجمع أفرادها فى أكثر من مكان، فمن مدينة الجزائر جاءوا واستقروا فى فاس، ويستطرد Ageron فيقول أنه بعد سقوط بسكرة وتلمسان، تدفق أعيان وهران على فاس فى عام ١٨٣٦، ومنذ عام ١٨٣٧ وبعد سقوط عاصمة أحمد باى هاجر الكثيرون من قسنطية إلى تونس ومنها إلى سوريا، وهناك فى دمشق كوّن هؤلاء المهاجرون مستعمرة (١٨٦٤) من حوالى ١٢٠٠ أسرة. وكان دافع الخروج هو أسلوب الاحتلال الفرنسى الذى أحكم قبضته على جميع أجزاء البلاد، بالإضافة إلى امتداد النظام المدنى إلى مناطق كثيرة ولذلك وجد هؤلاء الحرية خارج وطنهم ووجدوا فرص العمل الواسعة مع عدم رغبتهم فى معايشة الأوروبيين[٣]. وبعد انتهاء ثورة المقرانى فى ١٨٧١ حدثت هجرة أخرى من مناطق وهران والقبائل وقسنطينة واستمرت حتى ١٨٧٥. وفى عام ١٨٨٨ هاجر ما يقرب من ١٧٨ أسرة و ٣٤٧

---

(١) صلاح العقاد، المغرب العربى، ص ١٧١.

(2) Ageron, Annales, Léxode de Tlemcen, p. 1038.

(3) Ibid., p. 1049.

فرداً متأثرين بحركة الجامعة الإسلامية، ثم حدثت هجرة أخرى كبيرة فى ١٨٩٨ إلى سوريا بسبب الدعاية التى قام بها بعض الوكلاء الأوروبيون لاغراء المسلمين على بيع أراضيهم والهجرة إلى سوريا، هذا بالإضافة إلى نفور الأهالى الجزائريين من قانون الزهالى، وكذلك الدعاية التى قامت بها تركيا وارسالها سفينتين لحمل المهاجرين إلى سوريا(١).

ومن هنا بدأت الإدارة الفرنسية فى النظر بعين القلق إلى هذه الظاهرة وبدأ قادتها فى التحذير من خطورتها، ولذلك أرسلت لجنة برلمانية فى ١٩٠٠ لتقصى الحقائق وطالبت هذه اللجنة بعدم ترك الحرية للمسلمين فى الهجرة وذلك لحاجة الفرنسيين إلى الأيدى العاملة الرخيصة. أما عن الهجرة التى تمت فى ١٩١٠ وتلك التى تمت فى ١٩١١ فقد كانتا على جانب كبير من الأهمية وأثارتا انتباه العاصمة الفرنسية وصحافتها، وأرجعت أسبابها إلى الدعاية التركية والتعصب الإسلامى، وكان معظم المهاجرين من الفلاحين وذلك بسبب استيلاء الأوروبيين على أراضيهم الخصبة بأبخص الأثمان، فقد كانوا يدفعون من ٣٠٠ إلى ٣٥٠ فرنكاً فقط فى الهكتار. هذا ويرى بعض المؤرخين أن من أسباب الهجرتين السابقتين المجاعة التى حدثت بالجزائر فى الفترة ما بين ١٩٠٥، ١٩٠٨(٢)، وقد ارتفع فى هذه الفترة صوت أحد قدامى المستوطنين وهو Victor Spielmann بتأييد المسلمين والتأكيد بأن النظام الفرنسى هو الذى أثار الفلاحين وخاصة الضرائب الباهظة التى فرضت عليهم. ثم ازدادت بعدئذ أعداد المهاجرين حتى بلغت فى ١٩١٣ ما يقرب من ٥٧٦ أسرة خرجت من قسنطينة قاصدة سوريا(٣). وهكذا نرى أن الهجرات التى يرى البعض أنها بدأت لأسباب دينية انما هى فى حقيقة الأمر قد حدثت نتيجة دوافع سياسية واقتصادية.

وإلى جانب ما ذكرنا من أسباب الهجرة الجزائرية إلى الخارج، هناك أسباب محلية خاصة بهذا الجزء أو ذاك من الجزائر، فهجرة تلمسان التى تمت فى ١٩١١ كانت لها أسباب أخرى مختلفة، فقد كانت هذه المدينة على طراز

---

(1) Ageron, op. cit., p. 1050.
(2) Ibid, p. 1051.
(3) Loc. Cit.

العصور الوسطى وظلت محتفظة بطابعها الإسلامي ولكنها أصبحت بعد الاحتلال الفرنسى مدينة تقليدية وحديثة فى آن واحد، فقد أصبح أطفالها يقرأون ويكتبون الفرنسية وبعضهم أكمل دراسته وحصل على الدبلوم وعلى الدكتوراه، ولكن خطباء تلمسان كانوا ينتهزون كل مناسبة للمطالبة بإعادة نظام القضاء الإسلامى وبالغاء الضرائب العربية وإقامة مدارس عربية وبإلقاء قانون الأهالى. وفى ١٩١١ كتبت الصحافة الفرنسية عن الخدمة العسكرية الاجبارية دون تعويض سياسى فبدأ أهالى تلمسان يظهرون المعارضة وغادر البلاد حوالى ١٣٠ فرداً دون الحصول على جوازات مرور. وبدأت الصحف المحلية تتعرض لموضوع الهجرة مطالبة بالنظر فى مشاكل التلمسانيين، وأنهم عدد من الفرنسيين قانون الخدمة العسكرية القاسي الذى جعل الأهالى يبيعون متاعهم بأبخس الأثمان إلى اليهود وغيرهم من أبنء دينهم هرباً مما يلاقونه من ذلك وهوان وهرباً من الموت(١).

هذا وقد هاجر البعض من الجزائريين أيضاً إلى فرنسا، وبعد عام ١٩١١ بداية لهذه الهجرات، وكانت المناطق الأولى التى استقر فيها هؤلاء هى وسط فرنسا نظراً لاعتدال المناخ، ومناطق الألب الفرنسية ثم انتشروا بسرعة فى جميع أنحاء فرنسا وخاصة حول المراكز الصناعية(٢). وكان الاحصاء الذى قامت به الحكومة الفرنسية فى ١٩١٢ يعلن عن وجود ٥٠٠٠ جزائرى، يعمل حوالى ٢٠٠٠ منهم فى مصانع تكرير السكر ومصانع الصابون وحوالى ١٥٠٠ فى المناجم واستخراج المعادن وبضع فئات عملت فى مصانع باريس(٣).

ويحاول المؤرخون الأوروبيون تجاهل الأسباب الحقيقية لهجرة الجزائريين إلى فرنسا ويؤكدون أن السبب الرئيسي هو اختلال التوازن بين الزيادة المطردة لعدد سكان الجزائر وبين مصادر الثروة فى البلاد. ولكن لمعرفة الأسباب الحقيقية لا بد وأن نذكر المشكلات التى تعرض لها الجزائريون داخل بلادهم وهذه تتمثل فى مشكلتين رئيسيتين هما البطالة وأساليب الرقابة التى فرضت

---

(1) Ageron, op. cit., p. 1052.

(2) Tayeb Belloula, Les Algeriens en Frnce, p. 14.

(3) Ibid., p. 14

عليهم، وقد نتج عن المشكلة الأولى طرد الجزائرى من أرضه ووضع المستوطن الأوروبى يده عليها، وقد استمر هذا الوضع حتى ١٩٣٠ وبذلك حرم الجزائرى من مصدر رزقه ثم اتهم بعدم قبول الأجور الضعيفة التى كان يعرضها عليه المستوطنون.

لقد منحت الأراضى الزراعية بعد ١٨٤٠ إلى المستوطنين الأوروبيين فى الجزائر من الذين يخدمون فى القوات الفرنسية ثم لجماعات الاستعماريين الرسمية التى جلبتها الحكومة الفرنسية فى منتصف القرن التاسع عشر. أما الجمهورية الثالثة فقد طبقت قانون الملكية الخاصة على من يحصل على ممتلكات المسلمين حتى يصبح بيع الأراضى الجزائرية للأوروبيين مسألة سهلة وميسرة ورخيصة(١). ورغم ذلك فقد فشل أكثر من ثلث المهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر فى ١٨٧٩ فى أن يصبحوا مزاراعين خلال خمس سنوزات، ومن ناحية أخرى اشتدت وطأة الأمراض عليهم وتوفى أكثر من ثلث العمال الزراعيين فى عام واحد، وهذا ما دعا قادة فرنسا إلى القول بأن «الجزائر لا يمكن زراعتها» وذلك بسبب عدم استقرار الطقس وضعف التربة واعتبار الجزائر بلاداً فقيرة(٢).

إلى جانب هذه الأسباب هناك فرص العمل الواسعة فى فرنسا التى شجعت الجزائريين على الهجرة إليها وارتفاع الأجور بالنسبة لما يتقاضاه الجزائرى فى بلاده، إذ كان يتقاضى فرنكاً واحداً بعد اثنتى عشر ساعة من العمل فى أراض المستوطن الأوروبى بينما كان رطل الزبد يباع بـ ٢٥٠ فرنكا(٣). وقد بلغ دخل حوالى ٦ مليون فلاح جزائرى حوالى ١٦ ألف فرنك بينما دخل ٢٢ ألف مستوطن ٩ مليون فرنك وهذا يبين مدى الفقر الذى كان يعانى منه الفلاح الجزائرى. ومما أدى إلى تضخم البطالة فى الجزائر هو عدم وجود صناعة متطورة يمكن اللجوء إليها هرباً من قسوة المستوطنين وكذلك احتكار الأوروبيين لجميع القطاعات الإدارية والاقتصادية، وميكنة الأراضى التى انتزعت من الوطنيين الجزائريين. فكانت إذن البطالة والفاقة اللتين نتجت عن الاحتلال الفرنسى هما اللتين دفعتا بالجزائرى إلى اختيار طريق الهجرة إلى عالم جديد عليه.

---

(1) Foreign Affairs, Joseph Kraft, Setler Politics in Algeria, p. 593.

(2) Ibid., p. 593.

(3) Belloula, op. cit., p. 25.

إلى جانب ذلك نجد أن الحرب العالمية الأولى أدت إلى زيادة معدل الهجرة فقد بلغ عدد المهاجرين فى ١٩١٥ حوالى ٨٠,٠٠٠ مهاجر وارتفع فى عام ١٩٢٤ إلى حوالى ١٠٠ ألف جزائرى ورغم أن حالتهم كانت سيئة للغاية وكانوا يتقاضون أجوراً أقل من أقرانهم الفرنسيين نظراً للأزمات التى خلفتها الحرب وآثارها على الاقتصاد الفرنسى، إلا أنهم فضلوا العيش فى فرنسا على البقاء فى بلادهم تحت رحمة المستوطنين(١).

ومن ناحية أخرى أثرت هجرة العمال الجزائريين على المستوطنيين الفرنسيون فى الجزائر خلال فترة الحرب وما بعدها نظراً لافتقادهم للأيدى العاملة الرخيصة والتى تملك الخبرة الزراعية بالإضافة إلى بقاء أعداد كبيرة من المهاجرين فى فرنسا ورفضهم العودة إلى وطنهم الأصلى وذلك من أجل تحسين أحوال معيشتهم.

ومن ثم بدأ بعض رجال الصحافة المطالبة بانصاف الجزائريين ومنح من أدى الخدمة العسكرية منهم حق المواطنة حتى يتمتع بالحقوق السياسية الفرنسية داخل الجزائر، ولذلك تكونت لجنة لتقصى الحقائق تحت رئاسة المندوب Barbedette انتهت إلى أن دوافع الهجرة هى قانون الخدمة العسكرية الاجبارية بالإضافة إلى نظام القضاء والأزمة الاقتصادية وانهيار العمالة المحلية أمام المنافسة الأوروبية(٢).

لقد طبقت فرنسا نظام التجنيد الاجبارى على الجزائريين منذ عام ١٩١٢ ونتج عن هذا النظام تكوين قوة قتالية قوامها ١٧,٠٠٠ جندى، وقد لجأت فرنسا إلى هذا النظام بعد أن ظهر النقص فى القوات الفرنسية نظراً لإرسال بعض الفرق إلى مراكش للقيام ببعض العمليات العسكرية الهامة، ومن ناحية أخرى اتجاه الشباب الجزائرى إلى الأعمال المدنية التى تدر عليهم ربحاً كبيراً لأن الأيدى العاملة الوطنية كانت شحيحة وبالتالى أجورها مرتفعة ولذلك رفضوا الاتجاه إلى الأعمال العسكرية، وصدر مرسوم فى ٣ فبراير ١٩١٢ حدد فترة التجنيد العسكرية بثلاثة أعوام لمن يبلغ الثامنة عشرة من العمر، وأن يتم ادماج

(1) Belloula, op. cit., p. 27.
(2) Ageron, op. cit., p. 1056.

المقاتلين الذين يؤدون هذه الفترة فى الخدمة، وكان هذا العمل يتم كل عام عن طريق وزارة الحربية ويطبق على العناصر الوطنية والأوروبية، ويبلغ مجموع المجندين فى عام ١٩١٧ حوالى ٢٨,٦٧٠ جندى وفى عام ١٩١٨ ٣٥,٠٠٠ ورغم ذلك فقد اعتبرت فرنسا هذا العدد غير كاف[١].

هذا وقد ظهرت المعارضة لنظام الخدمة العسكرية لأن الوطنيين كانوا يعتبرونها عملاً يستحقون عليه أجراً، وهذا ما دفع بعض الإداريين الفرنسيين إلى بذل الوعود بمنحهم مكافآت. ومن ناحية أخرى نجد أن نظام التجنيد كان يخالف العادات التى نشأ عليها الأهالى والتقاليد التى سارت عليها القبائل، ومن ناحية ثالثة كان التجنيد يفرض عليهم التضحية بالحياة من أجل الدفاع عن دولة غازية، ومن ناحية رابعة لم تكن هناك أية ارضاءات تبذل لهم فهناك القوانين الاستثنائية ونظام إدارى وقضائى قاسى ونظام ضرائب لا يطبق على الفرنسيين وإنما يختص بالمسلمين فقط، بالإضافة إلى وسائلب الرقابة البوليسية، ومن ناحية خامسة أظهر أبناء الريف بشكل خاص معارضة شديدة نظراً لتغيبهم لفترات طويلة بعيداً عن أراضيهم بشكل ألحق أشراراً كثيرة بالزراعة.

وعلى هذا كانت الخدمة العسكرية Service Militaire تمثل حرباً ضارية وتعد أصعب مشكلة واجهتها فرنسا فى الجزائر وذلك كما يقرر غالبية كتابها[٢].

هذا وقد لجأت جميع العائلات الكبيرة إلى دفع «البدل» وخاصة فى منطقة وخران، وقامت عائلات أخرى متوسطة ببذل تضحيات كبيرة من أجل تحرير أبنائهم، فلم تتردد الأمهات ولا الشقيقات فى بيع حليهم وأنصبتهم فى الأراضى الزراعية لهذا الغرض، وهناك عائلات أخرى لم تكن تملك سوى ثروات ضئيلة ضحت بها وتحملت الفقر من أجل تحرير أبنائها.

وقد اعترض أحد رجال الإدارة الفرنسية فى ١٩١٦ على نظام البدل قائلاً: «ان نظام البدل الذى يعد امتيازاً تتمتع به بعض العائلات الجزائرية يعتبر ضربة قوية موجهة إلى قانون الخدمة العسكرية، وتطبيق هذا النظام يمثل خطراً كبيراً

(1) Jules Sicard, Le Monde Musulman dans Les Possessions Françaises, p. 219.
(2) Jean Mélia, L'Algerie et la guerre, pp. 265-266.

ويجب أن تقوم الحكومة بإلغائه لأنه لا يفيد سوى الأثرياء الذين يجب أن يقدموا الكثير لفرنسا التى توفر لهم الأمن والضمان لثرواتهم وجميع شؤونهم المالية، بل يجب عليهم حين يجدون بلادنا فى أزمة أن يسارعوا إلى تقديم العون والعرفان بالجميل»[1].

وقد تم بالفعل إلغاء هذا النظام بعد ثلاثة أشهر من بدء القتال، وتم فيما بعد تعديل قانون ١٩١٢ الخاص بالخدمة العسكرية الاجبارية بواسطة مرسوم صدر فى ٧ سبتمبر ١٩٢٦ وفى هذا المرسوم أصبحت فترة الخدمة العسكرية عامين، وطبق نظام الاعفاء ولكنه حدد بثلاث حالات وهى: الابن الوحيد للأرملة أو الابن الأصغر لجدة ضريرة والابن الوحيد لأب أو جد ضرير أو عاجز، واليتيم الذى يعول اخوة أو أخوات أقل منه سناً أو عاجزين[2].

أما الطلبة الجزائريون فقد عوملوا معاملة خاصة وتركوا لإكمال دراساتهم مثلهم فى ذلك مثل الطلبة الفرنسيين، وظل العسكريون الوطنيون الذين أنهوا الخدمة تحت تصرف وزارة الحربية الفرنسية لفترة ثلاثة عشر عاماً، وبذلك أمكن تلافى بعض عيوب قانون ١٩١٢، إلا أنه لم تتوفر المساواة بين العنصر الوطنى والعنصر الفرنسى الذى كان يؤدى الخدمة لعام واحد فقط[3].

وقد بدأت فرنسا فى اتباع سياسة تحمل بذور الاصلاح قبل الحرب العالمية الأولى محاولة منها لذر الرماد فى العيون، ولذلك أعلنت احدى الصحف الفرنسية شعار: «لكى نحكم الوطنيين بعدالة يجب أن نتودد إليهم»، وكان لهذه الحملة التى قادها بعض المتعاطفين مع الجزائريين تأثيرها على الوزارة الفرنسية التى حاولت بالفعل اتباع سياسة الاصلاح وكان من نتيجتها اصدار قانون ٩ فبراير ١٩١٤[4]. على أننا نلاحظ أن هذا القانون لم يأت من جانب فرنسا وحدها بل كان نتيجة لضغوط الجزائريين الذين كانوا قد بدأوا يطالبون بالإصلاح ويرسلون الوفود منذ عام ١٩٠٠ إلى فرنسا، وكانت مطالبهم تدور

---

(1) Ibid, pp. 268 - 269.
(2) Sicard, op. cit., p. 233.
(3) Sicard, op. cit., p. 224.
(4) Ageron op. cit., p. 1065.

حول تخفيض الضرائب، وإلغاء قانون الأهالى والمحاكم الردعية، وزيادة فعالية التمثيل النيابى وتحسين أحوال التعليم، وقد استمرت سياسة المطالبة بالإصلاح هذه حتى بعد اعلان الحرب العالمية الأولى.

وقد رأى الفرنسيون المتعاطفون مع القضية الجزائرية ان فرنسا إذا لم تقم بإصلاحات فإنها قد تواجه أيرلندا أخرى فى الجزائر، وكان هناك أيضاً تأثير الحملة التى شنها المهاجرون الجزائريون ومؤيدوهم فى الشرق الأدنى ضد فرنسا إلى جانب نشاط ألمانيا المعادى لفرنسا فى المغرب. وهكذا أقنعت الجزائر فرنسا فى الفترة ما بين ١٩١٤-١٩١٨ بأن الاحتفاظ بالحالة الراهنة أمر غيرِ ممكن، ولذلك وجدت فرنسا أن تقوم بإجراء ما فأصدرت قانون ١٩١٤ الذى قضى بزيادة عضوية الجزائريين فى مجالس البلديات على ألا تتجاوز الزيادة ثلث كامل الأعضاء وذلك على أن يحقّق المصوت شروطاً خاصة حددها القانون. وفى نفس العام أيضاً أصدرت فرنسا قراراً عدلت به بعض مظاهر قانون الأهالى ولكن الضرائب الخاصة بالجزائريين ونظام السخرة والمحاكم الردعية بقيت على حالها[١]. وكل ما يمكن أن يقال عن التعديلات عام ١٩١٤ أنها كانت تعبر عن الحيرة الفرنسية ازاء الواقع الجزائرى بعد اعلان الحرب، وبعد أن بلغت حالات فرار الجزائريين إلى الجبال أشدها وازدادت أيضاً حالات الهجرة. ولذلك شعر الفرنسيون بضرورة القيام بشئ لتهدئة الأوضاع وضمان سلامة الجبهة الداخلية.

ومن الثابت أن فرنسا بدأت تهتم بالاصلاح الحقيقى منذ تلك الفترة ويتضح ذلك من قول چورچ كليمنصو رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ: «يجب القيام بسياسة أهلية حرة تعتمد على الثقة المتبادلة وتكون واضحة جلية، تلك هى السياسة الوحيدة التى تطابق غايات السياسية الفرنسية وآراءها وتوافق رغبة البلاد العامة التى تريد تآلف القلوب»[٢]. وقد طالب كليمنصو باصلاح الضريبة العربية وتوسيع دائرة التمثيل النيابى ومنح الجزائريين حق المواطنة الفرنسية دون مطالبتهم بالتخلى عن وضعهم كمسلمين، ووضع ضمانات جديدة لاحترام الممتلكات الجزائرية، على أن الفرنسيين لم يوافقوا على هذه

---

(١) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٢٩٣.

(٢) أحمد توفيق المدنى، المرجع السابق، ص ٦٨.

الاقتراحات(١). على أية حال يدل هذا البرنامج على أن فرنسا خطت خطوة جديدة في سياستها في الجزائر، فقد اعترفت لا بضرورة الاصلاح فحسب، بل اقترحت أشياء كانت تعد فى ذلك الوقت ليبرالية جداً ومتطرفة. ونلاحظ أيضاً أن الجزائريين، باستثناء النخبة، لم يوافقوا على هذه الاقتراحات التى كانت تحمل بعض التعديلات فى نظام الإدارة الفرنسية، فقد كانوا يطالبون بإلغاء قانون الأهالى ويريدون أن تحتفظ الجزائر بشخصيتها وثقافتها وليس بالادماج.

على أن رئيس الوزراء الفرنسي بريان وعد بأن يضع المطالب السابقة أمام السلطات المعنية ورءى ضرورة إنشاء مجلس خاص فى باريس يمثل فيه الجزائريون تمثيلاً مباشراً، فقد كان من مؤيدى ا لقيام باصلاحات ليببرالية عاجلة فى الجزائر، وأنه لابد وأن تظهر فرنسا اهتمامها بالجزائريين وثقتها بهم، ورغم ذلك فإن هؤلاء الفرنسيين المتعاطفين فشلوا فى تنفيذ برنامجهم. ولذلك استمرت حرب العصابات قائمة فى الجزائر ضد نظام التجنيد الاجبارى فى السنوات ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، وكذلك خلال ١٩١٨(٢).

ومحاولة فرنسا الاستجابة لبعض المطالب الجزائرية جعل بعض الكتاب يرون ان الاستعمار الفرنسى توقف أو تراجع بعد الحرب العالمية الأولى ومن مظاهرة، استرداد الجزائريين مساحات كبيرة من الأراضى من الأوروبيين، ففى عام ١٩١٨ اشترى الجزائريون من الأوروبيين ٢٠,٣١٦ هكتاراً مقابل ١٦,٣١٦ هتكاراً استولى عليها الأوروبيون، وفى عام ١٩١٩ اشترى الجزائريون ٤٠,٤٤٠ هكتار مقابل ١٩٨٠ هكتار للأوروبيين(٣). وثمة ظاهرة أخرى تدل على تراجع الاستعمار تتمثل فى تخصيص نصف مساعدات صندوق الاستعمار لأبناء المستوطنين مما يدل على أن فرنسا وقد أصيبت فى امكانياتها البشرية من جراء الحرب كفت عن التفكير فى ارسال موجات جديدة لاستيطان الجزائر(٤).

على أن الجزائريين كانوا ينتظرون المكافآة بعد الحرب، فأصدرت الحكومة

---

(١) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٣٠٣.

(٢) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٣٠٧.

(٣) صلاح العقاد، المغرب العربى، ص ١٧٣.

(٤) المرجع السابق، نفس الصفحة.

الفرنسية اصلاح ١٩١٩ المعروف بـ (اصلاح كليمنصو) وقد عدته مكافأة وليس حقاً واعتبره المستوطنون تساهلاً كبيراً من جانب فرنسا لصالح الجزائريين(١)، ولقد أزال هذا القانون بعض أحكام قانون الأهالى القاسية ووسع حقوق الانتخاب للمسلمين فى المجالس البلدية والمجلس المالى وذلك بزيادة عدد الناخبين لا بزيادة عدد الأماكن، وبذلك أصبح عدد الناخبين للمجالس البلدية ٤٠٠ ألف، ورغم ذلك فقد ظلوا أقلية ضئيلة لا تستطيع أن تقول كلمة مسموعة. كذلك أوجد قانون ١٩١٩ التسوية فى الضرائب فقد كان الجزائرى يدفع على أرضه الصغيرة اضعاف ما يدفعه الفرنسى أو الأوروبى على أرضه الكبيرة، بالاضافة إلى وجود ضرائب فادحة خاصة بالأهالى اضمحلت طبقاً لهذا القانون أيضاً إلا فى مناطق الجنوب الخاضعة للحكم العسكرى. إلا أن المسلمين رأوا أن ما نالوه ليس بالشئ المذكور ازاء آمالهم الواسعة وازاء تضحياتهم الكثيرة لذلك ساد السخط البلاد من جديد فاستخدمت فرنسا العنف فى مواجهة الجزائريين واسترجعت باليد اليمنى ما منحته باليد اليسرى، وعادت أحكام قانون الأهالى من جديد.

وكانت فرنسا تهدف من وراء اصلاح ١٩١٩ تطبيق سياسة جديدة بعد أن تعذر عليها تطبيق سياسة الادماج بحذافيرها وهى سياسة المشاركة Association وذلك بألا تطلب من المسلم النزول عن حالته الشخصية لكى يصبح مواطناً فرنسياً، بل تركت له الجمع بين الميزتين. وكان هدف فرنسا من ذلك استمالة الصفوة الممتازة من الأهالى فى جملة الفرنسيين مع العمل على تعميم اللغة الفرنسية وتحسين مستوى الشعب الاجتماعى بقدر ما تسمح به الظروف. ولكن وجه الخطر فى هذه السياسة انها سبيل إلى التفرقة بين أبناء الوطن الواحد فتظهر فيه أقلية ضئيلة تتمتع بمزايا وحقوق ليست ميسرة لسائر الشعب(٢).

ولكن رغم هذه التسهيلات التى قررتها فرنسا فقد كان عدد الجزائريين المسلمين الذين قبلوا الحصول على حق المواطنة الفرنسية قليلاً، ويفسر ذلك بأن العقبة فى الحصول على حق المواطنة الفرنسية لم تكن من جانب البرلمان

---

(1) Richard, Brace, Ordeal in Algeria, p. 101.

(٢) محمد رفعت، التيارات الساسية فى حوض البحر الأبيض المتوسط، ص ٢٦٨.

الفرنسى، بل كانت من جانب الجزائريين الذين لم يقبلوا الشروط التى وضعتها فرنسا، وعلى ذلك فلم يستطع قانون ١٩١٩ أن يحسن الوضع، فقد ظلت الكراهية إزاء تغيير الوضع الإسلامى والتحول إلى رعايا فررنسيين سائدة(١)، ولم يزد عدد الجزائريين الذين حصلوا على حق المواطنة الفرنسية على ٣٠٠٠ شخص فى ١٩١٩(٢)، ومن ناحية أخرى فإن حرمان المسلمين لمن يتجنس بالجنسية الفرنسية من الدفن فى مقابر المسلمين ومن الصلاة عليه واعتباره خارجاً على الدين الإسلامى ولا يستحق الانتساب إلى المجتمع الإسلامى، أضاف إلى عوامل احجام الجزائريين عن طلب المواطنة الفرنسية عاملاً جديداً. ويقول المدنى فى هذا الصدد ان المتجنسين لم يجدوا من فرنسا شعباً وإدارة ما كانوا يرجونه من وراء تجنسهم، فالمتجنس كان باستمرار مرءوقاً من الفرنسيين بالعين التى يرمق بها الجزائرى كيفما كان ولا يتمتع من الحقوق الفرنسية إلا بالقليل(٣)، إذ هناك امتيازات كثيرة كانت تخصص للفرنسى الأوروبى دون الفرنسى المتجنس من الأفارقة، من ذلك مثلاً مسألة المشاركة فى شراء أرض الاستعمار فإنها لا تحق إلا للفرنسى الأوروبى فقط.

وقد كان Toynbee مصيباً تماماً فيما ذكره فى هذا المجال، فالجزائريون قد قاوموا بشدة مسألة المواطنة الفرنسية، ويؤكد ذلك تماماً ما ذكره المدنى حينما قال «لم نر فى التاريخ العالمى ان أمة من الأمم وقع عليها الاحتلال فاندمجت بكليتها ذاتية وأخلاقاً ولغة ونظماً فى المحتل وإياه جزءاً واحداً ذلك مخالف لنواميس الطبيعية ولسنة الله فى كونه ولن تجد لسنة الله تبديلاً»(٤). والمدنى كغيره من الوطنيين الجزائريين يعلن بأن الجزائر «ستبقى رغم كل شئ عربية مسلمة ولن تنهض من كبوتها إلا عن طريق الجزائرية والعروبة والإسلام»(٥).

وكان الوطنيون الجزائريون يؤيدون ذلك الاتجاه ويحثون عليه فنجد مثلاً

(1) Toynbee, L'Algereie, p. 469.
(2) Ibid., p. 497.

(٣) أنظر: المدنى، كتاب الجزائر، من ص ٣٥١ إلى ص ٣٥٣.
(٤) أنظر المدنى، المرجع السابق، ص ٣٥٤.
(٥) سنتحدث عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التى مثلت هذا الاتجاه فى الصفحات التالية.

شخصاً مقل ابن باديس... يقول «لا تنظم العلاقات وينمو الود إلا إذا تعاملنا بصفاء على قاعدة أنت أنت وأنا أنا، ﻻ أن تصبح أنت أنا وأنا أنت فذلك عين المستحيل»(١).

رفض المستوطنون أيضاً اصلاح ١٩١٩، وطالبوا بمنحهم حق الاستقلال الذاتى الإدارى، وذلك بإيجاد مجالس اجزائرية يصوتون فيها من أجل التنظيمات التى تحقق آمالهم(٢)، وكانت الحكومة الفرنسية ترى أنه من الأفضل تحقيق هذه الآمال، فأعادت قانون الأخالى كما سبق القول وخصصت مبلغ ١٦٠,٠٠٠ فرنك لإقامة مشروعات كبرى لزراعة الأراضى، أراضى الاستعمار، والعمل على تقدم وسائل المواصلات. كذلك طالب المستوطنون الفرنسيون بمنع الأيدى العاملة الجزائرية من الهجرة إلى فرنسا، ونجحوا بعدئذ فى حمل الحاكم العام للجزائر على اتخاذ الوسائل الكفيلة بتقييد الهجرة والحد منها بشكل رسمى.

فأحوال العمال الجزائريين فى فرنسا كانت تسبب القلق للسلطات الفرنسية هناك فقد كانوا يتكدسون داخل الغرف المفروشة ويختلطون فى أضيق نطاق مع الفرنسيين، وكانت غالبيتهم تعمل فى ترسانة للسفن فى كاليه Calais ومرسيليا وباريس، وقد سكن باريس وحدها حوالى ٥٠ ألفاً منهم وانتشروا فى ضواحيها والتحق عدد منهم بالمؤسسات التعليمية التى أقيمت من أجلهم فى مسجد باريس ومفى مناطق أخرى. وأدى اتساع الهجرة على هذا النحو إلى قلق المسؤولين الفرنسيين نظراً لخطورتها وللنتائج المترتبة عليها، ولذلك وضعت رقابة شديدة على هجرة الجزائريين من لحظة خروجهم من الجزائر إلى حين وصولهم إلى فرنسا وذلك عن طريق مكاتب خاصة بالعمال الجزائريين وحتى لا يتم استغلالهم من ناحية أخرى، وكان هذا المكتب يعلن عن مدى الاحتياج إلى الأيدى العاملة ويقوم بالحماية الجادة لهم ويعمل على تشجيعهم ويحاول ابعاد عناصر الفساد التى يمكن أن يتعرضوا لها وابعاد العناصر المريضة بالدرن من بينهم(٣)، وكان أهم

---

(١) أنظر محمد الطاهر فضلاء (قال الشيخ الرئيس مجموعة مقالات وخطب ابن باديس) ص ١٩٧ - ٢٠٣.

(2) Charles Ageron, Histoire de I'Algerie Contemporaine, p. 75.

(3) Saint Albain, L'Algerie d'aujourd'hui, p. 102.

شئ حرصت عليه السلطات الفرنسية هو عدم خضوع العناصر العمالية للأحزاب الشيوعية ولذلك كانت تعتبر الحرية المباحة لهم خطراً كبيراً للغاية، وخاصة وان بعض العمال من العناصر الفاسدة قامت بهجوم على بعض الأحياء مما اقتضى تدخل البوليس وهذا يفسر مطالبة جودين Godin المتخصص فى الشؤون الجزائرية بإيجاد رقابة بوليسية على هذه العناصر ورقابة صحية أيضاً[1].

واستجاب الإدارة الفرنسية لهذه المطالب، وبدأت فى تقييد الهجرة فكان على المهاجر أن يحصل على عقد عمل قبل رحيله إلى فرنسا، وفى العادة كان أصحاب المشروعات الفرنسية هم الذين يرسلون هذه العقود وليس الحكومة الفرنسية، وكانت هذه أول عقبة فى طريق الهجرة، ولكن هذا لم يثن المهاجرين عن عزمهم فى الهجرة تجنباً لأساليب الاحتلال، وكان المستوطنون الفرنسيون بدورهم يشجعون عرقلة سفر الجزائريين إلى فرنسا، وقد وانتهم الفرصة بوفاة بعض الجزائريين المهاجرين فى فرنسا ليعلونا غضبهم ومعارضتهم فى الصحف الجزائرية ويطالبوا بفرض رقابة أكثر على الهجرة والحد منها[2]. وقد حقق المستوطنون الفرنسيون نجاحاً أكبر حينما صدر مرسوم شوتان فى ١٩٢٤ Circu-laire Chautemp الذيحرم على الأيدى العاملة الجزائرية الهجرة إلى فرنسا وخاصة بعد أن أخذت اعدادهم فى الزيادة المطردة من ٥٢ ألف فى عام ١٩٢١ إلى ٧٠ ألف فى عام ١٩٢٢ ثم إلى ٩٢ ألف فى عام ١٩٢٣، ولذلك خشى المستوطنون على أراضيهم التى يهجرها العمال الجزائريون ذوى الأجور المنخفضة بالمقارنة بالأيدى العاملة الأوروبية[3].

وقد أحرز المستوطنون نجاحاً أكبر حينما أصدر حاكم عام الجزائر مرسوماً فى ١٤ ابريل ١٩٢٨ لتنظيم هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا، وألزم المهاجرون باستخراج: ١- بطاقة شخصية. ٢- صحيفة سوابق ويسمح فقط برحيل من تكون صحيفته خالية. ٣- شهادة طبية تكون خالية من مرض يمنع المهاجر من الرحيل. ٤- حجز تذكرة الفر وايجاد ضمان التسديد لثمن تذكرة العودة. ٥- أن يكون مع المهاجر مبلغ ١٥٠ فرنكاً[4].

---

(1) Saint Albain, op. cit., p. 103.
(2) Belloula, op. cit., p. 33.
(3) Ageron, op. cit., p. 75.
(4) Belloula, p[. cit., p. 33.

وبالطبع أدت هذه الإجراءات إلى اعاقة حركة الهجرة، وراغم ذلك استمرت ولكنها تناقصت عن المعدل السابق ذكره فقد أصبحت أعداد المهاجرين فى ١٩٣٥ حوالى ٢٩ ألف فقط وأصبحت أعداد العائدين إلى الجزائر أكثر من الخارجين منها.

ومن أسباب انخفاض معدل الهجرة أيضاً الأزمة الاقتصادية التى اجتاحت العالم فى ١٩٢٩، والتى أدت إلى ايجاد بطالة واسعة النطاق فى فرنسا، وقد أثر ذلك على الاقتصاد الفرنسى لأنه كان من أهداف فتح باب الهجرة الجزائرية هو اعادة بناء اقتصاديات فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى(١).

بعد ذلك العرض الموجز لأصول السياسة الفرنسية فى الجزائر من الاحتلال الفرنسى حتى الحرب العالمية الأولى وما بعدها، نعرض الآن للعناصر التى كانت تكون المجتمع الجزائرى والتطور الذى مرت به فى فترة ما بين الحربين والسياسة التى اتبعتها فرنسا إزاء كل عنصر.

لقد كان المجتمع الجزائرى مكوناً أساساً من المسلمين والأوروبيين واليهود، أما فيما يتعلق بالمسلمين فقد كانوا يكونون ٨/٩ من مجموع السكان الكلى، والملاحظ زيادة أعداد السكان المسلمين فى الشمال الافريقى بصفة عامة وفى الجزائر بصفة خاصة، فقد كان عدد سكان الجزائر فى ١٨٣٠ حوالى ٢ مليون نسمة ثم أصبحوا فى ١٨٥٦ - ٢,٣٢٨,٠٠٠ وفى ١٩٦١ حوالى ٢,٧٧٠,٠٠٠، ثم تناقص هذا العدد إلى ٢,١٢٥,٠٠٠ فى عام ١٨٧٢ بسبب وباء الكوليرا الذى فتك بعدد كبير منهم(٢). ولكن فى الفترة من ١٨٧٢ إلى ١٩١١ ازدادت أعداد السكان المسلمين بسرعة كبيرة وكذلك فى العشر سنوات التى تلت ١٩١١ حيث بلغ عددهم آنذاك ٤,٩٢٥,٠٠٠ نسمة، ثم تناقص السكان أثناء فترة الحرب وما بعدها حيث راح ضحيتها الكثير وبسبب الهجرة أيضاً ويقدر بـ ٣٥,٠٠٠ نسمة وذلك حسب احصاء ١٩٢٦.

أما توزيع السكان المسلمين على الأرض الزراعية فقد كان غير متناسب،

---

(1) Belloula op. cit., p. 34.

(2) Despois, L'Afrique du Nord, pp. 182 - 183.

وغالبية سكان الجزائر يعملون بالزراعة وتمثل الحرفة الرئيسية لهم وكذلك الرعى الذى كان له دوره فى اقتصاديات البلاد[1]. أما عن أسلوب التعامل بين المسلمين والفرنسيين فقد كان قائماً على التفرقة العنصرية بينهم وبين المستوطنين الفرنسيين أو الأوروبيين، ويدل على ذلك وصفهم للعرب بأنهم جنس غير قابل للتعليم "L'Arabe est une race inéduquable".

وقد ظهرت آثار سياسة التفرقة فى جميع مجالات الحياة وخاصة فى مجال التمثيل والمشاركة فى الإدارة المحلية، فقد كانت نسبة الجزائريين ضئيلة جداً، وكان الأمر كذلك فى القضاء فقد انتزع الفرنسيون تدريجياً اختصاصات المحاكم الشرعية وحولوها إلى محاكمهم المدنية ثم نشأت محاكم الردع السابق ذكرها، وكادت أن تحدث ثورة وطنية فى هذا الوقت ولكن فرنسا استخدمت كل وسائل العنف للقضاء عليها[2]. أما من حيث الضرائب وقانون الأهالى فقد تعرضنا لهما من قبل.

أما عن العنصر الثانى فى المجتمع الجزائرى فقد كان العنصر الأوروبى الذى يعده بعض الكتاب الفرنسيين أساس التطور الذى حدث فى الشمال الافريقى، وقد بلغ عددهم حسب الحصاء ١٩٤٦، ١٩٤٧ حوالى ١٥٦,٩٠٠٠ نسمة[3]. ويضم هذا العدد الفرنسيين والايطاليين والأسبان وبعض جماعات من مالطة، وهؤلاء هاجروا إلى الجزائر فى أفواج كبيرة بلغت حوالى ٢٥٠٠ شخص كل عام، ومنهم العمال وأصحاب المتاجر والمغامرين وخاصة الايطاليين والفرنسيين والأسبان الذين جاءوا من أجل البحث عن الثروة فى بلد جديد.

وفى الفترة من ١٨٥٦ إلى ١٨٧٢ حينما قامت فرنسا بدعاية قوية من أجل «الاستعمار الزراعى» ازدادت أعداد المهاجرين بشكل مضاعف وفى الفترة من ١٨٧٢ إلى ١٩١١ ازدادت أعدادهم بشكل منتظم وخاصة من جانب أهالى الألزاس واللورين، وبذلك اتضحت معالم سياسة «الاستعمار الرسمى»

---

(١) صلاح العقاد، المغرب العربى، ص ١٦٦.

(٢) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ١٦٨.

(2) Despois op. cit., p. 197.

في عهد الجمهورية الثالثة. ولكن هذه الموجة من الهجرة توقفت أثناء الحرب العالمية الأولى، وبعد الحرب لم تعد كما كانت من قبل بسبب نمو الحركة القومية داخل الجزائر.

ونلاحظ أنه كان أكثر من نصف أوروبي الجزائر من أصل غير فرنسي ومعظمهم كانوا يشتغلون بالزراعة، أما المهاجرين الفرنسيين فقد قدموا من باريس بعد ثورة ١٨٤٨، ومعظمهم من العاطلين، ثم قدم حوالى ٥٠٠٠ مهاجر آخر من الألزاس اثر الانتصار الألماني ومعظمهم من المناطق الزراعية الفقيرة للشاطئ الجنوبي الشرقي والجنوب الغربي لفرنسا(١).

هذا وقد تركز الأوروبيون في بادئ الأمر في المدن حيث كان الاقبال على الأراضي الزراعية ضعيفاً فنجد في ١٨٧٠ حوالى ٦٠٪ من عدد الأوروبيين في المدن، أما في ١٩٢٠ فقد ازداد الاقبال على الزراعة وكانت النسبة ٧٠٪ وأصبح من بينهم عدد كبير من المستعمرين الكبار الذين امتلكوا مزارع الكروم والفاكهة واستخدموا الوسائل الحديثة في الزراعة وبرز من بينهم أثرياء مثل هنرى بوجو الذى كان يحمل لقب «ملك النبيذ» وإذ كان يمتلك ٢٥٠٠ فدان من أجود الأراضي واستطاع أن يكون منها ثروة ضخمة في البنوك(٢). وكان حوالى ١٠٪ فقط من الأوروبيين المستوطنين في الجزائر يعملون في الصناعات الخفيفة ونسبة أخرى ضئيلة تعمل في التجارة والإدارة والوظائف الحرة والخدمات والنقل.

وترجع أهمية المستوطنين الأوروبيين بالجزائر إلى الدخل السنوى الذى حققوه إذ بلغ ٦٠٠ مليون فرنك وهذا يقارب الدخل في فرنسا ذاتها كما قاموا بأعمال انشائية كبيرة مثل مد آلاف الأميال من الطرق وأنشأوا خطاً حديداً موازياً للساحل، وكانوا يمدون العاصمة الفرنسية بحاجتها من المواد الخام اللازمة للصناعة.

ولم يكن للمستوطنين كيان قائم بذاته في بادئ الأمر، ولم يشعر المجتمع الجزائرى بوجودهم «سياسياً» إلا بظهور كبار الملاك الزراعيين والبزجوازية

---

(1) Toynbee, op. cit., p. 592.
(2) Ibid. p. 593.

الصغيرة وتمن ثم بدأ يظهر من بينهم قادة مثل ادوارد درامون كاتب «يهود فرنسا» في ١٨٩٠، وبيتان الذى ظهر فى ١٩٤٠ وچاك سوستيل الذى ظهر مؤخراً فى ١٩٥٠، ولذلك كتب عنهم شارل اندريه چوليان قائلاً:

«ان المستوطن الأوروبى ليس لديه الروح السياسية والعقل السياسى على الاطلاق ولم يعتد على نظام الدولة». وعلى هذا لم يكون المستوطنون حزباً بل كانوا مجموعة من النبلاء وعملائهم فلا يتجمعون إلا من أجل مرشح فى الانتخابات ليضمنوا له الفوز ولكن بحذر بالغ ولذلك كان شعارهم دائماً «احذر الانتخابات»[(١)]. وهكذا نرى ان المستوطنين لم يكونوا فى حاجة إلى قيادة سياسية أو برامج أو تنظيمات حزبية فليس ثمة ما يدعوا إلى التنازع كما كتب Gautier قائلاً:

«لم يظهر أى انشقاق فى كتلة المستوطنين الزوروبيين فى الجزائر»، وكتب مارك لوريول أحد المهتمين بشؤون المستوطنين قائلاً: «ان الخلاف بين اليمين واليسار قد انتهى، فالمرشحون غالبيتهم متحدون فى الرأى والمعارضة دائماً تأتى من خارج المجتمع، ان اتحاد المصالح والآراء هو العامل الفعال للحياة العامة بين الأوروبيين... ان الهدوء هو العامل المميز لسياسة البلاد»[(٢)].

والشئ الذى لا شك فيه ان المستوطنين اعتبروا أنفسهم سادة المسلمين معتمدين على مجيئهم مِن العاصمة الفرنسية، ولذلك تضافروا جميعاً بهدف فرض السيادة على السكان الوطنيين فى الجزائر وعلى الحكومة الفرنسية، وأكد مندوبوهم فى اللجنة المالية دائماً عبارة «نحن فرنسيين»، ويرون أنهم طالما يتواجدون فى الجزائر فينبغى أن يتمتعوا بنفس الحقوق السائدة فى فرنسا على قدم المساواة[(٣)]. ولذلك شرعوا فى استخدام قوتهم الاقتصادية لفرض مطالبهم السياسية على فرنسا وحققوا مكاسب سياسية عديدة، ففى ١٩٠٠ حصلوا على الاستقلال الذاتى وأصبح للجزائر ميزانتيها الخاصة وكان دافعهم إلى ذلك هو الحرص على المصلحة الخاصة ومعارضة أى مطلب للجزائريين، كما عارضوا

(1) Toynbee, op. cit., p. 595.
(2) Ibid., p. 596.
(3) Kaddache, op. cit., p. 85

بشدة، بعد الحرب العالمية الأولى أى اصلاح يقدم للجزائريين الذين حاربوا من أجل فرنسا، وقاموا بشن حملة ضارية على مشروع كليمنصو كما أوضحنا، وهددوا بالانفصال ولكن كليمنصو رفض الاذعان وطبق اصلاحاته[1].

ويعد الربع الأول من القرن العشرين فترة زهو المستوطنين ورخائهم، فقد أثروا على موقف فرنسا إزاء أزمة الخمور التى وقعت فى ١٩٣٠[2]، والتى أدت إلى قيام أصحاب صناعة الخمور فيها بالمطالبة بتخفيض مستوردات الخمور من الجزائر فهدد المستوطنون بالانفصال ومقاطعة المنتجات الفرنسية فاظطرت فرنسا إلى الغاء التعريفة الجمركية العالية التى كانت تعترم فرضها على خمور الجزائر.

وقد أثر المستوطنون أيضاً على مشروع بلوم – ڤيوليت، سنتحدث عنه بالتفصيل فى الفصل الخامس، والذى كان يهدف إلى ارضاء مطالب الجزائريين فى الحصول على الجنسية الفرنسية ولكن لفئات معينة دون التخلى عن وضعهم الخاص كمسلمين، وبالفعل توقف المشروع ولم ير النور. ومن مظاهر تفوق المستوطنين فى الجزائر احتكارهم لجميع الأنشطة الخاصة بالغرف التجارية والزراعية والمهن الحرة والإدارة المحلية وأغلقوا هذه المجالات على أنفسهم معتبرين ان المسلمين لا يصلحون لشئ، وقد سيطرت هذه الفكرة على أذهانهم حتى ان چول فيرى Jules Ferry كان قد كتب من قبل قائلاً «من الصعب أن نجعل المستوطن الأوروبى يفهم ان هناك حقوقاً للشعب المسلم، ويجب أن يفهموا ان الوطنيين ليسوا جنساً يفعل ما يؤمر به وأنه لا يمكن اجبارهم على شئ»[3].

وظهر نفوذ المستوطنين واضحاً أيضاً فى اللجان المالية التى كان لها الصوت الأعلى فى قرارات الميزانية، وفى الإدارة المحلية للمناطق التى يغلب على سكانها المستوطنين والتى كانت تتمتع بسلطات قوية أكثر من المناطق المختلفة Communes Mixtes وكانت الفروع المحلية أيضاً للوزارة الفرنسية تتركز جميعها فى أيدى المستوطنين، ولذلك كتب قائلاً: «يوجد ارتباط شديد بين المستوطنين وحكومة الجزائر، فلقد أصبحت مشبعة بروح المستوطنين»[4].

(1) Despois, op. cit., p. 203.
(2) Gillespie, p[. cit., pp. 30 - 31.
(3) Joseph Kraft, op. cit., p. 597.
(4) Loc. cit.

وهذه التفرقة العنصرية الظاهرة أدت إلى التجاء المستوطنين إلى استعمال وسائل العنف والوحشية فى قمع الحركات الوطنية السياسية التى تهدف إلى الاستقلال.

أما العنصر الثالث فى المجتمع الجزائرى فقد كان اليهود، وكانوا يكونون أقلية نشطة تقدر بحوالى ٤١٢,٠٠٠ نسمة فى الشمال الافريقى كله وحوالى ١٣٠,٠٠٠ منهم فى الجزائر وحدها، جاءَ بعضهم إلى شمال افريقيا من صيدا ومنهم من جاء من مصر بعد الفتح العربى واستقروا فى المدن[١].

ويرى بعض الكتاب أن أسماء يهود الشمال الافريقى ترجع إلى أصل عربى وبربرى وذلك لأن جزءاً منهم يرجع إلى أصل برتغالى وأسبانى وايطالى. أما عن نشاطهم فبعضهم كان يعمل بالزراعة ولكن الغالبية كانت تعمل فى ميدان الصناعة والتجارة، وكانوا يسيطرون على مناصب هامة فى الدولة وحسب ما أورده Eugéne كان ٥,٧ منهم يعملون فى الإدارة والخدمات العامة والشرطة، ٨,٣٦٪ أعمال حرة و ٩,٢٥٪ فى الصحافة، ٢١,١٠٪ فى التجارة، ٥٦,٢٢٪ موظفى البنوك والتجارة والصناعة[٢].

هذا وقد حصل يهود الجزائر على الجنسية الفرنسية بمقتضى مرسوم ٢٤ أكتوبر ١٨٧٠ الذى أصدرته حكومة الدفاع الوطنى حيث كان اليهود كريميو عضواً فيها ويعرف بمرسوم كريميو Decret Crémieux وقد استفاد من هذا المرسوم حوالى ٣٠ ألفَ يهودى، وتزايدت أعدادهم بعد هذا التاريخ بسرعة مذهلة حتى بلغت فى عام ١٩٣١ حوالى ٢١٦,٨٨٤ نسمة. وقد تسبب هذا المرسوم فى ثورة ١٨٧١ بزعامة المقرانى، وتعرض لنقد شديد من جانب العديد من الفرنسيين لأن اليهود أصبحوا منذ ذلك التاريخ يلعبون دوراً فعالاً فى الانتخابات، وأدى أيضاً إلى وجود كتلة قوية داخل المجتمع الجزائرى تؤثر فى السياسة الفرنسية الجزائرية[٣].

---

(1) Encyclopédie Française, p. 158.
(2) E. Eugéne, L'Algerie, p. 158.
(3) Despois, op. cit., p. 191.

ويقول المدنى ان اليهود فى الجزائر كانوا ينقسمون إلى ثلاثة أقسام:

١- كبراء اليهود فى المدن الساحلية، وقد اندمجوا بصفة ظاهرية فى الكيان الفرنسى وحاولوا بكل وسيلة أن ينسلخوا عن صبغتهم اليهودية الرسمية بواسطة الزواج ولكن فيما عدا الدين.

٢- يهود الطبقة الوسطى والدنيا بالمدن الداخلية ولا يزالون يهوداً يحتفظون بيهوديتهم التامة فى كل شئ.

٣- يهود القرى الصغرى وأراضى الجنوب وهم مندمجون مع العنصر العربى يتكلمون لغته ويلبسون لباسه(١).

وننتقل الآن إلى الحديث عن السياسة الفرنسية فى مجال التعليم والصحة والصحافة والعمالة الجزائرية ثم أحوال الجزائر الاقتصادية.

فيما يتعلق بالتعليم فقد كان ينقسم إلى قسمين: تعليم الفرنسيين والأوروبيين وهو منتشر انتشاراً كبيراً كما كان اجبارياً، فلا تكاد أى قرية أو مركز من مراكز الاستعمار تخلو من مدرسة، ولذلك لم يكن يوجد طفل أوروبى واحد أمى(٢).

أما تعليم المسلمين فقد كان مختلفاً عن السابق حيث لم يكن آلاف الأطفال يجدون أماكن لهم فى المدارس ويعد محظوظاً من يجد مكاناً فى مدرسة عربية حديثة أو زاوية يتلقى بها علوم آبائه الأولين. ولذلك كانت الأمية منتشرة بين الجزائريين بشكل ملحوظ للغاية، فبعد الحرب العالمية الأولى كان ٩ ٪ فقط من الجزائريين يعرفون القراءة والكتابة، وظلت نسبة الأمية مرتفعة وتربو على ٩٠ ٪ حتى عام ١٩٥٤(٣).

ويمكننا اجمال أسباب ارتفاع نسبة الأمية فى الجزائر على النحو التالى:

- لم تخصص فرنسا أموالاً كافية من الميزانية للانفاق على تعليم الجزائريين.

---

(١) عن يهود الجزائر، أنظر أحمد توفيق المدنى، كتاب الجزائر، ص ص ١٤٩-١٥٠.

(٢) المدنى، كتاب الجزائر، ص ٢٩٣:

LAROUSSE Du XX SI´ECLE, T2, p. 596.

(3) Gillespie op. cit., pp. 50 - 56.

- ابطال كافة المؤسسات الثقافية والتعليمية التى كانت قائمة بالجزائر من جانب فرنسا عشية الاحتلال فى ١٨٣٠، ومحاربة اللغة العربية واعتبارها لغة أجنبية، وتحريم تعليم القرآن فى الكتاتيب إلا رذا علم معه الفرنسية(١).

- معارضة المستوطنين الفرنسيين للتعليم إذ كان الاعتقاد السائد لديهم ان الجزائرى من جنس لا يقبل الثقافة أو التعلم، ولا يصلح إلا للأعمال الشاقة بدون أجر، وهذا الاعتقاد هو الذى جعلهم يثورون على فتح مدارس فى المستقبل وطالبوا البرلمان الفرنسى بالعدول عن قراره بفتح المدارس للأهالى(٢).

- أثرت الحرب العالمية الأولى أيضاً على تأخر التعليم فى الجزائر وعلى تطور التعليم الحكومى الوطنى، فقد واجه التعليم أزمة نتيجة لتجنيد غالبية المدرسين العاملين من الشباب الوطنى، وكان ايجاد من يحل محلهم يمثل مشكلة نظراً لصعوبات تدريبهم، ومن ناحية أخرى تم بالفعل تجنيد بعض الطلبة فى الجيش الفرنسى وبعضهم ترك المدرسة للعمل فى مجالات أخرى(٣).

- ارتفاع الأجور الناتج عن ندرة الأيدى العاملة أدى إلى ترك معظم الجزائريين المنشآت التعليمية الرسمية للعمل فى مجالات أخرى مثل شحن السفن أو بيع الصحف.

ونتج عن ذلك توقف الجهود التى كانت قد بذلت فى الأعوام السابقة للحرب من أجل النهوض بالتعليم الحكومى الوطنى، ولذلك لم تقم الإدارة الرفنسية بأية أعمال جديدة أو منشآت خاصة إلى ما بعد انتهاء الحرب(٤).

وبناء على ذلك فقد كان الجزائريون دائمى المطالبة بإنشاء المدارس، وقد بدأت لإدارة الفرنسية بالفعل فى انشاء بعضها بعد الحرب وأصبح هناك ٨٠٠ مدرسة تضم ١٠٠,٠٠٠ جزائرى، ولكن كان يجب انشاء عشرة أمثال هذا العدد، وقد واجهت المدارس عدة عقبات تتمثل فى: اللغة، الدين، وقلة الاعتمادات

---

(١) أحمد رمزى، الاستعمار الفرنسى فى شمال افريقيا، ص ١٤٠.

(٢) محمد الميلى، عبد الله شريط، الجزائر فى مرآة التاريخ، ص ٢١٩.

(3) Jonnart, Exposé de la situation générale de l'Algerie, p. 845.

(4) Ibid. p. 846.

لمالية، وتفرق الأهالى مما جعل من الضرورى اقامة منشآت خاصة بهم (مدارس داخلية) وكذلك الزيادة السريعة فى عدد السكان(١).

أما فيما يتعلق بتعليم المرأة الجزائرية، فقد كان متأخراً أيضاً ففى عام ١٩٣٤ لم يكن هناك سوى ٤٣ مدرسة تضم ١٧٢ فصلاً و ٥٠٠ فتاة وبذلك ظل تعليم الفتاة متأخراً عن تعليم الفتى. وقد كان موضوع تعليم المرأة من بين الموضوعات التى دار حولها نقاش كبير فيما بين الحربين: هل تتعلم بالمدارس الفرنسية، أم لا؟ وجدير بالذكر ان كثيراً من الأسر الجزائرية التى كانت تسمح بتعلم الابن وتردده على المدارس الفرنسية كانت لا تسمح بتردد الفتاة على المدارس الفرنسية، فقد كانوا يعتبرون هذا الأمر من الكبائر، ووجهة نظرهم هى ان المرأة كانت الملاذ الذى لجأت إليه الشخصية الوطنية فى شبه عفوية ورد فعل تلقائى، فقد اعتبرت المرأة الجزائرية من أهم العناصر فى الحفاظ على الشخصية الجزائرية وفى الاعداد النفسى للجيل الجديد. وقد تعرض فرانز فانون، وهو مناضل زنجى ناصر القضية الجزائرية، لموضوع تعليم المرأة الجزائرية وأكد ان مقاومة تعليم المرأة فى المدارس الفرنسية مسألة هامة للغاية، وأنه يجب الحفاظ على الشخصية الإسلامية واللغة العربية، ويؤكد ان مجرد الكتابة باللغة العربية، يعد مقاومة للاحتلال الفرنسى، أى أن تمسك المرأة بثقافتها العربية يخلق جيلاً عربياً أصيلاً يقاوم تيار الفرنسية والادماج(٣).

وجدير بالذكر أيضاً أن فرنسا سارت وفق سياسة التفرقة العنصرية فى مجال التعليم أيضاً، فقد طبقت نظام التعليم المجانى على المدارس الأوروبية فقط فى المرحلة الابتدائية ولذلك كانت نسبة التعليم فى هذه المرحلة ١٥ ٪ من الأوروبيين، ١ ٪ من المسلمين(٤).

وبالنسبة للتعليم الثانوى فكانت مصروفاته باهظة. أما عن التعليم الجامعى فكانت هناك جامعة الجزائر وتضم أربع كليات هى الحقوق والطب والصيدلة والآداب، ولم يكن بها سوى ٧٥ طالباً من أبناء المسلمين، كما كان هناك بعض

---

(1) Saint - Albain op. cit., p. 98.

(2) E. Eugène op. cit., p. 202.

(٣) محمد الميلى، فرانز فانون والثورة الجزائرية، ص ص ١٤٤ - ١٤٥.

(٤) المدنى، المرجع السابق، ص ٢٩٥.

المعاهد الفرنسية ولكنها كانت تخصص نسبة معينة لأبناء المسلمين على ألا تتجاوز ١٠٪ بأى حال من الأحوال[1].

أما فيما يتعلق بالسياسة الفرنسية فى مجال الصحة، فنلاحظ أن فرنسا خصصت مبلغاً ضئيلاً من ميزانيتها للصحة العامة لم يتجاوز ٤٣٠ ألفاً من الفرنكات، لذلك انتشرت الأمراض بين فئات الشعب وهبطت نسبة القادرين على حمل السلاح من الوطنيين بسبب سوء الحالة الصحية. وقد ذكر ڤيوليت[2] فى كتابه «الجزائر هل ستحيا»: *L'Algerie Vivra-t-elle?* احصاءات عديدة استخرجها من التقارير العسكرية تدل دلالة واضحة على سوء الحالة الصحية فيقول: لقد لبى دعوة السلطة العسكرية أن ٨,٢٦٨ منهم لا يليقون للخدمة العسكرية لأن حالتهم الصحية تمنعهم من ذلك[3]. وفى وهران استدعت السلطة ١٤,٦٤٢ فى عام ١٩٢٣ ورأت أن فيهم ٥٤٤٦ لا يصلحون بسبب ضعف الجسم وانحطاط القوى، و ١٦٥١ لأمراض العيون و ٢٥٣ لأمراض السل و ٢١٨ لحمى البحر المتوسط. وكانت النتيجة ان أطفال الأهالى يموتون فى مقتبل العمر، فقد جاء فى تقرير دائرة الاحصاء الصحى فى الجزائر ١٩٢٥ أن نسبة وفيات الأطفال قبل بلوغ العامين فى عاصمة الجزائر كانت ٤٤ فى الألف للأوروبيين و ٣٣٨ فى الألف للمسلمين[4].

ويستمر ڤيوليت قائلاً:

«لا أستطيع أن أفهم كيف أن الإدارة قبلت أن يخفض مجلس النيابات المالية مقدار ٢٠٠,٠٠٠ فرنك من الاعتماد المالى المخصص للعيادات الطبية التى تتجول فى القرى، وفى نفس السنة تقرر صرف مائة مليون فرنك على احتفالات العيد المئوى[5]. وجدير بالذكر ان ڤيوليت كان من أنصار الاصلاح الجزائرى ولذلك غادر الحكومة العامة مأسوفاً عليه.

---

(١) أحمد رمزى، المرجع السابق، ص ١٤٠.

(٢) شغل موريس ڤيوليت منصب حاكم عام الجزائر من ١٩٢٥ إلى ١٩٢٧ ثم منصب وزير الدولة فى وزارة ليون بلوم فى حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية فى ١٩٣٦

(٣) نقلاً عن المدنى، ص ٣٦٠.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٦١.

(٥) المرجع السابق، نفس الصفحة.

وقد أنشأت الإدارة الفرنسية حوالى ٩٧ مستوصفاً خاصاً بالأهالى وصفها فيوليت وصفاً ينم عن اهمال السلطات الفرنسية للصحة العامة فى القطر الجزائرى فيقول «لقد وجدت المستوصفات الأهلى عندما قدمت إلى الجزائر فى حالة لا يستطيع أى قلم وصفها، أبنية غزتها الرطوبة وبها عدد من الحجرات سيئة التجهيز، فلم يكن فى قطر الجزائر كله إلا نحو ١٥ مستوصفاً لائقاً حسن التجهيز، أما الأطباء الفرنسيين فقد كان عددهم ١٠٣ لكل طبيب دائرة مساحتها نحو ١٠٠ كيلومتر وهذا العدد لا يكفى بالمرة، ويجب ألا ننسى الآفات العظيمة التى سببتها الخمر فى الأوساط الإسلامية فكانت السبب فى الفقر وانحطاط القوى»[٢].

أما عن السياسة الفرنسية فى ميدان الصحافة، فنلاحظ أن الجزائريين كانوا محرومين من قراءة الجرائد اليومية التى كانت تأتى إليهم بطرق سرية ويطلعون عليها بتكتم شديد بعيداً عن أعين الرقابة الفرنسية، أما المكتبات العامة فكانت لديها قواعد لا تسمح لها أن تعير الوطنيين حتى الكتب الفرنسية التى تتحدث عن الحرية وآمال الشعوب[٢].

أما عن الصحافة الجزائرية، فقد صدرت أول صحيفة عربية بالجزائر فى ١٩٠٤ – وكان مصدرها فرنسياً لغايات مادية بحتة، ولكنها لم تلبث أن توقفت، وفى ١٩٠٦ أصدر محب الدين الخطيب صحيفة (جمعية النهضة العربية) وتعد أو تنظيم عربى مناضل فى سبيل التحرر والاستقلال ثم نقلها إلى دمشق فى ١٩٠٧ بعد أن انكشف أمرها إلى السلطات، ثم انتقل هو إلى القاهرة لاجئاً ثم عاد إلى دمشق فى ١٩٠٨ محرراً لصحيفة (المقتبس) وكانت انتقادية فصادرتها السلطات التركية. وفى عام ١٩٠٩ عاد إلى القاهرة ليؤسس المكتبة العربية، وكان الساعد الأيمن للشيخ على يوسف فى تحرير (المؤيد)[٣]. وفى ١٩١٣ أسس مع رفيق العظم حزب اللامركزية الإدارية العثمانى فى القاهرة، وعند قيام الحرب العالمية الأولى فى ١٩١٣ سافر إلى الجزيرة العربية لتكتيل جهود العرب

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٦٣.

(٢) أحمد رمزى، الاستعمار الفرنسى فى شمال افريقيا، ص ١٣٥.

(٣) صالح خرفى، صفحات من الجزائر، ص ص ١٣ – ١٤.

والمطالبة بالاستقلال فقضت السلطات الانجليزية بسجنه فى البصرة سبعة شهور، وفى ١٩١٦ عاد إلى الحجاز بعد اطلاق سراحه وأسس هناك المطبعة الأميرية وأصدر صحيفة (القبلة) التى خلفه فيها فيما بعد الشيخ الطيب العقبى من رواد جمعية العلماء الجزائريين، وفى ١٩٢٤ أصدر فى القاهرة مجلة «الزهراء» التى استمرت خمس سنوات وفى ١٩٢٦ أصدر مجلة الفتح التى استمرت حتى ١١٩٤٨[١].

ويعد محب الدين الخطيب من رواد الصحافة الوطنية الجزائرية بحق وكان دائماً يطالب بالاصلاح فى مقالاته وبالنهضة العربية وبالتعليم العربى.

وفى ١٩٠٧ أصدر الشيخ محمود كحول إمام مسجد العاصمة صحيفة (كوكب افريقيا) وتوقفت بعد فترة وجيزة زيضاً، ثم صدرت صحيفة شعبية تحمل اسم (الجزائر) فى ١٩٠٨ تحت رعاية السيد عمر راسم ولم تعمر كثيراً.

وفى عام ١٩١٢ أصدر الشيخ عمر بن قدور الجزائرى صحيفة (الفاروق) والتف حولها الكثيرون من كتاب الجزائر وتونس، وكتب فيها الأستاذ أحمد توفيق المدنى أولى مقالاته فى ١٩١٤ فألقت السلطات الفرنسية القبض عليه وأودعته السجن لمدة أربعة أعوام[٢].

وأثناء الحرب العالمية الأولى أصدر ميرانت مدير الأمور الأهلية بالولاية العامة صحيفة (أخبار الحرب) وكانت توزع فى مختلف أنحاء الجزائر أسبوعياً لتعلم الأهالى بأخبار الحرب حسب التقارير الفرنسية. ثم استقامت الصحافة العربية فى ١٩١٩ حيث شد من أزرها برنامج الأمير خالد - سنتعرض له فى حينه - الذى أصدر صحيفة - الاقدام - باللغتين العربية والفرنسية ولكنها لم تعمر طويلاً فقد توقفت اثر اضطرار الأمير إلى النزوح عن وطنه والاستقالة من كل المقاعد النيابية التى كان يشغلها[٣].

ثم صدرت عدة صحف بعد ذلك مثل (المنتقد) فى ١٩٢٦ تحت رعاية

---

(١) المرجع السابق، ص ص ١٥ - ١٦.
عن الصحف العربية فى الجزائر، انظر صالح خرفى، المرجع السابق، ص ١٣ إلى ص ٢٦.
(٢) المدنى، المرجع السابق، ص ٣٦٨.
(٣) المرجع السابق، ص ٢٦٩.

جماعة من فضلاء قسنطينة وشنت حملة كبرى على رجال الطرق الصوفية، ثم حلت محلها صحيفة الشهاب، التى كان يتولاها الشيخ عبد الحميد بن باديس. ثم أسس الشيخ العقبى صحيفة (الاصلاح) ولكن الإدارة الفرنسية منعت صدورها. ويؤكد الكتاب أن شعب الجزائر كان نسخة من الصحف والمجلات التى كانت تصدر آنذاك(١).

ونلاحظ أن الرقابة التى فرضتها السلطات الفرنسية على الصحافة الاقتصادية لجزائر بعد الحرب وخاصة فى مجال الصناعات اليدوية التى لم تستطيع السمود أمام البضائع الفرنسية الواردة وأغلقت آلاف المتاجر الصغيرة فى الجزائر ووهران وقسنطينة وتلمسان وغيرها وأصبحت البرجوازية الوطنية ضعيفة جداً ولم تصمد سوى مجموعة صغيرة من كباب رجال الأعمال أمام التخلف العام الذى ساد البلاد(٢).

ومن ناحية أخرى هبطت القدرة الشرائية للفرنك وأصبح مستوى المعيشة مرتفعاً، وبالنسبة للجزائريين، ولذلك عقد المجلس البلدى اجتماعاً لمناقشة الأوضاع المالية والاقتصادية فى البلاد بعد الحرب خاصة بعد أن تقدمت هيئات النقل بطلب لرفع تعريفتها ورفعت شركة الغاز الأسعار بالفعل.

وكانت هذه الشركة ذات نفوذ سياسى واقتصادى كبير بالإضافة إلى سيادتها على جميع وسائل المواصلات لذلك قبل المجلس قرارها(٣).

ونالحظ أيضاً أن الجزائر كانت أكثر مناطق حوض البحر الأبيض المتوسط ارتفاعاً للأسعار فى ١٩٢٠ مما أدى إلى زيادة الضرائب والايجارات ونفقات النقل، ووصلت أسعار المنتجات الغذائية إلى أكثر من الضعف، ولكن المشكلة الأساسية ظهرت فى ارتفاع أسعار الخبز وخاصة فى الجزائر العاصمة أكثر من باريس نفسها، وقد حرم منه جزء من الأهالى فى ١٩٢٠ نتيجة نقص الدقيق

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٧٠.

(2) Lutsky, Algeria, edited in "North Africa". p. 58.

(3) Kaddache, op. cit., p. 31.

لارتفاع أسعاره لدى المطاحن، فطالب المجلس البلدى باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعادة الأمور إلى نصابها والقضاء على جشع الاستعماريين الذى كانوا يشترون القنطار من القمح بسعر يتراوح بين ٩٢، ٩٣ فرنكاً مما اضطر أصحاب المخابز إلى اغلاقها لتثبيت أسعار الخبز(١).

ويرجع سوء الحالة الاقتصادية أيضاً إلى احتكار الجمعيات الفرنسية للاقتصاد الداخلى الجزائرى وخاصة فى قطاع الزراعة. ولم يحدث فى أى بلد افريقى آخر أن امتلك الفرنسيون ما امتلكوه من أراض كما حدث فى الجزائر، ففى ١٩١٧ تزايدت المساحات المملوكة لهم إلى ٢,٣ مليون هكتار وتزايدت أكثر فى السنوات التالية إلى ٢,٧ مليون هكتار بنسبة أكثر من ٥٠٪ عن تونس ومراكش(٢). ونلاحظ ان هذه الثروة كانت مركزة فى أيدى مجموعة من الملاك الفرنسيين وبعض الشركات الأوروبية التى كانت تضم ٦٠٠٠ مزرعة، وكان مقدار ما يمتلكه المستوطن الأوروبى يماثل عشر مرات ما يمتلكه الجزائرى فلم يزد ما يمتلكه الجزائرى على ١٤ و ٥ هكتار.

وقد تحولت هذه المساحات الاقطاعية إلى مزارع رأسمالية واسعة واستثمر فيها الممولون رؤوس أموالهم ومن ثم ظهرت الرأسالية الزراعية الرفنسية فى الجزائر(٣).

هذا وبينما كان المستوطنون الأوروبيون يوسعون مزارعهم كان الانتاج فى القطاع الجزائرى يضعف ويتدهور وهذا يوضح حقيقة هامة وهى أن المستعمرين امتلكوا أجود الأراضى فى الجزء الشمالى من البلاد ودفعوا بالفلاحين الجزائريين إلى المناطق الجبلية والصحراوية. وهناك عوامل أخرى أثرت على الاقتصاد الزراعى الجزائرى مثل أساليب الزراعة البدائية وعدم مقدرة غالبية الفلاحين على شراء الأسمدة وعدم وجود نظام للرى، ولذلك حدث حالات وفيات بين الفلاحين ناتجة عن الفاقة وانهيار الزراعة(٤).

(1) Ibid, p. 32.
(2) Lutsky, op. cit., p. 59.
(3) Lusky, op. cit., p. 60.
(4) Loc. Cit.

هذا وقد حاولت السلطات الفرنسية تثبيت أقدام الملاك الاستعماريين فى الأراضى فأصدرت مرسوماً فى ٩ سبتمبر ١٩٢٤ يزيد من فترة بقاء المستوطن فى الأرض وجعلها ٤٠ عاماً بدلاً من ٢٠، وخلال هذه الفترة لا يتم التنازل أو التخلى عن الأرض، وهذا الأسلوب ضمن الاستقرار لكبار المستوطنين[١].

ويقول Augustin Bernard: «ان مستوطنى الجزائر يستحقون الكثير من الثناء فهم كما قال چول كامبون يستحقون لقب أحسن عامل وأحسن مزارع وأحسن فرنسى والمستوطن الحقيقى للجزائر»[٢].

الحركة الوطنية الجزائرية:

حركة الأمير خالد الهاشمي (١٩١٩-١٩٢٤):

تمثل هذه المرحلة من الحركة الوطنية الجزائرية صراعاً بين قضيتين، قضية المساواة فى الحقوق بين الجزائريين والفرنسيين وقضية الادماج. فقد انقسمت الكتلة الوطنية الممثلة فى الشباب الجزائرى إلى فريقين فريق اعتنق مبدأ المطالبة بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين فى الحقوق السياسية والاجتماعية دون النزول عن الوضع الشخصى كمسلمين، وفريق طالب بالادماج الكامل فى فرنسا ورأى أن الادماج هو النتيجة الحتمية للسياسة التى تنتهجها فرنسا فى الجزائر وهو الوضع الأفضل لمسلمى الجزائر.

وكانت النخبة الجزائرية المتفرنسة تمثل الفريق الذى طالب بالادماج، أما الفريق الثانى فكان على رأسه الأمسه خالد الهاشمى حفيد عبد القادر الجزائرى والحاج موسى. وقد انعكس هذا الصراع على الانتخابات البلدية التى جرت فى العاصمة الجزائرية فى عام ١٩١٩ حيث كانت المعركة الانتخابية الحزبية على أشدها.

هذا وقد بذلك الأمير خالد جهوداً قوية أثناء هذه الانتخابات ليضمن النجاح لحزبه حتى يتسنى له قيادة الحركة الوطنية واعلان مطالب الجزائريين. وقد أكد خالد على مبدأ الحفاظ على الشخصية الإسلامية فى دعايته فكان دائم القول:

---

(1) Bernard, op. cit., p. 79.
(2) Loc. Cit.

«إذا كنتم ترغبون فى جنة الإسلام فرشحونا لأننا مؤمنين...» ان المسلم الحق لا ينبغى أن ينتخب الفرنسي». واعتمد خالد أيضاً على العاطفة الوطنية لاكساب المرشحين إلى جانبه وقد خدمه فى ذلك ماضى جده الأمير عبد القادر فكان يخاطبهم قائلاً: «لا تنسوا ان آباءكم ساروا على نهج جدى عبد القادر»(١).

هذا وقد استاء الفرنسيون من هذا الأسلوب، ومن ثم بدأت الصحافة الفرنسية فى الجزائر فى التحدث عن التعصب الدينى Fanatisme Religieux والدعاية المناهضة لفرنسا، بينما كانت العناصر الوطنية الجزائرية التى تنادى بالتعاون مع الفرنسيين تنظر إلى هذا الوطنى الذى بدأ يتقدم الصفوف بعين القلق واعتبرت هذه المطالب القومية التى نادى بها خطيرة للغاية.

وقد أسفرت هذه المعركة الانتخابية عن فوز قائمة الأمير خالد والحاج موسى حيث حصلا على ٩٤٠، ٨٢٤ صوتاً مقابل ٣٩٢، ١٠٤ صوتاً لمنافسيهما(٢).

ولا شك أن ماضى الأمير عبد القادر والأمير عبد المالك عم الأمير خالد قد ساعداه على اكتساب تأييد شعبى له وزنه، وقد أعلن خالد غداه نجاحه فى الانتخابات أنه لا يهدف إلا إلى خدمة مصالح الطبقة التى انبثق منها وأنه لن يعمل إلا من أجل سيادة الجزائر وتقدمها.

وأصبح خالد بحق قائداً للشباب الجزائرى الجديد ومن ثم بدأ يدخل ميدان السياسية الجزائرية فى مواجهة الفرنسيين. ومنذ عام ١٩١٩ وخالد له برنامج محدد كان يهدف إلى: حصول المواطن الجزائرى على حق المواطنة الفرنسية فى اطار الوضع الشخصى الرسلامى، وتمثيل الجزائريين فى البرلمان الفرنسى، والربط البسيط بين الأقسام الجزائرية الثلاث وبين العاصمة الفرنسية وخلق جامعة عربية والتعليم الاجبارى باللغة العربية واللغة الفرنسية.

---

(1) Mahfoud Kaddache, La vie politique en Algerie, p. 41.

(2) Kaddache, op. cit., p. 42.

- عن الأمير عبد المالك المناضل المغربى المنحدر من أصل جزائرى، انظر: أبو القاسم سعد الله - الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٠٠- ١٩٣٠، ص ص ٢٥٧-٢٦٥.

هذا وليست هذه المطالب جديدة على خالد فقد سبق له أن شارك فى الميدان السياسى، فقد أعلن فى عام ١٩١٤ بعض المطالب الجزائرية التى تمثلت فى ضرورة عمل الأيدى العاملة الوطنية فى فرنسا وضرورة حمايتها، أى أنه كان من المؤيدين للهجرة الجزائرية إلى فرنسا، وطالب أيضاً بالغاء قانون الأهالى ومحاكم الردع وبتمثيل فعلى حقيقى للجزائريين فى جميع المجالس المحلية.

ولا شك أن الحركة الوطنية التى قادها خالد كانت تعمل وسط ظروف عصيبة بعد الحزرب العالمية الأولى وذلك لأن معارضة المستوطنين الأوروبيين لمطالب الجزائريين كانت على أشدها، فبعض المسائل اعتبروا مطالبة الجزائريين بها ضرباً من الجنوب مثل تعليم الجزائريين والمطالبة بالتمثيل النيابى والمشاركة الفعلية فى المجالس المحلية حيث رأوا ان هذا الوضع من شأنه أن يجعل للمسليمن نصيباً فى انتخاب رؤساء البلديات وهذا ما لا يرضون به على الاطلاق[1].

وفى حقيقة الأمر يرجع الصراع السياسى الذى ساد الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى إلى قانون ٤ فبراير ١٩١٩ الذى خرج به الجزائريون من هذه الحرب.

فقد كان المسؤول الأول عن صدور هذا القانون ذلك الدور البطولى الذى لعبه الجزائريون أثناء الحرب العالمية الأولى إلى جانب فرنسا، فكان من نتيجته أن شحذت همم الفرنسيين من أجل اصلاح الأوضاع فى الجزائر ومحاولة تعويض الجزائريين ومكافأتهم. وقد اتضح ذلك من الخطاب الذى ألقاه M. Abel حاكم عام الجزائر فى عام ١٩١٩، حيث أوضح فيه الدور الطولى الذى لعبته الجزائر أثناء الحرب وطالب أيضاً بتكوين لجان لدراسة الوضع الاقتصادى وحل جميع مشكلاته[2]. وقد وجه Abel خطاباً أيبضاً إلى اللجان المالية قال فيه: «يجب علينا تحقيق انتاج كبير فى هذه الأرض الغنية - يقصد الجزائر - وخاصة تلك المناطق الواسعة الممتدة التى لم تسغل أو تزرع بعد. ان هذه

(1) Richard and Joan Brace, "Ordeal in Algeria, p. 27.
(2) La Reforme, 13 October 1919, p. 107.

الأرض تتواجد فى طبقاتها كنوزاً عديدة، يجب أن تصبح الجزائر مخزن غلال يمد فرنسا بالمواد الغذائية والمواد الخام اللازمة للصناعة. ان المستوطن الفرنسى يعرف واجبه ولا يهدف إليا إلى مساعدة الوطن، ولكن من أجل أيجاد نهضة وطنية حقيقية يجب انمجاز برنامج للأعمال العامة وايجاد حريات جديدة وتنسيق النظام الإدارى بشكل أكثر جدية،[١].

ويتضح من أقوال حاكم عام الجزائر أنه كان يهدف إلى إيجاد قدر من الحرية السياسية للجزائريين نظراً لما قاموا به أثناء الحرب العالمية الأولى وذلك من أجل هدف محدد وهو اصلاح الأوضاع الاقتصادية الجزائرية بما يحقق الصالح الفرنسى وحتى يتسنى لهذا الجزء من المستعمرات الفرنسية المساهمة فى امداد فرنسا بما تحتاجه من مواد خام صناعية وزراعية. إذن الدافع وراء هذا القانون الذى يطلق عليه الكتاب الفرنسيين «اصلاح» هو مصلحة فرنسا وليس مصلحة الجزائر.

على أية حال مهما كانت الدوافع وراء صدور هذا القانون من جانب فرنسا، فهناك أحداث العالم الخارجية التى أثرت على نمو الوعى السياسى لدى الجزائريين، فهناك مبدأ تقرير المصير الذى أعلنه الرئيس ودرو ولسون ضمن مبادئه الأربعة عشرة، وهناك قيام الشيوعية الروسية وهناك تأسيس عصبة الأمم، وظهور تركيبا الجديدة وانتصار مصطفى كمال أتاتورك على السيطرة الأوروبية وانشاء حزب الدستور فى تركيا وحرب الريف فى المغرب وكفاح الأمير عبد الكريم[٢]. كل هذه الأحداث جعلت الجزائريين يتطلعون إلى ادول الكبرى بعين الأمل ويرغبون فى تحقيق أى اصلاح سياسى من شأنه أن يزيد من بنائهم الاجتماعى قوة.

ويعتبر قانون ٤ فبراير ١٩١٩ فى نظر بعض الكتاب أهم خطورة تشريعية جزائرية قبل دستور عام ١٩٤٧[٣]، ولذلك يدبغى أن نعرض له لندرك مدى التغيير الذى أحدثه فى وضع الجزائريين السياسى والمدنى.

---

(1) Ibid., op. cit.

(2) Ferhat Abas, La Nuit coloniale, p. 117.

(3) Augustin Bernard, L'Algerie, p. 507.

لقد قدم هذا القانون للجزائريين تسهيلات من أجل الحصول على الجنسية الفرنسية دون التخلى عن وضعهم الشخصى كمسلمين، ولكنه قصر هذا الحق على بعض فئات المسلمين مثل العسكريين القدامى، والجزائريين الذين قدموا تضحيات ملموسة أثناء الحرب العالمية الأولى والملاك والتجار وأعضاء الغرفة التجارية وأعضاء الغرفة الزراعية. كما منح هذا القانون هذه الفئات حق التصويت فى سن الخامسة والعشرين، وبذلك اتسعت الدائرة الانتخابية الجزائرية وازداد عدد الناخبين حتى بلغ ٤٢١ ألفاً بعد أن كان قبل الحرب لا يزيد على ٥٠٠٠ ناخب[١].

وعلى ذلك فإن قانون ٤ فبراير ١٩١٩ يتعلق بالوضع القانونى لمسلمى الجزائرى الذى لم يتوقف عن التطور منذ عام ١٨٣٠، ويعد القانون الأساسى لسنة ١٩٦٥ ... Le Sénatus Consulte وقانون ١٩١٩ والقانون الأساسى لسنة ١٩٤٤ خطوات تشريعية هامة على هذا الطريق. ونلاحظ هنا أن الحربين العالميتين الأولى والثانية هما اللتين أوجدنا هذه الاصلاحات الحوهرية، وهذا أر يراه البعض طبيعياً وشرعياً[٢]. طبيعياً لأن الحروب دائماً فترة أزمات حرجة تؤدى إلى وقوع الدول المتحارية فى العديد من الشملكات التى لابد من تدبير حل سريع لها، وشرعياً نظراً للدور الهام الذى لعبه مسلمو الجزائر فى الحربين مما جعل فرنسا تخرج بشعور أدبى متعاطف معهم وترى أن الاصلاح مسألة ضرورية وهامة وتؤثر على المسلمين وعلى أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية[٣]. وهذا حدث بالنسبة لقانون عام ١٩١٩ الذى نحن بصدد الحديث عنه.

ولكى ندرك مدى الأثر الذى أحدثه قانون ١٩١٩ فى وضع المسلمين الجزائريين ينبغى أن نعلم عدة أمور هى أن السملم كان يعتبر أحد الرعايا الفرنسيين، وهى مرتب أقل من المواطن الفرنسى، ومن ناحية أخرى كان لابد وأن يتخلى الجزائرى عن وضعه الشخصى كمسلم ليحصل على حق المواطنة الفرنسية وعلى بعض المميزات الأخرى.

ونلاحظ هنا ان فرنسا كانت قد أعلنت عشية الاحتلال فى عام ١٨٣٠ مبدأ

---

(1) Mahfud Kaddache, op. cit., pp. 37-38.

(2) Jacques Beyssade-Documents Algeriens-Serie Politique, p. 10.

(3) Ibid, p. 10.

احترام المسلمين وديانتهم، وقد أكد هذا المبدأ القانون الأساسى لسنة ١٩٦٥ حيث تتضمن أن فرنسا لن تتدخل فى أمور المسلمين الخاصة مثل الخطبة والزواج والطلاق وحقوق القصر والميراث أو التنازل عن الأراضى واستعادتها والهبات. ولكن الإدرة الفرنسية فى الجزائر لم تلتزم بهذا المبدأ وأصدرت عدة مراسيم فى أعوام ١٩٠٣، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٦ تدخلت بمقتضاها فى الأحوال الشخصية للمسلمين كالزواج الوصاية وغيرها(١).

وطالم تدخلت فرنسا فى هذه الأمور كان لابد من تنظيم القضاء المدنى الإسلامى بشكل جديد يختلف عما كان عليه من قبل، وهذا اقتضى اجراء تغييرات فى عدة مسائل مثل: ممارسة الحقوق السياسية والحصول على الوظائف العامة وقانون الأهالى(٢).

فيما يتعلق بالحقوق السياسية نستطيع أن ندرك مدى التغير الذى أحدثه قانون عام ١٩١٩ إذا علمنا ان الجزائريين كانوا محرومين من جميع الحقوق السياسية التى كان يتمتع بها الفرنسيون فيما عدا الاكتتاب فى بطاقات الانتخاب لمجموعة معيّنة، فجاء القانون الجديد وسمح للذكور من الجزائريين الذين بلغوا من العر خمسة وعشرين عاماً بممارسة حقوق التشريع الفرنسي ولكن الحق بهذا البند مجموعة من الشروط كان لابد من توافرها فى المصوت لكى يصبح له حق الانتخاب.

أما عن مجالس المسلمين(*) ومدى ما حققه القانون من تعديل فيها

---

(1) Jacques Beyssade, op. cit., p. 10.
(2) Loc. cit.

(*) لقد كانت المجالس المحلية الجزائرية تتمثل فى:
أ – المجلس البلدى... Le Conseil Municipal وقد تأسس فى عام ١٨٨٤ وكان يضم عنصرين: أعضاء فرنسيين وأعضاء وطنيين – جزائريين – ولم يكن به ممثلين عن الأجانب، وكان يشمل ٣٦ مندوباً وطنياً فرنسياً و١٢ مندوباً وطنياً جزائرياً. وهؤلاء بالطبع كانوا يمثلون أقلية فى المجلس ولم يكن لهم نفس الحقوق التى تمتع بها المندوبون الفرنسيون فنجدهم لا يشاركون فى انتخابات رؤساء البلديات أو المحلفين، وقبل عام ١٩١٩ لم يكن يتم انتخابهم فى أقسامهم.
ب– المجلس العام Le Conseil General وقد تأسس أثناء حكم الجمهورية الثانية ولكنه لم يباشر نشاطه الفعلى رلا منذ عام ١٨٥٨، ونظم أكثر بواسطة قوانين ١٠ أغسطس ١٨٧١، ٣١ يوليه

=/=

فيتلخص فى انه كان للجزائريين قبل ذلك التاريخ ربع المقاعد فى المجلس البلدى وتزايدت بمقتضى ذلك القانون وتزايدت أعداد مندوبيهم ولكن على ألا يتجاوز ١٢ مندوباً بواقع مندوب واحد لكل مائة مسلم.

أما فى المناطق المختلطة (أوروبيين وسملمين) فقد أصبح الانتخاب متساوياً بين الطرفين منذ عام ١٩١٩. أما فى المجالس العامة فقد ظل عدد نواب المسلمين يشكل ربع مجموع أعضاء هذه المجالس، وبالنسبة لمجالس اللجان المالية فقد أصبح للمسلمين مجالس خاصة بهم ويصوتون فى المسائل المتعلقة بالضرائب وغيرها من المسائل الاقتصادية. وهكذا كان المسلمون منتخبين فى جميع المجالس المحلية ولكن لم يكن لهم عضواً واحداً فى البرلمان الفرنسى[١].

أما فيما يتعلق بشغل الوظائف العامة فكان المسلمون لا يشغلون منها شئ إلى أن صدر مرسوم عام ١٨٦٦ والذى اشتمل على قائمة محدودة من الوظائف المسموح للمسلمين بممارسة مهامها. وفى قانون ١٩١٩ كان هناك بند يسمح للمسلمين بمزاولة جميع الوظائف العامة بالألقاب الأوروبية فيما عدا الوظائف القيادية[٢].

وإذا نظرنا إلى التطور الذى حدث فى قانون الأهالى الخاص بالمسلمين، فقد كان يطبق فى بادئ الأمر على جميع المسلمين ولكن بعد عام ١٩١٩ استثنى منه الذين أدرجوا فى القائمة الانتخابية فى المجالين الزراعى والصناعى تماماً

= ١٨٧٥. وكان للمواطنين الفرنسيين حق انتخاب مندوبيهم بينما مندوبى المسلمين يتم تعيينهم بواسطة وزارة الداخلية. ومنذ عام ١٩٠٨ أصبح المسلمون ينتخبون ممثليهم وفى عام ١٩١٩ أصبح عدد المندوبين المسلمين ١٠ على ألا يزيد عددهم على ٤١ عضواً وهذا يمثل ربع عدد أعضاء المجلس.

جـ- المجالس المالية Les Assemblés Financiéres وهذه قسمت إلى مجالس مالية خاصة بالفرنسيين أو الأوروبيين، ومجالس مالية خاصة بالمسلمين وكانت لجان الأوروبيين تضم ٢٤ عضواً من المستوطنين وتضم لجان المسلمين ٢١ مندوباً من بينهم ٦ من القبائل وكان الزر يتم بالانتخاب وتختص بالمسائل الاقتصادية. وكانت لجان المسلمين ضعيفة وظلت ضعيفة بعد عام ١٩١٩. انظر: Mahfoud Kaddache, op. cit., pp. 22-24.

(1) Ibid, p. III.

(2) Documents Algeriens, p. 12.

مثل المواطنين الفرنسيين، ثم اتسعت الدائرة لتشمل فئات أخرى جديدة يوافق عليها الحاكم العام للجزائر[١].

وهكذا رأينا مدى التطور الضئيل الذى طرأ على أحوال المسلمين السياسية بواسطة قانون عام ١٩١٩ الذى كان المشرع يهدف منه أساساً إلى ايجاد نظام ثابت للحصول على حق المواطنة الفرنسية. وكان من الممكن أن يحقق هذا القانون أهدافه ولكن للأسف قللت الشروط المصاحبة له والتى سبق ذكرها من مزاياه وأفقدته قيمته.

وعلى ذلك لم يصادف قانون ١٩١٩ نجاحاً مثل الذى حققه القانون الأساسى لعام ١٨٦٥ رأينا رفض المسلمون التخلى عن وضعهم الشخصى، وكان هذا بالطبع عامل اضعاف لروح القانون حيث لم يحصل على حق المواطنة الفرنسية فى الفترة الممتدة من عام ١٩٦٥ إلى ١٩٤٣ إلا حوالى ٢٥٠٠ مسلم فقط[٢]. ومن ناحية أخرى نظر الجزائريون إلى هذا القانون على أنه عقبة وليس اصلاحاً فقد قال فرحات عباس ممثل جماعة النخبة فى هذا الصدد «ان اصلاح ٤ فبراير ١٩١٩ - كما يطلق عليه الفرنسيون - لا يمثل قانوناً، وما تم تعديله فقط هو نظام تعيين ممثلى الوطنيين فى مختلف المجالس المحلية، بينما ظلت المشكلة الحيوية الأساسية وهى القومية والمساواة مندثرة»[٣].

وساهم أيضاً فى التقليل من قيمة هذا القانون موقف المستوطنين الفرنسيين فى الجزائر الذى تمثل فى المعارضة مع الاستياء الشديد حتى ان رئيس قرية من المستوطنين ألقى بنص القانون تحت قدميه قائلاً: «هذا ما سأفعله به»[٤]. كذلك سارع رؤساء البلديات المحلية من المستوطنين بعقد اجتماع فى علم ١٩١٩ كما أعلنوا رفضهم الصريح للقانون قائلين: «ان رؤساء بلديات الجزائر يرون ان الحكومات الفرنسية استغلت فرصة اندلاع الحرب وغياب كبار المسؤولين الفرنسيين خارج البلاد، وفى الوقت الذى لم تتمكن فيه

---

(1) Loc. Cit.

(2) Documents Algeriens, p. 13.

(3) Ferhat Abbas, La Nuit Coloniales, p. 115.

(4) Ferhat Abbas, Le Jeune Algerien, p. 108.

الصحافة من الاعتراض بحرية وأصدرت هذا القانون الجائر فى صالح من يعارض فرنسا»(١).

وتنكونت بعد هذا المؤتمر لجنة من رؤساء البلديات وذهبت لمقابلة كليمنصو Clémenceau ومناقشة الموضوع، ونطاول أحد أعضائها على ...Jonnart وهو من الفرنسيين المؤيدين للاصلاح الجزائرى لاعتناقه مبدأ الإصلاح ومطالبته بإلقاء الضريبة العربية التى كانت تقدر بـ ١٤ مليون فرنك.

أما رئيس مجلس مدينة قسنطينة فقد طالب بإعادة النظر فى القانون وكان السبب الذى دفعه هو، كما قال، «ان الانتخابات تثير شعوراً بالحقد والكراهية لدى الجزائريين»(٢). ووصل الأمر إلى أبعد من هذا فقد هدد المستوطنون الأوروبيون بإيقاف الإدارة الجزائرية والحد من الانجازات الفرنسية إذا أهملت رغبتهم وتم تطبيق القانون رغماً عنهم(٣).

ورغم ذلك قد كتب أحد الكتاب الأوروبيين المتعاطفين مع الجزائريين عن قانون ١٩١٩ قائلاً: «ان اصلاح ٤ فبراير ١٩١٩ كان بمثابة حماية للأوروبيين الذين عاشوا فى الجزائر، وتقوية للآمال فى نظام الادماج كما استطاع أن يوجد نوعاً من الانفصال فى الهيئة الانتخابية الجزائرية وأوجد استطاع أن يوجد نوعاً من الانفصال فى الهيئة الانتخابية الجزائرية وأوجد كذلك رواجاً لفكرة القومية الجزائرية»(٤). وفى الحقيقة لا يمثل قانون عام ١٩١٩ أى نوع من الحماية لأوروبى الجزئر وإنما شكل خطراً على أمنهم ومستقبلهم لأنه سمح لفئات عديدة من مسلمى للجزائر بالدخول إلى المجتمع الفغرنسى عن طريق منحهم حق المواطنة الفرنسية وبالتالى يتمتعون بالحقوق السياسية التى للفرنسيين وتصبح مساهمتهم فعالة فى برنامج السياسة الفرنسية فى الجزائر. إذن هذا القانون يعد تهديداً وليس حماية للمستوطنين الأوروبيين بالجزائر.

---

(1) Mahfoud Kaddache, op. cit., p. 38.

(2) Ibid., p. 39.

(3) Kaddache, op. cit., p. 39.

(4) Vincent Confer, France and Algeria, The Journal of Modern History, p. 658.

ويمكن القول بأنه من العوامل التى أضعفت من قيمة قانون عام ١٩١٩ وجعلته عديم الأثر أن كليمنصو - كما يرى بعض الكتاب - لم يصمم على محاولته كما فعل ديجول فيما بعد فى عام ١٩٤٤ لأن كليمنصو كان بعيداً عن أن يكون متخصصاً فى شؤون الجزائريين ولذلك لم يكن هذا القانون اصلاحاً كما أطلق عليه الفرنسيون فقد كان كليمنصو عاجزاً عن إجبار أوروبى الجزائر على التنازل عن بعض حقوقهم(١).

هذا وقد حاول بعض الكتاب الأوروبيين ابراز هدفاً واحداً دار حوله رفض المسلمين لمبدأ التخلى عن وضعهم الشخصى كمسلمين، وهذا الهدف هو الرغبة فى الاحتفاظ بأكثر من زوجة كما يبيح ذلك الدين الإسلامى، وذلك لأن من يصبح فرنسياً لا يكون له إلا زوجة واحدة. وحاول هؤلاء الكتاب ابراز مساوئ نظام تعدد الزوجات فيؤكدون أنه يجعل ميراث الأبناء ضعيفاً بالإضافة إلى الأعباء المالية الأخرى على عكس نظام ا لزوجة الواحدة، ولذلك طالبوا بالتخلى عن النظام الأول وأكدوا القول بأن هذا النظام هو العقبة القوية فى طريق الحصول على حق المواطنة الفرنسية(٢). ولكن هؤلاء الكتاب تناسوا مسألة هامة وهى تمسك المسلم الشديد بدينه لدرجة يصعب معها التخلى عن وضعه الشخصى أو حتى التلميح له بهذه الناحية باستثناء الفئات القليلة التى قبلت هذا الوضع وهى بالطبع من طالبوا التعاون والتقارب الجزائرى - الفرنسى. وحينما أيقنت فرنسا من شدة تمسك المسلم بعقيدته رضخت وأعلنت فى القانون الأساسى لسنة ١٩٤٤ ان من يرغب فى الحصول على المواطنة الفرنسية لا يتنازل عن وضعه الشخصى كمسلم، ولكن حدث ذلك بعد فوات الأوان.

وهناك عامل آخر ساهم فى التقليل من قيمة قانون عام ١٩١٩ ذلك ان فرنسا لم تكن لديها النية الصادقة لكى تمنح المسلمين الجزائريين جميع الحقوق المدنية والسياسية التى كان يتمتع بها المواطنون الفرنسيون، وإنما ما كانت تهدف إليه من هذا القانون هو ارضاء الجزائريين بأقل شئ ممكن حتى تضمن

---

(1) Loc. Cit.

(2) Henri Mausset, France et L'Afrique du Nord, p. 168.

سيادتها على البلاد[1]. وبذلك لم تكن فرنسا صادقة فى الرغبة فى الاصلاح وإنما كانت تهدف أولاً وأخيراً إلى ضمان الهدوء فى مستعمراتها فاستخدمت سياسة ذر الرماد فى العيون.

ورغم ذلك فقد أدى قانون ١٩١٩ إلى نتيجة على درجة كبيرة من الأهمية وهى انقسام الكتلة الوطنية إلى فريقين متصارعين كما سبق القول. وهذا الصراع السياسى قضى على الفكرة التى سيطرتع على أذهان بعض الكتاب وهى ان الهدوء التام ساد الجزائر فى المجال السياسى وذلك فى الفترة الممتدة من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٢٥، فيقول أحد الكتاب الأوروبيين ان الجزائر بالمقارنة بالدول العربية الأخرى كانت نقطة هادئة وسط اقليم ثائر ومنطقة مائجه، وان السكان الوطنيين لم يظهروا أى علامة تدل على أنهم تأثروا بمحاولات جيرانهم فى سبيل الحصول على حكومة دستورية أو بالمقارنة العسكرية التى أبداها رجال القبائل الأحرار فى مراكش وليبيا بل سادهم سكون وهدوء[2].

ويؤكد بعض الكتاب الغربيين أيضاً هذه الظاهرة فيقولون أنه فى الداخل كان المنتخبون الوطنيون فى المجالس البلدية صامتين وكل ما كانوا يفعلونه هو الاستماع إلى الأعضاء الأوروبيين الذين كانوا يناقشون بعض المسائل العامة مثل الميزانية والأمن العام وغيرها، وحتى فى المسائل التى كانت تتعلق بوضع الجزائريين مباشرة لم يتدخل المسلمون. وأثناء الاحتفالات التى أقيمت بمناسبة عودة المحاربين من الريف الأسبانى ظل الجزائريون على نفس الحال، فقد تحدث الفرنسيون فى هذه المناسبة ولم يتحدث المسلمون بكلمة واحدة.

وإذا حاولنا مناقشة مبررات هذا الهدوء لوجدنا أمامنا عدة احتمالات:

أولا: قد يكون هذا الصمت عائداً إلى وضع الجزائريين كأقلية فى المجالس المحلية وسيطرة المستوطنين الأوروبيين عليها بما يتمتعون به من امتيازات سياسية، أو ربما كان الجزائريون يبحثون عن الشكل الذى كان ستتخذه حركتهم

---

(1) Augustin Bernard, L'Afrique du Nord Pendant la guerre, p. 78.

(2) Arnorld Toynbee, The Islamic world, 1927, p. 181.

فى المرحلة المقبلة. ويرى بعض الكتاب الجزائريين أن الاحتمال الآخير جائز والدليل أن بوادر هذا التحرك ظهرت فى انتخابات عام ١٩٢٠، فقد شارك الجزائريون بالفعل فى انتخابات رؤساء البلديات وأعلن بعضهم ان الحرب قد أكدت التآلف بين جميع القلوب(١).

وهناك احتمال آخر ساقه بعض الكتاب من أن هذا السكون يرجع إلى اعتبار بعض الجزائريين ان قانون ٤ فبراير ١٩١٩ كان كافياً للمسلمين ويعد، فى نظرهم، اصلاحاً حقيقياً واستطاع أن يحقق الزهداف التى كانوا يسعون من أجلها. ولكن هذا الرأى لا يحظ بالتأييد، إذ أن هذا القانون ففد قيمته وفعاليته نتيجة للعوامل التى سبق ذكرها ثم تلاشى أثره تماماً بعد عدة سنوات وعادات القوانين الاستثنائية Les Lois Des exceptions إلى سابق عهدها وعادت السلطات التى كانت تمكن الفرنسيين من قمع أى حركة جزائرية تقدمية. على أن الجزائريين كانوا فى نقاش وجدل حول قانون عام ١٩١٩ وكان هناك غليان سياسى وصراع فكرى وانقسام طائفى، إلا أن هذا الغليان لم يكن قد اتخذ بعد الشكل التنظيمى الذى يعلن عن مبادئه وأفكاره. ولم يبدأ هذا الصراع فى التبلور إلا حينما التف الجزائريون حول شخصية الأمير خالد بعد أن رأوا فيه خير خلف لخير سلف. ونورد هنا نبذة قصيرة عن حياته.

ولد خالداً فى دمشق فى ٢٠ فبراير عام ١٨٧٥ وقضى بها معظم شبابه ثم عاد إلى الجزائر مع والده فى عام ١٨٩٢ ثم أرسله فى نفس العام ليتلقى تعليمه فى فرنسا، ثم انتظم فى دراسته العليا فى معهد سانت سير الفرنسى.. Saint Syr ثم عاد إلى الجزائر قبل انهائها. ومنذ ذلك الوقت بدأت السلطات الفرنسية تنظر إليه نظرة أخرى بل واعتبرته يمثل خطراً على سيادتها وأصبح فى نظرها شخصية مثيرة للشغب. ولذلك غادرت أسرته البلاد إلى فرنسا واستطاع خالد اكمال دراسته فى معهد سانت سير مرة أخرى(٢).

لم يكن خالد يرغب فى الحصول على الجنسية الفرنسية رغم ثقافته الفرنسية، وإنما كان قانعاً لكونه ضابطاً يحمل لقب وطنى، بعد أن خدم فى

---

(1) Kaddache, op. cit., pp. 53 - 54.

(2) Kaddache, op. cit., p. 40.

الجيش الفرنسى فى مراكش عام ١٩٠٧ وارتقى إلى رتبة قائدة فى عام ١٩٠٨ ثم طالبت السلطات الفرنسية السلطان عبد العزيز بإخراجه من البلاد. وفى عام ١٩١٢ تحدث عنه القائد الفرنسى Leauty على أنه عنصر شغب ومثير للفتن، ومن ثم بدأت المعارضة السياسية تثور فى وجه خاصجة وأنه كان ينتمى إلى عائلة جميع أفرادها من المناهضين للحكم الفرنسى.

هذا ويرى بعض الكتاب الفرنسيين ان خالداً كان مؤيداً لفرنسا ومرحباً بلاإرتباط بها مدللين على ذلك ببعض التصريحات التى أعلنها فى عام ١٩١٣ حينما كانت الحرب العالمية الأولى على الأبواب ونذكر منها: «ستصبح فرنسا مشغولة بنا أثناء الحرب وقلقة على حدودها ولكننا سنصبح معها وفى الصفوف الأولى وسنكون معها فى أكثر الساعات خطراً»(١). ونذكر قولاً آخر فى مناسبة أخرى: «سنعيد كتابة تاريخ الجزائر منذ دخول فرنسا فيها وسنذكر تاريخ أجداد الفرنسيين من الغال»(٢).

ولكن نلاحظ أن هذه الأفكار التى طرحها الكتاب الفرنسيون كانت تهدف إلى اظهار هدف واحد وهو ان الحركة الوطنية الجزائرية كانت فى جميع مراحلها تهدف أولاً وأخيراً إلى الارتباط بفرنسا وان مستقبل الجزائر يكمن فى هذا الارتباط. وهذا ما لاحظه الدارس فى غالبية كتابات الأوروبيين وعلى الأخص الفرنسيين.

والحقيقة ان خالداً لم يكن يقصد من هذه الأقوال تأييد الارتباط الجزائرى الفرنسى وإنما كانت الكتلة الوطنية فى هذه الفترة لا تزال تضع ثقتها فى الوعود الفرنسية وتنتظر تعويضاً سياسياً واصلاحاً حقيقياً، كما أن الأسلوب الفرنسى قد شجع الكتلة الوطنية على ذلك فقد كانت فرنسا تتبع أسلوب المداهنة لأنها كانت مقبلة على ظروف عصيبة.

وعلى أية حال كان الأمير خالد فى الفترة ما بين عام ١٩١٣، ١٩١٩ هو الشخصية البارزة فى حركة الشباب الجزائرى، وكانت ثقافته ومعرفته باللغة الفرنسية، وشجاعته وشخصيته من العوامل التى جعلت منه قائداً للحركة

---

(1) Mélia, L'Algerie et la guerre, p. 241.

(2) Ibid, p. 242.

الوطنية الجزائرية. هذا وقد اعتبر بعض الكتاب الفرنسيين ان ظهور الأمير خالد على مسرح الحياة السياسية دليلاً واضحاً على حرية الفكر والتحرر الذى أوجدته فرنسا فى الجزائر، فيقول أحدهم: «يعد خالد ظاهرة واضحة فى هذه الفترة فقد كان دائماً يثبت وجوده فى الاجتماعات وفى الحظات الحرجة، وقد استطاع كسب ثقة القادة الفرنسيين وثقة المسلمين أيضاً لأنه انحدر من نسل الرسول، وهذه الحرية التى نتج عنها خالد مثلت عقبة كؤود أمام الإدارة الفرنسية فى الجزائر وجعلت فرنسا تشعر بالندم لما أقدمت عليه»(١).

ويتضح من هذه العبارة ان فرنسا كانت تنظر بعين القلق إلي الأمير خالد رغم عدم وضوح نشاطه فى هذه الفترة. ومن ناحية أخرى كانت فرنسا توجه اللوم إلى إدارتها فى الجزائر على ترك «حرية الفكر والتعبير» للجزائريين نظراً للعواقب الوخيمة التى نتجت عنها.

وعند اعلان الحرب العالمية الأولى طُلب خالد للخدمة العسكرية فى الجيش الفرنسي وقد أثار صدقه وقيادته الحكيمية انتباه الإدارة الفرنسية فى الجزائر حين عاد إلى الجزائر فى عام ١٩١٥. وقد سنحت لخالد الفرصة للمشاركة فى مؤتمر حزب اليمين الذى عقد في باريس فى عام ١٩١٧ ثم تراجع لفترة قصيرة وعاد ليبدأ دوراً سياسياً جديداً في الجزائر(٢). وكانت نفسية خالد مليئة بالحقد والكراهية للفرنسيين، فهم الذين قتلوا أحد أعمامه فى سوريا لمعارضته لهم، وهم الذين قتلوا عمهَ الثانى الذى كان من مناضلى حرب الريف المغربية، وهم الذين قتلوا أيضاً ابن عم له يدعى سعيد سجن فى عام ١٩١٩ ثم قتل فى سوريا(٣).

ويعتبر بعض الكتاب الأمير خالد أول مواطن جزائرى بدأ الكفاح السياسى المنظم بعد الحرب العالمية الأولى خاصة وأنه كان نشطاً وظاهراً فى جميع المجالس الجزائرية والاجتماعات والمؤتمرات مما جعله يحظى بشعبية كبيرة

---

(1) Eugéne Jung, L'Islam et les Musulmans dans I'Afrique de Nord, p. 42.

(2) Kaddeche, op. cit., p. 40.

(3) Ibid, p. 65.

داخل البلاد(١). فقد شارك فى جميع مناقشات المجلس البلدى لعام ١٩١٩ وبدأ كأمل جديد بالنسبة للشباب الجزائرى. وعندما أثيرت بعض المشكلات التى كانت تعترض الجزائريين مثل الضرائب العربية التى لم يكن يدفعها إلا المسلمين، انتهى المجلس إلى قرار بتخفيضها إلى العشر فقط، ولكن المندوبين الأوروبيين اعترضوا على هذا القرار. إلا أن التضحيات الواضحة التى قام بها الجزائريون خلال الحرب جعلت الحاكم العام يوافق على هذا القرار، وبالطبع كان خالد هو دائماً المتحدث باسم الشباب الجزائرى. ومرة أخرى حاول المندوبون الأوروبيون التدخل فى بنود قانون ٤ فبراير ١٩١٩ وخاصة فى بعض المسائل العسكرية معتبرين أنها تمثل خطراً على الاحتلال الفرنسى، ولكن الوطنيين وعلى رأسهم الأمير خالد اعترضوا وتمسك بضرورة تطبيق العدالة والمساواة بين المسلمين والأوروبيين. ومن المسائل التى تعرض لها خالد بالمناقشة المطالبة بتطبيق قرار إعانة غلاء المعيشة على العمال الجزائريين، وبإنشاء قاعة للاجتماعات الوطنية وبتعزيز خدمات الأمن وبمساهمة الوطنيين فى إدارة المكتب الخيرى الإسلامى الذى كان يهدف إلى تقديم المساعدات للأهالى(٢).

أما مسألة المساواة فى الأجور بين السلمين والأوروبيين فقد حدثت بسببها معارك حامية فى المجلس، وتفسير ذلك أن الأوروبيين كانوا يحصلون على مكافأة بنسبة ٢٥٪ من المرتب دون المسلمين فطالب المسلمون بها أسوة بالأوروبيين، ووافق المجلس البلدى على منحهم هذه المكافأة ولكن الحاكم العام رفض التصديق على القرار فما كان منهم إلا أن جددوا مطالبهم فى عام ١٩٢٠ ووقف خالد مدافعاً عن حقوق الجزائريين وضرورة حصولهم على المكافأة والسماح لهم بشغل الوظائف العامة أسوة بالأوروبيين، وأوضح خالد أن ظروف الحياة التى يواجهها الطرفان واحدة إذن فليس لسياسة التفرقة من مبررات وقال فى هذا الصدد: «ان سياسة المساواة هى أفضل سياسة يمكن تطبيقها فى الجزائر»(٣). ولكن ظلت فرنسا المعاندة تطبق سياستها القائمة على التمييز العنصرى.

(1) Marcel Egrétaud, Réalité de la Nation Algérienne, p. 173.

(2) Kaddache, op. cit., pp. 55 - 65.

(3) Ibid., p. 56.

ومن مظاهر النشاط السياسى داخل الجزائر فى أعقاب الحرب العالمية الأولى أن أنشئت جمعيات اسلامية فى مختلف المجالات الرياضية والثقافية والتعليمية. وقد كانت هذه الجمعيات ذات طابع اجتماعى سياسى وكانت أهدافها تتركز فى المطالبة بالمسواة والدفاع عن مصالح المسلمين، وكان انضمام جمهور المسلمين إليها يجعل الطابع السياسى ظاهراً فيها ولذلك لم تسلم من رقابة الإدارة الفرنسية. ومن أمثلة هذه الجمعيات (جمعية الشباب الاسلامى الاصلاح الاجتماعى) التى كانت أهدافها تتمثل فى الاهتمام بمشكلات الطبقة العاملة ومقاومة بعض الآفات الاجتماعية مثل إدمان الخمر وطالبت بالمساواة فى مجالات التعليم والسياسة والاقتصاد. وقد ترأس الأمير خالد إحدى هذه الجمعيات وهى جمعية الإخاء الجزائرى ...La Fratérnité Algérienne وقد كرست هذه الجمعية جهودها من أجل المطالبة بالاصلاح المادى والأدبى والثقافى والاقتصادى والسياسى للسكان المسلمين، وقد عبّر خالد عن هذه الأهداف بقوله: «نحن نعمل بدون كلل لمقاومة الظلم وعدم المساواة والاستبداد والعنف»[1]. ولم تقف هذه الجمعية مكتوفة الأيدى أمام الشغب الذى أثاره المستوطنون الفرنسيون بالجزائر اعتراضاً على مطالب المسلمين والوقوف فى طريق مصالحهم، بل عملت جاهدة على القضاء على الأساليب التعسفية التى أوجدها قانون الأهالى وخضع لها المسلمون.

ومن ناحية أخرى بذلت هذه الجمعية جهودها من أجل ايجاد تمثيل برلمانى للوطنيين المسلمين. وقد امتد نشاط خالد فى هذه الفترة أيضاً إلى مجالات أخرى مثل المجال التثقيفى فوجه عناية ملحوظة إلى محاولة إحياء التراث الجزائرى الذى كان فى نظره يمثل روح الأمة. كذلك اهتم خالد بالجمعيات الرياضية التى قام بإنشائها الأهلى بأعداد كبيرة معتمدين على الدعم المالى الخاص دون تدخل من الإدارة الفرنسية، وقد حاول خالد إشراك الإدارة الفرنسية فى هذا الدعم المالى للنهوض بهذه الجمعيات. وفى هذه الفترة أيضاً تبنى خالد سياسة الدفاع عن التعليم الجزائرى، فقد تكونت جمعية كانت تضم الطلاب المسلمين للشمال الأفريقى تحت اسم L'amicale des Etudiants Musulmans":

---

(1) Kaddache, op. cit., pp. 57 - 58.

عناصر من تونس والجزائر والمغرب ولكن الطلبة الجزائريين انسلخوا عنها مكونين جمعية من أجل الدفاع عن مصالحهم. وقد أيد خالد مطالبهم وخاصة فيما يتعلق بالناحية المالية، فقد طالب اللجنة المالية للمجلس البلدى باعتماد مبلغ معين لهذه الجمعية ومعاملتها مثل جمعية طلاب الشمال الأفريقى(١).

خاض الأمير خالد فى هذه الفترة أيضاً معركة انتخابية ورفض الإذعان لاعتراض الحاكم العام على نتائج الانتخابات التى نجح فيها مجموعة من الوطنيين وبعض الأعيان الجزائريين وعلى رأسهم رجل الصناعة الثرى شكيكن Chekiken ... والتى سجلت اتجاه الشباب الجزائرى الذى نادى بالحفاظ على الشخصية الإسلامية La Personnalité Musulmane.

ونلاحظ أن نشاط خالد السياسى لم يقتصر على الميدان الداخلى فى هذه الفترة بل امتد أيضاً إلى خارج الجزائر. فقد تشكل وفد من الضباط الجزائريين الذين خاضوا غمار الحرب العالمية الأولى فى صفوف الفرنسيين برئاسة الأمير خالد وذلك فى عام ١٩١٩ وتوجه إلى باريس حيث كان يعقد مؤتمر السلام فى فرساى.

وقد طالب هذا الوفد الذى كان يحمل عريضة موجهة إلى ويلسون، الرئيس الأمريكى، بالحكم الذاتى للجزائر وطالب بجلاء الفرنسيين عن البلاد. وبالطبع جذبت فكرة تقرير المصير انتباه الجزائريين فالجزائر كانت لا تكاد تعرف الحقوق السياسية وتسودها القوانين الاستثنائية والعواطف الوطنية مضطهدة فيها.

وفى الحقيقة فإن الخطبة التى ألقاها الرئيس الأمريكى ولسون فى عام ١٩١٨ لتحديد هدف الولايات المتحدة الأمريكية من دخول الحرب والتى أعلن فى نهايتها المبادئ الأربعة عشرة، وما كانت تحمله من أهداف مثالية جعلت الجزائريين يحاولون دفع فرنسا إلى تطبيقها عليهم، فيقول ولسون: «إن كل ما نريده من هذه الحرب ليس شيئاً خاصاً بنا أو بمثل مصلحة خاصة، إننا نرغب فى توفير الحياة الآمنة لدول العالم ومع الأمن تتواجد المحبة والسلام. وبالطبع نرغب فى أن تحيا جميع الأمم حياة حرة وتضمن بقاء نظمها الخاصة وعدالتها وأن تكون علاقتها بغيرها من شعوب العالم قائمة على أساس معاداة القوة

---

(1) Ibid., p. 59.

وأن تكون علاقتها بغيرها من شعوب العالم قائمة على أساس معاداة القوة والاعتداء. ان جميع شعوب العالم تؤيد هذا الاتجاه، ومن وجهة نظرى أرى أنه إذا لم نضمن العدالة للآخرين فلن نضمنها لأنفسنا. ولذلك فإن برنامج السلام العالمى هو برنامجنا»[1]. وهذا البرنامج الذى كان ولسون يرى إمكانية تحقيقه يعتمد على:

- أن يتم حل جميع المشكلات العالمية بواسطة الطرق الدبلوماسية.
- حرية الملاحة فى البحار فى حالتى السلم والحرب.
- إزالة جميع الحواجز الاقتصادية وإيجاد ظروف تجارية مناسبة.
- العمل من أجل تحقيق السلام.
- تسوية المشكلات الاستعمارية على أساس العدال.

- المواد من ٦ إلى ١٣ خاصة بالمناطق الروسية والألزاس واللورين وأوضاع شعوب النمسا والمجر ورومانيا والصرب والجبل الأسود والأقاليم الخاضعة لتركيا وبولندا وضمان سيادتها جميعاً.

- تكوين عصبة الأمم من أجل ضمان الاستقلال السياسى والسيادة الاقليمية لجميع الدول العظمى والصغرى على السواء[2].

وأعلن ولسون فى نهاية الخطاب اتحاد الولايات المتحدة الأمريكية مع الحكومات والشعوب ضد الاستعمار.

وقد عبّر بعض الكتّاب عن آثار المبادئ الولسونية على الجزائريين قائلاً: «لقد حدث نوع من الانفجار للآمال الوطنية في الجزائر»[3]. ولكن لم تجد مطالب الوفد آذاناً صاغية لدى المجتمعين، وأيقن الجزائريون ان حق تقرير المصير حكراً على الشعوب الأوروبية فقط[4].

ولكن خالد لم يرض عن هذه النتيجة ورفض الإذعان ويستدل على ذلك من قوله «مركزى لا يسمح لى بأن أظل ساكناً، وكونى من الرعايا وساهمت فى

---

(1) Documents and statements Relating to peace proposals war aims (December 1916, November 1918), p. 119.

(2) documents, op. cit., p. 121.

(٣) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٣٢٥.

(٤) عبد العاطى جلال، فرنسا فى الجزائر، ص ص ٩٨ - ٩٩.

الحرب فى صفوف الجيش الفرنسى بل وفى الخطوط الأمامية لدليل على تواضعى، ولكننى أناقش الأفكار التى تهم مستقبل الجزائر وفرنسا بدرجة كبيرة، فهذه أرض أجدادى وهى تشهد اليوم جنسين يحاولان التقارب»(١).

ومنذ ذلك التاريخ واتجاه خالد يتبلور، فقد كان اتجاهه سياسياً دينياً عربياً. أما الدين فقد تمثل فى دفاعه القوى عن الشخصية الإسلامية وضرورة الحفاظ عليها، والحقيقة أنه طوال فترة الاحتلال الفرنسى كان الإسلام هو الضمان الأول للشخصية الجزائرية. وتتمثل عروبة اتجاهه فى مطالبته المثقفين المسلمين بالاهتمام بالتراث الإسلامى لخلافة بغداد وضرورة إحياء الدراسات والتراجم الخاصة بمشاهير العرب. أما السياسة فكانت تتمثل فى رفضه لسياسة الإدماج التام، وفى هذا الرفض يكمن الهدف السياسى الأصيل للقومية الجزائرية. وقد عبّر خالد عن هذا الاتجاه بقوله: «ان حركتنا سياسية بالدرجة الأولى لأن القية هى قضية استقلال جميع الأوطان الاسلامية»(٢).

واستطاع خالد فى عام ١٩١٩ تكوين تنظيم يحمل اسم «وحدة المنتخبين المسلمين الجزائريين» أو كتلة النواب الجزائريين، وذلك بعد أن أحالته الإدارة الفرنسية إلى التقاعد. وقد حدد أهداف هذا التنظيم فيما يلى(٣):

- التمثيل فى البرلمان بنسبة متساوية بين الجزائريين والفرنسيين.
- الإلغاء الكامل للقوانين الاستثنائية ومحاكم الردع وساحات الإجرام مع التطبيق الكامل للقانون الفرنسى العام.
- مساواة الجزائريين بالفرنسيين فيما يتعلق بحقوق ومسؤوليات الخدمة العسكرية.
- قبول الجزائريين فى جميع الوظائف المدنية والعسكرية بمختلف درجاتها دون تمييز بل يكون الفيصل الأول الأهلية والمقدرة.
- حرية التعليم.
- العفو العام عن جميع المعتقلين السياسيين.

---

(1) Kaddache, op. cit., pp. 66 - 67.

(٢) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٤١٢.

(3) Ferhat Abbas, "La Nuit Colniale, pp. 116 - 117.

- تطبيق قانون الفصل بين الدين والدولة على الجزائر.
- تطبيق القوانين الاجتماعية على العمال الوطنيين.
- السماح للعمال الجزائريين بالذهاب إلى فرنسا بحرية.

وقد علق أحد الكتاب الفرنسيين على برنامج الأمير خالد قائلاً أنه لم يذهب أبعد من المطالبة بالمساواة فى الحقوق، أما فى مجال المطالبة بالاستقال فقد بدأ خالد كمبشر بالسيادة على الجزائر إلا أنه كانت هناك إرادة قوية لإثبات الأصالة والشخصية الجزائرية كامتداد لهذه المطالب(١).

ورغم اعتدال المطالب التى نادى بها خالد فقد أثارت استياء المستوطنين الفرنسيين وأخذوا يكيلون له الاتهامات، ولذلك حينما فاز حزب الأمير خالد فى الانتخابات البلدية للجزائر العاصمة فى عام ١٩٢٠ قرر مجلس رؤساء الولايات إلغاء الانتخابات لعدم كفاءة مرشحى هذا الحزب.

ووسط مطالبة الجزائريين بحقوق سياسية أكثر، زار الجزائر الكسندر ميليران رئيس الجمهورية الفرنسية عندئذ فى ربيع عام ١٩٢٢، وقد تجول فى الولايات الثلاثة واستمع إلى الكثير من مطالب الجزائريين من أجل الاصلاح، وقد خطب خالد أمام الرئيسى الفرنسى باسم جميع السكان الجزائريين مطالباً بالحريات المدنية وبتقلد الجزائريين جميع المناصب فى المجتمع بدون شرط. وقد ذكّر الأمير خالد الرئيس الفرنسى بأن الجزائريين إيماناً منهم بالتقاليد الشريفة للأمير عبد القادر حاربوا دفاعاً عن الحق والحرية بجانب فرنسا زمن الأخطار. وأكد خالد بأن الجزائريين لكى يصل صوتهم إلى فرنسا أن لابد وأن يحصلوا على تمثيل نيابى فى المجلس الوطنى الفرنسى. وبلغة مفعمة بالترغيب والترهيب أشار خالد إلى أن قلوب الجزائريين تتجه نحو فرنسا وأنه يأمل ألا تندفع إلى اتجاه آخر، ثم أخبره عن رغبة الجزائريين فى التمتع بالحقوق الفرنسية وبالمساواة فى جميع المجالات مع الحفاظ على الشخصية الجزائرية(٢).

وفى الحقيقة ان ما طالب به الأمير خالد فى خطابه لم يكن جديداً، فمسألة التمثيل النيابى سبق وطالبت بها الوفود والعرائض الجزائرية قبيل الحرب العالمية

---

(1) Jean Lacouture, Cinq Hommes et La France, p. 274.

(٢) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٤١٢.

الأولى وأثناءها، وكل ما ركز عليه هو قضية «التعويض» أى تعويض الجزائريين سياسياً نتيجة مشاركتهم الفعالة في الحرب. وحتى قضية التعويض سبق أن نادت بها النخبة المتفرنسة من قبل أثناء الحرب العالمية الأولى، أى ان خالد لم يكن أكثر من مجدد لمطالب قديمة.

وكان رد فعل ميليران من جراء مطالب خالد هو عدم الارتياح ولذلك عليه بأن اصلاحات سنة ١٩١٩ كانت عظيمة وأن السير بسرعة كبيرة قد يؤدى إلى عواقب وخيمة[١]. ورغم ذلك استمر خالد فى نشاطه السياسى فأصدر صحيفة (الاقدام) التى كانت تعتبر لسان حال الوحدة، وكانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية. وقد ركزت هذه الصحيفة فى الكثير من عدادها على مشكلة اعتبرتها أساسية وهى ضرورة ايقاف الهجرة الأجنبية إلى الجزائر على أساس أن الجزائر للجزائريين فقط[٢]، وقد كتب خالد فى هذه الصحيفة أيضاً عدة مقالات موضحاً فيها ان الجزائريين لا يستطيعون قبول المواطنة الفرنسيين تغيير شروطهم لأن فرنسا لا يمكن أن تصدر قراراً بالتجنيس الجماعى ولأنها تخشى أن ترى المستوطنين تحت سيطرة خمسة ملايين جزائرى. وكان خالد يطالب فى هذه المقالات جماعة النخبة بعدم التحدث عن الادماج. وقد برهنت الحوادث التالية على أنه كان مصيباً لأن فرنسا لم تغير أبداً من شروطها بالنسبة لتجنيس الجزائريين[٣].

وتعتبر الاقدام أول صحيفة جزائرية تواجه الإدارة الفرنسية فى الجزائر بشجاعة وتستنكر أسلوبها. ولذلك حظيت بشعبية كبيرة. فيقول أحد الجزائريين فى مذكراته: «لقد كنا ننتظر صحيفة الاقدام بشغف شديد كل أسبوع، وكان دائماً هناك زحام شديد حول مراكز بيعها لأنها كانت المعبّر الأول عن أفكارنا ومشاعرنا»[٤].

وقد تعرضت الاقدام لموضوعات غاية فى الأهمية بالنسبة للجزائريين مثل «طرد الفلاح الجزائرى من أرضه» فيقول Malek Bennabi...:

---

(1) Malek Bennabi, Mémoires d'un Temoin de siécle, pp. 112-113.

(2) Ibid., p. 114.

(٣) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٤١٥.

(4) Malek Bennabi, op. cit., pp. 112 - 113.

«لأول مرة تضع صحيفة الاقدام أمام أعيننا موضوعات سياسية محددة، فقد استنكرت بشدة طرد الفلاح الجزاءرى من الأرض التى كان يمتلكها، والمساحات التى ذكرتها الصحيفة مستحيلة التصور، فقد كان الاستعمار الفرنسى فى هذه الفترة يتقدم بسرعة بعد أن كان محصوراً فى شريط ضيق فى الشمال، فبعد أن استولى الفرنسيون على الأراضى وزرعوها بالكروم والزيتون التبغ وثبوا وثبة كبيرة نحو الجنوب تجاه الأراضى المزروعة بالحبوب، والمناطق التى استقر فيها المستوطنون هى باطنة وعين بيدة ومسكيانة بالقرب من تبسا. وقد استنكرت الاقدام بشدة سوء تصرف الإدارة الفرنسية وغموض أفعالها وقد جذبت هذه المسائل انتباهنا ولأول مرة نسمع عن شركات مثل شركة جنيفواز فى سطيف والشركة الجزائرية فى جلما وهى شركات استغلال الأراضى الزراعية الجزائرية»[١].

وقد ظلت هذه الصحيفة تصدر لفترة طويلة حتى وجد المستوطنون فيها خطراً عليهم واتهموها بالشيوعية وطالبوا الحكومة الفرنسية بعدم التسامح معها قائلين: «ان هذه الصحيفة تسمم الرأى العام لرعايانا وأهالى افريقية الشمالية وتوجههم ضد فرنسا»[٢] وتحت ستار محاربة الشيوعية فرضت الإدارة الفرنسية فى الجزائر الرقابة الصارمة على الصحافة الوطنية ثم أصدرت أمرها بايقاف صحيفة الاقدام. ولكن سنرى فيما بعد أن اتباع مصالى الحاج استطاعوا إعادة اصدارها تحت اسم (الاقدام الباريسى) ثم (الاقدام الشمال افريقى) فى فرنسا فيما بعد.

هذا وقد أخذت الإدارة الفرنسية فى الجزائر تنظر بعين القلق إلى نشاط الأمير خالد المتزايد فبدأت بمعاونة عملائها فى العمل ضده وأخذت تتحين الفرص لطرده من البلاد.

ومن ناحية أخرى اتهمت فيدرالية رؤساء البلديات والنواب، وكانت تضم المستوطنين الأوروبيين، الأمير خالد بالقيام بنشاط معاد لفرنسا واعتبرت ان حزبه متطرفاً وأخذت فى محاولة ايجاد الانقسام داخل الكتلة الوطنية حين

---

(1) Ibid., p. 114.

(٢) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٣٩٢.

أعلنت ان الرأى العام الجزائرى يميل نحو المعتدلين وهم أنصار الادماج وسنتحدث عنهم بالتفصيل فى الفصل الخامس. وهكذا أصبح برنامج الأمير خالد متطرفاً فى نظر المستوطنين ومؤيديهم ولابد من طرد صاحبه خارج البلاد.

ولما كان قرار نفى الأمير خالد يعوزه سند قانونى رادع قامت السلطات الفرنسية بإعادة قانون الأهالى مرة ثانية بما فيه من بنود تكفل للإدارة الفرنسية معاقبة كل من يقوم بنشاط معاد للسلطات الفرنسية أو حتى يتفوه بكلمة ضد فرنسا. ولم تنتظر الإدارة الفرنسية عودة القانون بصفة رسمية بل قامت بتطبيقه على الفور فى عام ١٩٢٣، وتم نفى الأمير خالد وأجبر على الالتجاء إلى مدينة الاسكندرية. وحينما سقطت وزارة بوانكاريه عام ١٩٢٤ خلتها وزارة يسارية بقيادة ليون بلوم وهيريو وسمحت للأمير خالد بدخول فرنسا ومن ثم نقل نشاطه السياسى إلى هناك وعاد إلى استئناف نشاطه بشكل يكاد يخرج عن حدود الاعتدال[١].

ومن مظاهر نشاط خالد فى باريس أنه قام فى عام ١٩٢٤ بعقد مؤتمرين: الأول فى قاعة المهندسين المدنيين، والثانى فى مبنى اتحاد النقابات وقد ألقى خطابين فى هذين المؤتمرين، تحدث فى بدايتهما باللغة العربية موجهاً الشكر إلى الأعضاء وإلى الحزب الشيوعى الفرنسى الذى ساعده على تدبير اللقاء ثم أكمل الحديث باللغة الفرنسية[٢]. ونلاحظ هنا أنه فى الفترة من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٢٥ حاول الحزب الشيوعى الفرنسى تأييد حركة الأمير خالد لخلق جبهة متحدة مع البرجوازية الوطنية ولكن الأمير خالد لم يكن فى حاجة إلى تأييد الشيوعيين وفى ذات الوقت لم يكن فى نظر الشيوعيين الزعيم المثالى لأنه كان وطنياً وقومياً اسلامياً وبرجوازياً أيضاً[٣].

قام خالد أيضاً بالقاء العديد من المحاضرات فى باريس خلال عام ١٩٢٤ موضحاً فيها القضية الجزائرية وأحوال الجزائريين، ونتج عنها قيام بعض المظاهرات من جانب مهاجرى الشمال الافريقى وعلت فيها الهتافات «يحيا

---

(1) El-Fasi, op. cit., pp. 17 - 18.

(2) Amar Khidder, L'Histoire par la Bande, p. 51.

(٣) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٣٩٢.

شمال افريقيا المستقل»(١)، مما يعد دليلاً على الأثر الذى تركه فى نفوس مهاجرى الشمال الافريقى.

وقد قام خالد أيضاً بعقد عدة مؤتمرات واتصالات مع المهاجرين الجزائريين وعمال افريقيا الشمالية واليساريين الفرنسيين والمنفيين السياسيين من المستعمرات. ففى عام ١٩٢٤ تم انعقاد مؤتمرين مغربيين فى باريس، وخطب خالد فى المؤتمر الأول منددا بالأعمال غير الانسانية للاستعمار الفرنسى فى الجزائر، ووصف حالة البؤس التى كان يعانى منها الجزائريون قائلاً: «ان المستعمر لم يفعل شيئاً من أجلنا دائماً على أبوابنا، ليس لدينا وسائل مواصلات ولا طرق صالحة ولا ما نراه فى المستعمرات الكبيرة. نحن الذين نقوم بإقامة المدارس فى الأكواخ ونعنى بأبنائنا، ولكن لابد وأن تكون هناك محاولة لتطوير اقتصادياتنا ومحاولة لإزالة آلام الشباب والقضاء على الأمراض والعمل من أجل تحرر الشعب... ان هذا الوضع الذى نعيش فيه يحملنا على الاعتقاد بأن فرنسا لم تكن فى الجزائر منذ ٩٢ عاماً والدليل يتمثل فى انعدام المدارس والطرق والكبارى والأطباء البيطريين والاخصائيين الزراعيين، بل هناك انكار لحقوق الوطنيين وضرائب باهظة تفرض عليهم... يا الهى هل هناك ظلم أكثر من هذا؟ إذا كانت سياسة الإدارة المحلية تقوم على أساس هدم اللغة والدين ونشر الثقافة فقد نجحت بالفعل فى هذا المضمار لأن الجهل أصبح يعم السكان والدين يحارب والثقافة باتت شبه عامة ومحاولة فرض الثقافة الفرنسية هى القائمة»(٢).

وفى نهاية المؤتمر أعلن خالد قائمة المطالب الجزائرية وكانت تشتمل على ضرورة ايجاد حرية الصحافة والخطابة والمطالبة بإلغاء قانون الأهالى وضرورة ايجاد تمثيل نيابى للجزائريين فى البرلمان الفرنسى. وقد أنهى المؤتمر أعماله بتوجيه برقية إلى شعب مراكش وقائد نضاله الأمير عبد الكريم وإلى شعبىّ مصر وتونس جاء فيها: «لقد اجتمع عمال الشمال الافريقى المتواجدين فى ضواحى باريس فى مؤتمرهم فى هذا اليوم التاريخى - ٧ ديسمبر ١٩٢٤ - ويرسلون التحية إلى شعب مراكش وإلى البطل عبد الكريم بمناسبة انتصارهم

---

(١) فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، ص ١٦٢.
(2) Kaddache, op. cit., pp. 68 - 69.

على الاحتلال الأسباني ويعلنون تأييدهم لهم فى جميع خطواتهم التى تهدف إلى حرية بلادهم، ويؤيدون حقوق الشعوب فى الاستقلال والعمل على سقوط الاستعمار العالمي والاستعمار الفرنسي»(١).

هذا وقد نظرت السلطات الفرنسية إلى تأييد خالد للمناظلين فى المعرب نظرة ريب بل نسبت إلى مؤيدى حزب الاصلاح بزعامة خالد مشروع اشعال نيران ثورة فى الجزائر منسقة مع ثورة الريف فى المغرب الأقصى. وأكد الفرنسيون ان هدف هذه الثورة كان انشاء جمهورية جزائرية تحت حكم البروليتاريا والبرجوازية الوطنية، وأن خطة المتآمرين كانت تقوم على بث الثورة فى المناطق الريفية لكى يقنعوا السكان بأن قضية المغرب هى قضيتهم ويقنعونهم برفض دفع الضرائب، وعدم اطاعة أوامر الإدارة الفرنسية وأن يقوموا بحرب عصابات ضدها.

وأكد الفرنسيون أيضاً ان المتآمرين عقدوا عدة مؤتمرات واجتماعات لتحقيق ذلك الهدف. وكان خوف الإدارة الفرنسية من ثورة شبيهة بثورة الريف قد أعطاها الأعذار لقمع الحركة الوطنية داخل الجزائر. ففى عام ١٩٢٥ قامت السلطات الفرنسية بالقاء القبض على مجموعة من الجزائريين موجهة إليهم اتهام التعاون مع حركة الأمير عبد الكريم فى الريف ثم عبرت عن ارتياحها لذلك العمل ولغياب الأمير خالد(٢).

وفى الحقيقة كانت السلطات الفرنسية فى الجزائر تخشى تيار الشيوعية الذى كان قد بدأ فى التسلل إلى الجزائر بالفعل فى بداية العشرينات، وكان الشيوعيون يحاولون دائماً استغلال سخط الوطنيين، ومن ناحية أخرى حاول بعض الجزائريين التعاون مع الشيوعيين ولكن لأغراض استراتيجية. ولذلك كان الفرنسيون يعلنون دائماتً أنهم لن يتركوا الجزائر للحركة الشيوعية ومن ثم حاربوا الوطنيين بدافع من خوفهم من الشيوعيين وكانت الدوافع وراء اجراءاتهم التعسفية مع الوطنيين هى الاشتباه فى التأثير الخارجى. ولكن نلاحظ ان الإدارة الفرنسية فى الجزائر بالغت فى الخوف من هذا التأثير، فالحركة الوطنية

---

(1) El-Fasi, op. cit., pp. 18 - 19.

(٢) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص ٣٤٤ - ٣٤٥.

الجزائرية كانت وطنية قلباً وقالباً بل نستطيع القول بأن التأثير الشيوعي فشل في اجتذابها وضمها إلى صفوفه.

وأثار خالد عدة مشكلات كانت تواجه الجزائريين مثل الاستيلاء على أراضيهم الخصبة من جانب المستوطنين، وأرجع ثراء المستعمرين إلى استخدام الأيدي العاملة من الوطنيين بطريقة زشبه بالسخرة، وعقد مقارنة بين دخل أولئك المستعمرين في أعمال معينة بالأجور الزهيدة التي كان يتقاضاها العمال الزراعيين الوطنيين بعد أربعة عشر ساعة من العمل المتواصل. كذلك وجه خالد نقداً عنيفاً إلى الإدارة الفرنسية في الجزائر وإلى سيطرة الأوروبيين على مجالات كثيرة وخاصة الميزانية العامة، وهاجم بعنف محاكم الردع والتمييز العنصري بين الأوروبيين والجزائريين(١).

وكان خالد دائماً يطالب الجزائريين بالقيام بحركة نشطة من أجل تحقيق مطالبهم وبالإنضمام إلى المنظمات التي تتبنى الدفاع عن القضية الوطنية.

وإلى هذا الحد كان خالد وأنصاره لا يزالون من المعتدلين ويؤمنون بفكرة المساواة فهم لم يتخذوا من العنف والثورة أسلوباً لهم. وكان مجئ هيريو إلى رئاسة الوزارة الفرنسية في عام ١٩٢٤ بارقة أمل للاصلاحيين في التغيير. ولذلك بعث خالد برقية إلى هيريو هذا نصها: «ان الجزائريين ينظرون إلى توليكم الحكم على أنه طالع سعد، وعهد جديد لدخولهم في طريق التحرر. وباعتباري أحد المدافعين المتواضعين عن قضية أهالي الجزائر، منفياً لأنني دافعت عن مصالحهم الحيوية بصراحة، فإن لي الشرف أن أقدم إلى رئيس الحكومة الفرنسية الجديد برنامج مطالبنا الأساسية وهي:

- تمثيل الجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي بنسبة متعادلة مع الأوروبيين الجزائريين.
- إلغاء كامل ونهائي للقوانين والاجراءات الاستثنائية وللمحاكم الرادعة والمحاكم الجنائية والرقابة الإدارية مع العودة التامة البسيطة إلى القانون العام.
- واجبات ونفس الحقوق للجزائريين مثل الفرنسيين بخصوص الخدمة العسكرية.

---

(1) Kaddache, op. cit., p. 71.

- ترقى الجزائريين إلى كل الدرجات المدنية والعسكرية دون تمييز ما عدا الجدارة والقدرات الشخصية.
- تطبيق كامل لقانون التعليم الإجبارى على الجزائريين مع حرية نشر التعليم.
- حرية الصحافة والاجتماع.
- تطبيق قانون الفصل بين الكنيسة والدولة على الجزائر.
- العفو العام.
- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الجزائريين.
- الحرية المطلقة للعمال الجزائريين مهما كانت مراتبهم فى الذهاب إلى فرنسا.

وبالتأكيد ليس هناك تناقض بين هذه المطالبة وبين البرنامج الليبرالى لوزارتكم وحزبكم. فدعونا إذن نحمل أملاً راسخاً فى أن رغباتنا الشرعية المشار إليها سابقاً ستحظى بتقدير عال. وأرجو أن تتفضلوا سيادة الرئيس، بقبول فائق تقديرى.

الأمير خالد، من المنفي[1].

ويلاحظ على هذه البرقية أن خالد منح نفسه لقب (المدافع عن القضية الجزائرية) رغم وجوده فى فرنسا ورغم نفيه وفى هذا دليل على أنه لم يتخل عن الشعب الجزائرى حتى أثناء نفيه وأنه كان ينتهز الفرص المتاحة لعرض مطالب الجزائريين، ونلاحظ أيضاً ان هذه المطالب كانت معتدلة ولا تخرج غن اطار المطالبة بالمساواة مع الحفاظ على الكيان الوطنى والشخصية الجزائرية. وهذا أساس البرنامج الاصلاحى الذى نادى به. ونلاحظ أيضاً ان الحركة الوطنية الجزائرية فى هذه الفترة المكبرة كانت لا تزال تعلق الآمال على الفرنسيين وترغب فى أن يجء اليوم الذى يغير فيه الفرنسيون سياستهم الاستعمارية. ولكن فرنسا لم تكن مستعدة لتبنى قضية المساواة بين الجزائريين والفرنسيين ولذلك ضاعفت من اجراءاتها المادية للوطنيين فقامت بحذف اسم خالد من قائمة الفائزين فى الانتخابات التى جرت فى العاصمة الجزائرية خلال عام ١٩٢٥ بحجة أنه منفى خارج البلاد. بل ذهبت الإدارة الفرنسية إلى حد

---

(١) نقلاً عن أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٤٩٠ - ٤٩١.

تزوير رسالة من الأمير خالد يخبر فيها الجزائريين بأنه لم يعد مهتماً بالسياسة، ولكن خالد بعد اطلاعه على الرسالة أكد أنه كان وسيظل خادماً أميناً ومخلصاً للقضية الجزائرية التى ضحى بنفسه من أجلها(١).

وكان مما أثار الإدارة الفرنسية ضد الأمير خالد أن أنصاره استمروا فى نشاطهم السياسى داخل المجالس المحلية كما لو كان الأمير موجوداً، فقد أثاروا المشكلات التى كانت تعترض الجزائريين وطالبوا فرنسا بوضع حلول لها. ففى عام ١٩٢٤ أثار المنتخبون المسلمون مسألة التعليم الوطنى فرد عليهم المندوب الأوروبى قائلاً: بعد ٩٤ عاماً من الاحتلال الفرنسى وتتحدثون عن التعليم، هناك مدارس للوطنيين ومناهج دراسية بها واختبارات وأجازات تمنح لهم، وحتى فى المناطق الزراعية توجد مدارس لأبناء الوطنيين وضرب مثالاً بالمدرسة القريبة من مدينة الجزائر(٢). وطرح المنتخبون المسلمون أمام المجالس المحلية أيضاً مشكلة عدم المساواة فى الخدمة العسكرية بين الجزائرين والفرنسيين حيث كانت عامان للفريق الأول وثمانية عشر شهراً للفريق الثانى. وقد رد المندوبون الأوروبيون معللين طول الفترة بقولهم: «ان الوطنيين أعدادهم كبيرة وضعفاء ولذلك من الضرورى بقائهم ١٥ أو ١٦ شهراً للتدريب فى الثكنات العسكرية ليصبحوا مثل الجنود الفرنسيين(٣).

وتطرق أنصار خالد أيضاً إلى المجال السياسى فكرروا أمام المجالس المحلية المطالب الخاصة بإيجاد ممثلين مسلمين فى البرلمان ومجلس النواب الفرنسى قائلين: «ان مسلمى السنغال والهند لهم ممثلين ووكلاء، كذلك كان هناك وكلاء خصوصيين لبلغاريا والصرب ورومانيا واليونان فى مجالس الدول المستعمرة، ولكن المجلس الجزائرى العام أجل النظر فى هذا الموضوع.

وقد علقت الصحف الأوروبية على مطلب الجزائريين الخاص بايجاد الأجدر أن يهتم هؤلاء الوطنيين بالتعليم ليتم ادماجهم فى الحضارة الأوروبية

(١) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٤١٩.

(2) Kaddache, op. cit., p. 60.

(3) Ibid., p. 61

وأن يعملوا من أجل الوسائل الحديثة للتطور الاقتصادى بدلاً من اعتناق مبادئ ولسون للمطالبة باستقلال الجزائر[1].

ونلاحظ على هذا التعليق ان الفرنسيين اعتبروا مطالبة الجزائريين بالحقوق السياسية مرحلة لم يتوصلوا إليها بعد وأن أمامهم الكثير حتى يصلوا إليها ومن الأجد أن يتجهوا إلى الميادين الاجتماعية التى تهمهم وأن يبتعدوا عن ميدان السياسة، وقد اتخذ الفرنسيون من الدين الإسلامي - كما هى عادتهم - هدفاً للسخرية والنقد اللاذع، ووجهوا اهتمامهم الأول والأخير لقضية الادماج وطالبوا الجزائريين بالعمل من أجلها واعتبروا ان أفضل الحلول هو الدخول فى الأسرة الفرنسية أو الأوروبية.

هذا وقت أيدت بعض الشخصيات الجزائرية الأمير خالد فى نضاله ونذكر منها شكيكن رجل الصناعة الثرى الذى كان يعد من كبار رجال السياسة الجزائريين. وكان شكيكن دائماً يعلن ان هدف الجزائريين هو ايجاد ممثلين لهم فى البرلمان الفرنسى من أجل الدفاع عن مصالحهم، وطظالب أيضاً باستقلال الجزائر على غرار المستعمرات الانجليزية أى أن تستقل المناطق التى يشكل فيها الوطنيون الغالبية العظمى، وكثيراً ما طالب بايجاد رباط سياسى وإدارية فقط بين الجزائرو والدولة الأم فرنسا.

ولكن نلاحظ ان خالد لم يقبل مسألة استقلال الجزائر فى اطار الاتحاد مع الأوروبيين وهذا الموقف جعل فرنسا تناصبه ألعداء منذ عام ١٩٢١، مما أدى إلى التجائه إلى بعض الشخصيات الفرنسية مثل ...Mélia رئيس الوزارة الفرنسية آنذاك. وكان ميليا من المؤيدين لبقاء فرنسا فى شمال افريقيا من أجل تكوين امبراطورية فيما وراء البحار، ولكنه فى نفس الوقت كان يثق فى الجزائريين وطالب بسياسة اصلاحية من أجلهم، وقال فى هذا الصدد: «ان الشمال الافريقى سيصبح فرنسياً، بل سيصبح أحسن بقعة بالنسبة لفرنسا كما كان الحال بالنسبة لروما، وهذا يرتبط لروما، وهذا يرتبط بالتأكيد بايجاد الحرية فى تلك البلاد المثمرة... ان الجزائر يمكن تغييرها وتجديدها تماماً لتصبح فرنسا ذاتها، وحينما تصبح الجزائر فرنسا سيصبح هناك نوعاً من الاتحاد ولن يكون هناك مكان

(1) Kaddache, op. cit., p. 62.

للتبعية، تبعية المسلمين للفرنسيين، ولن تصبح هناك بطولة لدى الفرنسيين أو المتفرنسين فى الجزائر، وإنما ستكون هناك بطولة واحدة تكمن فى قلوب الوطنيين وقلوب الفرنسيين»[1]... ونلاحظ هنا أن ميليا شأنه شأن جميع رجال السياسة الفرنسيين كان يرى أن ادماج الجزائر فى فرنسا هو السياسة الأفضل وهى التى ستوجد التقارب والتآلف وبالتالى ستنتهى المشكلات المتعلقة.

وقد التقى الأمير خالد بميليا أكثر من مرة، وفى كل مرة كان ميليا يؤكد دفاعه عن حقوق الوطنيين فى منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكان يقترح أيضاً مشروعات قيمة عن السياسة الإدارية فى الجزائر.

هذا وقد كانت فرنسا تنظر إلى التقارب بين خالد وميليا بعين القلق وخاصة المستوطنين الفرنسيين فى الجزائر فتكتلوا ضده فى الانتخابات حتى فشل فيها، ونتج عن ذلك ابتعاده عن الحياة السياسية والاجتماعية والمجالس الانتخابية، وقال فى هذه المناسبة: «ليس هناك ما يدفعنى إلى أن أصبح مفوضاً أو وكيلاً للمسلمين سوى ثقتهم بى ولكنى قررت عدم المشاركة فى المؤتمرات حتى استرد حريتى»[2].

ويؤكد بعض الكتاب أن سبب معاداة السلطات الفرنسية للأمير خالد فى هذه الفترة هو التقارب الذى حدث بينه وبين أعضاء نجم شمال افريقيا فى باريس(*)، حيث وجد الأخيرون فيه جزائرياً يهتم بالسياسة وعلى اتصال بالمسؤولين الفرنسيين المتعاطفين مع الجزائريين وهذا احتمال مقبول حيث ان النجم كان قد بدأ فى التنظيم الفعلى فى هذه الآونة.

ولكن فى الفترة التى اعتزل فيها خالد المجالس الانتخابية لم يتوقف تماماً عن نشاطه السياسى فقد بدأ فى البحث عن مؤيدين جدد للقضية الجزائرية مثل بعض الديمقراطيين والأوروبيين الذين كانوا يتعاطفون مع الجزائريين، وكانت صحيفة (الاقدام) تعبّر عن هذا النشاط ودائماً تؤكد على ثلاثة نقاط: عظمة فرنسا، ونهضة الجزائر وضرورة الوحدة.

---

(1) Mélia, op. cit., p. 163.

(2) Kaddache, op. cit., pp. 72 - 73.

(*) نجم شمال افريقيا تنظيم وطنى نشأ فى باريس فى أواخر العشرينات وسنتحدث عنه بالتفصيل فى الصفحات التالية.

ومن الشخصيات الفرنسية أيضاً التى أيدت القضية الجزائرية Victor Spielmann... وكان سبلمان أصلاً من الألزاس واستوطن بالجزائر وظل بها حتى توفى فى عام ١٩٤٠، وكان دائماً يشن حملات قوية على السلطات الاستعمارية ويندد بعنف بسياسة سلب الممتلكات من أيدى المسلمين. وقد أصدر صحيفته الأول باسم Le Trait d'Union فى عام ١٩٢٣، وكانت تدافع عن مطالب الجزائريين بالفرنسية والثانية فكانت تحمل اسم La tribune Indigéne Algérienne وكانت تدافع أيضاً عن مطالب الجزائريين ثم توقفت عن الصدور لفترة أربع سنوات من عام ١٩٢٧ إلى عام ١٩٣١(١). وكان سبلمان يرى أن اصلاح الجزائر لن يتم إلا عن طريق التعليم واصلاح المجالس الجزائرية وإيجاد تمثيل نيابى عادل فى البرلمان.

وفى موقف سبلمان المعارض للسياسة الفرنسية فى الجزائر وفى تعاطفه مع القضية الجزائرية لدليل واضح على مدى الاستنكار لهذه السياسة التعسفية حتى من الفرنسيين أنفسهم، ويظهر أيضاً مدى ما كان يعانيه الشعب الجزائرى من تطرف الإدارة الفرنسية. وكان من الممكن أن يؤدى هذا التأييد إلى نتيجة فعالة بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية ولكنه قلل من هذا الأثر ان ظهرت على مسرح الأحداث فى تلك الآونة النخبة الجزائرية المؤيدة للترابط الفرنسى - الجزائرى والتى وجدت فرصتها بنفى الأمير واعتزاله الحياة السياسية، ومن ثم أخذت صحفها تنادى بالإدماج وتقاوم ذوى النزعات الاستقلالية من أنصار الأمير خالد. وقد عبّروا عن آرائهم وموقفهم من حركة الأمير خالد بقولهم: «إن أتباع الأمير خالد وضعوا أقلامهم فى خدمة قضية تمثل مصيراً مشؤوماً بالنسبة للجزائر وبالنسبة لفرنسا»(٢).

بدأت السلطات الفرنسية فى محاولة التخلص من الأمير خالد وبدأت تكيل له الاتهامات فأكدت كما سبق القول بأنه له يد فى ثورة الأمير عبد الكريم فى المغرب، وكان خالد قد عاد إلى الاسكندرية أثناء هذه الثورة فوجهت إليه السلطات الفرنسية فى عام ١٩٢٥ اتهاماً آخر بأنه يعمل ضد فرنسا وألقى البوليس

(1) Amar Khidder, L'Histoire par la Bande, p. 61.

(2) Kaddache, op., cit., p. 62

الانجليزي القبض عليه في الاسكندرية بإيعاز من فرنسا. واعتبر خالد هذا العمل تحدياً واهانة له وحاول بدوره تحدى الفرنسيين فوجهوا إليه اتهاماً جديداً بحمل جواز سفر مزور ومحاولة الهروب من منفاه إلى أوروبا. وكان خالد قد حصل على جواز سفر من السلطات المصرية وإذن له القنصل الايطالى بدخول ايطاليا. وقد اعترف خالد أثناء محاكمته أمام المحكمة القنصلية بذلك ولكنه قال أنه كان نتيجة لحالته وحالة أسرته السيئة، وقال ان مرتب التقاعد الذى كان يتلقاه من فرنسا منذ نفيه سنة ١٩٢٣ قد توقف وان عائلته كانت فى حالة ضنكة.

ولكن المحكمة أصدرت حكمها بسجنه خمسة شهور، ولم يسمح له بدخول الجزائر وقضى بقية حياته في المنفى حيث توفى فى دمشق فى عام ١٩٣٦[١]. ويقول بعض الكتاب ان سبب خروجه إلى سوريا هو أن القنصل الفرنسى طلب من الحكومة المصرية تسليم الأمير فخرج مكبلاً بالأغلال إلى سوريا[٢].

ونلاحظ أن الأمير خالد فى الفترة الأخيرة من نشاطه لم يكن يخش أحداً بل تحدث أمام جميع الفرنسيين بشجاعة منددأ بالسياسة الاستعمارية، وكان يرد على جميع الاتهامات التى كانت توجه إليه إذ كانت هناك بعض العناصر الوطنية التى اتهمته بمناصرة الشيوعية فأجابها قائلاً: «ان المسلمين اشتراكيين رأسماليين اتحاديين دون تمييز، ولم يكونوا متطرفين على الاطلاق، وإذا كان عدد منهم يتعاطف مع النظريات الشيوعية فإن السياسة المفضلة هى العمل من أجل القضية الوطنية وزيادة صفوف المؤيدين»[٣].

ثم وجهت إليه عناصر وطنية أخرى اتهاماً بالتعصب قائلة: «المرابطية والماسونية خلفك وأنت تعمل من أجلهم. ورغم هذه الاتهامات يقول Jacques Berque... ان شعبية الأمير كانت فى ازدياد مستمر، حيثما حل التف حوله المريدون حتى فى المقاهى، فقد كانت شخصيته رومانسية ولديه قوة تأثير على العامة[٤].

---

(١) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص ٤١٩-٤٢٠.

(2) el-Fasi, op., cit., p. 18.

(3) Kaddache, op., cit., p. 75.

(4) Jacques Berque, The Maghreb between Two World wars, p. 28.

ونستطيع القول بأن حركة الأمير خالد قد واجهت معارضة شديدة وهجوماً من عدة جبهات، فهناك المستوطنين الفرنسيين بالجزائر الذين كانوا دائماً يكيلون الاتهامات للأمير وانطلقت صحافتهم فى حملة عنيفة ضده، وذلك لأنهم كانوا يخشون أن يصبح الجزائريون أغلبية فى المجالس المحلية ومن ثم يفقدون امتيازاتهم. كما كانوا يخشون أيضاً أن تؤدى حركة الأمير إلى نتيجة أخرى وهى اظهار كيان وشخصية الجزائر الاسلامية. وفى الحقيقة يعد هذا الموقف من جانب المستوطنين الأوروبيين في الجزائر الإسلامية. وفى الحقيقة يعد هذا الموقف من جانب المستوطنين الأوروبيين فى الجزائر من العوامل الهامة فى التقليل من أثر حزب الأمير خالد الاصلاحى والتقصير من مداه. فحين قدم الأمير خالد برنامجه الاصلاحى إلى رئيس الوزارة الفرنسية هيريو فى عام ١٩٢٤، كما ذكرنا، اتهمه المستوطنون بأنه عميل للشيوعيين، وأنه قد أبرم اتفاقاً مع الحزب الشيوعى الفرنسى وسخروا من خططه وأشاروا بسخرية إلى أنه يعد نفسه ليكون خليفة الاسلام فى افريقيا وأنه يحاول أن يكون المهدى المنتظر للبولشفية فى شمال افريقيا. وكان الأمير خالد بالاضافة إلى ذلك فى نظرهم شخصاً مخيباً للآمال ويحمل معه مطامح لم تتحقق. وفى أثناء ثورة الأمير عبد الكريم فى المغرب دعوه بالأمير الأحمق اذى تقلد لقب أمير بدون حق، ووصفوه بالأنانية والتكبر نظراً لوضع عائلته واتهموه أيضاً بالتآمر ضد فرنسا.

ولم يكتف المستوطنون بذلك وبرفض برنامجه الاصلاحى بل حاولوا أن يقاوموا حركته باقتراح برنامج آخر يهدف إلى تأكيد سيادتهم على الجزائر. وقد قدم هذا البرنامج مورينو نائب قسنطينة، وكان يضم عدة مطالب مثل: رفض سياسة الادماج فى الجزائر، وتدعيم الجيش الفرنسى، وتطبيق مبدأ اللامركزية فى الجزائر وزيادة عدد المستوطنين. وحاول مورينو أن يقنع زملائه المتحفظين فى مجلس النواب بباريس بقبول هذا المشروع(١).

ولم يتوقف المستوطنون عند هذا الحد بل سخروا من الوفود التى شاركت فى مؤتمر أهالى شمال افريقيا الذى عقد فى باريس فى عام ١٩٢٤ وأطلقوا على هذه الوفود «جنود الجيش الأحمر» مشيرين بذلك إلى التأثير الشيوعى عليهم(٢).

---

(١) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص ٣٨٩ - ٣٩٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٩١.

وهكذا تتبع المستوطنون الأمير خالد وأتباعه فى كل مكان محاولين النيل منه والحط من قدره.

وقد واجهت حركة الأمير خالد أيضاً معارضة من جانب المحافظين القدامى الذين كان يطلق عليهم أحياناً حزب الاقطاعيين أو Les Vieux Turbans... بنى نعم - نعم Beni Oui-Oui إذ كان زعماء هذا الحزب من أبناء الأسر الكبيرة والملحاريين القدامى وبعض المرابطين وبعض الاقطاعيين الذين كانوا بحكم خدمتهم لفرنسا يتم تعيينهم فى مراكز مختلفة كمساعدين لبعض الإداريين، أو ممثلين نيابيين فى مختلف المجالس المحلية أو مستشارين للجان الفرنسية المختلفة التى تقوم ببحث المشكلات الجزائرية. وهؤلاء كان يتم عادة اختيارهم لولائهم واخلاصهم لفرنسا، ولم يكن لهؤلاء المحافظين برنامجاً خاصاً بهم لأنهم لم يستطيعوا المبادرة بل كانوا على استعداد لأن يقولوا نعم أو لا فقط كلما طلب منهم الفرنسيون[1]. ولذلك لا يمكننا اعتبار هؤلاء المحافظين يكونون حزباً سياسياً بالمعنى التنظيمى المعروف.

ونظراً لأن المحافظين كان هدفهم المحافظة على الوضع الراهن والاستفادة من الفرنسيين، فقد عارضوا حركة الأمير خالد بشدة واعتبروا حزبه يعمل ضد الأوروبيين وأنه يحاول استعارة أفكار جديدة خارجة على الحضارة الفرنسية، وكل من خرج على الحضارة الفرنسية - فى نظرهم - يعد متخلفاً. كما رأوا أن أعضاء حزب خالد يقومون بحركة دعاية واسعة النطاق من أجل اعلان مطالبهم، ويعقدون المؤتمرات والاجتماعات العامة من أجل هذا الغرض، ويسخرون الصحافة الوطنية لأهدافهم[2]. وهم بذلك أصبحوا يشكلون خطراً على الإدارة الفرنسية فى الجزائر وبالتالى يجب الوقوف فى وجههم.

وهكذا أوجدت الحركة الوطنية التى قادها خالد بعد الحرب العالمية الأولى نوعاً من الصراع بين الاتجاهات الوطنية التى كانت آخذة فى النمو آنذاك وأصبح المجتمع الجزائرى فى حالة غليان داخلى بفضله. وسنحاول الآن تحديد مكانة حزبه بين الأحزاب السياسية الأخرى التى كان نشاطها قد بدأ فى الظهور.

---

(١) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٣٣٣.

(2) Bernard. Hanotaux, L'Algérie, Tome II. p. 509.

يرى بعض المؤرخين أن حركة الأمير خالد - كانت تمثل - العمل الوحيد الذى نادى بالاستقلال الجزائرى حتى عام ١٩٢٦ وبتمثيل الوطنيين فى البرلمان، وعلى ذلك يعد خالد فى نظرهم الباعث الأول للوطنية الجزائرية والمتحدى للشيوعة بشكل ظاهر(١). ونلاحظ على هذا الرأى أن الشيوعيين حاولوا احتواء حزب الأمير خالد، وقد تعاون معهم فى بادئ الأمر ولكن من أجل زيادة صفوف المؤيدين من ناحية ومن أجل تقوية حزبه الذى كانت امكانياته ضئيلة فى هذه الفترة من ناحية أخرى، ولكن الشيوعيين فشلوا فى قيادة الحركة الوطنية الجزائرية فى هذه الفترة، ومن ثم كان انفصال خالد عنهم وتحديه لهم أمراً وارداً.

وهناك رأى آخر يقول ان خالد لم يكن يخش قوة فرنسا بل ظل يعلن مطالبه أمامها ويقوى من نفوذه بين الوطنيين، وينتهز كل مناسبة لاعلان برنامجه على الملأ واستغل الصحافة للتنديد بالسياسة الاستعمارية الفرنسية واظهار روح التفرقة السائدة فى المعاملة بين الأوروبيين والجزائريين(٢).

ورأى ثالث يرى ان حركة الأمير خالد كانت تمثل صوت المعارضة عن طريق التشريع ولكن بطريقة غير مؤكدة وغير منظمة، فيقول ...Ann williams «لقد كان برنامج الأمير خالد يتحدى القوى الحاكمة والتشريعات السائدة ويطالب بالادماج، وإذا تعمقنا فى الأهداف التى أعلنها خالد لوجدنا أنه كان يمثل احدى صرخات القومية الجزائرية المبكرة التى لم تذهب بعيداً عن المساواة فى جميع الأحوال، ولكن كان صوته قوياً ومسموعاً ودائماً يركز على ضرورة احتلال الجزائريين المسلمين لمكانهم الصحيح فى الأسرة الفرنسية»(٣).

ونلاحظ على هذا الرأى ان الأمير خالد لم يطالب بالادماج ولم يكن من مبادئه بل كان دائماً يطالب بضرورة الحفاظ على الشخصية الجزائرية الإسلامية وبعروبة الجزائر، وإذا كان قد طالب بالمساواة بين الجزائريين

---

(1) Julien, op, cit., p. II.

(2) Gabriel Esquer, Historire de I'Algérie, p. 94.

(3) Ann Williams, Britain and France in the Middle East and North Agricam p. 63.

والفرنسيين إنما كان يعتبر هذه المساواة مرحلة من مراحل نضاله الذى كان يهدف إلى استقلال الجزائر عن فرنسا. ونلاحظ أن ...Julien وهو أحد المتخصصين فى شئون الشمال الافريقى أيد الرأى القائل بأن خالد كان أول من نادى بالاستقلال الجزائرى واتفق معه ...Gerard Mansell الذى قال: «ان خالد كان أول شخصية تنادى بالاستقلال الجزائرى فى بداية العشرينات ولكنه لم يكن يمتلك إلا نفوذاً ضئيلاً»[1]، ويقول مؤرخ آخر ان حركة الأمير خالد كانت تمثل الصوت الوحيد المسموع آنذاك ونادت بالتخفيف من حدة بعض الأعباء الإدارية، ورغم اعتدال برنامجها فقد أثارت استياء المستوطنين الفرنسيين فى الجزائر، وأدت بالتالى إلى تشديد قبضة الاستعمار الأوروبى وتشديد الرقابة فى مجالات كثيرة[2].

ورغم أن حركة الأمير خالد تعتبر من المعالم الواضحة فى تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، إلا أن البعض الآخر من كتاب الغرب لا يراها كذلك. فهناك ...Edward Behr الذى يرى أنه إذا كانت المعارضة للنظام الاستعمارى تظهر فى معظم بلدان الشرق الأوسط وفى الدول الآسيوية والافريقية متمثلة فى عمل ما أو حادثة تكون بمثابة تاريخ بحيث يستطيع الشخص أن يقول: القومية بدأت من هنا، فإن الوضع - كما يرى - اختلف بالنسبة للجزائر وذلك بسبب وضعها الذى لا مثيل له، وبسبب قلة التجانس بينها وبين تونس ومراكس. وعلى ذلك فهو يعلل ظهور شخصيات اسلامية عديدة ذات نفوذ قوى فى الجزائر متخذة طريق المعارضة سبيلاً لها، لا يجعلنا نسمى هذا التيار بالوطنية فهو مجرد أول علامات الاستياء الجزائرى، ويستشهد على ذلك بما كان الأوروبيون يرددونه لفترة طويلة فيما يتعلق بجملة فرحات عباس الشهيرة التى استنكر فيها وجود الوطن الجزائرى وكيف أنه كان يعتبر الجزائر فرنسا وان المستقبل لها وللجزائر الفرنسية[3].

ويضيف ...Colin Legum ان هذه الحركة المحدودة المطالبة بالاستقلال

---

(1) Gerard Mansell, Tragedy in Algeria, p. 41.

(2) Charles Gallagher, The United States and North Africa, P. 93.

(3) Edward Behr, The Algerian Problem, p. 40.

كانت غير منظمة وأنها لم تكن تمثل سوى اثارة وتحدياً للقوى الحاكمة لأن مسلمي الجزائر كانوا في نظره حتى هذه الفترة عاجزين عن تحديد هيكل القومية أو الوطنية، وأنه لم يكن هناك سوى البناء الفرنسي الذى كان يمثل - كما يرى - كل شئ بالنسبة للجزائر[١].

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن حركة الأمير خالد كانت تمثل حجر الأساس الذى قامت عليه جميع الأحزاب السياسية الجزائرية فيما بعد، فجميع الوفود والنواب الذين كانوا يمثلون الجزائريين ويتصلون بالمسؤولين الفرنسيين فيما بعد كانوا ينادون بنفس المطالب التي أعلنها خالد من قبل[٢]. وبذلك كانت حركة خالد تمثل بداية الطريق في الحركة الوطنية الجزائرية المنظمة بشكلها السياسي، فقد واصل الوطنيون الجزائريون الطريق من بعده، وساروا على منواله، ورغم أن حركته لم تشمل جميع أبناء المجتمع الجزائرى إلا أن الحركات الوطنية التي قامت من بعده حاولت جميعها العودة بتاريخها إلى الوراء إلى حركته وحزبه[٣].

ونظراً لأن شخصية الأمير خالد هي التي سيطرت على السياسة الجزائرية في الفترة ما بين عامي ١٩١٩ و ١٩٢٤ بل امتدت إلى عام ١٩٢٥، فقد تناول الكتاب كتاباته ومنشوراته من زوايا مختلفة، وكل يحاول ابراز الموقف وتحليله حسب تقديره ولذلك اختلف تقييمهم لدوره السياسي. ونحن إذا أمعنا النظر في الدور الذى لعبه نجد ان مسلمي الجزائر وضعوا بالفعل ثقتهم التامة فيه، ولذلك أثار حزبه حقد بعض نبلاء الجزائر مثل زرون محي الدين الذى بلغ من شدة حقده على الأمير أن تقدم بشكواه إلى رئيس المجلس الوطني ضد وطنية الأمير خالد وشعبيته المتزايدة، وأيده في هذا الصدد بن زحال وبهلول وقايد حمود فحملوا لواء المعارضة ضد خالد، وفي عام ١٩١٩ اعترض أيضاً بنتامي الجزائرى الذى كان ينافس الأمير خالد في الانتخابات، ولم يتردد عن القول بأن خالد غير جاد في عمله وينشر الدسائس هنا وهناك ورماه أيضاً بالعصب.

---

(1) Colin Legum, Africa, p. II.

(٢) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص ١٦٤.

(٣) جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر، ص ٣٧٦.

ولم يقف خالد مكتوف الأيدى أمام هذه الضربات الموجهة إليه بل واجه الموقف بشجاعة وفسر شعور هؤلاء العدائى ضده بحقدهم القديم على جده الأمير عبد القادر، وأكد ان هؤلاء ليسوا وطنيين طالما قبلوا التجنس بالجنسية الفرنسية ورمى كل متجنس بالالحاد وبمحاولة انكار الدين الإسلامى والجنس العربى.

وتعتبر حركة الأمير خالد حركة وطنية خالصة برغم ان القوى السياسية الوطنية لم تكن منظمة آنذاك ولم تكن تسمح بصيغة فعالة للعمل الوطنى. وتتمثل وطنية الحركة فى الدفاع عن الشخصية الإسلامية التى كانت تكون الجوهر الأساسى للقومية الجزائرية آنذاك وستظهر بوضوح أكثر فى بعض الأحزاب السياسية الجزائرية مثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التى بدأت نشاطها فى الثلاثينات كما سنرى فيما بعد.

ولم يتشكك المسلمون على الاطلاق فى الطابع الوطنى الذى تميزت به حركة الأمير، وإذا كان بعض أصدقاء الأمير قد وقفوا ضده والبعض الآخر رماه بمناصرة الشيوعية، فقد ظل محتفظاً بشعبية كبيرة وخاصة فى الأوساط العامة. فقد كان الشباب الجزائرى ينظم المواكب فى شوارع القصبة قائلين: «يحيا خالد اللهم امنحه النصر»[1]. وكانت هذه الشعبية كما رأينا من أسباب معاداة الفرنسيين له واسقاطه فى الانتخابات وفرض الرقابة عليه.

ويرى بعض المؤرخين ان الأمير خالد كانت له بعض المطامع السياسية أبعد من الجزائر وقد ساعدته الظروف من حيث عدم وجود زعامة فى الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى فقد جعلته يتأكد من مقدرته على أن يلعب دوراً قيادياً فى العالم الإسلامى. ولكى يفعل ذلك كان عليه أن يتخذ موقفاً من الادماج الذى يتعارض مع الدين وهو موقف الرفض وكان عليه أيضاً أن يتبنى فكرة القومية الإسلامية لكى يجمع حوله الشمال الافريقى والعالم الإسلامى. وقد ظهر طموحه هذا فى دعوته لعقد مؤتمر اسلامى لمناقشة قضية الخلافة فى عام ١٩٢٤. وقد اقترح أن تكون أفغانستان هى مكان المؤتمر لأنها كانت البلاد الوحيدة التى نالت استقلالها. ولكن المؤتمر انعقد نهائياً فى مصر وكان الأمير خالد يطمع فى أن تكون له القيادة معتمداً على سمعة جده الأمير عبد القادر وكونه من قبيلة هاشم

(1) Kaddache, op. cit., pp. 76 - 77.

التي انحدر منها النبي ﷺ، ولكنه فشل في تحقيق هدفه لعدة عوامل تمثلت في نفيه من فرنسا وعدم معرفة الزعماء المسلمين به وفقرة في اللغة العربية[١].

ولكن هذا لا يمنع من القول بأن خالد أعطى الجزائر قيادة جديدة وفعالة خلال العشرينات برغم أنه فلشل في تحقيق أهدافه[٢].

ونلاحظ أيضاً أن حركة الأمير خالد لم تنته بعد نفيه واعتقال أنصاره واعتزاله الحياة السياسية، فقد استمر خالد سواء في فرنسا أو في الشرق الأدنى في ايقاد شعلة الحركة الوطنية الجزائرية وحث أصحابه على حملها إلى الأمام. وقد أنشأ أتباعه حزباً ثورياً في أواخر الثلاثنيات وهو حزب نجم شمال افريقيا الذى لعب دوراً مهماً في قضية الاستقلال الجزائرى كما سنرى.

وبالاضافة إلى هذا الاتجاه الثورى، سارت الحركة الوطنية الجزائرية بعد الأمير خالد في اتجاهين: وهما الاتجاه المعتدل الذى كان يتكون أساساً من المنتخبين والنواب الذين كانوا يرغبون في الحصول على الحقوق المدنية الفرنسية وأن يعاملوا معاملة الفرنسيين[٣]. والاتجاه الثانى تمثل في الاصلاح الذى كانت تدين به جمعية العلماء المسلمين التى توسطت الاتجاهين السابقين[٤].

الحزب الثوري - نجم شمال افريقيا (١٩٢٦-١٩٢٩):

قد يبدو للبعض أن حزب نجم شمال افريقيا قد نشأ في الشمال الافريقى - كما يتضح من اسمه - ولكن في الحقيقة نشأ هذا الحزب في فرنسا وعلى الأخص في باريس. وهنا نتساءل لماذا اتخذت هذه الحركة السياسية من فرنسا وطناً لها؟ وكيف تكون هذا الحزب المعادى لفرنسا على أرض فرنسا ذاتها؟

ويفسر ذلك أن هجرة الجزائريين إلى فرنسا قد ازدادت في أعقاب الحرب العالمية الأولى بشكل واضح، وذلك بعد أن ضاقت سبل العيش بالكثيرين منهم وعجزوا عن كسب الرزق في بلادهم، ومن ثم أصبحت كلمة «الهجرة» من الجزائر تحمل معنى واحداً وهو الهرب من الجوع وخاصة بعد أن انخفض نصيب

---

(١) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٤٢٢.
(٢) المرجع السابق، ص ٤٢٣.
(٣) حلال يحيى، المرجع السابق، ص ٢٧٧.
(٤) أحمد حافظ ومحمود الشرقاوى، الجزائر، ص ٣٨.

الفرد من القمح بنسبة كبيرة، وارتفعت تبعاً لذلك نسبة الوفيات من الأطفال بشكل ملحوظ فبلغت مائتان وفاة لكل ألف ولادة.

وقد انتشرت البطالة فى الجزائر بصفة خاصة بين العمال الصناعيين، فكان لا يستطيع الحصول على فرصة للعمل أكثر من ٢٥٪ من الباحثين عنه، هذا فضلاً عن تفضيل أصحاب المشروعات الكبرى فى الجزائر استخدام العمال الأجانب ذوى المهارة الفنية العالية بدلاً من الجزائريين.

ويلاحظ الدارس أيضاً انخفاض متوسط دخل الفلاح الجزائرى السنوى، فقد كانت حوالى ٦٠٪ من الأسر الريفية تعانى من الفاقة والبؤس والحرمان[١]. وعلى ذلك فإن كل مهاجر إلى فرنسا لم يلجأ إليها إلا نتيجة لعجزه عن العيش على أرض وطنه.

وفى فرنسا تقدم هؤلاء العمال للعمل فى المصانع والمناجم الفرنسية وازدادت أعدادهم بشكل واضح، ففى عام ١٩٢٤ بلغ عددهم حوالى ١٠٠,٠٠٠ عامل جزائرى، وأخذ هذا العدد فى التزايد حتى تكونت فى أوائل الثلاثينات طبقة عمالية واسعة انتشرت فى مختلف المدن الفرنسية[٢].

ولكننا إذا نظرنا إلى وضع الجزائريين فى المجتمع الفرنسى لوجدنا أنهم كانوا يعانون من التفرقة بينهم وبين أقرانهم الفرنسيين مادياً واجتماعياً بشكل واضح وفى كل مجال من مجالات العمل. فقد أسندت إلى الجزائريين أشد الأعمال ضرراً بالصحة وأكثرها ضعة، فنرى مثلاً فى الصناعات المعدنية غالبية العمال من الجزائريين وخاصة فى أعمال العتالة والحمل فى ورش الفحم الحجرى حيث كانوا يتعرضون لخطر السقوط والمرض. كما أسندت إلى الجزائريين أيضاً أعمال صب الحديد فى الأفران وما يصاحبها من أخطار، وكذلك عملية وضع القضبان فى السكك الحديدية. ونضيف إلى ذلك اساءة الفرنسيين تقدير مهارة العمال الجزائريين ومنحهم أجوراً أقل مما كان يتقاضاه أقرانهم من الفرنسيين الذين كانوا يؤدون نفس الأعمال[٣].

---

(١) الاتحاد العالمى للنقابات، الاستعمار الفرنسى يضطهد الحركة النقابية بالجزائر، ترجمة وليم سارة، ص ص ٥٥، ٥٦.

(٢) صلاح العقاد، المغرب العربى، ص ٣٢٢.

(٣) التحاد العالمى للنقابات، المرجع السابق، ص ص ٥٨ – ٥٩.

هذا وقد كان العمال الجزائريون يحرمون أنفسهم من الراحة ووسائل التوفيه للقيام بأعمال اضافية من أجل دخولهم وارسالها إلى ذويهم فى أرض الوطن[1]. ورغم حاجة فرنسا الماسة إلى العمال للقيام بالأعمال الانشاذية المختلفة وخاصة بعد الحرب فإنها لم تحاول تحسين أحوال هؤلاء العمال المادية والمعنوية[2]. ومن ناحية أخرى كانت خدمة العمال الجزائريين فى فرنسا كعمال غير مهرة تعرضهم للبطالة قبل أى عامل آخر[3].

ورغم كل ذلك فقد شعر الجزائريون فى فرنسا بحريات واسعة وعرفوا معنى الاخاء والمساواة، ورأوا ما يتمتع به الشعب الفرنسى من نظم ديمقراطية وأدركوا الفرق الواضح بين الشعبين، وساهم ذلك فى ازدياد الوعى السياسى بين طبقة العمال المهاجرين. ونضيف إلى ذلك أن احتكاك هؤلاء العمال بالعالم الخارجى وتعرفهم على الأفكار الحديثة والتطور العلمى فى كافة الميادين، أدى إلى تفتح أذهانهم واستنارتهم.

هذا وقد أجريت دراسة اجتماعية لأحوال الجزائريين المهاجرين فى فرنسا، قام بها المعهد الديموجرافى الفرنسى فوجد أن نسبة الشباب مرتفعة بين المهاجرين وأنها أخذت فى التزايد بنسبة ١ ٪ سنوياً. وكانت أهم المشكلات التى واجهت المسلمين فى فرنسا هى تزايد نسبة المواليد بواقع ٢,٥ ٪ سنوياً (حيث كانت تهاجر العائلة بأكملها)، وهذه المشكلة كانت تواجه الفرنسيين أيضاً. كذلك كانت نسبة الوفيات مرتفعة لوجود نسبة عالية من الأمراض بينهم، وتقارن هذه الظاهرة بما حدث فى انجلترا فى القرن التاسع عشر حين انتشرت بعض الأوبئة بين الانجليز، ولكن مع فارق الرخاء الاقتصادى المتزايد[4]. ونلاحظ أن زيادة المسلمين الجزائريين فى فرنسا كانت تقابلها زيادتهم فى الجزائر، فقد ارتفعت نسبة المواليد فى الجزائر إلى ٣ ٪ سنوييا، وذلك يرجع إلى ارتفاع نسبة الأمية بين النساء حيث بلغت آنذاك ٩٨ ٪. ونظراً لتزايد نسبة الوفيات بين المخاجرين

---

(1) Jamil abun Nasr, A History of the Maghreb, p. 319.

(2) Joan Gillespie, Algeria, Rebellion and Revolution, p. 40.

(٣) جلال يحيى، المرجع السابق، ص ٢٧٧

(4) Etudes Sociales et Demographique, Les Algériens en France, pp. 21-22.

حاولت الحكومة الفرنسية إجراء فحوص طبية لحصر المرضى، واشترط على المهاجرين الجزائريين ضرورة استخراج البطاقة الصحية لتتأكد من خلوهم من الأمراض[1].

وقد أدى اتساع طبقة العمال الجزائريين فى فرنسا إلى سرعة تكتلهم، ومن ثم بدأوا يتحركون نحو مطالبهم وشجعهم على ذلك وجود بعض الفرنسيين المؤيدون للقضية الجزائرية ولحقوق الجزائريين[2]. وكان من بين أولئك المهاجرين مصالى أحمد بن الحاج، الذى أطلق عليه بعض الكتاب «أبو الحركة الوطنية الجزائرية». وقد ولد مصالى فى عام ١٨٩٨ فى تلسمان عن والد فقير كان يعمل صانعاً للأحذية، ولم تتح له إلا فرصة ضئيلة للتعلم. وقد شارك مصالى فى الحرب العالمية الأولى مقاتلاً فى صفوف الفرنسيين، ثم عاد إلى الجزائر فى عام ١٩٢١ . وحينما عجز عن أن يجد عملاً فى الجزائر عاد إلى فرنسا فى عام ١٩٢٣ حيث عمل فى عدد من مصانع باريس، كما عمل بائعاً متجولاً فى الطرقات. وأثناء هذه الفترة واظب مصالى على تلقى المحاضرات فى معهد الدراسات الشرقية فى فرنسا، كما حضر عدة محاضرات فى جامعة بوردو ويقال أيضاً فى جامعة السربون[3].

عاش مصالى كغيرة من العمال الجزائريين حياة الكفاف وفى أوضاع شاقة، واتصل بالطبقات العاملة الفرنسية وسرعان ما انضم إلى الحزب الشيوعى الفرنسى وزروج من شيوعية بارزة. واستفاد مصالى من خدمته فى الخلايا الشيوعية إذ أكسبته مرونة وتجربة تنظيمتين ظهرت آثارهما حينما شرع فى تنظيم حزب النجم، ولذلك كان الحزب يحمل الطابع الماركسى[4]. وقد كان لتجارب مصالى العديدة أيضاً فى الحياة آثارها على شخصيته، فقد أكسبته الطابع البروليتارى الثورى العنيف، وهذا جعله يقف فى وجه جميع الضغوط التى تعرض لها والتى كانت تحاول النيل منه ويردها بشجاعة فائقة[5]. ويقول

(1) Ibid., pp. 25 - 26.

(٢) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ٣٢٢.

(3) Joan Gillespie, op. cit., p. 40.

(4) Jamil Abun Nasr, op. cit., p. 319.

(5) Julien, op. cit., p. 117.

بعض الكتاب أنه بالإضافة رلى هذا الطابع كان مصالى يتمتع بمواهب أخرى، فقد كان خطيباً بارعاً ومظماً موهرياً[١]. ويرى آخرون أن مصالى كان سياسياً محنكاً، فقد كان يهتم بالسياسة وبنشاط الأحزاب الأخرى وأنه أفاد منها الكثير وكان يؤيد بعضها، وأنه تعاطف مع الأمير خالد الهاشمى ومع النشاط الوطنى لشعوب الشمال الأفريقى[٢].

وقد كانت هناك أول الأمر علاقة وثيقة بين الحزب الشيوعى الفرنسى ونجم شمال افريقيا، ومن المعروف أن الحزب الشيوعى الفرنسي كوّن له فرعاً مستقلاً بالجزائر فيما بعد. وقد نشأ الحزب الشيوعى الفرنسى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وكان موقفه من الحركة الوطنية الجزائرية هو الإنكار، ولكن هذا الموقف تغير فى عام ١٩٢٢ حينما رأى قادة الحزب الشيوعى أنه لابد من تكوين جبهة مع العرب تكافح من أجل الاستقلال، وتوحد بين الأقلية الأوروبية والأغلبية المسلمة، وتضع حداً للنزاع الذى يستفيد منه الاستعمار. ومن ثم قرر الحزب انشاء حزب جزائرى مستقل وجعله تحت رئاسة شانترون[٣].

ويذكر بعض المؤرخين أن «الحزب الشيوعى الجزائرى» تواجد فى الجزائر فى عام ١٩٢٠، وأنه كان يتكون فى الأصل من الأوروبيين فقط، ولكن منذ أواخر عام ١٩٢٠ انضم إليه الجزائريون وتحول بالتدريج إلى تنظيم نشط يوحد بين القوى العاملة فى جميع أنحاء البلاد[٤].

ولكى نتفهم نشأة الحزب الشيوعى الجزائرى ودوره فى الحركة الوطنية الجزائرية، لابد وأن نتعرض لكلا من الحزب الشيوعى الفرنسى والشيوعية العالمية (الكومينترن) وآثارهما على نشأة حزب جزائرى مستقل.

أما عن الحزب الشيوعى الفرنسى فقد نبع من انتصار الجناح الشيوعى فى مؤتمر الحزب الاشتراكى الذى عقد فى تور Tours فى فرنسا عام ١٩٢٠، وذلك بعد الانقسام الذى حدث بين المعتدلين الذين كانوا يؤيدون النظام البرلمانى

---

(1) Gerard Mansell, op. cit., p. 31.

(٢) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٤٣١.

(٣) حمدى حافظ، الشرقاوى، الجزائر، ص ص ٣٨، ٣٩.

(4) Lutsky, Algeria. A History of Africa 1918 - 1967, p. 62.

ومبادئ مؤتمر فرساى للسلام، وبين الغالبية المتطرفة التى طالبت بالدكتاتورية القائمة على أكتاف البرجوازية. وقد نجح هذا الجناح فى تكوين تنظيم تابع لموسكو، وضعفت تبعاً لذلك الاشتراكية الفرنسية، ثم تأسس الحزب الشيوعى بصفة رسمية فى عام ١٩٢٠ واتخذ من صحيفة L'Humanité لساناً له. وقد أيد الجزائرية هذا الحزب ومن ثم حاول انشاء فرع له فى الجزائر[١]. وكان هدف الحزب من ذلك هو التعاطف مع القضية الجزائرية من أجل مقاومة الخطر الفاشستى الذى كان يهدد فرنسا ومستعمراتها. وكان هذا هو الهدف ا لأول للحزب الشيوعى الفرنسى، وقد اتضح ذلك من قول أحد أعضائه: «ان الحركة الجزائرية المناهضة للاستعمار كانت فى أغلبتها الساحقة تعيش فتر ة تعثر، فقد كانت هناك مجموعة من المثقفين المشبعين بالروح الفرنسية تدافع عن مواقف اصلاحية ليست لها آفاق وطنية، وكانت هناك عناصر أخرى تجمعت فى حركات سياسية أو دينية تساند مفاهيم وطنية ضيقة الأفق وغير متفهمة للخطر الفاشى الذى كان يتهدد الجزائر وتونس والمغرب كما كان يتهدد فرنسا وبقية العالم على أيدى هتلر وموسولينى وفرانكو»[٢].

ونلاحظ أن الحزب الشيوعى الفرنسى كان يهدف إلى مطالبة الجزائريين بمحاربة الخطر الفاشستى وهذا الخطر عامل أضعاف لفرنسا بالتأكيد وهذا الاضعاف يرضى الوطنيين ويجدون فيه تحقيقياً لأغراضهم، ويبدو أن أعضاء الحزب الشيوعى الفرنسى تناسوا هذه الحقيقة وتناسوا أن الجزائر محتلة من قبل فرنسا.

هذا وقد تركزت دعاية الحزب الشيوعى الفرنسى فى المدن الكبرى بالجزائر، ولم يكن له نفوذ مباشر على الرعاة الجزائريين حيث لم تجد آراؤه آذاناً صاغية لديهم، ولذلك اعتمد على النخبة المثقفة من الجزائريين، ولكن لا ننكر أن الحزب كانت له مواقف ايجابية، فقد طالب بالتعليم الزراعى وعدم قصره على المستوطنين الأوروبيين وأن يصل إلى الفلاحين الجزائريين، كما طالب أيضاً بالتعليم العربى وتعميمه لفائدة الجزائريين، وبإنشاء جامعة عربية بمدينة

---

(1) J.P.T. Bury, France 1814-1840, p. 259.

(٢) محمد الميلى، فرانز فانون والثورة الجزائرية، ص ص ٩٣، ٩٤.

الجزائر وألا تكون قاصرة على أبناء الأثرياء بل يفيد منها الجميع دون تمييز طبقي. ونلاحظ أن الحزب الشيوعي الفرنسي لم يتعرض لمسألة دون تمييز طبقي. ونلاحظ أن الحزب الشيوعي الفرنسي لم يتعرض لمسألة السيادة الفرنسية بل ناقش بعض المسائل الفرعية مثل نظام الحكم العام والادماج وبعض الاصلاحات الاجتماعتية. وبذلك نجد أن الحزب الشيوعي الفرنسي هو المسئول عن تسرب التيار الشيوعي إلى الجزائر. وقد ترك هذا التيار بعض الآثار على الجزائريين، وتمثل ذلك في تواجد منشورات في وهران ومنطقة القبائل تمدح لينين ونظامه، وفي وهران نادى عمال الموانى بالإضراب احتجاجاً على موقف السياسة الفرنسية تجاه الشيوعية وذلك في عام ١٩٢٢(١). هذا وقد التجأ الشيوعيون إلى العواطف الدينية والوطنية لإثارة الأهالي الجزائريين، واستغلوا أيضاً فكرة الصراع الطبقي لخلق الحقد بين المجموعتين، وكانت النتيجة أنه في عام ١٩٢٠ حدث اضراب عام في الجزائر العاصمة اشترك فيه ما بين ١٢٠٠ و ١٥٠٠ شخص رددوا نشيد الحركة الشيوعية العالمية، وكانت هذه الحركات منظمة من قبل الفرنسيين في باريس.

وقد قام الحزب الشيوعي الفرنسي بحملة كبيرة لتجنيد الجزائريين وأهالي الشمال الأفريقي للانضمام إلى صفوفه، وكان من بين أولئك مصالي الحاج ومحمد بن الأكحل. وقد وقع اختيار الحزب على مصالي لدخول انتخابات عام ١٩٢٤ في باريس ومنح الحزب تأييده أيضاً لمناظلي المغرب مثل الأمير عبد الكريم، وأعلن تأييده كذلك للمؤتمر الأول لأهالي شمال افريقيا الذي عقد في باريس عام ١٩٢٤ والذي أعلن فيه دوريو Doriot زعيم الحزب تأييديه المطلق لأهالي الشمال الأفريقي(٢).

ولكن واجهت هذه الحركة الشيوعية عداء من جانب كلا من الزعماء الدينيين والمستعمرين الأثرياء في الجزائر، فالعامل الديني كان من أهم عوامل إضعاف الشيوعية في الجزائر نظراً لتعارض التيار الشيوعي ومبادئه مع الاسلام. أما المستعمرين فقد وجهوا الاتهامات إلى الحزب لأتباعه سياسة

---

(١) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص ٣٧٦، ٣٧٧.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٣٧٧ ، ٣٧٨.

استعمارية فى الجزائر ضد فرنسا، ولذلك كون الشيوعيون «فيدرالية الجزائر للحزب الشيوعى، وكانت هذه خطوة أولية نحو خلق حزب شيوعى مستقل بعد عقد متكامل فيما بعد - كما سنرى، وقد أصدرت هذه الفيدرالية صحيفة لها تحت اسم الصراع الاجتماعى *La Lutte Sociale*. وكانت هذه الصحيفة تربط دائماً بين القضية الجزائرية والمشكلات التى كانت تواجه فرنسا ولا تنظر إليها نظرة مستقلة، ومن ناحية أخرى شغلت الفيدرالية نفسها بالعمال الفرنسيين فى المدن الرئيسية وأهملت الجزائريين(١).

وهكذا ظل الحزب الشيوعى الفرنسى يعمل فى الجزائر خلال عقد كامل، ولكن نتيجة نشاطه كادت تكون لا شئ بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية. وهذا الفشل يرجع إلى عدة زسباب منها: تعاونه مع الكومنترن وهذا اضطره إلى أن يتخذ موقفاً خاصاً بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرين وهو ربطها بمصير فرنسا دائماً. ومن الأسباب أيضاً هدفه غير المحدد بخصوص مستقبل الجزائر، فقد كان من المتوقع أن يستمر هجومه ضد الامبريالية إلى النهاية حتى لو أدى الأمر إلى تمزيق الامبراطورية الفرنسية ولكنه لم يسلك هذا الطريق. ونضيف إلى ذلك أن الحزب فشل فى أن يجذب إليه الاتجاهات الوطنية التى سادت الجزائر فى فترة ما بين الحربين العالميتين مثل اتحاد المنتخبين الجزائريين، وجمعية العلماء المسلمين، وحزب الاصلاح بزعامة الأمير خالد(٢).

ورغم ذلك فنحن لا ننكر أن الحزب الشيوعى الفرنسى قد فتح آفاقاً جديدة أمام الجزائريين، وكان ملجأ لبعض الجزائريين من عسف الفرنسيين، بالإضافة إلى أنه استطاع تعليم الجزائريين المناورات السياسية والشعارات المختلفة. وعلى هذا نجد أن كلاً من الشيوعية والوطنية الجزائرية كانا فى حاجة إلى بعضهما فالأولى فى حاجة إلى معرفة طريقها إلى الجزائر، والثانية كان تجد ملجأ لها فى الأولى نظراً لاتساع إمكانياتها. ولهذا ظل الارتباط بين الطرفين قائماً لفترة ثم انفصلا فى النهاية(٣).

---

(١) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص ٣٧٧ ، ٣٧٨.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٣٧٧،. ٣٧٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٨٦.

ونحاول الآن التعرض إلى العلاقة بين الشيوعية العالمية والحركة الوطنية الجزائرية. فقد ولد الكومنترن فى عام ١٩١٩ (المنظمة الشيوعية العالمية) وأعلن تأييده لمبدأ حق تقرير المصير بالنسبة لجميع الشعوب، ومن خلال المؤتمرات التى عقدها نلاحظ وجود ارتباط بين الشيوعية العالمية وبين الحركة الوطنية الجزائرية، ولكن لم تناقش جميع المؤتمرات التى عقدها الكومينترن قضية الجزائر بشكل مستقلٍ وإنما تعرضت إليها فى بعض هذه المؤتمرات فقط. ففى المؤتمر الأول الذى عقد بموسكو في عام ١٩١٩ كان التركيز على مشكلات آسيا وافريقيا. أما المؤتمر الثانى، وقد عقد بموسكو زيضاً، فى عام ١٩٢٠ فقد تحدث فيهُ لينين عن الحركات الثورية فى العالم، وحث الشيوعيين على مساعدة الحركات القومية التحررية فى البلاد المختلفة وليس الاتحاد معها، وأن يكون منها أحلافاً مؤقتة، وبذلك تعرض لمشكلة الجزائر بشكل غير مباشر. ورغم هذا التعرض غير المباشر فقد بالغ الفرنسيون فى تصوير الدعاية الشيوعية فى الجزائر، واتهموا الجزائريين بأنهم يتآمرون ضد فرنسا تحت التأثير البولشفيكى، ولكن فى عام ١٩٢٠ ، أعلنت الحكومة السوفيتية رسمياً عن عزمها على تشجيع الثورة في الجزائر. إلا أن المؤتمر الثالث للكومنترن فى موسكو عام ١٩٢١ فشل فى اتخاذ قرارات لصالح القضية الجزائرية، ولكن زيارة الرئيس الفرنسى ميليران للجزائر فى عام ١٩٢٢ جذبت أنظار أعضاء الكومينترن إلى القضية الجزائرية. وفى تلك المناسبة أصدرت اللجنة التنفيذية للكومنترن بياناً لتحرير تونس والجزائر، ووعد البيان الجزائريين بأن فجر التحرير قد جاء بالبروليتاريا العربية التى كانت فى نظرهم تخضع لأسوأ أنواع الاستغلال من الارستقراطية المحلية من الفرنسيين[١]. وفى نهاية عام ١٩٢٢ عقد المؤتمر الرابع للكومنترن بموسكو، وقد احتلت القضية الجزائرية جزءاً من المناقشة. ولكن بعض الشيوعيين تبنوا منطق المستعمرين فى ربط مصير الجزائر بمصير فرنسا، فتحرير الأولى، فى نظرهم، مرتبط بمصير الثانية. ولكن هذا المؤتمر الرابع اختتم أعماله بعدة توصيات كان أهمها إدخال الجزائريين فى الحزب الشيوعى الفرنسى. أما المؤتمر الخامس للكومينترن فقد قرر خلق لجنة عن الاستعمار

---

(١) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص ٣٦٦ ، ٣٦٧.

مركزها السرى فى جنيف، وكانت مهمة هذه اللجنة مضاعفة الدعاية فى المستعمرات وتنظيم الثورات القومية، وقد اشتملت هذه اللجنة على أعضاء من الجزائر وروسيا وبريطانيا وفرنسا والهند الصينية والهند وأيرلندا وأمريكا. أما المؤتمر السادس فقد حاول تحويل نجم شمال افريقيا الوليد من حزب مغلق إلى كتلة مناضلة تضم منظمات ثورية مختلفة(1).

ونلاحظ أن نقطة الخلاف بين الشيوعية العالمية ونجم شمال افريقيا كانت الصراع حول فكرة الحزب الوطنى الثورى المغلق وفكرة الحزب الشيوعى الثورى المفتوح ولذلك نادى الشيوعيون العرب بضرورة فصل أحزاب شمال افريقيا الشيوعية عن الحزب الشيوعى الفرنسى التابع للشيوعية العالمية فى الثلاثينات، وطالبوا بتكوين حزب شيوعى جزائرى مستقل، ولكن هذا الحزب لم يولد إلا فى عام ١٩٣٥(2). وبذلك نجد أن هذه الأسباب هى التى أوجدت القطيعة بين نجم شمال افريقيا والشيوعية العالمية كما سنرى فيما بعد. وهكذا نجد أن أثر الشيوعية العالمية على القومية الجزائرية كان ضعيفاً، فقد فشل الكومينترن فى خلف حزب شيوعى جزائرى «دائم»، وترك تمثيل الجزائر فى أيدى الحزب الشيوعى الفرنسى وهذا يعنى أنه قبل الفكرة القائلة بأن الجزائر جزء من فرنسا، وحينما خلق الجزائريون منظمة لهم من أجل الاستقلال فى فرنسا وهى نجم شمال افريقيا اتهمهم الشيوعيون بالوطنية الضيقة(3).

ولكن نلاحظ أن الحزب الشيوعى الجزائرى المحدود الذى أنشأه الجزائريون لم يحقق النتائج المرجوة لعدة عوامل منها: شخصيته المختلطة، إلى جانب أن غالبية أعضائه كانوا من الفرنسيين واليهود وبعض المسلمين من العمال، وهؤلاء لم يكن اهتمامهم مركزاً إلا علي مصالحهم الدينية والحضارية والطبقية. ولذلك كانت محاولة الحزب القيام بدور فعال فى المجتمع الاسلامى غير مجدية لفشله فى اجتذاب طبقة المزارعين وهى طبقة كبيرة العدد نسبياً، هذا بالإضافة إلى أنه كان يفتقر إلى التنظيم السليم، فتذكر بعض الاحصائيات أن مؤيديه لم يزيدوا

---

(1) المرجع السابق، ص ص ٣٦٨ ، ٣٦٩.

(2) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص ٣٦٩ ، ٣٧٠.

(3) المرجع السابق، ص ٣٧٠.

على عشرة آلاف شخص وهؤلاء كانوا لا يعترضون على سياسة فرنسا بل يؤيدون الوضع الراهن، وبالتالى لم يكن لهم تأثير يذكر. وبالإضافة إلى العوامل السابقة ساهم فى انهيار الحزب موقف المعارضة من جانب الحكومة العامة للجزائر ورجال الحزب موقف المعارضة من جانب الحكومة العامة للجزائر ورجال الدين الجزائريين(١). فالعامل الدينى كان من أهم العوامل فى فشل التيار الشيوعى فى البلاد الإسلامية لتعارض الشيوعية مع الإسلام على طول الخط.

أما عن كيفية تكوين حزب النجم فى فرنسا فقد تم بصورة تدريجية لأنه كان من أساليب فرنسا دائماً العمل على إبعاد سكان الشمال الافريقى الذين كانوا يعملون بها عن بعضهم البعض حتى لا يتحدوا ضدها. ولكن هذا الأسلوب الفرنسى انهار حينما بدأ الطلبة من كل من تونس والجزائر ومراكش فى الالتقاء والتقارب فى باريس، وشرعوا فى عقد المؤتمرات بين الحين والآخر(٢). ولم تكن هذه الاجتماعات والمؤتمرات في بادئ الأمر ذات طابع سياسي ولم تكن تمثل أكثر من التقاء اجتماعى لأهداف اجتماعية، ولكن هذه الجماعة بدأت بالتدريج فى التحويل إلى تنظيم سياسى يحمل الطابع الإسلامى الاجتماعى(٣). وكان مصالى الحاج ومعروف محمد من أبرز أفرادها، وقد أدرك الأخير الذى كان من أنصار الحرية الفرق بين فرنسا وما فيها من حريات وبين الجزائر وما فيها من كبت، فكتب يقول: «إن من يشرب الخمر فى الجزائر يعتقل ويوضع تحت الرقابة الشديدة»(٤). ويقصد رقابة المسلمين النابعة من تحريم الدين الإسلامى لشرب الخمور.

وهكذا كانت الاجتماعات ميسرة على الأرض الفرنسية وأخذت فى النمو حتى تكونت هيئة لإغاثة سكان الشمال الافريقى والنظر فى مطالبهم بعد أن كانت اجتماعاتهم لا تحمل أى طابع تكتلى(٥). ومن ناحية أخرى بدأ العمال الجزائريون فى التعاون مع الوطنيين الآخرين الذين ينتمون لشمال افريقيا والذين بلغ عددهم

(1) Le Tourneau, Revolution Politque de I'Afrique du Nord Muslmane, pp. 322 - 323.

(2) Colin Legum, Africa, p. 11.

(3) Patrick Rooke, Asia and Africa, The Great Awakening, p. 101.

(4) Tayeb Belloula, Les Algériens en France, p. 80.

(٥) علال الفاسى، الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى، ص ١٤.

آنذاك ٤٠,٠٠٠ شخص وأيدهم بعض الأوروبيين المتعاطفين مع القضية الجزائرية الوطنية. وقد نظم هؤلاء الاجتماعات السياسية وشكلوا الجمعيات الاجتماعية والمدنية، وأصدروا الصحف التى تعبر عن آرائهم، وعقدوا المؤتمرات الصحفية، وعندما نفى الأمير خالد من الجزائر فى عام ١٩٢٣، رحبوا به وقضى معهم بعض الوقت(١).

وكان أول اجتماع مهم تعقده هذه الجماعة هو «مؤتمر الشمال الافريقى» وذلك في عام ١٩٢٤ من أجل مناقشة مشكلات السكان المغاربة. ويرى بعض الكتاب أن هذا المؤتمر وحزب الأمير خالد الاصلاحى أعطيا نجم شمال افريقيا نموذجاً وقاعدة(٢).

ونلاحظ أن الجزائريين كانوا يشكلون غالبية الأعضاء فى هذه المؤتمرات لأن التونسيين لم يعملوا فى فرنسا والمراكشيين كانت أعدادهم محدودة للغاية(٣). فى ٢ يوليه عام ١٩٣٦ عقد اجتماع آخر للأعضاء في صالة Grange Aux Belles فى باريس، وفى هذا الاجتماع تم انتخاب اللجنة المركزية للحزب التى كانت تضم عشرة أعضاء على رأسهم مصالى الحاج رئيسياً وچيلالى شبيله أميناً للخزانة، وبقية الأعضاء غالبيتهم من الطبقة العاملة. وقد أصدر هؤلاء فى بادئ الأمر صحيفة عربية - فرنسية تحت اسم (الاقدام) وهى الصحيفة التى كان الأمير خالد قد أصدرها من قبل، ولكنها أصبحت بعد عدة أشهر تحمل اسم (الاقدام الباريسى) ثم منعت من الصدور بعد فترة. ومنذ ذلك التاريخ بدأت الدعاية للنجم فى الانتشار فى الأوساط العمالية فى باريس وضواحيها.

وفى نوفمبر عام ١٩٢٦ عقد اجتماع عام ثانى فى باريس، وبدأت الاتجاهات الوطنية تتضح من ثنايا المناقشات، وبدأت المطالبة باستقلال الجزائر تحظى بتأييد الغالبية العظمى ثم بدأ الأعضاء يفكرون فى كيفية الأفادة من الجزائريين الذين كانوا يشكلون جمهوراً كبيراً من العمال، وفكروا أيضاً فى الحزب الشيوعى الفرنسى، وانضم إلى التنظيم بعض الفرنسيين المتعاطفين مع

(1) Charles Ageron, Histoire Contemporaine de l'Algerie, p. 88.

(٢) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٤٢٥.

(3) Le Tourneau, op. cit., p. 312.

الجزائريين وبعض الشيوعيين ولكن بعد هذا الاجتماع بدأ نشاط العناصر الشيوعية فى الانكماش والتضاؤل[1].

وهكذا ولد حزب نجم شمال افريقيا L'Etoile du Nord Africain بصفة رسمية فى عام ١٩٢٦ تحت رئاسة وإدارة مصالى الحاج مع جعل الأمير خالد رئيساً شرفياً له. وكان هذا الحزب يحمل طابعاً خاصاً، فقد كان منظمة ثورية بروليتارية قومية وكانت أهدافها تتعارض كلية مع أهداف اتحاد المنتخبين المسلمين بزعامة فرحات عباس[2] والذى عاصرها على النحو الذى سنراه فيما بعد. وقد تأسس حزب النجم أساساً من أجل «الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والاجتماعية لمسلمى الشمال الافريقى ولتعليم أعضائه»[3]. وقد استطاع الحزب بعد ذلك أن يضم إلى صفوفه مؤيدين كثيرين بلغوا فى عام ١٩٢٩ أربعة آلاف عضو، وأخذ يزيد من دعايته عن طريق اللافتات، والصحف، والمؤتمرات. وكما تدين جمعية العلماء بانطلاقها إلى رئيسها عبد الحميد بن باديس، فإن معظم الكتاب يرون أن حزب النجم كان يدين بقوته وطابعه المميز إلى مصالى الحاج[4].

وفى عام ١٩٢٧ أصبح مصالى الحاج رئيساً للحزب منذ ذلك التاريخ فى التقليل من ارتباطه السابقة بالحزب الشيوعى الفرنسى، وفى ذات الوقت أخذت أعداد التونسيين والمراكشيين الأعضاء فى الحزب فى الانكماش نتيجة لانشغالهم بأحداث بلادهم الداخلية، وبذلك أصبحت السيطرة للعمال الجزائريين. وقد وصف بعض الكتاب عقائد بعض أعضاء النجم بالماركسية المتطرفة والعاطفة الإسلامية المكثفة[5]. بينما كان رأى البعض الآخر من الكتاب أن مصالى نفسه كان يمزج بين العاطفة الإسلامية والعاطفة الماركسية[6]. وعلى أية حال فقد

---

(1) M. Akli Benoun, L'Histoire par la Bande, pp. 52 - 53.
(2) Gerard Mansell, op. cit., p. 41.
(3) Henri Favord, La Revolution Algerienne, p. 66.
(4) Julien, op. cit., p. 117.
(5) Joan Gillespie, op. cit., p. 40.
(6) Jamil Abun Nasr, op. cit., p. 320.

كان لمصالى طموح شديد وآمال قوية وقد حدد أهداف حزبه فى البرنامج الذى أعلنه فى عام ١٩٣٣ على النحو التالى:

«ان برنامجنا السياسى لنجم افريقيا الشمالية، بعد أن درسته بعناية وحللته بعمق اللجنة الإدارية المؤقتة السابقة، قد تم التصديق عليه من جميع الأعضاء والمنضمين إلى منظمتنا والذين اجتمعوا فى جلسة عمومية يوم ٢٨ مايو عام ١٩٣٣ فى الساعة الرابعة فى ٤٩ شارع دي بريتانو بباريس. ان محتوى مواده بسيط ومفهوم جيداً ويستجيب كلية إلى آمال الشعب الجزائرى، ونوصى بأن يقرأه الشعب الجزائرى باهتمام وأن يتفهمه وأن ينفذه، ويجب أن نعتبره نحن حلفاً وطنياً رابطاً جامعاً لكل الزهالى المسلمين الجزائريين، عاملاً بإخلاص وتضحية من أجل الدفاع عن مصالحنا ومطالبنا العاجلة واستقلال بلادنا. ومن أجل خلاصنا ومن أجل مستقبلنا ولكي نحتل مكاناً جديراً بسلالتنا فى العالم، فلنقسم جميعاً على القرآن وبالإسلام أن نعمل حتى النهاية لتحقيق البرنامج ولانتصاره الأخير».

القسم الأول:

- إلغاء قانون الأهالى البغيض الحالى والغاء جميع القوانين الاستثنائية.
- العفو العام عن كل أولئك الذين كانوا قد سجنوا، ووضعوا تحت الرقابة الخاصة، أو نفوا لارتكابهم شيئاً ضد قانون الأهالى أو قاموا بجرائم سياسية.
- الحرية المطلقة للسفر إلى فرنسا وإلى غيرها من البلاد الأجنبية.
- حرية الصحافة، الاجتماع، التجمع، والحقوق السياسية والنقابية.
- إحلال مجلس وطنى جزائرى منتخب عن طريق التصويت العام محل المجلس الحالى الذى لا ينتخب إلا عن طريق التصويت المحدود.
- إلغاء البلديات المختلطة والمناطق العسكرية وإحلال مجالس بلدية منتخبة عن طريق التصويت العام بدلاً منها.
- حق الجزائريين فى تقلد جميع الوظائف العامة دون أى تمييز مع المساواة فى العمل وفى المعاملة للجميع.
- التعليم الإجبارى باللغة العربية، وحق جميع الجزائريين فى التعليم على جميع

المستويات، وخلق مدارس عربية جديدة ونشر جميع الأعمال الرسمية بالعربية والفرنسية فى ذات الوقت.

- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمل على الجزائريين أيضاً، وحق العائلات الجزائرية فى الجزائر فى الحصول على المساعدة من جراء البطالة وفى العلاوات العائلية.
- زيادة القروض الفلاحية إلى الفلاحين الصغار وتنظيم أكثر جدية لنظام الرى وتطوير وسائل المواصلات والمساعدة الحكومية إلى ضحايا المجاعات.

القسم الثاني: استقلال الجزائر الكامل:

- جلاء تام لجيش الاحتلال.
- تكوين جيش وطنى.
- حكومة وطنية ثورية.
- مجلس تأسيسى منتخب عن طريق التصويت العام.
- التصويت العام فى كافة الدرجات وصلاحية الترشيح إلى جميع المجالس بالنسبة لجميع سكان الجزائرى.
- اللغة العربية هى اللغة الرسمية.
- تسليم جميع الممتلكات إلى الدولة الجزائرية بما فى ذلك المؤسسات العمومية التى اغتصبها المحتلون.
- تأميم الممتلكات الكبيرة التى اغتصبها الاقطاعيون وتسليمها إلى الفلاحين وإعادة الأراضى والغابات التى أخذتها الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية.
- حرية التعليم بالعربية وإجباريته على جميع المستويات.
- تعترف الدولة الجزائرية بحق تشكيل الاتحادات والتحالفات وحق الاشراف عليها وهى تتعهد بمناقشة القوانين الاجتماعية.
- المساعدة العاجلة للفلاحين بتخصيص قروض دون فائدة من أجل شراء الآلات وتنظيم الرى وتحسين وسائل المواصلات(١).

ونلاحظ على هذا البرنامج أن هدف مصالى كان فصل الجزائر عن فرنسا واستقلالها نهائياً ولو بعد عدة مراحل تدريجية. وقد وضع مصالى فى برنامج الحزب تخطيطاً شاملاً للدولة الجزائرية الجديدة والأسلوب الذى ستسير عليه

---

(١) نقلاً عن أبى القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ص ٣٩٧ - ٤٠٠.

وأراد لها السيطرة التامة على جميع موافقها ومنشآتها. ونلاحظ على هذا البرنامج أيضاً الطموح الشديد والرغبة القوية في بناء الدولة الجديدة التي تعيد للجزائريين كيانهم.

ومن أجل الحصول على التأييد الدولي للقضية الجزائرية، شارك مصالي في عدة مؤتمرات دولية لعرض برنامج حزبه، ونذكر منها «مؤتمر مناهضة الاستعمار» الذي عقد في بروكسل عام ١٩٢٧[١]. وكان هذا المؤتمر يضم وفوداً من آسيا وافريقيا وأمريكا، ومن الشخصيات العالمية التي شاركت فيه نهرو ممثلاً للهند، ومثل حزب النجم كلاً من مصالي الحاج والشاذلي خير الله التونسي. وكان هذا المؤتمر فرصة لاعلان مطالب الجزائريين أمام المجتمعين، حيث قدم مصالي المطالب السابق ذكرها إلى المؤتمر. وكان لهذا المؤتمر صداه وخاصة لدى الشيوعيين الذين باتوا يخشون قوة الحزب ووضعوها في الاعتبار منذ ذلك التاريخ.

واثر عودة وفد حزب النجم من المؤتمر عقد أعضاؤه مؤتمراً في باريس وقدموا تقريراً مفصلاً عن نشاطه إلى مهاجري الشمال الافريقي، ثم قدم الوفد التحية إلى الزعماء النفيين وهم الأمير خالد والأمير عبد الكريم الخطابي والشيخ الثعالبي التونسي. وأوضح الوفد ان الحزب ليس حركة قصيرة الأجل مثل حركة الأمير خالد، وإنما هي حركة عميقة تقوم على كاهل الجماهير المضطهدة، وطالب الجميع بالانضمام إلى الحزب وشرع الأعضاء في توجيه المنشورات خلال عام ١٩٢٧، ١٩٢٨ إلى أبناء الشمال الافريقي يدعونهم إلى اليقظة والاتحاد لتحرير بلادهم، وطالبوهم بتنظيم حركة واسعة النطاق وجبهة عريضة ضد الاستعمار الفرنسي[٢]. ولم يقتصر نشاط مصالي على هذا المؤتمر فقد بعث بمذكرة في عام ١٩٣٠ إلى عصبة الأمم يناشدها العون في تحقيق مطالب الجزائريين[٣]، كما شارك حزب النجم أيضاً في مؤتمر طلبة الشمال الافريقي الذي عقد في باريس في عام ١٩٢٨ واستنكر أعضاء المؤتمر أساليب فرنسا الاستعمارية في الشمال الافريقي[٤].

---

(1) Favord, op. cit., p. 67.

(٢) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص ٤٣٣ - ٤٣٤.

(3) Gillespie, op. cit., p. 41.

(4) Mouilleseaux, Histoire de L'Algérie, p. 398.

وفى الفترة التالية شرع أعضاء النجم فى اعداد برنامج للعمل يهدف إلى اضعاف الحكم الفرنسى فى الجزائر بصفة خاصة وفى افريقيا الشمالية بصفة عامة، فقام أعضاؤه بتوزيع منشور، تم طبعه فى باريس، تحت عنوان «إلى اخواننا فى المغرب والجزائر وتونس»، دعا المغاربة إلى استئناف الحرب بين القوات الريفية والقوات الفرنسية والإسبانية، ودعاهم إلى أن يبقوا يقظين ومتحدين لتحرير بلادهم. أما الجزائريون والتونسيون فقد طالبهم المنشور بما يلى: «اعلنوا حقوقكم، ناضلوا لكى تحصلوا على حريتكم السياسية وتعملوا على تحسين أوضاعكم، اخبروا اخواتكم الذين يعملون فى الجيش الفرنسى ألا يحاربوا ضد اخوتهم المغاربة، يحيا أبطال الاستقلال العربى، يحيا نضال كل مسلمى افريقيا الشمالية من أجل التحرر»[١]. وكانت الصحافة من وسائل اتصال النجم بالجزائريين وأهالى الشمال الافريقى ومن الوسائل المعبرة عن أهدافه أيضاً. وقد أصدر النجم صحيفتين وهما (الاقدام) التى أصبحت تحمل اسم «الاقدام الشمال الافريقى» كما سبق ذكره، وصحيفة «الأمة» La Nation وقد صدرت فى عام ١٩٣٠[٢]. كانت هذه الصحيفة أسبوعية وباللغة الفرنسية، وقد انتشرت بين دول البحر المتوسط وتدخلت فى المسائل السياسية التى تهم الجزائريين، مثال ذلك مهاجمتها بعنف الاحتفالات التى أقامها الفرنسيون فى ذكرى مرور مائة عام على احتلالهم للجزائر فى عام ١٩٣٠، وقد عرفت بالاحتفالات المئوية Le Centenaire.

أوضحت الزمة كيف أن الفرنسيين أنفقوا حوالى مليون فرنك من ميزانية الجزائر من أجل هذه الاحتفالات التى جددت الشعور بالمأساة التى حلت بالبلاد[٣]. وقد لاقت هذه الصحيفة نجاحاً كبيراً وذلك بفضل الإداريين الذين نظموا توزيعها وأوجدوا فيها الحيوية الفكرية. وقدرت الأعداد التى وزعت من هذه الصحيفة بحوالى ١٢ ألف نسخة منذ صدورها حتى عام ١٩٣٣، أما فى هذه السنة وحدها فقد بلغ عدد النسخ التى تم توزيعها ٤٤ ألفاً فيما عدا الأعداد الاستثنائية كصحيفة للحزب. وهذا برهان واضح على قوة تأثير قادة الحزب

(١) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٤٣٤.

(2) Ageron. op. cit., p. 88.

(3) Favord, op. cit., p. 67

على المغاربة. ونلاحظ أن هذه الصحيفة كانت أحد مصادر الحزب المالية الرئيسية بالإضافة إلى الأموال التى كانت تجمع من المهاجرين فى فرنسا والهدايا النقدية التى كانت تقدم للحزب. ولذلك كانت بطاقة الاشتراك فى عضوية النجم تحتوى على العبارة التالية: «أيها الأخوة المسلمون اشتركوا وحشوا جميع أصدقائكم على الاشتراك، ان النقود هى عصب العمل، وهذا العمل قد بدأ بالكثير من الصعوبات ويجب أن يتطور ليضم كل افريقيا الشمالية، يجب أن نواصل أكثر من أى وقت مضى نضالنا من أجل مطالبنا والحصول على تحررنا. أننا أقوياء ولكن وسائلنا المالية ضعيفة فى الوقت الراهن، ساعدوا حركتنا الوطنية معنوياً ومادياً لكىْ نحقق واجبنا كمسلمين أصلاء. إلى الأمام إن الله معنا»[١].

وقد منعت السلطات الفرنسية صحيفة الأمة من الصدور بعد أن ازداد انتشارها بشكل واضح.

أما صحيفة (الاقدام) فقد كانت شهرية وصدرت باللغتين الفرنسية والعربية مع عنوان فرعى باللغة العربية «من أجل الدفاع عن مسلمى افريقيا الشمالية». وقد منعت السلطات الفرنسية صدورها فى عام ١٩٢٧ لأنها اعتبرتها تمثل تهديداً لهدوء الشمال الافريقى[٢]. ولكن - كما سبق القول - أعاد قادة الحزب اصدارها تحت اسم (الاقدام الباريسى) ثم (الاقدام الشمال الأفريقى).

ورغم انتشار صحف حزب نجم شمال افريقيا فى جميع مناطق البحر المتوسط إلا أنها كانت تصل إلى الجزائريين فى الجزائر بطريقة سرية وبتكتم شديد وكان لا يعرف أخبار الحزب إلا نفر من الخاصة الذين كانت تصلهم هذه الصحف وذلك بسبب الرقابة الشديدة التى فرضتها السلطات الفرنسية على الصحافة الجزائرية[٣].

وإزاء هذا النشاط المتزايد لحزب النجم ازداد قلق السلطات الفرنسية فى باريس، ورأت أنه لابد من وضع حد لهذه الثورة التى تعمل ضدها، فأصدرت

---

(١) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٤٢٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٢٧.

(٣) محمد على دبور، الجزائر الحديثة ونهضتها المباركة، الجزء الثانى، ص ١٠٣.

محكمة السين حكمها بحل الحزب فى ٢٠ نوفمبر[١]. وكانت الأسباب التى أعلنتها فى حكمها هى «إثارة النجم تمرد الوطنيين ضد الحكم الفرنسى وحثهم على المطالبة بالاستقلال للشمال الافريقى»[٢].

وهكذا كانت المطالبة بالاستقلال - فى نظر الفرنسيين - جريمة توجب العقاب، ولكن لا يمكن أن نتجاهل الدور الذى لعبه الشيوعيون فى حل الحزب بإثارتهم السلطات الفرنسية ضده، وخاصة بعد أن انفصل النجم عن الشيوعية وازداد العداء بين الطرفين. ونضيف إلى ذلك زيضاً استياء الفرنسيين من موقف النجم إزاء الاستعداد للاحتفالات التى أقاموها فى ذكرى الاحتلال الفرنسى للجزائر، والذى أثار ثائرة الوطنيين وظهر واضحاً فى مقالات أعضاء الحزب فى صحيفتى الأمة والاقدام الشمال الافريقى. فقد كان نجم شمال افريقيا باعتباره حزباً ثورياً قد سبق رلى استنكار الاحتفال المئوى. فخلال صيف عام ١٩٢٨ وزع الحزب منشوراً باللغة العربية والفرنسية فى الجزائر بخصوص الاحتلال. وكان عنوان المنشور «النظال ضد الامبريالية الفرنسية» وقد تحدث بإسهاب عن الاحتلال ونتائجه، فاستنكر قتل النساء والأطفال، وحرق القرى والمحاصيل واختلاس الثورة من جانب جيش عطشان للدم والنهب. ونشر النجم أيضاً فى صحيفة الاقدام بياناً فى عام ١٩٢٨ بعنوان «من أجل استقلال افريقيا الشمالية». وفى هذا البيان طالب الحزب اجزائريين بأن يعلنوا حقوقهم وينظموا حركة واسعة ضد الامبريالية الفرنسية فى الجزائر[٣]. والحقيقة أنه من الأسباب التى دفعت النجم إلى اتخاذ هذا الموقف هو انكار فرنسا وجود أى مظهر من مظاهر التمدن والتحضر فى الجزائر قبيل الاحتلال فقد كتب أحد المؤرخين الفرنسيين فى هذه المناسبة يقول: «ان الجزائر لا تملك شيئاً وحتى تلمسان التى تعتبر متمدينة لا يمكن مقارنتها بمدينة تونس أو فاس ولا يمكن بالطبع أن تصل إلى مدينة القاهرة. وعلى ذلك توجد برجوازية اسلامية ولكنها لا تكون طبقة متميزة، وهذا الوضع قائم فى الجزائر فقط، ولا يوجد له مثيل فى كل من تونس

---

(١) علال الفاسى، الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى، ص ١٤.

(2) Julien, op. cit., p. 117

(٣) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص ٣٥٠ ، ٣٥١.

أو مراكش. وهذا الوضع لم ينتج عن الاحتلال الفرنسي أو عن الرقابة الشديدة التي فرضت على المجتمع الجزائرى، وإنما سبب ذلك أن غالبية سكان الجزائر حرفتهم الرئيسية الرعى، وهذه الطبقة بالطبع لا تعيش حياة منتظمة، بينما الطبقة البرجوازية الحقيقية فى الجزائر تتكون من الأوروبيين الذين رسوا عند سيدى فرج فى ثيابهم الحمر الزاهية وهم الذين ساهموا فى تحضر الجزائر»[1].

ونلاحظ فى قول هذا المؤرخ وصفه للجزائر بالتخلف والقبلية وعدم وجود طبقة برجوازية متميزة بها وفى هذا إنكار غير مباشر لوجود حركة وطنية جزائرية، لأن الحركات الوطنية عادة ما تقدم على كاهل الطبقة الوسطى فى المجتمع. ومن ثم كان استياء أعضاء النجم من هذا الأسلوب. كما نلاحظ أن الاحتفالات المئوية أثرت تأثيراً فعالاً على جميع الأحزاب السياسية التى عملت فى الجزائر خلال فترة ما بين الحربين العالميتين بل والتى تواجدت خارجها متمثلة فى حزب النجم، وذلك للأسلوب المهين الذى اتخذته وللاستعدادات التى قامت بها فرنسا فى أجلها.

فقد عقد اجتماع فى مارسيليا فى ٢٩ أكتوبر عام ١٩٢٩ - بمناسبة الاستعداد لهذه الاحتفالات بين M. Mercier المندوب العام للاحتفالات المئوية فى افريقيا الفرنسية وبين M. Bordes حاكم عام الجزائر آنذاك، وأعلنا أن «الاحتفال المئوى لفرنسا ينبغى أن يكون تمجيداً لوسائل الاحتلال الفرنسى، وألا يوجه ضد الوطنيين وليكن معلوماً أن هناك قرارات طيبة خاصة بالشمال الافريقى ستطبق على السكان الوطنيين أى على العرب والبربر»[2].

هذا وقد أصدر أحد الكتاب الفرنسيين وهو Eugène Jung كتاباً بمناسبة هذه الاحتفالات تحت عنوان L'Islam et les Musulmans dans L'Afrique du Nord وجاء فى بدأ حديثه: «من المؤكد أننا حينما كوّنا امبراطوريتنا فى شمال افريقيا تركنا آثاراً واضحة، إما عن طريق الأيدى العاملة التى أرسلناها إلى هذا الجزء، أو عن طريق الموانئ ووسائل المواصلات والطرق والمراكز الكبيرة التى أنشأناها، أو عن طريق التطور الصناعى الذى أوجدناه والمناجم التى قمنا

---

(1) Henri Favrod, op. cit., p. 67.

(2) Eugène Jung, op. cit., pp. 23 - 24.

باستغلالها، والتجارة العظيمة التى كان يعمل بها حوالى ٧٠٠ ألف أوروبى فى الجزائر، والثراء الذى نتج عن هذه الأعمال(١).

ونلاحظ هنا أن الكتاب يمجد الفرنسيين ويشيد بدورهم فى بناء الجزائر وتطوير اقتصادياتها كمحاولة منه لتبرير الاحتفالات المئوية، وقد تعرض Eugène أيضاً للوضع الراهن فى الشمال الافريقى، ومنجزات فرنسا فى هذا الجزء من مستعمراتها، وتعرض أيضاً لسكان البلاد من العرب والبربر وحقوقهم وواجباتهم وكيف عاملتهم فرنسا، مع التأكيد فى كل هذا على محاسن الاستعمار الفرنسى فى الجزائر. ونلاحظ أن هذه الكتابات كان القصد منها تبرير الوجود الفرنسى فى الشمال الافريقى، ومحاولة التصدى للحركة الوطنية القائمة حينئذ. ولكن لم يكن لذلك أثر بذكر نظراً لضعف الحجة أو الفشل فى الاقناع أو ربما لتجاهل الكاتب نوعية العقلية الشرقية المسلمة فهو يشبه مثلاً الوندال بالأتراك من حيث كون كل منهما غازياً، بينما كان الجزائريون يعتبرون الحكم العثمانى امتداداً للدعوة الإسلامية التى رأى فيها أهل الشمال الافريقى أداة للتحرر القومى(٢). ويضيف الكاتب فى هذا الصدد: «إن فرنسا لم تظهر بذلك المظهر المتحيز فى احتلالها للشمال الافريقى كما فعل الروماغن من قبل، ولم تظهر بمظهر الغازى كما فعل الوندال والأتراك الفاتحين بل ظهرت بمظهر الحريص على المصلحة الذى يتخذ سبيلاً وأسلوباً متعاطفاً. إن غزو الجزائر لم يكن انتصاراً للقوة، إنما - قبل كل شئ - انتصاراً للرأفة والشهامة. وهذا بالطبع يعود إلى رأفة المحتل وحبه وعطفه على قلوب الوطنيين»(٣). ويحاول الكاتب أن يدلل على مزايا فرنسا فى الجزائر فيذكر مرسوم ١٨٧٠ الخاص بحصول يهود الجزائر على الجنسية الفرنسية، ومرسوم ١٨٨٩ الخاص بفرنسة أبناء الأجانب فى الجزائر ويعتبرهما من أهم مزايا الاحتلال الفرنسي. ولكن حينما تعرض Eugène لوضع الجزائريين فى ظل الاحتلال الفرنسى ذكر مساوئ هذا الاحتلال بصراحة شديدة وحالة البؤس التى كان يعانى منها الشعب الجزائرى فقال:

---

(1) Eugène op. cit., pp. 25 - 26.

(٢) علال الفاسى، محاضرات فى المغرب العربى منذ الحرب العالمية الأولى، ص ١١.

(3) Eugène, op. cit., p. 28.

«ان مسلمى الجزائرى يتعرضون للعديد من المظالم التى تتمثل فى القوانين الاستثنائية ويعيشون خارج أسوار العدالة، وطردوا من أراضيهم الزراعية، وحرموا من شراء أراضى الاحتلال ويرزحون تحت وطأة محاكم الردع وساحات الاجرام، ولا يقبلون فى الوظائف العامة ولا يعاملون معاملة الفرنسيين أو الأوروبيين. ولا ننسى العمال الجزائريين الذين حرموا من الامتيازات ومن المساواة في الأجور وتفرض عليهم الرقابة لمنع تكتلهم»[1]. ونلاحظ نوعاً من الاستنكار لأساليب الاحتلال الفرنسى من تساؤل الكاتب، هل تستطيع فرنسا أن تترك الوطنيين المسلمين الجزائريين بدون شئ، وأبنائهم الذين حرموا من المدارس ومن المفروض مساهمتهم فى الحياة الثقافية، وأبنائهم الجنود الذين يجودون بأرواحهم فى سبيل الوطن الرفنسى، ويجربون ساحات القتال، هل ستترك فرنسا كل ذلك بدون شئ؟

وقد كرر Eugène الاعتراف بالمظالم الفرنسية وبضياع السكان الجزائريين فيقول: «إلى أى شئ نشير بعد ذلك؟ هل نشير إلى المزارع الفرنسية والأوروبية التى يبدو فيها فقر الوطنيين واضحاً؟ أم إلى السكان الذين يعانون من الأوروبيين، أو إلى أكواخهم وحاجتهم إلى المال لتحسين أوضاعهم؟ هل نشير إلى الحالة النفسية السيئة للشعب المسلم أم إلى قسوة القوانين الاستثنائية أو محاكم الردع التى ظلت تعمل ضد هؤلاء الوطنيين التعساء؟ أم نشير إلى البروليتاريا الوطنية التى تتقاضى أجور مجاعة، أم إلى النفوذ الشيوعى، أم إلى المثقفين الذين طردهم ظلمنا الاجتماعى خارج أسوار المجتمع؟ وكما حدث فى عهد الرومان استولى الفاتحون على الأراضى الخصبة الفتية فى انتاجها، ونحن كذلك لازلنا حتى أيامنا هذه مستمرين فى عملية إنشاء مراكز جديدة للاحتلال ولا نترك للوطنيين سوى بعض الأراضى. لقد كان الوطنيون يدفعون ضرائب اضافية ولم يكن لهم نصيب كبير فى الميزانية. لقد كانت القرى بدون مرافق وأبناء الجزائريين بدون مدارس. لقد كان فى مدينة الجزائر وحدها ٦٠٠٠ طفل من الجنسين فى الطرقات. وفى المناطق القريبة من المدينة «الجزائر» كانت هناك معاناة من قلة مدارس وانعدام الطرق وعدم وجود عيون للمياه أو قناطر أو

---

(1) Eugène, op. cit., p. 29.

جسور، بل كانت هناك أكوام من العوادم. أنه باختصار نظام السيف دون هوادة»[1]. وكان هذا هو الوضع فى عام ١٩٣٠.

وهكذا كانت الاحتفالات المئوية فرصة لإثارة النقاش حول الوضع فى الجزائر والمشكلات التى صادفت فرنسا فيها. وقد استنكر هذا الوضع الكثير من المؤرخين الفرنسيين، وكان وجهة نظرهم أن سياسة فرنسا فى الجزائر وسوء تصرف إدارتها هى التى أدت إلى خلق حركة وطنية، فكان من هؤلاء Emile Larché أستاذ القانون بجامعة الجزائر، و Lesbon المختص باللجان المالية فى مدينة الجزائر، فقد قالا: «نقول هذه المرة ولا نتوقف عن التكرار إن المسألة الوطنية من المشكلات الجوهرية فى الجزائر، بل هى من أعقد المشكلات، وعليها يعتمد مستقبل فرنسا فى الجزائر وفى افريقيا»[2].

وتقدم عضو فرنسى آخر فى مجلس النواب باقتراح فى ١١ يوليه عام ١٩٢٧ ويدعى Charles Reibel قائلاً: «أنه من غير المعقول ألا تزيد أعداد النواب، فقد قام الجزائريون بأعمال طيبة خلال الحرب، ومن الخطأ أن نعتبرهم كالحيوانات. وأكرر القول أن هذا خطأ نرتكبه فى مستعمراتنا التى تؤدى واجبها على أكمل وجه وخاصة خلال فترات الحروب، فهى تضحى بأرواح أبنائها من أجل الدفاع عنا»[3].

وتحدث أيضاً فى ڤيكتور سپيلمان عن الوضع فى الجزائر وعن أحوال الجزائريين وأشار إلى الجهود المخلصة التى يبدلونها وخاصة فى ميدان الزراعة. وضرب سپيليمان أمثلة على ذلك بالممتلكات الكبيرة فأشار إلى: شركة چنيڤواز وكانت تمتلك مساحة تقدر بـ ٢٠ ألف هكتار من أراضى الدولة فى اقليم سطيف، كما كانت تضم ٤٢٨ أوروبياً و ٢,٩١٧ من الجزائريين، وتحقق دخلاً سنوياً قدره ٣٢١,٩٢٠ فرنكاً. وفى سنة ١٩٢٣ كان عدد الأوروبيين بها ١٠٥ والجزائريين ٣,٥٧٢ وبلغ الدخل السنوى ١,٢٧٧ فرنكاً. كذلك ذكر أن الشركة الجزائرية العامة كانت تمتلك ١٠٠ ألف هكتار ممتدة فى الأقاليم الثلاثة ونتاجها

---

(1) Eugène, op. cit., p. 29.
(2) Ibid., pp. 31 - 32.
(3) Ibid., p. 34.

كله يعود إلى جهود الوطنيين، وأصبحت هذه الشركة تمتلك فيما بعد ٧١ ألف هكتار - بالإضافة إلى المساحة السابقة - تستغل منها ١١,٦٨٢ هكتار ويستغل المستأجرون الأوروبيون منها ٥٩,٠٢٥ بواسطة الجزائريين(١).

ومما زاد فى إثارة الوطنيين أن فرنسا أنفقت أموالاً طائلة من أجل الاحتفالات المئوية، ولقد جرت مناقشات واسعة النطاق فى اللجان المالية من أجل تدبير الأموال التى كانت ستتكلفها هذه الاحتفالات - حيث زينت المبانى فى الجزائر من أجل هذا الغرض، وشكل Bordes الحاكم العام آنذاك فرقة عسكرية خاصة وأعاد صنع الزى العسكرى الذى استعمل فى عام ١٩٣٠ ليعيد تمثيل عملية الاحتلال أمام الجزائريين ضمن برنامج الاستعراض العسكرى(٢).

وعلى ذلك ضاعف النجم من حملته المعادية للاستعمار الفرنسي وأعوانه من الجزائريين أمام هذه الاستعدادات، ولذلك بعد أن قرار حل الحزب صدر عشية الاحتفالات وتبع ذلك منع صحفه من الصدور واضطهاد أتباعه. ولكن قرار حل حزب النجم لم ينفذ بصفة رسمية ولم يمنع ذلك أعضاء الحزب من العمل فى الخفاء بنشاط تحت إدارة مصالى الحاج ومساعديه بلقاسم وعمار عماش. وقد قام هؤلاء الثلاثة بنشر دستورهم فى صحيفة الأمة مرة ثانية، ثم أعداوا تكوين الحزب من جديد تحت اسم «نجم شمال افريقيا المجيد» وذلك فى عام ١٩٣٢(٣). وقد تمكن هذا الحزب من عقد مؤتمر عام وهام فى فرنسا فى نفس السنة من أجل استقلال الشمال الافريقى، وقد تمكن مصالى وأنصاره من اصدار قرار مطول تضمن الاجراءات التى يجب اتخاذها قبل الاستقلال وبعده، وكانت هذه الاجراءات هى المطالب والأهداف التى قام عليها حزب النجم والتى سبق ذكرها. وقد أثارت مسألة المطالبة بالاستقلال الكامل الذهول فى نفوس الفرنسيين، ولذلك رفضوها كلية. وعلى ذلك كان حزب النجم هو الاتجاه الأوحد فى تاريخ القومية الجزائرية الذى نادى بالاسذقال التام حتى ذلك التاريخ(٤).

---

(1) Jonnart, op. cit., pp. 756 - 758.

(2) Malek Bennabi, Mémoires d'un Témoin du siècle, pp. 238-239.

(٣) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٤٣٧.

(4) Edward Behr, The Algerian Problem, p. 41.

ولم تقف السلطات الفرنسية مكتوفة الأيدى أمام عودة نشاط الحزب، بل قامت بسجن مصالى ومساعديه، ووجهت إليهم الاتهامات بإعادة بناء حزب سبق حله بشكل غير قانونى، واتهمتهم أيضاً بإثارة الجماهير ضد السلطات الفرنسية. وبالفعل احتجب النجم وسط هذه الظروف العصيبة ولكن لفترة قصيرة، فقد أعيد بناؤه من جديد تحت اسم «الاتحاد الوطنى لمسلمى شمال افريقيا» وذلك فى عام ١٩٣٤(١). وقد شمل نشاط الحزب هذه المرة أيضاً الشمال الافريقى بأكمله، وشارك فى الكثير من معارك الطبقة العاملة المغربية فى المنطقة. وقد زاد فى تقوية مركز هذا الاتحاد الجديد ذلك الحكم الذى أصدرته محكمة النقض الفرنسية فى ابريل من عام ١٩٣٥، والذى أعلن أن قرار حل الحزب الذى صدر فى عام ١٩٢٩ كان إجراء غير قانونى. ولذلك أطلقت السلطات الفرنسية سراح مصالى وأعوانه وسمح هذا بعودة الأعضاء إلى نشاطهم الحزبى السابق وبقوة(٢).

وقد أخذ مصالى وأعوانه فى تنظيم اجتماعات أسبوعية فى مختلف أماكن التجمعات مثل المقاهى وصالات الاحتفالات الكبرى، واستطاعوا أيضاً انشاء سبعة أقسام خاصة بنشاط الحزب السياسى فى جميع أنحاء فرنسا. وفى هذه الفترة حدث لقاء بين مصالى الحاج وبعض الزعماء الوطنيين من الشمال الافريقى مثل علال الفاسى وهو أحد رجال كتلة العمل الوطنى المراكشية، حيث كان منفياً خارج بلاده، وشارك علال أعضاء النجم فى عدة مؤتمرات من أجل تبصير الرأى العام بأساليب الفرنسين التعسفية فى الشمال الافريقى، واتفق مع مصالى على معارضة مبدأ «التجنيس» الذى طالب به بعض الجزائريين، وناصر سياسة الاستقلال(٣).

ومرة أخرى تم القبض على مصالى فى عام ١٩٣٥، ووجهت إليه السلطات الفرنسية اتهاماً بتحريض الجنود على الفرار من أداء الخدمة العسكرية، وتم القبض أيضاً على بلقاسم وعمار عماش وأودعا السجن. وبالإضافة إلى ذلك

---

(1) Julien, op. cit., p. 118.

(٢) جلال يحيى، السياسة الفرنسية فى الجزائر، ص ٢٨٤.

(٣) علال الفاسى، الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى، ص ١٥.

فرضت على مصالى غرامة مالية قدرها ٢ مليون فرنك نتيجة للفوضى التى أثارها فى فرنسا. ولكن مصالى قضى عام واحد فى السجن، ثم لجأ إلى قرية بجنيف فى سويسرا حيث كان يقيم شكيب أرسلان العلامة اللبنانى، ومن جديف أخذ مصالى يرسل تعاليمه إلى أتباعه فى فرنسا(١).

اتسعت آفاق مصالى فى سويسرا، وشارك بصورة فعالة فى الحملة العالمية التى أقيمت ضد الغزو الايطالى للحبشة، وأفاد الكثير من اتصاله بالأمير شكيب أرسلان، فقد واتت هذه العلاقة بين الطرفين ثمارها من حيث تثبيت قومية مصالى والقضاء نهائياً على اتجاهاته الماركسية. وكان شكيب أرسلان يرى أن من أسباب تأخر المسلمين هو الجمود على القديم فيقول: «ان آفة الإسلام هى الفئة الجامدة التى لا تريد أن تغير شيئاً ولا ترضى بإدخال أقل تعديل على أصول التعليم الإسلامى ظناً منها أن الاقتداء بالكفار كفر، وأن نظام التعليم الحديث من وضع الكفار، فقد أضاع الإسلام جاحد وجامد... ان الأمم تقدمت لاحتفاظها بقوميتها ولم تندمج مع غيرها، أما فى المسلمين فمنهم من تنكر لماضيه ونفر منه»(٢).

وهكذا كانت آراء شكيب أرسلان دعوة للمسلمين فى كل مكان للتمسك بدينهم والنهوض به وتقوية للشخصية الإسلامية، وكان لهذه الآراء صداها فى القطيعة النهائية بين مصالى وحزبه وبين الشيوعيين.

وفى عام ١٩٣٥ سمح قيام حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية لمصالى الحاج بالعودة إلى بلاده، وكان رئيس الوزراء آنذاك هو موريس فيوليت اليسارى، الذى شغل منصب حاكم عام الجزائرى فى الفترة من عام ١٩٢٥ إلى عام ١٩٢٧. وكان فيوليت يعمل على تقوية الآمال العربية، وقد أدرك من تجاربه فى الجزائر أن الاصلاح الحقيقى لن يأتى إلا من باريس، وبرغم ذلك فقد اضطهد فيوليت الحركة الوطنية الجزائرية فى بادئ الأمر بدافع الخوف من تيار البولشفية والفاشية، فأمر بنفى الأمير خالد واتهمه بإقامة علاقة مع ثورة المغرب بقيادة الأمير عبد الكريم، وطرد أيضاً أحمد توفيق المدنى الجزائرى الأصل من تونس

---

(1) Jamil Abun Nasr, o[. cit., p 320.

(٢) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٣٥٧.

إلى الجزائر، وكان وقتها المدنى كاتباً عاماً لحزب الدستور التونسى متهماً إياه أيضاً بتأييد الثورة فى المغرب، كذلك منع ڤيوليت بعض الصحف من دخول الجزائر رغم اعتدالها مثل صحيفة النهضة التونسية(١).

وأصدر ڤيوليت كتاباً عن الجزائر فى عام ١٩٣٠ تحت عنوان هل ستحيا الجزائر؟ L'Algerie Vivra-t-elle ولما كان ڤيوليت يعلم أن الجزائريين كانوا يشعرون بخيبة الأمل نتيجة لنقص فرصتهم السياسية، فقد تقدم بمشروع اصلاحى حينما أصبح رئيسياً للوزارة الفرنسية. وقد شارك ڤيوليت فى هذا المشروع ليون بلوم رئيس الدولة فى وزارته ولذلك يرمز إلى المشروع بـ بلوم - ڤيوليت Le Projet Blum-Violette. وكان هذا المشروع يرمى إلى منح حق المواطنة الفرنسية لبعض مسلمى الجزائر دون المساس بوضعهم الشرعى كمسلمين، على عكس ما كان يشترط من قبل فى التشريعات السابقة، وتشمل الفئات صاحبة الحق قدامى الجنود الذين خدموا فرنسا بإخلاص أثناء الحرب العالمية الأولى والموظفين الرسميين والمعلمين وشاغلى المناصب الكبرى من خريجى المدارس الفرنسية، باختصار تشمل الفئات التى تؤيد فرنسا ولها مصلحة فى بقائها لتضرب الحركة الوطنية(٢)، قوبلت هذه الاقتراحات بسخط شديد من جانب المستوطنين الفرنسيين فى الجزائر، ومن جانب المسلمين وخاصة المصاليين، ولم تقبله وتدافع عنه سوى النخبة الجزائرية المتفرنسة، وكان رأى المستوطنين الفرنسيين أن هذا المشروع يعد تساهلاً كبيراً من جانب فرنسا، ولذلك كتب أحد ممثليهم يقول: «من العبث أن تطلبوا منا أن نذهب أبعد من ذلك لأن هذا مستحيل»(٣) - وفى مناسبة أخرى قال مستوطن آخر: «ان هذا المشروع، مشروع رجل فرنسى، وردنا عليها أننا فرنسيون ولكننا نقيم فى الجزائر»(٣). وهذا يدل على أن المستوطنين رأوا ان هذا المشروع لا يصلح للفرنسيين الذين يقيمون فى الجزائر لأنه لا يجعل لهم التفوق الذى ينشدونه ولذلك فهو فى نظرهم مستحيل التطبيق فى الجزائر.

---

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(2) Ann Williams, op. cit., p. 62.

(3) Nickerson, op. cit., p. 193.

(4) Loc. Cit.

على كل حال حاول ڤيوليت حمل الحكومة الفرنسية على تحقيق خطوة اصلاحية أخرى وهى تحويل اللجان المالية الجزائرية إلى مجالس تنتخب بالتصويت العام، ولكنه فشل، على أن السلطات الفرنسية استجابت لڤيولت وقامت بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين من الشمال الافريقي ومنهم مصالى الحاج وبلقاسم وعمار عماش وعادوا إلى فرنسا من جديد، وقد أثار ظهور الثلاثة موجة من الحماس الشعبى بين العمال المغاربة، فقام نحواً من أربعين ألف عامل بمظاهرة ضخمة فى باريس صباح يوم الباستيل فى عام ١٩٣٦ مطالبين بتحرير بلادهم(١).

وقد بدأ مصالى وأقرانه نشاطهم من جديد عن طريق إلقاء المزيد من المحاضرات وتوزيع المنشورات السياسية والمقالات، ثم قام بجولة بين بعض المدن، واستطاع دخول الجزائر لأول مرة فى عام ١٩٣٦ حيث ألقى خطبة ناجحة أمام عشرة آلاف جزائرى فى استاد المدينة «الجزائر»، وأعلن برنامجه الوطنى على الجميع. ومن الجزائر أصدر مصالى عريضة شكوى تتضمن ثلاثين قسماً إلى الحكومة الفرنسية، وألقى العديد من الخطب المشتعلة منددأ بالسياسة الفرنسية فى الجزائر، واستطاع أن يقنع بعض المستعمرين الفرنسيين بعدم جدود نظرية الادماج(٢).

ولكن نشاط مصالى أغضب اتحاد المنتخبين الجزائريين بزعامة فرحات عباس الذى كان لا يعترف بوجود الشخصية الجزائرية، ويطالب بالادماج نظراً لارتباط مصالح أعضاء الاتحاد ووظائفهم بالحكومة الفرنسية. كما أعلن الدكتور ابن جلول وهو من أعضاء الاتحاد المبرزين أن الجزائريين يرغبون فى التطور داخل حدود الدولة الفرنسية وأكد على أهمية إدخال المدنية الفرنسية إلى الجزائر، وهذا أدى إلى انهاء التحالف بين مصالى الحاج وكتلة المسلمين «المعتدلين».

ومن ناحية أخرى انقلب رجال حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية على نجم شمال افريقيا، ووجهوا إليه الاتهامات بالتحالف مع المستوطنين الفاشستيين

---

(1) Joan Gillespie, op. cit., p. 42.

(2) Henri Favord, op. cit., p. 71.

وتكاثر عليه الأعداء من كل جانب، البعض يتهمه بأن اتجاهه غير اسلامى نظراً لأسلوبه التحررى، والبعض يتهمه بأنه يثير عداء العرب ضد اليهود خاصة بعد معارضته لحكومة الجبهة الشعبية التى سيطر عليها اليهود، والبعض الآخر اتهمه بالانفصالية والاقليمية. والحقيقة ان حزب النجم برئ من هذه الاتهامات الموجهة إليه وإنما العناصر التى وقفت ضده وجدت فيه تهديداً لمصالحها ووجدت فيه حركة تقدمية على جانب كبير من الخطورة(١). ومما يؤيد ذلك ازدياد أتباع النجم بشكل أثار قلق الجميع، فقد بلغوا ١١ ألفاً فى عام ١٩٣٦(٢).

ونلاحظ أن مصالى لم يقف مكتوف الأيدى أمام الضربات الموجهة إليه، بل رد على الجميع معلناً أهداف حزبه داعياً إلى الاتحاد والتآلف وذلك فى الخطاب الذى ألقاه فى عام ١٩٣٦ قائلاً: «... بالتأكيد نحن نقدم المطالب العاجلة المعتدلة الشرعية والتى تضمنها الميثاق الذى أعلناه على حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية. وسنبذل جهودنا من أجل تحقيق هذه المطالب، ورغم ضعفها وصغرها إلا أنها إذا تحققت ستؤدى إلى القضاء على فقر هذا الشعب البائس. وهنا أتقدم لانجاز هذا العمل باسم الحزب وأمام صديقى الشيخ بن باديس وأتعهد بأن أبذل ما فى وسعى من أجل تحقيق هذه المطالب ومن أجل خدمة قضيتنا النبيلة التى ندافع عنها جميعاً ان ميثاقنا يقوم أساساً على ايجاد تمثيل برلمانى للجزائريين... وفى الواقع بلادنا الآن تخضع إدارياً لنظام الادماج، وتستمد نظامها من سلطة العاصمة الفرنسية، ولكن هذا التقارب كان نتيجة لغزو وحشى تبعه احتلال عسكرى قامت به فرق الجيش الفرنسي وهذا ما لا يرضى به الشعب الجزائرى لأنه يتعارض مع كرامته...، أريد أن أقول أنه يجب تفهم واختبار وفحص قضيتنا الوطنية، واننى أشعر بسعادة غامرة لوجودى على أرض بلادنا وللعمل من أجلها، اننى أحثكم على عدم التواكل بل العمل ويجب ايجاد تنظيم محكم ويجب أن تتحدوا جميعاً فى التنظيم الوطنى نجم شمال افريقيا من أجل حرية ونهضة الجزائر، فهو سيقودكم إلى طريق التحرر، وإنى

---

(١) جلال يحيى، السياسة الفرنسية فى الجزائر، ص ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

(2) Julien, op. cit., p. 118.

لأعلن تسقط القوانين الزهلية وكراهية الجنس العربى ويحيا الشعب الجزائرى وإخاء الشعوب ويحيا نجم شمال افريقيا»(١).

ونلاحظ أن مصالى الحاج ظل يرفض الإدماج بشدة بل طالب بإدانة كل مبادئ الارتباط الجزائرى الفرنسي وركز أيضاً على ضرورة وجوب تمثيل برلمانى جزائرى، وكان يرى أن التخلص من السيادة الفرنسية لن يأتى إلا عن طريق حركة وطنية قوية تقف فى وجه فرنسا ولذلك طالب جميع الجزائريين بالانضمام إلى جزب النجم.

وحينما ازداد انتشار دعاية حزب النجم فى كل مكان بالجزائر وفرنسا، وباشرت الأقسام الثلاثين التى أنشأها مصالى نشاطها أيضًا، بدأت معارضة الحزب الشيوعى الفرنسى تظهر بوضوح. ورغم أن الكومينترن كان قد حاول منذ عام ١٩٣٥ القضاء على أسباب الشقة والخلاف بين الشيوعيين الجزائريين والشيوعيين فى باريس وذلك بأن أعاد چان شانترون التنظيم من جديد ووضع كل من أوزيفان عمار وبن على بوخرت وهم من المسلمين الجزائريين فى مراكز هامة، وبالفعل نجح هذا التنظيم بأن ازدادت أعداد الأعضاء الجزائريين المسلمين إلى أربعة أضعاف. ولكن تراجع تأييد الشيوعية الفرنسية للشيوعية الجزائرية ومصالى بسبب الصراع ضد الامبريالية ومقاومة الفاشستية اللذين تمسك بهما الشيوعيون الفرنسيون(٢). وكان الحزب الشيوعى الفرنسى أيضاً يرى ضرورة الاعتراف بفعالية الحضارة الغربية وضرورة قبول السيادة الفرنسية وهذا بطبيعة الحال يتعارض مع مبادئ وأهداف النجم.

ومن ثم كثف الشيوعيون فى باريس والجزائر نشاطهم بشكل ظاهر ضد النجم، وأعلنوا اتحادهم مع المستعمرين الفرنسيين وعدائهم للبروليتاريا الوطنية(٣). وإزاء هذا الصراع أرسلت الحكومة الفرنسية مبعوثاً خاصياً من جانبها

(1) Kaddache, op. cit., pp. 302 - 303.

كانت المطالب التى أعلنها مصالى هى: أدانة من يطالب بالارتباط بفرنسا - الإدماج - والغاء اللجان المالية، إلغاء منصب الحاكم العام وخلق برلمان جزائرى منتخب على أساس التصويت العام دون تمييز فى الجنس أو العقيدة».

(2) Richard Brace, Ordealin Algeria, p. 37.

(3) Julien, op. cit., p. 119.

يدعى رينيه إلى الجزائر للوقوف على حقيقة الأحداث. وبعد جولة فى جميع أنحاء البلاد أعلن رينيه M. Regnier المرسوم الذى اشتهر باسمه Décret Regnier وقال فيه: «ستتتبع الوطنيين الجزائريين فى كل مكان وبكل وسيلة سواء كانوا فى المستعمرات الفرنسية أو فى المحميات الفرنسية أو من الخارجين الذين يلجأون إلى الجزائر وذلك رذا قاموا بمظاهرات عدائية، أو حاولوا إثارة الشغب ضد السيادة الفرنسية، أو حاولوا مقاومتها بطريقة مباشرة أو خفية، أو عارضوها فى تطبيق القوانين أو المراسيم أو التنظيمات أو الأوامر التى تتعلق بالأمن العام[1].

وهكذا أصبح مصالى واقعاً تحت تهديد القبض عليه فى أية لحظة وخاصة بعد أن ازدادت الجبهات المعارضة له ولحزبه، ولم تتعاطف معه سوى جبهة واحدة ممثلة فى الحزب الاشتراكى الفرنسى Partie Social Française[2]، الذى تركز نشاطه فى الجزائر ووهران على أمل أن يحدث اتفاق بين الجماهير الوطنية وبين العملاء الفرنسيين، وكان بالفعل التيار الأقوى فى أواخر عام ١٩٣٠. وقد حاول هذا الحزب أن يؤسس فرعاً له فى مدينة الجزائر مستغلاً فقر المسلمين الجزائريين وقد نجح بالفعل ذلك الحزب فى ع ام ١٩٣٦ تحت قياد Jacques Doriot وبلغ عدد أعضائه حوالى ٢٠٠ ألف شخص.

وكان هذا الحزب مناهضاً للشيوعية وأدى نشاطه إلى زيادة الحركة اللاسامية Anti-Semitism فى فرنسا، وهى الحركة التى كانت تعارض سيطرة العنصر اليهودى على الحكم خاصة وأن ليون بلوم كان يهودياً وكانت أعداد اليهود قد ازدادت بصفة خاصة بعد أن لجأ إلى فرنسا الكثيرون من الألمان والنمساويين[3]. وقد دافع الحزب الاشتراكى عن التعاون مع المسلمين وتكوين جبهة واحدة تعارض مشروع بلوم - ڤيوليت.

ورغم أن هذا الحزب أوجد دفعة قوية للحزب الاشتراكى الفرنسى إلا أن نفوذه وسيطرته على الوعى السياسى الجزائرى كادت تكون لا شئ، لأن المثقفين الجزائريين كانوا يفضلوا مشروع بلوم - ڤيوليت. ولأن هدف هذا الحزب كان

---

(1) Colette Françis Jeanson, L'Algerie Hors La Loi, p. 66.
(2) J.P.T. Bury, Françe 1840 - 1949, p. 284.
(3) Bury, op. cit., p. 284.

تكوين جبهة اسلامية يستطيع عن طريقها أن يستخلص حكم فرنسا من مستعمراتها فى الجزائر كما فعل فرانكو وأخذ أسبانيا من موقعه فى مراكش ولكنهم فشلوا فى تحقيق هذا الحلم[١].

مهذا وقد أيد هذا الحزب بطبيعة الحال مصالى الحاج واعترض على الاجراءات القاسية التى تتخذها الحكومة الفرنسية ضده، وكان لهذا الموقف صداه إذ ازداد مصالى نفسه اقتراباً من الجبهة الاشتراكية الفرنسية.

ولكن استجابت حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية لمشورة الحاكم العام للجزائر وأصدرت أمرها بحل حزب نجم شمال افريقيا فى يناير عام ١٩٣٧ أمام دهشة مصالى الذى كان يعتمد على تسامح الحكومة الفرنسية[٢]. وكان ذلك الاجراء مدعاة إلى ارتياح رجال المال الفرنسيين، وقد كتبت الصحيفة المالية الفرنسية تقول: «ان حل نجم شمال افريقيا يضع نهاية لتدخل السلطات الفرنسية النشط من أجل ايجاد الهدوء فى باريس وفى الشمال الافريقى ومن أجل توفير الجو المناسب لتنفيذ العديد من المشروعات»[٣]. وقد كان هناك أكثر من عامل أدى إلى حل النجم هذه المرة منها نشاط العمال الجزائريين المتزايد فى فرنسا، فقد قاموا بمظاهرات فى ١٤ يولية ١٩٣٦ فى غفلة من البوليس المنتشر فى المنطقة وازداد أعوانهم، فأرسلت السلطات الفرنسية إليهم برقيات وخطباء ينصحونهم بالتزام الهدوء ومحاولة التفاهم ولكنهم رفضوا وازدادت الأمور تعقيداً.

ونلاحظ أيضاً ان تغير موقف الجبهة الشعبية الفرنسية تجاه النجم كان عائداً إلى الخوف من العناصر الفاشستية التى كانت تثير الفتن فى البلاد، ولذلك خشيت الحكومة الفرنسية أن تتحكم هذه الأحزاب فى المواطنين الزحرار الديمقراطيين ولذلك أصدرت الأمر بحل الحزب، وان كان هذا الأمر يهتم بحل الأحزاب المناهضة لفرنسا وموجهاً إلى الفاشستية بصفة خاصة على اعتبار أن النجم حزباً مشابهاً لها[٤].

---

(1) Brace, op. cit., p. 37.

(٢) صلاح العقاد، المغرب العربى، ص ٣٢٦.

(3) Daniel Guerin, Au Service des Colonies 1930-1952, p. 111.

(4) Daniel Guerin, op. cit., p. 112.

هذا وقد فسر الأوروبيون من غير اليهود فى الجزائر قرار حل الحزب من جانب حكومة الجبهة الشعبية بأنه نوع من الانتقام من جانب حكومة يرأسها اليهود. ومن ناحية أخرى كتب رائد الجماعة اللاسامية فى الجزائر هنرى كوستون يقول: «ان بلوم كانت لديه رغبة انتقامية ضد كل من يعارض الفرنسيين، ولذلك نجده يدافع عن الجنس النقى لأمته الفتية، وعن القومية اليهودية والعنصر اليهودى الأصيل»[1].

وقد أدرك مصالى كل ذلك منذ بادئ الأمر، وكان يعلم أن آثار ذلك النزاع ستنعكس على حركته، وكان يعلم أيضاً أن اليهود مازالوا وسيظلوا أعداء الجميع[2]، ولذلك كان دائماً ينادى بإيجاد اتفاق شامل بين مسلمى الجزائرى حتى لا يستفيد الأعداء من انقسامهم. وكان موقف مصالى من حكومة الجبهة الشعبية وسياسته الموجهة ضدها من العوامل التى ساهمت فى زيادة السخط على الحزب. فقد ظل مصالى يعارض مشروع بلوم - ڤيوليت بشدة وبأسلوب أغضب حكومة الجبهة الشعبية، فهو فى ذلك يقول: «إن حزب النجم يرفض فرنسة طبقة معينة من الجزائريين، ويرفض ربط الجزائر بفرنسا، وإنما نطالب بالتمثيل النيابى للجزائريين، إن هذا المشروع سيؤدى إلى وجود انقسام فى صفوف المسلمين ونحن نرفض أن يصبح حق التصويت قاصراً على فئة دون أخرى، وهذا المشروع سيخلق نوعاً من الجاذبية إلى حق المواطنة الفرنسية وسيجعل الروح الوطنية تحيد عن جادة الطريق»[3]. ولكن نلاحظ أن مصالى ما كان ضد فرنسا ذاتها بل كان ضد سياستها التى كانت ترمى إلى ايجاد الصراع الطبقى والتمييز العنصرى، وهذا الأسلوب رفضه بشدة.

كما كان موقف الشيوعيين من مصالى الحاج من العوامل التى ساهمت فى حل الحزب، فقد أيد الحزب الشيوعى الفرنسى مشروع بلوم - ڤيوليت تأييداً تاماً، وبذلك ناصر مبدأ «الادماج» الذى كان أساس المشروع، وانقلب الحزب على مصالى وشن حملة شعواء ضده واعتبره عدواً للمغاربة، ثم أخذ رجال

---

(1) Julien, op. cit., p. 120.

(2) Loc. cit.

(3) Ibid., p. 121.

الحزب يمارسون ضغوطهم على الحكومة الفرنسية حتى أصدرت قرارها بحل الحزب[١]. ونلاحظ أن قضية السيادة الفرنسية وقضية الإدماج وربط مصير الجزائر بفرنسا كانت دائماً مثار الصراع بين الشيوعيين الفرنسيين والمصاليين وهى التى أدت إلى القطيعة النهائية بين الطرفين، وكان مشروع بلوم - فيوليت أيضاً من عوامل زيادة حدة الصراع بين الطرفين. وهذا ما دفع بعض الكتاب إلى القول بأن الفشل فى إقرار مشروع بلوم - فيوليت كان نقطة تحول فى تاريخ العلاقات الفرنسية العربية[٢].

وفى بداية عام ١٩٣٧ بدأت الدعوة فى الجزائر لانعقاد المؤتمر الإسلامى الثانى بالجزائر العاصمة. وكان هذا المؤتمر يضم عدداً كبيراً من المسئولين وقام على أكتاف الشيوعيين. وكانت غالبية أعضاء المؤتمر تناصر الادماج على عكس النجم الذى نادى بالاستقلال، وطالب المؤتمرون أيضاً بإلغاء بعض القوانين الفرنسية الجائرة. ومنذ بداية المؤتمر ظهر التعارض شديداً بين المؤتمرين والمصاليين مما أدى إلى رفض المصاليين مواصلة الاشتراك فيه. وإن كان بعض الكتاب يذكر أن الشيوعيين هم الذين طردوهم من المؤتمر[٣]. ونلاحظ أن المؤتمر الإسلامى الثانى عقد خصيصاً من أجل مناقشة مشروع بلوم - فيوليت فقد أراد السياسيون الجزائريون إثارة الاهتمام بالمشروع فى البلاد، ومن ناحية أخرى حمل الحكومة الفرنسية على الموافقة عليه. وقد كان الصراع قوياً بين أعضاء المؤتمر وبين المصاليين، فقد أخذ الفريق الأول فى توجيه الاهتمامات إلى الفريق الثانى والدفاع عن وجهة نظره بقوله: «إذا أردنا أو لم نرد فنحن مرتبطون بفرنسا ولا يمكننا الانفصال عنها خاصة ومعنا فرنسيون فى البرلمان، ولا يمكننا السيطرة على الفرنسيين إلا فى حالة واحدة وهى إذا أصبحنا الأغلبية فى البرلمان»[٤]، واستمر هذا النزاع السافر بين الطرفين لفترة واتخذ أشكالاً متعددة. ولكن هذه الضربات الموجهة إلى المصاليين لم تمنعهم من

---

(1) Mansell op. cit., p. 43.

(2) Ann Williams, op. cit., p. 63.

(٣) عبد العاطى جلال، فرنسا فى الجزائر، ص ١٠١.

(4) Kaddache, op. cit., p. 337.

مواصلة الكفاح فنجد مصالى يعيد تكوين حزب النجم فى صورة سياسية محضة وذلك بإنشاء حزب الشعب الجزائرى Parti du Peuple Algerien فى مارس عام ١٩٣٧ بباريس(١).

وكان برنامج حزب الشعب الجزائرى يهدف أساساً إلى الاصلاح المادى والأدبى لأحوال الجزائريين، وكان يتبنى سياسة الدفاع عن الشعب الجزائرى بأكمله، ويعمل من أجل تآلف السكان دون تمييز فى الجنس أو العقيدة، ويهدف إلى أن يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات من الحريات دون تمييز، وكان شعاره: «لا ادماج ولا انفصال بل التحرر Ni assimilation, Ni ´Séperation, Mais Emancipation»(٢). وقد اعتبر حزب الشعب أن الادماج أمنية واهية، فالجزائر كانت تضم حوالى ٦ مليون نسمة ويتكلمون لغة واحدة ويدينون بدين واحد ولهم ماض واحد ومترابطون جميعاً، ولا يمكن ادماجهم وإذابتهم وإنما يمكن تحريرهم. ونلاحظ أن هذا الحزب لم يكن انفصالى النزعة، بل كان أعضاؤه يرون أن المصالح تدفع الشعوب إلى الاتحاد والتآلف من أجل ضمان أمنهم وتبادل انتاجهم واقتصادياتهم. وقد عبر أعضاء الحزب عن برنامجهم قائلين: «ان الحزب يعمل من أجل تحرر الجزائر المتحررة ستصبح صديقة وحليفة لفرنسا مثل سوريا ومصر وانجلترا، وهذا ما يرغب فيه الشعب الجزائرى»(٣). أما المطالب العاجلة للحزب فقد تمثلت فى منح الحرية للشعب الجزائرى بأكمله، والدفاع عن حقوق صغار التجار والعمال وصغار الفلاحين والطلبة والموظفين وضرورة ايجاد حل لمشكلة الميزانية وخاصة فى أقاليم الجنوب.

ويرى الكتاب أن حزب الشعب لم يناد بالإصلاح الاجتماعى بل كان دوره سياسياً وفعالاً، فإذا كان العلماء المصلحون قد أعدوا الجزائر للانفجار، فإن حزب الشعب قد عجل بثورتها(٤). ونلاحظ أن مبادئ حزب الشعب كانت هى المبادئ التى نادى بها حزب النجم من قبل ولكن على الصعيد الجزائرى، أى لم تشمل

---

(1) Brace, op. cit., p. 32.

(2) Kaddache, op. cit., p. 304.

(3) Loc. Cit.

(٤) محمد على دبور، المرجع السابق، ص ١٠٣.

المغرب بأكمله بل اقتصرت على الجزائر، ولكن مبادؤه كانت أكثر تعقلاً وهدوءاً، وقد تم تنظيم الحزب فى بادئ الأمر ولكن مبادؤه كانت أكثر تعقلاً وهدوءاً، وقد تم تنظيم الحزب فى بادئ الأمر فى الأحياء الباريسية، وكان يقوم بعمله وسط ظروف عصيبة نظراً للاضطرابات التى أثارها الشيوعيون الفرنسيون ضده، بالاضافة إلى جبهة أخرى معارضة تمثلت فى أنصار العلماء الجزائريين فى العاصمة الفرنسية، ولذلك لم يستطع أعضاء الحزب تكوين اتحاد يضم جميع الوطنيين الجزائريين فى فرنسا، ومن ثم اقتصر تأييده على الأوساط العمالية الفرنسية.

عاد مصالى إلى الجزائر، ولأول مرة تم ترشيح أعضاء حزب الشعب فى الانتخابات البلدية التى جرت فى العاصمة الجزائرية[1]، ويتفق الكتاب على أن مصالى تخلى عن مبادئ حزب الشعب الهادئة وعادت إليه حدته وثوريته التقليديتين ولذلك قام بعدة مظاهرات ضد السلطات الفرنسية ورفع فيها لأول مرة العلم الجزائرى[2]. ولكن كان مصير هذه الانتخابات هو الإخفاق، ورغم ذلك فقد سار الحزب فى طريقه وضاعف من دعايته وقام بعقد العديد من المؤتمرات مطالباً فيها الشعب الجزائرى بالوفاء والاخلاص للحزب والتضحية فى سبيله.

ونلاحظ أن حزب الشعب لم يعتمد فقط على الجزائريين الذى استاءوا من معاملة الفرنسيين بل اعتمد أيضاً على الشباب المثقف الواعى الذى كان يمثل مستقبل الجزائر. ويقول المؤرخ الجزائرى Mahfoud Kaddache أن حزب الشعب لم يتأثر بإخفاقه فى الانتخابات البلدية لسنة ١٩٣٧ ولكنه ضاعف من سخطه على منظمى المؤتمر الإسلامى، ونشر دعايته فى مدينة الجزائر، وانتشرت اللافتات فى الأحياء الرئيسية فيها وخاصة حول القضية. وفى ١٢ يوليه ١٩٣٧ عقد مصالى اجتماعاً فى دار سينما ديامونت Diamont وهاجم سياسة المؤتمر وسياسة الإرتباط بفرنسا وصمم على صيغة حزب الشعب الجزائرى وهى المطالبة ببرلمان جزائرى[3].

---

(1) Joan Gillespie, op. cit., p. 43.

(٢) جلال يحيى، السياسة الفرنسية فى الجزائر، ص ٣٨٨.

(3) Kaddache, op. cit., p. 343.

استمرت المعركة بين مصالى وحزب الشعب وبين أعضاء المؤتمر الاسلامى، الطرف الأول يضع العراقيل فى طريق الطرف الثانى بالدعاية القوية فى الصحف الجزائرية مثل (صدى الصحراء - البصائر - الصراع الاجتماعى - الدفاع). وقد رد أعضاء المؤتمر على مصالى فى إحدى الصحف قائلين: «إن مصالى وصولى ونحن نزدريه ونحتقره، واكتشفنا أثناء المؤتمر أنه مثير للفتن وباذر للحقد والانقسام ويقوم بأعمال ليست فوق مستوى الشبهات»[1]. ورد مصالى عليهم قائلاً: ان المؤتمر ليس اسلامياً وليس حراً لا فى مناقشاته ولا فى خطته ولا فى قراراته، وتوجيهاته تأتى من حزب خارجى»[2]، وكان يقصد بذلك الحزب الشيوعى الفرنسى.

وإزاء هذه المعارك الحامية قامت السلطات الفرنسية باعتقال مصالى ووجهت إليه اتهاماً بالتحريض على أعمال العنف ضد سيادة الدولة. وصدر الحكم عليه بالسجن لمدة عامين فى أواخر عام ١٩٣٧ مع تجريده من كافة حقوقه المدنية والسياسية. وبالفعل سجن مصالى فى زنزانة باريروس بفرنسا حيث تعرض لأنواع عديدة من التعذيب كانت مدعاة لاستنكار كل من فرحات عباس باسم اتحاد المنتخبين الجزائريين، والشيخ زهيرى باسم العلماء المسلمين. أما الحزب الشيوعى فلم يتخذ موقفاً واضحاً إزاء هذا الأسلوب الوحشى[3].

كما تعرض أتباع مصالى فى الجزائر لأنواع عديدة من الضغوط من جانب بعض الأوروبيين الذين حاولوا اجتذاب الفارين من الحزب الشيوعى كوكلاء لهم لإيجاد نوع من التفاهم مع حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية، ولكن هذا لم يفت فى عضدهم وقاوموا هذا التيار[4].

وهاجمت الصحف اليومية فى الجزائر الأسلوب الوحشى الذى كان يعامل به مصالى فى السجن، وأعلنت اللجنة الأساسية لحزب الشعب أنه رغم القبض على مصالى وايداعه السجن، فإن الفكرة التى قام عليها الحزب لازالت حية ولن

---

(1) Ibid., p. 344.
(2) Ibid., op. cit., p. 338.
(3) Julien, op. cit., p. 122.
(4) Loc. Cit.

تموت. ومن ناحية أخرى قامت ثلاث مظاهرات وطنية اعتراضاً على قرار المحلفين. وكان المتظاهرون يرون أن السبب الحقيقى لإلقاء القبض، على مصالى أنه لم يستجب لمطالب الستالينيين، وفى الحقيقة رفض مصالى فى النهاية الانقياد للتيار الشيوعى وخاصة بعد أن اعتبره الشيوعيون منافساً خطيراً لهم لانتزاعه السيادة التدريجية من أيديهم على الطبقة العاملة الجزائرية. ومن ثم حاول الشيوعيون هدم حزب الشعب أثناء غياب مصالى، فأخذوا فى توجيه الاتهامات المتتالية إليه، وأعلنوا أن الحزب لا يستمع إلا رلى رغبات الجزائريين الفاسدة، وأن قادته من الشباب الذى ليس لديه تجربة.

ولكن رد أعضاء حزب الشعب بكل ثقة قائلين: «إن هذا التنظيم يتألف من الجزائريين، وهو ليس تنظيماً وطنياً عاماً وإنما تنظيماً عمالياً يقوم على تأييد الطبقة البرجوازية وصغار الصناع. أما عن الأحرار المثقفين فقد شكلوا أقلية فى الحزب وسياسته تعكس تكوينه، فهو يؤيد المطالب الاجتماعية وآمال ورغبات الجماهير الجزائرية، وهو مستقل سياسياً وإدارياً عن جميع الأحزاب الأخرى، والوطنيون هم الذين يخططون لسياسته»(١). وقد أعلن أعضاء الحزب موقفهم من الأحزاب السياسية الأخرى قائلين: «ورغم ذلك فإن الحزب لا يعرف البغض والكراهية للأحزاب الأخرى، وإنما هو يشاركها أحياناً العمل ولكن على أساس المساواة التامة وليس على أساس الخضوع والتبعية»(٢).

ولكن سجن مصالى واضطهاد أتباعه لم يحل دون ترشيحهم فى انتخابات المجالس البلدية وخاصة بعد إطلاق سراحه بعد بضعة زشهر. وكانت نتيجة الانتخابات هى فوز مصالى ومؤيديه، وهذا دليل على قوة تأثير الحزب على الشعب الجزائرى، وبرز من بين الأعضاء بومنجل أحمد الذى سيصبح فيما بعد أحد المدافعين الأقوياء عن الحزب(٣). وقد أثار هذا النجاح أعضاء الحزب الشيوعى، وحاولوا إفساد الانتخابات أكثر من مرة، وفى النهاية اتهموا الحكومة الجزائرية بالتعاون مع المصاليين وبتزييف الانتخابات لصالحهم.

---

(1) Mahfoud Kaddache, op. cit., p. 339.

(2) Kaddache, op. cit., p. 340.

(3) Joan Gillespie, op. cit., p. 43.

وقد ازداد نشاط حزب الشعب خلال عامى ١٩٣٨، ١٩٣٩، وأخذ يستغل كل مناسبة للقيام بمظاهرات عدائية ضد الفرنسيين مثل الأعياد وحفلات الزواج وحتى الجنازات، فحينما توفى كمال أرزقى ساعد مصالى الأيمن وأحد المدافعين الأقوياء عن الحزب والذى كان يتولى قيادة المظاهرات فى فرنسا من أجل تحقيق مطالب الحزب حتى انتهى به الأمر إلى السجن عشرين عاماً حتى وهن وتوفى به، استغل أعضاء الجزب هذه المناسبة وقاموا بمظاهرات وطنية[١].

وفى عام ١٩٣٨ أصدر حزب الشعب الجزائرى صحيفة «البرلمان الجزائرى» لتعبر عن آرائه، وازداد مؤيدو الحزب إلى خمسة وعشرين ألفاً من الجزائريين. ومن ناحية أخرى انتشرت دعايته فى كل مكان تطالب بإنشاء برلمان جزائرى، وبالحرية لجميع طوائف الشعب وبإعادة الأراضى المسلوبة إلى أصحابها، وبإقامة المدارس العربية وباحترام الإسلام.

وأمام هذا النشاط المتزايد لحزب الشعب قررت الحكومة الفرنسية القضاء على مصالى الحاج نهائياً، فأعلنت حل الحزب فى سبتمبر ١٩٣٩، وذلك بعد أن استجابت لتحريض الشيوعيين، ولم تكتف بذلك بل فرضت رقابة شديدة على أعضاء الحزب فى كل مكان وحظرت عليهم الاجتماعات، وحرمت صحيفة (البرلمان الجزائرى) من الصدور. وأعلنت فرنسا أن السبب فى اتخاذ هذه الاجراءات هو: «ان الحزب يوجه الدعوة إلى السكان المسلمين للعمل ضد فرنسا وضد حكومة الجبهة الشعبية، ويعمل على المساهمة فى زيادة شعبية مثيرى الشغب ومنظمى الاجتماعات المعادية»[٢].

ومن ناحية أخرى وجه إليه أعضاء المؤتمر الإسلامى الثانى ضربات متكررة وخاصة بعد أن حاول أعضاء الحزب الخروج من عزلتهم والتدخل فى بعض المسائل مثل مهاجمة القبض على الشيخ العقبى زعيم العلماء المسلمين والمعارضة الشديدة للأسلوب الذى عومل به[٣]. وأخيراً ألقت السلطات الفرنسية القبض على مصالى ورفاقه وصدر الحكم القاسى عليه والذى كان يقضى

---

(1) Julien, op. cit., p. 122.
(2) Kaddache, op. cit., p. 361.
(3) Kaddache, Loc. cit.

بالأشغال الشاقة لمدة ستة عشر عاماً مع حرمانه من الإقامة في الجزائر لمدة عشرين عاماً بعد انتهاء فترة السجن[1]. ويقول بعض الكتاب أنه برغم انتهاء حزب الشعب من الناحية التنظيمية فإن فكرته ظلت باقية وظل يدافع عن حقوق الجزائريين حتى عام ١٩٤٧[2].

والحقيقة أنه من أسباب هذا السلوك الفرنسي مع مصالي وقادة الحركة الوطنية الجزائرية الآخرين هو أن الحرب العالمية الثانية كانت على الأبواب، ولذلك شددت فرنسا من قبضتها على مستعمراتها واتخذت الاجراءات القاسية ضد الوطنيين في أقطار الشمال الأفريقي الثلاث الجزائر وتونس ومراكش حتى تضمن هدوء الجبهة الداخلية[3].

وهكذا وضعت فرنسا حداً لهذه الشعلة الوطنية الجزائرية التي ظهرت في فرنسا وانتقلت إلى الجزائر وظلت تعمل على مدى ثلاثة عشر عاماً دون كلل من أجل الشعب الجزائري، واستطاعت أن ترفع صوت الجزائريين عالياً أمام العديد من الدول الكبرى.

والآن نحاول تقويم دور حزب النجم وتحديد مكانته بين الأحزاب السياسية الأخرى التي عملت في الجزائر وسيطرت على الحياة السياسية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين.

نلاحظ أولاً: أنه أثيرت حول هذا الحزب آراء كثيرة بين مؤيد ومعارض؛ فقد رأى بعض المؤرخين أن مصالي كان يطالب بالاستقلال الجزائري، وكان ينادي بالقومية العربية ولكن لم يكن له نفوذ دائم في الجزائر إلا لفترة محدودة وهي فترة تكوين حزب الشعب الجزائري، وأن حركته كانت تعتمد على الطبقة البرجوازية التي كانت تمثل الآمال الحديثة. ويرون أيضاً أن حزب النجم وحزب الشعب الجزائري لم يتبعا التيار التقليدي الذي سارت عليه الحركة الوطنية الجزائرية لفترة والذي كان يرمي إلى إحياء الإسلام وبعث الشخصية الإسلامية والذي تبناه الأمير خالد ثم جمعية العلماء الجزائريين في الثلاثينيات[4]. وهناك

---

(1) Colette & Françis Jeanson, op. cit., p. 66.

(2) Michel Levy, Algerian Delega: on, What is Algeria, p. 7.

(3) George Kirk, The Middle East in the War, p. 405.

(4) Le Tourneau, Evolution Politique de I'Afrique du Nord Musulmane 1920-1961, p. 313.

رأى آخر يقول ان مصالى كان يريد مساواة الجزائريين بالفرنسيين أولاً وذلك حينما طالب بالبرلمان القائم على التصويت العام ثم تحقيق هدفه البعيد المدى وهو الاستقلال.

أما الرأى الثالث الذى أخذ به بعض المؤرخين فيقول بأن حزب النجم اتفق مع بعض الأحزاب السياسية الجزائرية فى بعض النقاط مثل جمعية العلماء الملمين الجزائريين حينما طالب بالاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية للبلدا، وبضرورة توحيد جهود المسلمين فى الشمال الافريقى بأكمله من أجل الاستقلال. ولكنه اختلف معهم، فى رأيهم، فى اقترابه من التيار الشيوعى ولكنه رغم ذلك احتفظ بشخصية المسلمين وهويتهم. أما موقفه من اتحاد المنتخبين الجزائريين الذى تزعمه فرحات عباس فكان عدم الاتفاق فى شئ لأن أعضاء النخبة وجدوا فى النجم حركة عمالية تقدمية تهدد مصالحهم ووظائفهم المرتبطة بفرنسا(١).

ولا شك أن مصالى الحاج وفرحات عباس كانا مختلفين منذ البداية برغم أنهما ينتميان إلى الطبقة المتوسطة إلا أن فرحات عباس كان يؤمن بالتعاون مع فرنسا بينما كان مصالى يريد الاستقلال التام عنها، وكانت مطالبه تمثل الطبقة العاملة التى وصفها الكتاب بالتطرف، وإذا كان مصالى قد وصف بالتطرف لذلك نتيجة لحياة الشقاء التى عاشها وفرحات عباس وصف بالاعتدال نظراً لحياة الثراء التى عاشها(٢).

وهناك رأى رابع أخذ به بعض الكتاب يقول بأن حركة مصالى الحاج كانت حركة سياسية اعتمدت على أسس ثورية وأنها تعد أول حركة وطنية جزائرية طالبت بالاستقلال وبجلاء قوات الاحتلال الفرنسى وبإنشاء جيش وطنى، وأنه لم تسبقها ولم تأت بعدها حركة نادت بهذه المطالب، ولذلك تعرض الحزب للحل أكثر من مرة(٣).

ولكن نلاحظ أن الكتاب والمؤرخين الذين أخذوا بهذا الرأى لم يعتبروا حركة الأمير خالد الهاشمى حركة وطنية طالبت بالاستقال، وأنها مثلت الشرارة الأولى

---

(١) جلال يحيى، السياسة الفرنسية فى الجزائر، ص ٢٨٨.

(2) Julien, op. cit., p. 124.

(3) Edward Behr, The Algerian Problem, p. 53.

للوطنية الجزائرية ولعبت دوراً هاماً فى إثبات الكيان الجزائرى والشخصية الإسلامية. ولذلك نرى أن الأخذ بالإتجاه الذى يرى ان الحركة الوطنية الجزائرية بدأت فى عام ١٩٣٦ وهو العام الذى تكون فيه حزب نجم شمال افريقيا، فيه تجاهل للحقائق التاريخية وإغفال لدور مسبق نشط قاده زعيم وطنى اصلاحى، واستحق أن يلقب برائد الحركة الوطنية الجزائرية السياسية.

وعلى أية حال يمكننا القول بأن حزب شمال افريقيا وحزب الشعب الجزائرى الذى يعد امتداداً له ساهما باتجاههما الثورى فى تدعيم الحركة الوطنية الجزائرية بشكل فعال فى فترة ما بين الحربين العالميتين. ولكننا نرى أن الذى قلل من آثار هذين الحزبين هو موقف السلطات الفرنسية والعُقبات التى وضعتها فى طريقهما وحل الحزب أكثر من مرة ونفى زعمائه. ومن ناحية أخرى ساهم التيار الشيوعى الفرنسى والتيار الشيوعى العالمى فى توقف نشاطهما فى بعض الفترات وبالتالى فى محاولة تضليل الوطنيين. ولكننا لا ننكر أن هذين الحزبين ساهما فى تثقيف الجزائريين بل أهالى الشمال الأفريقى كله من الناحية السياسية ولا سيما المهاجرين منهم فى فرنسا، واستطاع أيضاً أن يجعل من القضية الجزائرية قضية معروفة عالمياً.

ويمكننا القول أيضاً بأن حزب النجم كان يرتكز على ثلاثة عناصر رئيسية وهى: الاشتراكية نظراً لمطالبته بتأميم الممتلكات الكبيرة والأراضى التى استولى عليها المستعمرون، والوطنية نظراً لمطالبته بالاستقلال الكامل للجزائر وبجلاء الفرنسيين عنها، والعروبة نظراً لمطالبته بالتعليم العربى وبضرورة استرجاع مكانة اللغة العربية[١]. وبذلك أهمل حزب النجم فكرة الشخصية الإسلامية ولم يركز عليها فى برنامجه كما فعل العلماء فيما بعد. ونلاحظ أيضاً أن الحزب رفض مبدأ (الادماج) كلية، ولذلك اصطدم بمشروع بلوم-ڤيوليت الذى تقدمت به حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية، وكان هدف الحزب الرئيسى هو الفصل التام بين الجزائر وبين السيادة الفرنسية[٢].

ونلاحظ على حزب النجم كذلك أنه طالب بالاستقلال الكامل للشمال

---

(١) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ص ٤٣٨.

(2) Gerard Mansell, op. cit., p. 42.

الأفريقى بأكمله دون وضع خطة محددة لتحقيق ذلك الاستقلال، ثم ضاقت دائرته وانفصل عن الحركة المفتوحة لمهاجرى الشمال الافريقى، وأصبح وطنياً خالصاً بعد تأسيس حزب الشعب الجزائرى عام ١٩٣٧ الذى أحكمت فرنسا الرقابة البوليسية حوله حتى انتهى الأمر بحله فى عام ١٩٣٩[١].

وأخيراً نستطيع أن نقرر ان حركة مصالى كانت ذات مرحلتين رئيسيتين هما:

المرحلة الأولى: المطالبة بالمساواة الكاملة بين الفرنسيين والجزائريين، وقد اتضح ذلك من قول مصالى أكثر من مرة وفى أكثر من مناسبة: «نحن نطالب بنقل اللجان المالية إلى مجالس جزائرية تنتخب بالتصويت العام دون تمييز فى الجنس أو العقيدة».

المرحلة الثانية: الاستقلال التام للشمال الافريقى والذى كان واضحاً فى فترة عمل حزب النجم ثم اقتصر على المطالبة بالاستقلال الجزائرى فقط والذى تبلور بعد تأسيس حزب الشعب الجزائرى. ونعود فنقول ان حزب النجم كان أكثر الأحزاب الجزائرية فعالية ونشاطاً فى فترة ما بين الحربين العالميتين[٢].

أنصار الإدماج - اتحاد المنتخين الجزائريين (١٩٢٠-١٩٣٩):

يمثل اتحاد المنتخبين الجزائريين اتجاهاً من نوع آخر سارت فيه الحركة الوطنية الجزائرية فى فترة ما بين الحربين، وهو الاتجاه الذى كان ينادى بالادماج Assimilation أى ربط الجزائر بفرنسا ربطاً كاملاً. وقد أثار هذا الاتجاه دهشة بعض الكتاب الفرنسيين نظراً لخروجه على القاعدة العامة التى سارت عليها الحركة الوطنية الجزائرية وخاصة فى فترة ما بين الحربين العالميتين، وهى المطالبة بالاستقلال للجزائر واتخاذ هذه المطالبة أساليب مختلفة، ولكننا لا نعجب بالاستقلال للجزائر واتخاذ هذه المطالبة أساليب مختلفة، ولكننا لا نعجب إذا علمنا أن أصحاب الاتجاه الذى طالب الادماج كانوا من النخبة المسلمة التى تلقت الثقافة الفرنسية وتفرنست إلى حد كبير فى تفكيرها وعاداتها ولغتها إلى درجة أنها كانت تجهل اللغة العربية أحياناً. ولم يبق

---

(1) Marcell Egretaud, Réalité de la Nation Algerienne, p. 174.

(2) Kaddache, op. cit., p. 431.

لهذه النخبة من الصفات القومية على حد قول بعض الكتاب إلا عواطفها الإسلامية(١). وعلى ذلك يمكن القول بأن جماعة النخبة كانت أكثر اقترابا لفرنسا منها للشعب الجزائرى.

وقد كان اتجاه هذه النخبة يتمشى مع سياسة فرنسا التى كانت تؤكد دائماً بأن لها مهمة حضارية فى البلاد التى تحتلها، فكان الساسة الفرنسيون يرون أن البرتغال حينما استعمرت مناطق جديدة قامت ببناء الكنائس، وانجلترا قامت ببناء محطات للتجارة فى المناطق التى تحتلها، ولذلك يجب على فرنسا أن تقوم ببناء المدارس(٢).

ونتج عن هذه السياسة التى تبنتها فرنسا مولد النخبة الجزائرية. ويكاد يتفق الكتاب على أن هذه الجماعة كانت بطيئة فى الظهور وصغيرة العدد وأنها لم تبدأ فى الظهور إلا منذ أواخر القرن التاسع عشر، ففى عام ١٩٠٧ لم يكن يوجد بالجزائر أكثر من ٤٥٠ مثقفاً جزائرياً. ولكن نلاحظ ان هذا العدد أخذ فى التزايد بعد ذلك حتى استطاع أن يكون مجموعة لها وزنها السياسى.

وقد ولت جماعة النخبة وجهها شطر الحضارة الأوروبية، وتزوج الكثيرون منهم من نساء فرنسيات وتحدثوا بالفرنسية وعاشوا مع الجماعة الفرنسية وأرسلوا أطفالهم إل يالمدارس الفرنسية ليشبوا على الطريقة الفرنسية(٣).

ويربط بعض الكتاب ميلاد النخبة سياسياً بالانتخابات البلدية التى تمت فى العاصمة الجزائرية فى عام ١٩١٩، والتى اتخذت طابعاً سياسياً خاصاً نظراً لوجود ثلاث مجموعات متنافسة: اثنتان منها تناصران مبدأ الإدماج والثالثة كان على رأسها الأمير خالد، وهذه المجموعة اتخذت موقفاً معارضاً لقضية منح الجنسية الفرنسية للجزائريين وللإدماج. وكان يناصر الجماعة الثالثة أيضاً الحاج موسى الذى شغل منصب مستشار بلدية الجزائر العاصمة منذ عام ١٨٨٤، والمجموعتين الأولى والثانية كان على رأسها أولاد عيسى والدكتور بنتامى، وقد وقف رلى جانبهم بعض الأوروبيين المتعاطفين مع القضية الجزائرية.

---

(١) علال الفاسى، محاضرات فى المغرب العربى منذ الحرب العالمية الأولى، ص ٨٦.

(2) Ann Williams, Britain and France in the Middle East, p. 73.

(٣) المرجع السابق، ص ١٨٦.

وكانت المعركة الانتخابية على أشدها وتميزت بالتعصب الديني وخاصة من جانب المجموعة التي تزعمها الأمير خالد، وانتهى الأمر بانتصاره. وكان هذا الانتصار يعني فوز أنصار الحفاظ على الشخصية الإسلامية، والكيان الوطني الأصيل(1).

وأثبت خالد نجاحه مرة أخرى حينما أجريت الانتخابات البلدية لعام ١٩٢٢، ولحقت الهزيمة بالفريق المؤيد للإدماج. وإزاء ذلك وجد هذا الفريق أنه أصبح محل شك من الأهالي الجزائريين وأنه مهمل من جانب فرنسا في نفس الوقت، ومن ثم بدأ يبحث عن طريقة جديدة يسير فيها. فالتف أعضاء هذا الفريق حول الصحيفة التي كان يصدرها الدكتور بنتامي وآخرون وهي صحيفة «صوت المتواضعين» La Voix Des Humbles التي كانت تنادي بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين.

وأخيراً سنحت الفرصة لهذا الفريق حينما نفى الأمير خالد من الجزائر في عام ١٩٢٣ إذ قام المستعمرون بانتخابات جديدة لصالح جماعة النخبة في العام التالي ١٩٢٤، وألفوا بها قائمة الاصلاحيين السابقة التي تزعمها الأمير خالد. وهكذا بدأت النخبة في الظهور على مسرح الحياة السياسية الجزائرية منذ عام ١٩٢٤، وكانت تضم من الشخصيات إلى جانب د. بنتامي، بلحاج والزناتي والفاسي وطاهرات والليشاني وفرحات عباس والدكتور بن جلول، وقد لعب الأخيران دوراً بارزاً في هذا الميدان(2).

أما عن فرحات عباس فقد ولد في عام ١٨٩٩ في منطقة الطاهرة بقسنطينة وهو ابن أحد ملاك الأراضي الكبار الذين كانوا على صلة بالفرنسيين وكوفئ نظير خدماته بمنحه لقب باش أغا ورتبة قائد فرقة حرس الشرف.

ولكن يقول بعض الكتاب أن عائلة فرحات عباس لم تكن ممن يتمتعون بامتيازات استعمارية وانها لا تنتمي إلى الطبقة المتعاونة مع الفرنسيين باستثناء والده، فقد طرد جده من أرضه بعد ثورة ١٨٧٠-١٨٧١(3).

---

(1) Kaddache, op. cit., p. 42.

(2) Kaddache, op. cit., p. 43.

(3) Jean Lacouture, Cinq Hommes et la France, p. 226.

وقد كان عباس سياسياً قبل أن يصبح صيدلانياً، فقد كتب عدة موضوعات لصحف سياسية وسافر عدة مرات إلى فرنسا والتقى كثيراً بالقوميين التونسيين والمراكشيين المعاصرين له، هذا بالإضافة إلى كونه باحثاً ممتازاً وخطيباً ماهراً. ومن مظاهر الاندماج القوى لعباس فى الحياة الأوروبية انفصاله عن زوجته المسلمة وزواجه بأخرى فرنسية ليؤكد النظرية الإدماجية. وبدأ صوته يعلو فى هذه الفترة أيضاً وخاصة بعد انتخابه مستشاراً بلدياً المنطقة سطيف[1].

ويبدو من أعمال فرحات عباس الأدبية والسياسية ارتباطه الشديد بفرنسا، ويتضح ذلك من العنوان الذى أعطاه لكتابه «من المستعمرة إلى المقاطعة» "Ee La Colonie Vers La Province"، والذى منحه شهرة سياسية واسعة النطاق بالإضافة إلى كتابه الثانى بعنوان «الجزائر الفتاة Le Jeune Algerien».

ونتيجة لنشاط فرحات عباس مع الطلبة المسلمين فى جامعة الجزائر تم انتخابه فى عام ١٩٢٩ رئيساً لمؤتمر الطلبة الدراسين من الشمال الافريقى الذى كان يعقد بصفة دورية فى الجزائر العاصمة. وبعد فترة قصيرة ترك عباس المطالبة بالاصلاحات الاقتصادية على السمتوى المحلى ليبدأ عهداً جديداً من العمل السياسى البحت فى الفترة من عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٣٩ حيث شغل منصب النائب العام لقسنطينة ثم الوكيل المالى لمدينة الجزائر العاصمة. وكان هذا النشاط يمثل بدء صعود وارتقاء البرجوازية الإسلامية الجزائرية[2].

لقد جمع فرحات عبَاس المقالات العديدة التى نشرها فى عدة صحف فى كتابه «الجزائر الفتاة» الذى نشره فى عام ١٩٣١. وتمثل الأكفار التى طرحها فى هذا الكتاب مرحلة خاصة فى العمل السياسى الذى نادى ببرنامج اصلاحى شامل قائم على المساواة التامة بين الجزائريين والفرنسيين. وهذا الكتاب يرتبط أيضاً باحتفالات فرنسا بالعيد المئوى للاحتلال الفرنسى للجزائر فى عام ١٩٣٠ وما صاحبها من اهانات للشعب الجزائرى، ويقول فى مقدمة الكتاب: «ان عام ١٩٣٠ يخص الموتى الذين رحلوا فى عام ١٨٣٠، فقد مجدت فرنسا سنوات الاحتلال واحتلفت بانتصاداتها التى هى هزيمة لنا، إن القرن الذى مضى كان

---

(1) Behr, op. cit., p. 44.
(2) La Couture, op. cit., pp. 272 - 273.

قرن دموع ودم، وندعو الله ألا يعيد هذه الأيام المظلمة وأن يحمل إلينا زياماً أفضل منها»[١].

ثم تحدث فرحات عباس عن الإخاء والمساواة وامكانية تطبيقهما فى الجزائر فقال: «إن الاخاء الذى ذكرناه كثيراً يمثل المستقبل إلى ينبغى أن نستعد له، إن توافق الشعوب كلمة يجب أنه تطبق فى القرن الجديد لتحقيق النهوض والتقدم، ويجب أن نضع برنامجاً واسعاً لنهضتنا الاجتماعية وأن تقوم علاقتنا مع الأوروبيين هنا على أساس الاحترام»[٢].

وتناول فرحات عباس أيضاً سياسة فرنسا الاستعمارية فى الجزائر وقارنها بالاستعمار فى شتى أنحاء العالم فقال: «ان استعمارى أى دولة لا يتكوّن من مشرعات عسكرية واقتصادية تحميها نظم إدارية خاصة فحسب بل هناك حق الشعب المستعمر وهي مسألة جوهرية. ان ما يستحق التحية فقط هو العمل الفكرى البنّاء وينبغى أن يكون الاهتمام بتعليم الأطفال وأن يشبوا على عدم الخشية من انكار الوطن الذى يمثل الفكر القديم»[٣].

أما الشخصية الثانية التى كان لها دور فعال أيضاً فى نشاط النخبة فهى شخصية الدكتور بن جلول. ولد بن جلول فى منطقة أوراس عام ١٨٩٤ وواصل تعليمه الثانوى بقسنطينة حيث كان يحصل باستمرار على منح دراسية، ثم تلقى تعليمه الجامعى فى جامعة الجزائر حيث نال شهادة الدكتوراه فى الطب فى عام ١٩٢٤. وكان لابن جلول لنشاط واضح فى الانتخابات المحلية والصحافة، وقد أبدى اعجابه بدور الأمير خالد ولكنه انجذب إلى جماعة النخبة بعد انتهاء حركة الأمير[٤]. وأصبح رائداً فيها كما سنرى فيما بعد. وكان ابن جلول يبدى اهتماماً بالسياسة أكثر من الطب، وكان ماهراً وملماً بجميع المحاورات السياسية وبتفاصيل السياسة المحلية، وكان مستقبل الجزائر يشغله أكثر مما يشغله مستقبله الشخصى، وكان يتحين الفرصة لتحقيق مستقبل أفضل للجزائر لتألمه للوضع

---

(1) Ferhat Abbas, Le Jeune Algerien, pp. 7 - 8.

(2) Ferhat Abbas, op. cit., p. 8.

(3) Ferhat Abbas, op. cit., p. 10.

(٤) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ٤٠٣.

السائد ولضعف الجزائريين الظاهر(١). وقد شغل ابن جلول منصب مندوب بلدى ومندوب عام. وقد بدأ دوره السياسى فى الوضوح عقب الاحتفالات الفرنسية بالعيد المئوى للاحتلال، فقد أيقظت هذه الاحتفالات ذكرى المأساة الجزائرية لدى الوطنيين. ونلاحظ أن ابن جلول كان لا يميل إلى العنف أو الثورية وإنما كان نموذجاً للسياسي المتحضر.

وكانت النخبة تضم إلى جانب الشخصيات السابقة المسلمين والأطباء والمحامين وأصحاب المراكز الكبرى فى الدولة وكالن يجمع هؤلاء جميعاً تشبعهم بالثقافة الفرنسية وإيمانهم بضرورة التعاون مع فرنسا على أن تضع حداً للنظام الاستعمارى فى الجزائر(٢).

وقد ألفت جماعة النخبة اتحاداً فى عام ١٩٣٠ أطلق عليه اسم «اتحاد المنتخبين الجزائريين» بزعامة الدكتور بن جلول. وقد كان لهذا الاتحاد فروعاً فى جميع أنحاء الجزائر، على أن أكبرها كان فى قسنطينة وترأسه الدكتور بن جلول بصفة رسمية فى عام ١٩٣٤ وكان يحمل اسم فيدرالية المنتخبين المسلمين لقسم قسنطينة.

وهذه الفيدرالية لم تكن حزباً سياسياً له برنامج محدد ولكنها كانت حركة تضم أصحاب الاتجاهات الليبرالية الذين هم من طبقة واحدة هى الطبقة البرجوازية، وغالبيتهم من الذين تلقوا الثقافة الفرنسية(٣). وكانت فيدرالية قسنطينة أكثر فروع الاتحاد حيوية ونشاطاً لعدة أسباب: أهمها أنها كانت تضم القسم الأكبر من مسلمى الجزائر، وكانت مجاورة لتونس ولنفوذ جامعة الزيتونة وأفكار الدستوريين بها.

والدستوريون هم أنصار حزب الدستور التونسى الذى تكون فى عام ١٩١٩، وقد طالبوا بنظام دستورى يسمح للشعب بحكم نفسه بنفسه وفقاً للأسس التى يسير عليها العالم المتدين. وبذلك لم يطالب الدستوريون بالاستقلال التام عن فرنسا بل طالبوا بإيجاد نظام دستورى عن طريق التعاون مع فرنسا. وقد أيد

---

(1) Le Tourneau, op. cit., p. 313.

(٢) صلاح العقاد، المغرب العربى، ص ٣١٥.

(3) Peyrouton, op. cit., p. 269.

الباى محمد الناصر باى تونس آنذاك هذا الحزب، وقد انتهج الحزب فى بادئ الأمر سياسة التفاهم مع فرنسا، ولما فشل حاول التعاون مع أعضاء جماعة العمل التونسى التى كانت تمثل النزعة اليسارية للشباب الدستورى، وطالبوا بمنح البلاد كل ما من شأنه أن ينهض بها مادياً ومعنوياً. ولكن حدث خلاف بين الطرفين انتهى بتكوين الحزب الدستورى الجديد فى عام ١٩٣٤، وكان أكثر استعداداً للتفاهم مع فرنسا(١). ونلاحظ وجود تشابه كبير بين أفكار النخبة وبرنامجهم وأفكار الدستوريين.

وقد التفت آمال بعض الجزائريين حول النخبة خاصة وان معظم أعضائها كانوا فى المجالس العامة واللجان المالية فى قسنطينة(٢).

أما عن الأهداف التى حددها الاتحاد فقد كانت:

- احترام الحضارة الإسلامية واللغة العربية. فقد ظل الإسلام فى الجزائر قرابة أربع عشر قرناً من الزمان يمثل دستور البلاد، ومحاولة هدمه وضربه تعد نوعاً من العبث، ولذلك أكدت النخبة ان الإسلام سيظل خياً فى جميع مشروعات الإصلاح.
- القضاء تماماً على نظرية التفوق العنصرى.
- ان سياسة المساواة فى الحقوق هى الوحيدة القادرة على ضمان مستقبل مشترك، ومسألة وجود غالب ومغلوب ستوجد نوعاً من الفصل وستكون كارثة كبرى.
- يجب أن يصبح الشباب الجزائرى هم النواة التى تنقل المجتمع الإسلامى القديم إلى مجتمع متحضر لديه سلاح علمى حتى يتمشى مع المجتمعات الأوروبية الحديثة.
- يأمل الشعب الجزائرى فى الأخذ بالتقدم والحضارة الغربية، على منوال اليابان، دون التخلى عن حضارته وتقاليده. ويجب على الجزائر وباريس أن تلتقيا وتساهما فى نهضة العالم الإسلامى، والسماح لفرنسا بأن تلعب دورها فى الجزائر(٣).

---

(١) انظر كتاب د. محمد السروجى: العلاقات التونسية الفرنسية، ص ٢٠٣ – ٢١٠.

(2) Le Tourneau. op. cit., p. 316.

(3) Abbas, La Nuit Coloniale, pp. 121 - 122.

وقد كانت هذه الأهداف هى الخطوط العريضية لبرنامج النخبة. ونلاحظ ان هذه الأهداف كانت تختلف اختلافاً كلياً عن الواقع العملى، وقد أدرك فرحات عباس ذلك بعد أن ظهرت احصائيات عن المدارس والطرق والخدمات الطبية فى الجزائر، ولذلك كتب يقول: «نحن نأمل أن يقترب اليوم الذى تطبق فيه السياسة الفاضلة ونرى بلادنا وقد امتلأت بالمنازل البيض والطرق المعبدة وقنوات المياه النفية، ونرى فى الكفور البعيدة المبانى العالية والمنازل الصحية والمدارس والمستشفيات ومكاتب البريد، ونرى تقدم الخدمات الطبية والأمن. وحينئذ سنخلق القرى وستنضج المحاصيل تحت سماء افريقيا وستنمو المحبة فى القلوب»(١).

وتمثل هذه العبارات صورة المستقبل التى رسمها فرحات عباس فى مخيلته والأمل الذى كان يندفع به والرومانسية التى ملأت قلبه وفكره، ولذلك بدأ فى الحديث عن مراحل الإصلاح التى كان يرجو أن تتحقق على يد فرنسا الديمقراطية فيقول: «إننا نعمل من أجل المساواة، وقد اخترت الوسيلة التى توصلنى إلى هذا الهدف بسرعة وهى البدء بالإصلاح. فهناك عدد من فرنسى الجزائر يتعاطفون مع فكرة الإصلاح وعلى دراية بالقضية الجزائرية. وهؤلاء يرون ضرورة الإكثار من المدارس وإيجاد القوانين الاشتراكية. وهذه هى المرحلة الأولى العاجلة وهى مرحلة المدارس والطرق والمستشفيات»(٢). وتطرق فرحات عباس فيما بعد إلى الاحصائيات التى قامت بها حكومة الجزائر العامة وقارن بين وضع الجزائريين ووضع الأوروبيين فقال: «يوجد فى الجزائر أكثر من ٨٠٠ ألف وطنى فى عمر الدراسة، حوالى ٣٦ ألفاً منهم فقط هم المقيدين فى المدارس وكان هذا الوضع هو السائد فى عام ١٩١٣ ولم يتحسن حتى الآن، فالاحصائيات الأخيرة للحكومة العامة تبين ان لـ ٦ مليون جزائرى (وهم سكان الجزائر) ٥٤ مدرسة يتعلم منهم فيها ٤٠ ألفاً فقط، بينما للأوروبيين ١,١٣٠ مدرسة يتعلم فيها ١١٠ ألف تلميذ. ولذلك ينبغى أن تكون المدارس بنسبة مستاوية وينبغى أيضاً أن تقام المدارس للفتيات المسلمات، فإن تعليم المرأة فى

---

(1) Abbas, op. cit., p. 123.

(2) Abbas, Le Jeune Algerien, p. 139.

غاية الأهمية لأنها تقوم بدور اجتماعى هام، وكما كان الحال أيام الإسلام ينبغى أن تكون المدارس للجميع رجالاً ونساء ولجميع الطبقات»[1].

وبذلك كـان اصـلاح التـعليم هو المرحلة الأولى في برنامج عـمل النخـبـة الجزائرية، فقد طالبوا بإيجاد المساواة بين الجزائريين الأوروبيين فى هذا المجال وطالبوا أيضاً بتعليم المرأة واعتبروه من المسائل المهمة. ونلاحظ ان قية تعليم المرأة الجزائرية قد حظيت باهتمام جميع الأحزاب السياسية الجزائرية فى فترة ما بين الحربين وساهمت غالبية الصحف الوطنية فى ابراز أهميتها.

أما بالنسبة للغة الفرنسية واللغة العربية فلا يقلل فرحات عباس من أهميتها فيقول: «ان الغة العربية تعمل على تخليص ديننا من التعصب والخرافات التى تفسده، ولذلك فإن الأداة الفعالة فى هذا المجال هى بناء المدارس الرسمية والمهنية فى كل مكان فهى التى ستخرج البناء والنجار والميكانيكى والواعظ والملاح»... الخ. ونلاحظ هنا أيضاً اصرار النخبة القوى على مبدأ «الفرنسة» وهذا يؤكد بعدهم عن الحضارة العربية. وإلى جانب العناصر التى كانت تشكل أركان المشكلة الجزائرية والتى تمثلت فى الأطفال وفى التعليم، كان فرحات عباس يرى ان هناك عنصراً لا يقل أهمية عن العنصرين السابقين وهو ا لعمال، ويؤثر فيهم بالدرجة الأولى الأجر فهو المشجع على العمل وهو بالتالى مصدر الأمان فى الدولة. ولذلك طالب فرحات عباس بضرورة حماية العمال ضد اضرار الخمر وسوء التغذية كما طالب بخلق وحدات خاصة بهم يستطيعون أن يجدوا فيها التغذية الصحية ويستبدلون ملابس العمل بأخرى نظيفة، فيقول: «نحن نصادف فى طرقات الجزائر رجالاً يرتدون الملابس التى يغطيها غبار الفحم وهذا المظهر ينبغى أن يتغير»[2].

وانتقل فرحات عباس بعد ذلك إلى الحديث عن مرافق الدولة وضرورة العناية بها وكذلك الخدمات الصحية والمستشفيات واعتبر هذه المرافق وتقدمها رمزاً لتقدم الدولة ورقيها، فيقول: «الطريق هى الموصلة إلى المدرسة ومدرسة بدون طريق مدرسة عقيمة، والطريق هى عنوان التقدم وتشكل مسألة حيوية

---

(1) Abbas, op. cit., pp. 140 - 141.

(2) Abbas, Le Jeune Algerien, p. 142.

ولذلك ينبغى انشاء الطرق والعناية بها. وذلكر أيضاً الخدمات الطبية والصحية والمستشفيات وطالب بأن يكون هاك مستشفى لكل قسم، وفى أقسام الريف كذلك فقال: «نحن نطالب بايجاد أكثر من مستشفى لكل ٥٠ ألف ساكن فى المدن ومستشفى لكل ٣ آلاف فلاح فى الريف»(١).

وتناول فرحات عباس أيضاً مشكلة أخرى كانت تواجه المجتمع الجزائرى فى ذلك الوقت وهى مشكلة رأس المال، فقد كان يرى ان الجزائر فى حاجة إلى ميزانية تقدر بحوالى ٣٠٠ مليون فرنك وإذا لم يتحقق لها هذا المبلغ فإنها ستسلك طريق الاستدانة، وقد أكد فرحات عباس أكثر من مرة امكانية تحقيق هذا البرنامج الإصلاحى للنخبة الجزائرية وذلك عن طريق تعاون الجزائريين مع الإدارة الفرنسية فى الجزائر، فيقول فى هذا الصدد: «ان الوطنى طائع خضوع ويرغب فى الأمن ويكتفى بمرتب معقول ومساكن بنيت خصيصاً له وبذلك سيتحقق استقرار المجتمع المنشود»(٢).

ويؤكد فرحات عباس دور النخبة بالذات فى هذه المرحلة فيقول: «ان النخبة المكونة من الأطباء والمحامين والصيادلة وأصحاب الوظائف العليا فى الدولة على استعداد لتقديم الكثير من التضحيات، وأرى ان الوقت قد ضاع هباء ولذلك ينبغى العمل بسرعة لتجنب التمرد وحالات العصيان»(٣).

وقد استخدم فرحات عباس أسلوب الاقناع فى محاولة ضم الجزائريين إلى حزبه والتعاون مع فرنسا فقال: « ان الإسلام حينما أراد اخضاع الناس لم يستعمل القوة، بل استخدم اللغة فى التعليم وطبق المساواة الاجتماعية بصدق وبدون تمييز. والحال هنا بالنسبة لفرنسا فهى قادرة على استخدام اللغة والتعليم وتقديم الخدمات الاجتماعية من أجل التمدن والحضارة، فإذا أصبحنا نحن الجزائريين نمتلك المساكن النظيفة الصحية، وتوافر لدينا الخبز على المائدة وباتت نساؤنا محترمات، وأصبح لدى الفلاحين ملكياتهم الصغيرة، وزصبح لديهم الغذاء بدلاً من الحفاء وتوفر لديهم الطعام كلما شعروا بالجوع،

---

(1) Loc. Cit.
(2) Ibid., p. 143.
(3) Loc. Cit.

إذا تحقق كل ذلك سيصبح المجتمع ناجحاً ومتفوقاً وستتفق فرنسا العاصمة وفرنسا الجزائر[1].

وعلى ذلك نرى ان الأرض كانت وستظل أبداً هى مصدر العيش والشغل الشاغل لتفكير النخبة، ولذلك شعروا بقسوة الحياة على الفلاح الجزائرى وما كان يعانيه من تخلف، ويظهر ذلك فى كتابتهم، فيقول فرحات عباس: «ان الفلاح الجزائرى يعانى المرض والحمى ويبكى وينوح من البرد والجوع، وتؤخذ منه محاصيله وما عليه إلا المعاناة والتألم، وأنا أتألم من أجله لأننى أنا هو وهو أنا. ان الرياح تتألم وهى تقتلع كوخه الصغير وكذلك الأمطار حينما تجف من فوق أرضه فأين علاج هذه الكارثة؟... هناك هوة كبيرة بين الجزائر وفرنسا مليئة بالمظالم والأخطار ولابد من إزالتها. لقد أدركنا نحن (النخبة) هذا الوضع وأذهاننا زاخرة بالمشروعات ونفوسنا تمتلئ حماساً لتغيير واجهة الأشياء، ولكن هذا التغيير لن يتم إلا إذا غير المستعمر من أهدافه وأساليبه»[2].

ونلاحظ ان النخبة كانت أيضاً دائمة التألم لوضع العمال الجزائريين، وقد ازداد غضبهم عند صدور مرسوم شوتان Circulaire Chautemps فى عام ١٩٢٤ الخاص بالحد من هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا. ولذلك حرصت النخبة على المطالبة بإصلاح أحوال هذه الفئات فى برنامجها الإصلاحى، واستغلت لذلك الفرص السانحة قبل تكوين اتحاد المنتخبين بصفة رسمية فى عام ١٩٣٠. ففى فترة تولى موريس ڤيوليت الحكومة العامة للجزائر فى الفترة من عام ١٩٢٥ إلى عام ١٩٢٧ حاولت النخبة تحقيق بعض آمالها خاصة وان ڤيوليت كان يرغب فى جعل فترة ولايته انطلاقاً لسياسة جزائرية جديدة بعيدة عن الاستعمار وأكثر انسانية وواقعية، وتبنى طريق الإصلاح بعد أن أدرك ان فرنسا كانت ترسم سياستها دون اعتبار للمسلمين الذين كان تعدادهم يقترب من سبعة ملايين نسمة آنذاك. ولذلك أشرك ڤيوليت النخبة فى معارضة هذا المرسوم القاسى بشدة وأكد ان هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا ليس بالشئ الجديد فهى مستمرة منذ الأيام الأول للحرب العالمية الأولى وأن العناصر

---

(1) Abbas, Le Jeune Algerien, p. 144.

(2) Abbas, La Nuit Coloniale, pp. 119 - 120.

المهاجرة لا تثير الشغب كما ذكر البعض، وكذلك مسألة الأوبئة والأمراض التى تنتشر بينهم ثم طالب السلطات الفرنسية بمكافحة هذه الأمراض[١].

وقد شارك بقية أعضاء النخبة فى هذا الموقف ورفضوا تحمل هذا التأييد الجديد من التمييز بين الجزائريين والفرنسيين، ولذلك وجهوا الاحتجاجات العديدة من مختلف المجالس المحلية ضد هذا الإجراء «الظالم» مطالبين بإلغائه، وأعلنوا ان هذا الإجراء الذى يحمل الصبغة العنصرية لم يراع الحالة الاقتصادية للجزائر، وأنذرت النخبة الفرنسيين بعواقب هذا الإجراء الوخيمة وأكدت أنه من الممكن أن يؤدى إلى الإطاحة بسمعة الفرنسيين فى الجزائر[١].

---

(١) تمثلت هذه الأمراض بشكل خاص فى وباء الدرن الذى عم الجزائريين فى فرنسا فى عامى ١٩١٥، ١٩١٦ عب مغادرة القوات المتحاربة البلاد. يرجع صدور مرسوم شوتان إلى نتيجة على جانب من الأهمية أوجدها الاحتلال الفرنسى للجزائر وهى ايجاد طبقة متوسطة من العمال أطلق عليها البروليتاريا. وقبل الاحتلال كانت غالبية المجتمع الجزائرى من الفقراء والرعاة الذين كانوا يعيشون حياة بسيطة وحينما جاء الاحتلال الفرنسى ازدادت الأيدى العاملة الزراعية على وجه الخصوص لتمد فرنسا بما تحتاجه من انتاج الجزائر الزراعى. ومن ثم تغيرت مظاهر الحياة فى المجتمع الجزائرى وتوافد العمال الفرنسيون إلى الجزائر رغبة فى العمل والثراء وهذا الوضع ترتب عليه نتيجة أخرى وهى ان العامل الجزائرى أصبح بدون خبرة ومهارة بمقارنته بالعامل الأوروبى الذى كان يمتاز بالنشاط والخبرة بالإضافة إلى قدر كاف من التعليم المهنى. وأصبح العامل الجزائرى بناء على ذلك فى مرتبة أدنى من العامل الفرنسى، ولذلك قلت الأجور وأصبح العدد الأكبر من العمال الجزائريين يعانون من البطالة، وأثناء الحرب العالمية الأولى تعرف المسلمون الجزائريون على الأرض الفرنسية التى كانوا يدافعون عنها ووجدوا فيها الحرية والحياة والأجر المعتدل بالمقارنة بالوضع فى الجزائر، ولذلك أخذت أعداد من المهاجرين منهم فى الازدياد رغبة فى العمل، فقد هاجر فى هذه الفترة حوالى ١٥٠ ألف عامل. وقد أقلق هذا الوضع المستوطنين الفرنسيين فى الجزائر ولذلك وجه رئيس اتحاد البلديات فى الجزائر نداء إلى اتحاد النقابات الجزائرية فى عام ١٩٢٣ قال فيه: «ان المجلس البلدى يوجه عناية الإدارة العليا فى الجزائر ونواب المستعمرة واتحاد الرؤساء والحاكم العام إلى الوضع الذى يزداد تعقيداً يوماً بعد يوم بخصوص هجرة العمال الوطنيين من المستعمرة، ولذلك يجب منع هؤلاء العمال وخاصة الزراعيين منهم من الذهاب إلى فرنسا ومنع العاصمة الفرنسية من هذه الأيدى العاملة اللازمة لإعادة البناء إلى وطنها. وأضاف أن هذه العناصر مثيرة للشغب ومريضة بالدرن وتمثل تهديداً للعاصمة الفرنسية، ولذلك صدر مرسوم شوتان.

(٢) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ص ص ٤٠٤ – ٤٠٥.

ويمكن القول بأن هذا المرسوم كان من العوامل التى دفعت النخبة الجزائرية إلى التكتل ثم خلق منظمتهم بشكل شبه رسمى فى عام ١٩٢٧، ثم اتخذت الشكل التنظيمى الواضح فى عام ١٩٣٠. وقد أوضحت النخبة ان الهدف من خلق الاتحاد هو ايجاد التفاهم المشترك بين أعضاء الاتحاد وبين الفرنسيين، وان أعضاء النخبة سيكونوا مخلصين لفرنسا التى جاءت إليهم بالحضارة، ووعدوا باحترام السلطات الفرنسية فى الجزائر. وكان هناك اجماع من أعضاء الاتحاد على ضرورة المساواة بين المسلمين والفرنسيين والاعتراف بمطالب الجزائريين وايجاد تمثيل بناء لهم فى البرلمان واصالح المجالس النيابية، كما أجمعوا أيضاً على ضرورة المطالبة بالمساواة فى الخدمة العسكرية ورفع مرتبات الجنود والغاء محاكم الردع(*) لممارسة العدالة الحقة، وطالبوا بتعيين قضاة مسلمين والنظر بعين الرعاية إلى عمال المناجم وبإلغاء الغرامات الجماعية وتحسين أسلوب معاملة السجناء، والغاء الضرائب على الأطيان الموقوفة والمساواة فى التعليم وفى رواتب الموظفين الفرنسيين بالوطنيين، وطالب أعضاء الاتحاد أيضاً باصلاح أحوال الفلاحين الجزائريين ومنحهم قروضاً زراعية، وبحرية العقيدة وبمساواة الدين الإسلامى بالأديان الأخرى، وبتطبيق القوانين الاجتماعية على الجزائر(١).

ونلاحظ على هذه المطالب انها كانت تقوم على التعاون مع فرنسا والمطالبة بالقضاء على سياسة التفوق العنصرى التى سارت عليها فرنسا فى الجزائر.

وكانت هناك عوامل ساعدت النخبة على اكتساب ثقة الشعب الجزائرى وهى فروع الاتحاد التى انتشرت فى جميع أنحاء الجزائر، والمرونة السياسية التى كان يتمتع بها قادة النخبة أمثال فرحات عباس والدكتور بن جلول. كما أتاحت معرفة النخبة باللغة الفرنسية وإجادتها الفرصة أقامها للاندماج فى مناقشات المجالس المحلية المختلفة، وبالتالى توصيل مطالب الجزائريين إلى الإداريين الفرنسيين.

(*) محاكم الردع محاكم خاصة بالجزائريين فقط، وتتوفر فيها سرعة الفصل وتهدف إلى استخدام القضاء كوسيلة رادعة فى يد الإدارة الفرنسية.

(1) Abbas, La Nuit Coloniale, p. 199.

وقد أيد أعضاء النخبة جميعاً بدون استثناء الادماج بل واعتبروه المطلب الرئيسي لغالبية الشعب الجزائرى، واتضح ذلك من قول زناتي أحد أعضاء النخبة المبرزين: «لا توجد سياسة ممكنة التحقيق فى الجزائر سوى السياسة الفرنسية الظاهرة التى تتمثل فى الإدماج الذى لن يتحقق إلا عن طريق المشاركة فى العمل من جانب هذا الشعب الأصيل. ان شعب الجزائر المسلم يريد أن يصبح فرنسياً، وليس من المعقول أن تعتمد ملايين عديدة على الوعود بالإصلاح الاقتصادى دون تحقيق هذه الوعود. وللأسف لن يأت الهدوء إلا بعد انتظام المسألة السياسية التى تشغل الأذهان»(١). وقد حاول فرحات عباس تبرير المطالبة بسياسة الادماج وإيضاح سبب التجاء النخبة إلى فرنسا بقوله: «أننى أكره العنف بقدر ما أكره الظلم، كما أكره تمسك أصحاب الامتيازات بامتيازاتهم، وهنا فى الجزائر ما يزيد فى الظلم فظاعة هو تغلغله فى مرافق الحياة كلها وسيطرته على البلاد واستحواذه على العقول واستيلائه على القلوب، فمن العبث أن نميز بين الفرنسى الصالح والفرنسى الطالح فكلهم فى ظلم العربى سواء، وان مسئوليتهم واحدة لأن الظلم وليد نظام وربيب مبدأ متناف مع الرشد والصواب... ان فرنسى الجزائر لم يكونوا فى أول الأمر مجبولين كلهم على الشر والظلم ولكن النظام الاستعمارى الذى أقامته البرجوازية الفرنسية كيفهم على هذا النمط، فاتخذوا كلهم من العنصرية مذهباً ومن الظلم ديناً».

«... لا يوجد فى هذا العالم نظام أشد ظلماً من النظام الاستعمارى الفرنسى فى الجزائر، ولا يوجد نظام استعمارى على شعب يريد ابادته بذلك التكاليب وتلك الضراوة مثل ما فعله النظام الاستعمارى الفرنسى، ولما لم يصل إلى مبتغاه رأى من الحذق والمهارة أن يتعهد هذا الشعب بعطف أبوى ملوه النفاق، وبنظام ملؤه البهتان. فإن قال الجزائرى: انى عربى أجابه رجال القانون لا، أنت فرنسى لست بعربى، وان طالب بحقوق الفرنسى أجابه نفس الفقهاء: لا؛ انت عربى لست بفرنسى. فلم يجد الجزائريون بدأ من محاربة هذا النظام الجائر والثورة عليه ولذا لم يتأخروا يوماً ما عن الكفاح، فوجهوا أنظارهم فى أول الأمر صوب الديمقراطيين الفرنسيين عسى أن يجدوا فى مبادئهم سنداً ومساعدتهم مدداً. وهذا

(1) Le Tourneau, op. cit., pp. 314 - 315.

يفسر اصرار جيلي واصرار الأجيال السابقة لنا على الألتجاء إلى فرنسا الجمهورية التحررية رجاء أن تساعدنا على القضاء على مذهب الجنس الأعلى والجنس الأسفل الذين كانا يعتبران مذهبين زائفين مزريين. ولكن فى نفس الوقت كان يؤمن بأن الجزائر الجديدة ستبرز من المدرسة ومن العلوم التكنية، وبأن بذور الحرية تكمن ففى طوايا العقل، وكان يؤمن بأن تعاوناً بين شباب جزائرى وأحرار فرنسيين سيفضى شيئاً فشئ إلى انشاء ديمقراطية حقة»[١].

ونلاحظ ان آراء النخبة كانت تتميز بالاعتدال وبالاستعداد للتصالح مع الفرنسيين من أجل تحقيق برنامجهم الإصلاحى. ولذلك سلكت النخبة جميع الطرق المؤدية رلى فرنسا ومن أجل ذلك، عينت وفداً من ثلاثين عضواً غادر الجزائر إلى فرنسا فى نوفمبر من عام ١٩٣٣ لكى يضع المطالب التى أعلنوها أمام الحكومة الفرنسية. وقابل هذا الوفد وزير الداخلية الفرنسى Albert Sarraut، وعقب انتهاء الزيارة أصدر الوفد بياناً جاء فيه أنه قد استقبل بسرور وأنه تم تشكيل لجنة خاصة لدراسة «الشمكلة المعقدة» التى نتجت عن مطالب الجزائريين الإصلاحية ولكن يبدو ان الوفد عاد إلى الجزائر دون تحقيق نتيجة ايجابية.

على أية حال استمرت النخبة فى معارضة الأسلوب الفرنسي الاستعمارى داخل الجزائر والمطالبة بتعديله، فتناولت مسألة استيلاء الفرنسيين على أراضى الوطنيين وأعلنت ان هذا الأسلوب ضد الصالح الجزائرى. ورفضت بشدة أقوال حاكم عام الجزائر الذى أعلن فى خلال عام ١٩٣٤ ان أسلوب استيلاء الفرنسيين على الأراضى الجزائرية فى صالح الجزائريين وأنهم لا يعون ذلك لأنهم كانوا مظللين من قبل أناس صوروا لهم العكس، وطلب من النخبة اعادة النظر فى أسلوبها. وقد أثارت هذه الأقوال جماعة النخبة وكان عليها أن تسلك أحد سبيلين رهى الطريق الصلبة المعادية أو طريق الاعتدال والتصالح، ولكنهم فضلوا الطريق الثانى رغبة منهم فى تحقيق مطالب الشعب الجزائرى[٢].

إلى جانب ذلك، فهناك قضية على جانب كبير من الأهمية فى برنامج النخبة، تمثلت فى أن أعضاء النخبة كانوا يؤمنون بأن «الوطن الجزائرى» لا

---

(1) Abbas, La Nuit Coloniale, pp. 131 - 132.

(٢) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص ٤٠٧ – ٤٠٨.

وجود له على الإطلاق، فيقول فرحات عباس «نحن الأصدقاء السياسيين للدكتور بن جلول كان يمكننا أن نصبح من «القوميين» وهذا الاتهام ليس بالشئ الجديد، فقد تحدثت إلى شخصيات عديدة حول هذا الموضوع. أما رأى فمعروف تماماً: فالاحساس القومى هو ذلك الشعور الذى يدفع بشعب إلى العيش داخل حدوده الاقليمية، وهو الشعور الذى خلق العديد من الأمم. ولو كنت قد اكتشفت الوطن الجزائرى لأصبحت من الوطنيين، ولن أخجل آنذاك من هذه الجريمة، فالرجال الذين يموتون دفاعاً عن فكرة وطنية يبجلون ويحترمون أبلغ الاحترام، وليست حياتى بأثمن من حياتهم، ولكننى مع ذلك لن أموت دفاعاً عن هذا الوطن، لأن هذا الوطن غير موجود ولم أستطع أن أكتشفه. لقد سألت التاريخ وسألت الأحياء والأموات، وزرت المقابر ولم يحدثنى أحد عن هذا الوطن، وليس فى وسع انسان أن يقيم بناء على الرياح. وقد بددنا مرة وإلى الأبد جميع الضباب والخيال لنربط بين مستقبلنا وبين ما تحققه فرنسا فى هذه البلاد. لا أرى انساناً يؤمن إيماناً بقوميتنا. أما ما نريد أن نحارب من أجله فهو تحررنا السياسى والاقتصادى، وبدون هذا التحرر للمواطن الجزائرى لن تكون هناك جزائر فرنسية تبقى إلى الأبد»[1].

ونلاحظ على هذه الأقوال اصرار عباس على نفى وجود وطن جزائرى وبالتالى فليس هناك أساس للشعور القومى فى الجزائر، بل ان كلمة «قومى» أصبحت تعنى اتهاماً وجريمة، فى نظر النخبة، وانما الشئ الثابت القائم بالفعل هو الوجود الفرنسى فى الجزائر الذى يمثل كل شئ بالنسبة لها الماضى والحاضر والمستقبل.

وإنطلاقًا من هذا الاعتقاد الراسخ فإن سياسة ذوبان المجتمع الجزائرى فى المجتمع الفرنسى هى الحل الأمثل وهى التى ستحقق التقدم والرقى للجزائر، فمن وجهة نظر أعضاء النخبة أن سكان الجزائر البالغين أكثر من ستة ملايين نسمة والذين يعيش غالبتهم حياة الكفاف ينبغى أن يصبحوا فرنسيين، وينبغى أن يتمتعوا بالحقوق السياسية والاجتماعية التى كان يتمتع بها المواطن الفرنسى. وبالرغم أن أعضاء النخبة كانوا يقدرون فى ذات الوقت بأن مسألة الادماج لن

---

(1) Gillespie, op. cit., p. 48.

تمر دون مخاطر سياسية وستتكلف نفلقات باهظة وجهود شاقة فرنهم عادوا وأكدوا فائدتها العظمى بالنسبة للجزائر(١).

وقد حاول أعضاء النخبة اقناع الشعب الجزائرى بقبول مبدأ الإدماج واستندوا فى ذلك إلى القرآن الكريم وحاولوا استغلال النزعة الدينية لدى جماهير الجزائريين فقالوا: «ليس هناك فى القرآن الكريم ما يمنع الجزائرى المسلم من أن يكون فرنسى الجنسية قوى السلاح حاضر الجنان داعياً للتضامن الوطنى، لا شئ يمنع ذلك إلا الاستعمار»(٢).

وهذه المحاولات والجهود التى بذلتها النخبة تؤكد انه كانت هناك حركة مناهضة داخل المجتمع الجزائرى لمبدأ الإدماج لأن فيه الغاء للكيان الجزائرى ومحاولة للقضاء على الشخصية الجزائرية الأصلية.

ومن القضايا المهمة التى أثارتها النخبة الجزائرية هى قضية منح الجنسية الفرنسية للموطنيين الجزائريين، ومسألة الابقاء على الحالة الشرعية لهم كمسلمين، ونلاحظ هنا ان النخبة كانت تؤيد التنازل عن الوضع الشرعى للمسلمين من أجل الحصول على الجنسية الفرنسية. وينبغى أن نوضح ما يعنيه تنازل الجزائرى عن وضعه الشرعى كمسلم، ففى هذه الحالة لا يصبح لحكومة الفرد سلطان عليه، وفى أحواله الشخصية من زواج وطلاق وميراث لا يحتكم إلى الشريعة الإسلامية، وإنما يحتكم إلى القانون المدنى الفرنسى الذى تخالف أحكامه أحكام الشرع الإسلامى على خط مستقيم، فالطلاق بيد الحاكم لا يوقعه إلا لأسباب قهرية، والإرث على التساوى بين الذكور والإناث، والزواج بعقد مدنى لدى الحاكم الفرنسى، وتعدد الزواج خيانة يعاقب عليها مرتكبيها. وعلاوة على ذلك يوجب المتجنس على نفسه برضا واختيار أن يكون جندياً مقاتلاً فى صفوف الفرنسيين حتى ضد المسلمين أنفسهم(٣).

وقد احتج قسم كبير من مسلمى الجزائر على هذه السياسة التى سلكتها فرنسا واعتبروها عدواناً من جانبها وخاصة بعد منح يهود الجزائر الجنسية الفرنسية

---

(1) Legum, Africa, p. 12.

(2) Abbas, Le jeune Algerien, p. 144.

(٣) مكتب الأخبار التونسية، الحملة الصليبية على الإسلام فى شمال افريقيا، ص ٧.

بمقتضى مرسوم كريميو فى عام ١٨٧١ . وكان يقابل هذا الرفض جبهة جديدة تمثلت فى المسلمين الجزائريين الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية ، هؤلاء كونوا فى خلال عام ١٩٢٣ جمعية تدعى «جمعية المسلمين الفرنسيين». وكانت مهمة هذه الجمعية العمل على بث الدعوة لزيادة أعداد المتجنسين، والإدارة الفرنسية تدعمها وتزيد من نشاطها بشتى الوسائل(١).

وأمام هذا الوضع خلقت قضية «الجنسية الفرنسية» بالفعل انقساماً داخل المجتمع الجزائرى، وأدت إلى تصارع الأحزاب الوطنية بين مؤيد ومعارض، وكانت مسألة ايجاد انقسام داخل المجتمع الجزائرى من أهداف الإدارة الفرنسية فى الجزائر حتى تجد المناخ الملائم لضرب الوطنيين بعضهم ببعض، وبالتالى لا تتواجد وحدة وطنية تقف ضدها.

هذا وقد سارت النخبة على منوال «جمعية المسلمين الفرنسيين» بل انها كانت تضم العديد من أعضاء النخبة. وأيدت الدعوة الرامية إلى تجنيس الجزائريين، ولذلك ناصرت جميع التشريعات التى أصدرتها الحكومة الفرنسية لصالحه. ونذكر منها على سبيل المثال قانون ٤ فبراير ١٩١٩ السابق ذكره، والذى فرق بين نوعين من الجزائريين: الرعايا وهم أولئك الذين حافظوا على حالتهم الشخصية كمسلمين وظلوا يعيشون فى ظل التشريع الإسلامى، وهذه المجموعة لم تتمتع بأية حقوق مدنية أو سياسية لأنهم رعايا. أما أصحاب القسم أو النوع الثانى فهم المواطنين وهم الذين تخلوا عن حالتهم الشخصية كمسلمين وقبلوا الدخول تحت أحكام القانون الفرنسى، وكان هؤلاء متمتعين بجميع الحقوق المدنية السياسية الفرنسية لأنهم أصبحوا فرنسيين(٢). وبالطبع رفض قسم كبير من أبناء المجتمع الجزائرى الحصول على كامل الحقوق السياسية، ورغم ان قانون ١٩١٩ وضع مجموعة من الشروط(*) التى لا يحق للجزائرى الحصول

---

(١) مكتب الأخبار للتونسية، المرجع السابق، ص ص ٧، ٨.

(٢) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص ٣١١ - ٣١٢.

(*) وكانت هذه الشروط هى الخدمة فى الجيش الفرنسى، معرفة القراءة والكتابة بالفرنسية، الحصول على وسام فرنسى، أن يكون الشخص مولوداً لأب جزائرى متجنس بالجنسية الفرنسية، بلوغ ٢٥ عاماً، عدم الزواج.

على الجنسية الفرنسية، إلا إذا استوفاها، فإن جماعة النخبة دافعوا عنه وأخذوا يحثون الجزائريين على قبوله.

ومن المسائل التى شغلت تفكير النخبة وكان لها آثار على علاقتهم بفرنسا الاحتفالات المئوية للاحتلال الفرنسى للجزائر، والتى أقيمت فى عام ١٩٣٠. لقد اتخذت هذه الاحتفالات شكلاً مهيناً ومحقراً للجزائريين وانتشرت مظاهرها فى كل مكان فى الجزائر وتعمدت الإدارة الفرنسية أن تكون الاستعدادات لهذه الاحتفالات على أشدها فزينت الجدران بالقيشانى وبالرسوم الملونة، وزينت المصالح الحكومية مثل دار اللجان المالية الذى كان بمثابة برلمان يحكم البلاد لفترة تقدر بنحو ثلاثين عاماً. كذلك أقيمت المسرحيات لتعرض عند استقبال رئيس الجمهورية الفرنسية الذى كان سيحضر هذه المناسبة. وعلاوة على ذلك وضعت فرنسا مصادرها المالية ومصادر المستعمرة - الجزائر - فى خدمة هذه الاحتفالات، وقد قدرت النفقات بحوالى مليون فرنك[1].

وقد حاولت فرنسا ان تظهر فى هذه الاحتفالات أهمية الانجازات الفرنسية بالنسبة للجزائر ومزايا الاحتلال الفرنسى لهذه البقة فيقول أحد الكتاب: ان الفوائد المادية التى أنجزها الفرنسيون فى الجزائر عديدة ومختلفة، فهناك ا لطرق الممهدة والسكك الحديدية ومشروعات الرى واصلاح الأراضى وقد بذلت فيها فرنسا جهوداً مضنية. كذلك كانت عملية تصدير المواد الخام الجزائرية إلى فرنسا مصدر فائدة للبلدين، وهناك المشروعات السياحية الضخمة التى قامت بها شركة Companie Generale Transatlantique من انشاء طرق حديثة واقامة فنادق من الدرجة الأولى وأخرى متوسطة،[2]. وفى الحقيقة ان جهود فرنسا فى المجال الاقتصادى الجزائرى كانت واضحة رغم ما يقال عن الاستعمار الفرنسى. وإذا حاولنا مقارنة الأحوال الاقتصادية للمستعمرات الفرنسية بالمستعمرات الانجليزية لوجدنا اختلافاً. وقد كان هذا الأمر واضحاً أمام أعين الكتاب والمؤرخين الانجليز فقد كتبوا قائلين: ان الاستعمار الفرنسى صادف نجاحاً فى الشمال الأفريقى بدون شك، وكان الفرنسيين فخورين بممتلكاتهم فى

(1) Berque, op. cit., pp. 223 - 234.

(2) Polson Newman, The Mediterranean and its Problems, p. 213.

هذا الجزء من امبراطوريتهم، وإذا حاول أحد الانجليزى البحث عن ظروف مشابهة لتلك التى فى تونس أو الجزائر أو مراكش فإنه سيصاب بخيبة أمل»[1].

وقد انتهزت النخبة فرصة هذه الاحتفالات وطالبت فرنسا بتطبيق المبادئ الخاصة بإعلان حقوق الإنسان والتى أقرها جوهر الإسلام. وبدلاً من أن تحاول فرنسا إرضاء الآمال الوطنية قررت زيادة أعداد القادة المسلمين المنتفعين بوجودها فى الجزائر[2]. ومن هنا بدأت تشعر بخيبة أمل وتفقد الثقة فى فرنسا.

ومن الموضوعات التى شغلت أذهان النخبة الجزائرية فى الفترة من عام ١٩٣١ إلى ١٩٣٩ الوضع الاقتصادى للجزائر، فقد تركت الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ - ١٩٣٠ آثارها على الجزائر وتمثلت فى غلاء المعيشة والبطالة. وكانت هذه الموضوعات تمثل ركائز الحياة السياسية الجزائرية آنذاك.

وكان هذا الغلاء ناتجاً عن نظام التصدير إلى فرنسا بصفة خاصة ولذلك طلب المندوب العام Duroux ضرورة اعادة تنظيم السياسية الاقتصادية الجزائرية، وأكد أن هناك مبدأ اقتصادية تقليدياً وهو Laissez faire Iaissez Passer ويعنى سياسة اقتصادية حرة جديدة، ثم طالب بضرورة تدخل الدولة من أجل حماية اقتصاد البلاد[3]. واستدعى وضع سياسة اقتصادية جديدة ضرورة تنظيم الانتاج وما يتبعه من تنظيم حق ملكية الأراضى وايجاد قانون للعمل من أجل القضاء على البطالة. فقد أوضحت احصائيات عام ١٩٣٢، ان نسبة البطالة بين العمال كانت ١١٪ وظلت هذه المشكلة قائمة حتى عام ١٩٣٥ فلم يكن هناك خلال هذه السنة سوى ٤,٧٨٠ عاملاً فقط.

ومن ناحية أخرى قام العمال العاطلون بتكوين لجنة للدفاع عن حقوقهم. وحاولت الإدارة الفرنسية أيضاً ايجاد مخرج لهذه الأزمة، فقامت بتشغيل ١٠٠٠ عامل فى المصانع الفرنسية، وشجعت هجرة الباقين إلى فرنسا ليجدوا فرص العمل فى المؤسسات الفرنسية المختلفة. وبالفعل قامت الإدارة الفرنسية بتسهيل

(1) Polson, op. cit., p. 214.
(2) Berque, op. cit., p. 224.
(3) Kaddache, op. cit., pp. 205 - 206.

اجــراءات ســفــرهم إلى فــرنســا وأمــدت كل منهم بمبلغ ١٦٠ فــرنكاً لشــراء الضروريات قبل السفر(١).

ولكن هذه الإجراءات التى اتخذتها الإدارة الفرنسية لم تسهم فى حل مشكلة البطالة بشكل جدى وذلك انه رغم أن فرنسا أعلنت ان الإدارة الجزائرية تتبع النظم السائدة فى العاصمة الفرنسية، كان الفرنسيون والأوروبيون يتقاضون أجوراً أكثر من الوطنيين. وشغلت هذه المسألة أذهان قادة الأحزاب السياسية الجزائرية وخاصة بعد قيام طبقة العمال بمظاهرات عديدة تدفعها أيدى شيوعية.

وقد استغل خصوم السياسة الوطنية وخاصة من الشيوعيين فرصة وقوع بعض الأحداث الدامية لتقويض دعائم الحركة الوطنية. فقد وقع فى عام ١٩٣٥ صدام بين المسلمين واليهود فى قسنطينة، وتفسير ذلك ان أحد اليهود ويدعى الياهو ضلفى وجه الاهانات إلى السملمين وإلى الدين الإسلامى أثناء وضوء المسلمين فى الجامع الأخضر بقسنطينة، وكانت نتيجة ذلك أن خرج المسلمون فى غاية الاستياء إلى الشرطة، ولكن اليهودى لم يكف عن السب بل شاركه اليهود المجاورين له برمى المسلمين بالحجارة ثم الرمى بالرصاص. وأمام هذا الاعتداء رد المسلمون على اليهود بالمثل، وتم ا ستدعاء المفتى لتهدئة الموقف ولكنه لم يفلح. فتدخلت النخبة وعلى رأسها د. بن جلول الذى استطاع بعد جهد جهيد أن يسكت الناس ويفرقهم. ولكن فى اليوم التالى كرر اليهود المناوشات فاجتمع بن جلول وبن باديس رئيس جمعية العلماء واتفقا على أن يخطبا فى الناس لتهدئتهم فى الجامع الكبير، وبالفعل تم ذلك وساد الهدوء المنطقة، إلا ان اليهود عادوا إلى المناوشات مرة ثالثة مما اضطر المسلمون إلى الرد عليهم البطش بهم(٢).

ونتج عن هذه الأعمال الحاق خسائر بحوانيت اليهود والمسلمين، وقتل من اليهود ٢١ شخصاً ومن المسلمين اثنين. أما عدد الجرحى فقد كان كثيراً من الطرفين ثم أعلنت حالة الطوارئ وحظر التجول.

على أن المناوشات عادت للمرة الرابعة على أشدها حينما قتل الجنود اليهود

(1) Kaddache, op. cit., p. 210.

(٢) أنظر: محمد الميلى، ابن باديس وعروبة الجزائر، ص ص ١٠٧ – ١٢٢.

طفلاً مسلماً فتقدم المسلمون إلى الحاكم العام بشكواهم، فاستمع إليهم ووعد بأن يطلب من اليهود الكف عن هذه الأعمال. وأخذ الدكتور بن جلول من جانبه ينتقل من مكان إلى آخر مهدئاً المسلمين مداوياً الجرحى معرضاً نفسه للخطر(١).

وإزاء هذا الصدام حاول الشيوعيون إثارة غضب المسلمين وخاصة العمال ضد اليهود بعد انتهاء المشكلة، فأصدروا الصحيفة الفرنسية "La Franchise" خصيصاً للتنديد بجشع الملاك اليهود وذلك للامعان فى زيادة الاثارة. وفى يناير ١٩٣٥ نشروا لافتات تحمل عبارة «الموت لليهود» Mort Aux Juifs(٢). وتطور الأمر إلى مجء لجنة شيوعية ومندوب شيوعى لمناقشة أحداث قسنطينة. ومن ناحية أخرى طلب الحزب الشيوعى فى خطاب أرسله إلى الحاكم العام للجزائر ضرورة اطلاق سراح مسجونى قسنطينة، والقاء القبض على المسؤولين عن الحوادث التى وقعت. ولكن النخبة أرادت تهدئة الموقف وأعلنت أن اليهود والمسلمين أخوة حتى لا تترك ثغرة للشيوعية وجدت صداها بقيم بعض المظاهرات والاضطرابات العمالية خلال عام ١٩٣٥.

ويرى بعض بعض الكتاب ان سبب هذه الأحداث الدامية، يرجع أساساً إلى تجنيس اليهود بالجنسية الفرنسية وبالتالى أصبحوا مواطنين فرنسيين لهم حقوق الفزنسيين كاملة، ومن ثم تكونت عندهم عقدة إلتفوق فاعتدوا على الجزائريين العزل(٣). ولا شك أن العداء العقائدى كان من العوامل الباعثة لهذا السلوك. ونلاحظ أيضاً ان أسلوب النخبة إزاء هذا الحادث كان سلمياً ويهدف أولاً وأخيراً إلى مصالحة فرنسا ومحاولة عدم التصادم معها.

وفى الفترة من عام ١٩٣١ إلى ١٩٣٦ كان برنامج النخبة لا يزال يركز على مسألة الاصلاحات الوطنية، وكان من بين القضايا التى أثارها مسألة الخدمة العسكرية. فقد كانت الإدارة الفرنسية فى الجزائر قد أصدرت قانوناً فى عام ١٩٢٨، يقضى بجعل الخدمة العسكرية عاماً واحداً للمجندين، ولكن هذا القانون أصبح بعد ١٩٣٠ لا ينطبق إلا على المجندين الأوروبيين فقط بينما ظل الوطنيون يؤدين الخدمة العسكرية لفترة عامين. ولذلك طالبت النخبة بضرورة

---

(١) الميلى، المرجع السابق، ص ١٢٥.

(2) Kaddache, op. cit., p. 213.

(3) Kaddache, op. cit., p. 233.

المساواة فى هذا المجال. وضرورة المساواة أيضاً فى الرواتب التى تمنح لأسرة المجند سواء كان أوروبياً أو وطنياً(١).

ومن الأساليب الفرنسية التى لم ترض النخبة الشرطة الفرنسية وأساليبها الخشنة مع الوطنيين وخاصة التجار منهم، بينما هذا الأسلوب كان لا يستخدم على الاطلاق مع الأوروبيين. واعترض النخبة أيضاً على نظام الحج الذى كانت تتولى أمره الإدارة الفرنسية، وأكدوا ان الحجاج دائماً ضحية هذا الإرتباك الإدارى. وأوضح كراد وهو من النخبة ان الحجاج دائماً مكدسين بجانب بعضهم البعض أثناء رحلتهم ويعاملون معاملة سيئة من الإدارة وظروفهم الصحية سيئة للغاية(٢). وكانت وسيلة النخبة فى تحقيق بعض مطالبهم هى الاستقالة من مناصبهم، وقد حدث ذلك فى عام ١٩٣٥ حينما رفضوا المساهمة فى انتخابات المجلس البلدى لمدينة الجزائر ولم يتراجعوا عن موقفهم إلا حينما وعدهم الحاكم العام بتحقيق مطالبهم مقابل التراجع عن استقالتهم. وقد قال حافظ وهو من النخبة فى خطبة أمام املجلس البلدى: «نحن أخذنا أماكننا من أجل العمل سوياً وبروح من المودة والمحبة من أجل عزتنا ومدينتنا، تحيا مدينة الجزائر، تحيا الجزائر، تحيا فرنسا، تحيا الجمهورية»(٣).

وإلى هذا الحد ظلت النخبة معتدلة فى النقد الذى وجهته إلى السياسة الفرنسية فى الجزائر، ولم تترك مناسبة إلا وأكدت عن رغبتها فى المساهمة فى الحياة الوطنية الفرنسية، كما ظلت النخبة إلى هذه الفترة تؤكد التصاقها بفرنسا ففى خلال عام ١٩٣٥ أكد العمودى ان الجزائر مقاطعة فرنسية، وأنه لا يمكن النقاض فى مسألة السيادة الفرنسية على الجزائر وأن العالم يعرفها ويقبلها وان مسلمى الجزائر فرنسيين شرعاً وقانوناً، وسار بقية أعضاء النخبة على هذا المنوال وكانوا يعتبرون أن أقصى مطالب يمكن أن ينادى بها الوطنيون هى زيادة أعداد الممثلين فى اللجاتن المالية والمطالبة بالمسواة فى المجالس المحلية وايجاد الضمانات الكافية لاخراج انتخابات صادقة حقيقية(٤).

---

(1) Ibid., p. 224.

(2) Kaddache, op. cit., p. 224.

(3) Ibid.. p. 225.

(4) Berque, op. cit., pp. 225 - 226.

وقد أثارت النخبة مسألة الانتخابات أكثر من مرة، وذلك أنه خلال عام ١٩٣٥ وقعت مصادمات بين الوطنيين والفرنسيين أثناء الانتخابات البلدية التى جرت فى العاصمة الجزائرية، وذلك لمطالبة النخبة بالمساواة السياسية بينهم وبين الفرنسيين(١). وقد ظلت النخبة على اعتدالها ولم تشأ أن تجعل الثورية والتطرف منهاجاً لها، ولذلك أخذ أعضاؤها يؤكدون ان الأحداث التى وقعت لا تمس اخلاصهم لفرنسا، وأنهم يرغبون فى معاقبة المتمردين، وقدموا اقتراحات بذلك.

ونتيجة لعدم الاستقرار الذى ساد الجزائر فى عام ١٩٣٥ أرسلت الحكومة الفرنسية وزير الداخلية Marcel Reigner إلى الجزائر لتقصى الأمور عن كثب. وقد علقت النخبة الجزائرية آمالاً عريضة على هذه الزيارة خاصة وان رينيه أعلن قبل مجيئه أنه يهدف إلى إحداث تغيير كبير فى الوضع الإسلامى. وانتهز أعضاء النخبة هذه الفرصة لإعلان مطالبهم، فأعلن العمودى رئيس تحرير صحيفة La Defense الأهداف التقليدية للنخبة وأكد على ضرورة حياد الانتخابات، وعلى أن الاصلاحات السياسية هى الحل الأفل للمشكلة الجزائرية. أما شكيكن فقد عرض المطالب الإسلامية التى كان يراها، من وجهة نظره، تنحصر فى: أن تصبح الجزائر مقاطعة فرنسية، وتطبيق القانون العام الفرنسى على الوطنيين، والغاء الإجراءات والنظم الخاصة أو الاستثنائية، وإيجاد تمثيل واسع النطاق فى المجالس المحلية الجزائرية وربط الأقسام الجزائرية بالعاصمة الفرنسية(٢).

أما بقية الأعضاء أمثال كراد ومدين وعمار وحافظ فقد قدموا مذكرة إلى رينيه تضمنت أيضاً مطالب الجزائريين وركزوا فيها على عدة مسائل مثل: التعليم باللغتين العربية والفرنسية، والمساواة فى الخدمة العسكرية، تطبيق مبدأ المساواة فى العمل والمساواة فى الأجور على المسلمين، حرية السفر إلى فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية(٣).

وقد عقد رينيه لقاءات مع جميع ممثلى الأحزاب السياسية الجزائرية آنذاك، وسادت الجزائر موجة من المظاهرات السلمية التى كان شعارها يحيا رينيه، تحيا

---

(1) Kaddache, op. cit., p. 226.
(2) Kaddache, op. cit., p. 226.
(3) Ibid., p. 227.

فرنسا. وأخذت النخبة تؤكد بعد كل لقاء ان الاخاء الفرنسي سيجعل الجزائر أكثر بهاءً وقوة من أجل مجد فرنسا. ورغم هذه الجهود التى بذلتها النخبة فى المطالبة بالاصلاحات فقد أصدر رينيه منشوره الذى لم يتناول مسألة الاصلاح على الاطلاق ولم يقم بما وعد به من تغيير فى الوضع الإسلامى(1). وربما كان هذا الموقف عائداً إلى استماع رينيه لآراء ممثلى المستوطنين وتأثره البالغ بها، فقد أكدوا ان المسألة الوطنية لا يمكن حلها إلا باستخدام القوة والعنف.

وفى نهاية الزيارة صدر المنشور الذى حمل اسمه Circulaire Reigner وكان يتضمن مادتين: نصت المادة الأولى منه على تتبع فرنسا بكل وسيلة وبكل أسلوب لمحاولات الاستفزاز التى تصدر من الوطنيين الجزائريين، أو من الوطنيين فى المستعمرات والمحميات الفرنسية أخرى، أو من الخارجين الذين يلجأون إلى الجزائر، وبصفة خاصة إذا قام هؤلاء بمظاهرات ضد السيادة الفرنسية، وأعاقوا بشكل مباشر وغير مباشر تطبق المراسيم والقوانين والتنظيمات والأوامر الخاصة بالسلطة العامة، وكل من تثبت ادانته سيعاقب بالسجن لفترة تتراوح بين ٣ شهور وعامين وبغرامة من ٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ فرنك.

أما المادة الثانية فقد نصت على أنه إذا كان الشخص الذى تثبت ادانته من الموظفين سيكون العقاب مضاعفاً، وسيحرم من ممارسة وظيفته العامة لفترة تتراوح بين خمسة وعشرة سنوات(2).

وبذلك لم يفعل رينيه أكثر من المطالبة بتشديد قبضة فرنسا على مستعمراتها وتدعيم جهاز الردع فى الجزائر. وللمرة الثانية تهتز ثقة النخبة فى فرنسا وفى وعودها ومن ثم بدأ نقدها للسياسة الفرنسية يشتد ويزداد قوة عن ذى قبل خاصة وان الإدارة الفرنسية طبقت مرسوم رينيه فى أواخرا عام ١٩٣٥ حينما وجهت إلى الأمين العمودى اتهاماً بالمشاركة فى تنظيم مظاهرات ضد فرنسا وأجبرته على دفع غرامة مالية. وقد استمرت العمودى فى مهاجمة السياسة الفرنسية ورد على هذا السلوك بقوله: «أدينونى إذا كانت ضمائركم تسمح بذلك. ولكن لا تنسوا ان لى شركاء وجميعهم من الفرنسيين: أمامى وفى بعض الأحيان مثلى تماماً أن من يمر فى الجزائر يخجل من بلاده»(3).

---

(1) Abbas, La Nuit Coloniale, p. 128.

(2) Kaddache, op. cit., p. 228.

(3) Loc. Cit.

كان يمكن أن يتغير أسلوب النخبة وبرنامجها ويتخذ شكلاً يحمل طابع الثورية والعنف خاصة وان مظاهر الاستياء كانت قد بدأت تتضح، ولكن حدث ما غير الموقف وجعل النخبة تظل على حالها من الاعتدال، ونقصد بذلك مجئ حكومة الجبهة الشعبية إلى فرنسا وتوليها الحكم فى عام ١٩٣٦(*). وقد رأس هذه الوزارة ليون بلوم وشغل منصب وزير الداخلية موريس ڤيوليت الذى شغل منصب حاكم عام الجزائر فى الفترة من ١٩٢٥ إلى ١٩٢٧. وكان ڤيوليت يعتنق الأفكار التحررية وقد بدأ عمله باتخاذ بعض الإجراءات المعبرة عن موقفه والتى بعثت الآمال فى النخبة من جديد مثل: اطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين من الشمال الافريقى، وجعل للجزائريين حق تكوين نقابات خاصة بهم، وبذلك الوعود بزيادة المبالغ المخصصة للتحسين والإصلاح. وقد كان موريس ڤيوليت إدارياً محنكاً وعلى وعى بالغضب المكبوت فى المجتمع الجزائرى ومتعاطفاً مع النخبة الجزائرية ولكن بحذر شديد، كما كانت أفكاره تتفق مع أفكارها وخاصة أنه ناصر مبدأ (الإدماج)، ولذلك اعتبرته النخبة نصيراً لها.

ونستطيع أن نتعرف على أفكار ڤيوليت من الكتاب الذى أصدره فى عام ١٩٣١ تحت عنوان «هل تحيا الجزائر؟ L'Algerie Vivra-t-elle» والذى سبق ذكره[1].

فقد عبر ڤيوليت عن سياسة الإدماج بقوله: «ان السياسة الفرنسية فى الجزائر لا يمكن أن يكون لها سوى شكل واحد وهو الإدماج»، ثم أخذ ڤيوليت يحذر الفرنسيين من تجاهل الحقائق والآمال الوطنية فقال: «ستظهر لنا أخطر المشكلات فى الشمال الافريقى قبل نهاية عشرين عاماً من الآن، ان الخطر يكمن فى العدوى التى يمكن أن تنتقل إلى النخبة الجزائرية من جانب الروح القومية المتأججة التى ظهرت فى بقية أنحاء العالم العربى، وهذه يمكن تجنبها فى حالة واحدة، إذا منحنا هؤلاء الناس المساواة السياسية، وأوجدنا نظاماً تعليمياً ثابتاً وخاصة بالنسبة للأطفال الجزائريين»[2].

(*) اصطلح الساسة فى غرب أوروبا على تسمية ائتلاف الأحزاب اليسارية وخاصة الاشتراكية والشيوعية بالجبهة الشعبية، وقد تألفت فى فرنسا عام ١٩٣٦ برئاسة ليون بلوم.

(1) Gordon, op. cit., p. 22.

(2) Loc. Cit.

ونلاحظ ان هذه الأفكار كانت تتمشى تماماً مع أفكار النخبة، ولكن ما كان يقلق ڤيوليت هو عدوى القومية التى كان يمكن أن تتسرب إلى النخبة إذا لم تصلح فرنسا من سياستها فى الجزائر، وقد صدق ظنه فقد تحولت بعد أن خيبت فرنسا آمالها إلى الكتلة الوطنية لتصبح فى صفوف أعداء فرنسا فى أواخر عام ١٩٣٨ كما سنرى.

وقد عرض ڤيوليت آراء بعض الفرنسيين الذين تولوا حكومة الجزائر مثل Augustin Berque والذى كان قد كتب مقالاً عن النخبة تحت عنوان «المثقفين الجزائريين» Intellectuels Algeriens وقال فيه: «ان آمال النخبة القليلة العدد تختلف عن آمال الشعب الجزائرى. لقد كان بعضهم قريباً منا للغاية ومترتبطاً بنا أكثر من ارتباطه بالشعب الجزائرى»[1]. وكان أوجستين بيرك يخشى أيضاً من خطر القومية على النخبة الجزائرية لذلك قال: «لابد من الحذر فهناك احتمال حدوث تغيير مفاجئ من جانب هؤلاء المثقفين وأتباعهم، وفى هذه الحالة ستتحول الشكلة إلى أزمة سياسية قد نعجز عن أن نجد لها حلاً»[2].

ومن أجل اصلاح أحوال الجزائريين تقدم موريس ڤيوليت بمشروع شاركه فيه ليون بلوم ولذلك عرف بـ Le Projet Blum-Violette وكان هذا المشروع يطالب بمنح مسلمى الجزائر حق المواطنة الفرنسية دون التخلى عن وضعهم الشرعى والمدنى كمسلمين. وقد نصت مذكرة المشروع على ما يلى:

«سيسمح للوطنيين بممارسة الحقوق السياسية التى يتمتع بها المواطنون الفرنسيون دون النزول عن وضعهم الشرعى كمسلمين أو اجراء أى تعديل فى وضعهم المدنى، وبذلك يمكنهم التمتع الكامل بالحقوق السياسية الخاصة بالتشريع الفرنسى»[3]. وعلى هذا الأساس يكون عدد الجزائريين الذين سيحصلون على حقوق المواطنين الفرنسيين ٢١ ألفاً خلال العام الأول، ثم يزداد هذا العدد تباعاً فى الأعوام التالية. ولكن هذا الحق كان قاصراً على فئات معينة من الجزائريين مثل: الضباط الذين خدموا فى الجيش الفرنسى وأصحاب الماصب

---

(1) gordon, op. cit., p. 23.
(2) Loc. Cit.
(3) Gordon, op. cit., p. 37.

العلميـة العليا، ورجال الأعمـال البارزين، وأعضاء حرس الشرف، أى الفئات المثقفة ثقافة فرنسية والتى خدمت فرنسا باخلاص[1].

وقد وجه ڤيوليت خطاباً إلى الفرنسيين محاولاً تبرير تقديمه لهذا المشروع قائلاً: «هؤلاء المسلمون حينما يعترضون تغضبون أنتم، وحينما يقبلون الأوضاع الراهنة تسيئون الظن لهم، وحينما يصمتون تخشونهم. ان هؤلاء الناس ليس لديهم وطن سياسى، ولن يتخلوا عن وضعهم الدينى، وهم يطلبون منكم السماح لهم بالإندماج فى مجتمعكم. وأقول إذا رفضتهم هذا المطلب فلا تخشوا أن يحاولوا خلق وطن لهم»[2].

ويعد مشروع بلوم - ڤيوليت خطوة فرنسية هامة فى سبيل اصلاح وضع الجزائريين السياسى من وجهة النظر الفرنسية كما يعد امتداداً للقانون الأساسى لعام ١٩٦٥، وقانون ٤ فبراير ١٩١٩ الذى يعد خطوة هامة فى هذا المجال، ولكن نلاحظ أن جهود فرنسا لم تأت بالثمار المطلوبة، ففى الفترة الممتدة من ١٨٦٦ إلى ١٩٣٤ لم يقبل حق المواطنة الفرنسية مع التنازل عن الوضع الإسلامى سوى ٢٥٠٠ مسلم فقط[3]. ويبلغ هذا العدد فى بعض الأوقات حداً لا يكاد يذكر، فمثلاً أثناء الحرب العالمية الأولى وبالتحديد فى عام ١٩١٧ لم يحصل على حق المواطنة سوى ١٤ شخصاً من الأجانب و ١٢ شخصاً من الوطنيين[4].

وقد ألحق بمشروع بلوم - ڤيوليت مذكرتان تتعلقان بالجزائر، الأولى تقترح ايجاد مجموعتين انتخابيتين فى الجزائر. والثانية كانت تتضمن تقريراً عن مشاكل الميزانية الجزائرية وتفصل مزيداً من تأكيد السيادة التامة لفرنسا فى الجزائر. وهاتان المذكرتان قاسمتا ڤيوليت وجهة النظر فى أن سياسة فرنسا فى الجزائر ينبغى أن تكون الإدماج. ولذلك كانت مقدمة المذكرة الأولى تقول: «ان تطور الوطنيين فى أقسام الجزائر الثلاث (الجزائر - وهران - قسنطينة) وطالبت

---

(1) Behr, op. cit., p. 45.
(2) Behr, op. cit., p. 45.
(3) Loc. Cit.
(4) Behr, op. cit., p. 36.

المذكرة الثانية بضرورة مزج الأوروبيين والمسلمين نفسياً وعقلياً وأن تصبح اللغة الفرنسية هى اللغة الأم للأطفال الوطنيين(١).

أما عن الموقف داخل الجزائر إزاء مشروع بلوم - ڤيوليت فقد تمثل فى ثلاث جهات: النخبة والمستوطنون الأوروبيون والشيوعيون الجزائريون. أما عن موقف النخبة فكان الموافقة التامة على المشروع نظراً لتميه مع أفكارها ومبادئها. أما عن الفريق الثانى وهم المستوطنون الأوروبيون فقد كان الرفض لهذا المشروع الذى يقضى على نظرية التفوق العنصرى إذا قدر له النجاح، وقد تمثل رد فعل المستوطنين فى عقد مؤتمر خلال عام ١٩٣٦ ضم ثلاثمائة من القادة الاستعماريين من جميع أنحاء الجزائر وعلى رأسهم Duroux حاكم الجزائر و Cuttoli حاكم قسنطينة و Roux Freissineg حاكم وهران. وقد عقد هذا الاجتماع من أجل التصويت على المشروع، وكانت النتيجة ٢٩٨:٢ ضد المشروع أى رفضه بالاجتماع تقريباً(٢).

وكان وجهة نظر المستوطنين ان المشروع يؤدى إلى تفتيت المجتمع الجزائرى، وفيه محاباة لفئة على فئة أخرى. وقد كان هذا الموقف يتفق مع موقف المصاليين الذين رفضوا الموافقة على المشروع للحجج السابقة. ومن ناحية أخرى هدد هؤلاء الحكام بإيقاف الإدارة المحلية إذا تمت الموافقة عليه. وكان المستوطنون يريدون من وراء هذا الموقف أن تتراجع النخبة عن تأييدهم للمشروع ولكنها رفضت(٣). كذلك لم يتراجع ڤيوليت عن مشروعه رغم موقف المستوطين وخطب أمام البرلمان الفرنسى قائلاً: «أنتم تعرفون أننى دائم الدفاع عن حقوق الفرنسيين وعن الاستعمار الفرنسى، وتعرفون ان فقدان الجزائر سيكون ضربة موجهة لشرف فرنسا ومجدها، وفى هذه الحال لن توجد لا جزائر ولا افريقيا فرنسية».

وحذر ڤيوليت من تجاهل الشعور بالمرارة الذى كان يسود جماهير الجزائريين وكذلك الفئة القليلة المرتبطة بفرنسا، وهى النخبة، وأكد ان هذا

---

(1) Jonnart, op. cit., p. 112.
(2) Gordon, op. cit., p. 38.
(3) Julien, op. cit., p. 125.

التجاهل قد يخلق فتنة عميقة الجذور لن تفلح الوعود الفرنسية فى ازالتها فيما بعد، وأكد أيضاً ان المثقفين المسلمين ليسوا ضد فرنسا ويجب الثقة بهم[١].

ورغم ذلك لم يكف المستوطنون عن معارضة المشروع وقاد حركة المعارضة هذه المرة Cuttoli حاكم قسنطينة منفرداً وأخذت معارضة زسلوب الدعاية فهو يمتدح أعمال الفرنسيين فى الجزائر ويشير إلى أن الإدماج بين الوطنيين والفرنسيين أمر مرغوب فيه، ولكنه أشار إلى أن فرض السيادة الفرنسية التامة فى حاجة إلى فترة طويلة نظراً لعدم توفر المساواة بين الجزائريين والفرنسيين وبين الرجل والمرأة، وأخذ يلوم الفرنسيين على تنكرهم للمثقفين الجزائريين الذين يؤيدون انشاء المدارس الفرنسية مؤكداً على دور فرنسا الحضارى فى الجزائر. وأضاف كوتولى أنه خبر الجرائريين عن كثب أكثر من ڤيوليت نفسه وأنه أحبهم بعمق، ولكنه أشار إلى أن المشروع المقترح خطير، وقد يؤدى إلى حدوث فتنة كبرى، وأوضح ان رغبة المسلمين فى الحفاظ على وضعهم الشخصى كمسلمين إنما يعنى أنهم يريدون ضمان تفوقهم. وأخيراً انتهى كوتولى إلى أن المشروع يجب ألا يستفيد منه إلا الجزائريين الذين أخلصوا لفرنسا وصدقوا معها[٢]. وتضامن مع بقية القادة الاستعماريين المعارضين قائلاً: «لا يمكن أن نسلم بأن يصبح العرب فى مجتمع صغيرهم السادة، فمنذ عام ١٩١٩ ونحن نقدم تنازلات، ولا يمكن أن تطلبوا منا أن نذهب أبعد من ذلك لأنه مستحيل[٣].

أما عن موقف الشيوعيين الجزائريين بالنسبة لمشروع بلوم - ڤوليت فقد كان التأييد التام[٤]. وكان تأييد القوى الشيوعية فى كل من باريس والجزائر للمشروع يتم بناء على تعليمات صريحة من موسكو بضرورة التعاون مع الجماعة الوطنية الاشتراكية لضرب العناصر الفاشستية. ففى عام ١٩٣٦ كان هناك اتفاق بين الحزب الشيوعى الجزائرى والحزب الشيوعى الفرنسى حول وجود «جزائر حرة متحدة مع الشعب الفرنسى وايجاد مجتمع المصالح».

---

(1) Gordon, op. cit., pp. 38 - 39.
(2) Ibid., p. 40.
(3) Richard, Brace, Tunis-Morocco-Algeria, p. 102.
(4) Brace, Ordeal in Algeria, p. 36.

وقد شجع انتصار حكومة الجبهة الشعبية فى فرنسا الوطنيين الجزائريين على عقد مؤتمر اسلامى خلال عام ١٩٣٦ . وقد تبنت الدعوة إلى المؤتمر جماعة النخبة وشاركهم كل من الشيوعيين والعلماء، وكان الجميع يحدوهم الأمل فى موافقة وتنفيذ حكومة الجبهة للمطالب الجزائرية. ولم يشارك المصاليون فى المؤتمر الإسلامى الأول الذى تم انعقاده فى يونيه ١٩٣٦، ولم يشجعهم على المشاركة لا النخبة المعتدلة ولا الشيوعيين الثورين المنافسين. وكذلك لم يؤثر عدم اشتراكهم فى المؤتمر على سيره، نظراً لأنهم لم يكن لهم حزباً دائماً فى الجزائر حتى هذه الفترة حيث ان حزب الشعب الجزائرى لم يتكون إلا فى عام ١٩٣٧ . وفيما عدا المصاليين شاركت جميع الفئات المسؤولة من السياسيين الجزائريين فى المؤتمر وذلك من أجل مناقشة المسائل السياسية المهمة والحقوق السياسية لمسلمى الجزائر. وأعلن الجميع عن رغبتهم فى تكوين حزب إسلامى كبير من الوطنيين يدافع عن مصالحهم وأشاروا إلى ان الأمير خالد كان يهدف إلى ذلك من قبل. وكان المؤتمرون يفكرون فى الحقوق الانتخابية أيضاً للجزائريين. وقد أنابت النخبة د. بن جلول فى المطالبة بالاصلاحات اللازمة. وأثناء انعقاد المؤتمر توفى الأمير خالد فى المنفى وكانت فرصة للصحافة الوطنية لاسترجاع برنامجه وخاصة المطالب التى كان قد تقدم بها إلى الرئيس الفرنسى هيريو. وقد شجعت الصحافة أيضاً المؤتمر الإسلامى واعتبرته انتصاراً للوحدة والاخاء وان ٦ مليون مسلم يرغبون فى الاتحاد فى هيئة انتخابية واحدة ويخضعون لقانون واحد(١).

وقد اقترح المؤتمر الحلول التالية:

- انتخاب المسلمين الجزائريين فى البرلمان الفرنسى فى هيئة انتخابية واحدة دون التخلى عن حالتهم الشخصية كمسلممين.
- الغاء القوانين الاستثنائية ومرسوم رينيه الموجه ضد الجزائريين الذين يعارضون السلطات الفرنسية فى الجزائر.
- القضاء على السياسة الإدارية المنفصلة فى أقاليم الجنوب.
- الربط بين فرنسا والجزائر والغاء الأجهزة الاستثنائية مثل: اللجان المالية والحكومة العامة.

---

(1) Kaddache, op. cit., p. 299.

- الحفاظ على الوضع الشخصى مع فصل الدين عن الدولة.
- التعليم الاجبارى(١).

وقد نجح المؤتمر فى ايجاد جو عام من التفاهم بين الاتجاهات السياسية الجزائرية والاتفاق على ميثاق المطالب المعتدلة التى أقرها والتى مثلت آمال الشعب الجزائرى.

وقرر المؤتمر أيضاً فى ختام أعماله تشكيل لجنة للسفر إلى فرنسا لتقديم المطالب الجزائرية إلى الحكومة الفرنسية وميثاق المؤتمر، وقد سافرت اللجنة بالفعل فى خلال عام ١٩٣٦ واستقبلها ليون بلوم وأخبر أعضاءها بأنه سعيد، كرجل فرنسى، لاستقبالهم وكديمقراطى يقابل ديمقراطيين، وكيهودى يقابل المسلمين. ووعدهم بأن تقوم الحكومة ببعض الاصلاحات فى الجزائر وأنه سيدرس المطالب الجزائرية بروح العدالة والاخاء(٢).

وقد ساد الجزائريون جو من الرضا والتفاؤل نتيجة للحفاوة التى قوبلت بها اللجنة وأعلنوا اعتناق مبادئ حكومة الجبهة الشعبية وهى الخبز، السلام، الحرية.

واستمرت حالة السلم هذه لفترة قصيرة، ثم بدأت تظهر علامات الاستياء من جديد لعدم الوفاء بالوعود الفرنسية. وكانت أول علامات الاستياء ذلك الصدام الذى وقع بين الفرنسيين والعمال الزراعيين فى مناطق متفرقة خلال عام ١٩٣٧، واشتدت وطأته فى منطقة سيدى عباس، ونتج عن ذلك أن أغلقت الأسواق، وأعلن عمال المناجم الاضراب عن العمل. وأسفرت هذه المصادمات أيضاً عن مقتل عدة زشخاص من الجانبين مما اضطر القوات الفرنسية إلى الاعلان عن استعدادتها لمواجهة هذا الموقف الخطير.

ويرى بعض الكتاب أنه من أسباب هذه المصادمات اغتيال مفتى الجزائريين بن دالى الذى اتخذ شكلاً سياسياً.

ولم تقف الحكومة الفرنسية مكتوفة الأيدى أمام هذا الوضع المتدهور، فقررت ارسال لجنة برلمانية فى مارس عام ١٩٣٧ إلى الجزائر لدراسة الموقف

---

(1) Kaddache, op. cit., p. 299.
(2) El-Fasi, op. cit., p. 28.

السياسى والاقتصادى والاجتماعى للوطنيين. وقد حدثت عدة لقاءات بين أعضاء اللجنة وممثلى الأحزاب السياسية والمسلمين وأنهت عملها بإصدار عدة تقارير تدعو إلى اقامة مشروعات لاصلاح الأوضاع فى الجزائر[١].

وقد استغل الاستعماريون الفرنسيون فرصة هذه الأحداث ليعلنوا ان القومية الجزائرية ليست ذات جذور عميقة. فكار رد النخبة أن هذه الأحداث تعد دليلاً على آن فقر واستعباد الوطنيين أصبح شيئاً لا يمكن اخفاؤه أو السكوت عليه وتعد دليلاً على وجود الشعب الجزائرى ولاكيان الوطن.

قابل الاستعماريون الفرنسيون التقارير التى أصدرتها اللجنة والتى طالبت بالاستقلال باستياء شديد واعتبروها تمهيداً للموافقة على مشروع بلوم - ڤيوليت الذى يعد مساساً بامتيازاتهم. وأكد مندوبو الاستعماريين ان فرنسا إذا وافقت على المشروع فهى حتماً ستفقد الجزائر، وأن تسلط النخبة يجب أن يوضع له حد[٢].

وحينما عادت الرغبة فى فرنسا مرة ثانية لعرض مشروع بلوم - ڤيوليت على البرلمان الفرنسى من أجل مناقشته، قامت حملة قوية فى باريس ضد المشروع بهدف اسقاطه، وكان المعارضون دائماً يؤكدون ان فرنسا إذا منحت أعداءها وهم المسلمين الجزائريين المساواة فى الحقوق فستطرد من الجزائر بدون شك، ولابد أن تبقى سيطرة الأوروبى قاعدة لا تتبدل ولا تتغير.

ولكن النخبة لم تفقد الأمل فى امكانية نجاح المشروع فعقد فرحات عباس عدة لقاءات مع ألبير سارو الذى أصبح وزيراً للداخلية الفرنسية فى عام ١٩٣٧، وأوضح فيها شرعية المطالب الجزائرية، وكانت النخبة لا تزال ترى ان الحل الأمثل للمشكلة الجزائرية هو تقارب الأجناس وأن تسود بينهم روح الاخاء وتتحطم الروح العنصرية وإقامة جمهورية جزائرية اخوية سلمية. وقد اقتنع سارو بالحجج التى أدلى بها فرحات عباس، ولكنه اعترف بعجزه أمام قوة الاستعماريين وقال: «استقبلت فى هذه الأيام بعض النواب الأوروبيين، وتناقشت معهم فى مشروع ڤيوليت، وأدليت لهم بهفس الحجج التى عرضتها أنت علىّ. حاولت عبثاً أن أقنعهم وناشدتهم أن يتفهموا لها باسم وطنيتهم وعقولهم وقلوبهم.

---

(1) Abbas, La Nuit Coloniale, p. 129.
(2) Ibid., p. 130.

ولكننى أدركت بأن هؤلاء السادة لا وطنية لهم ولا عقب ولا قلب، مـ هم إلا بطون منتفخة»[1]. وسارت الحوادث بعد ذلك سريعاً، فقد طلب الرئيس بلوم من الوطنيين الجزائريين التريث والصبر بشأن الاصلاحات المطلوبة ولكن أعداءه أطاحوا به وسقطت وزارته ليخلفه دالاديه على رأس الوزارة الجديدة. وقد أرادت النخبة القيام بعمل من شأنه أن يدفع الوزارة الفرنسية إلى الموافقة على مشروع بلوم - ڤيوليت، وكانت لاتزال تثق فى حكومة الجبهة الشعبية. فقررت اتجهات السياسية الجزائرية عقد المؤتمر الإسلامى الثانى فى عام ١٩٣٧ Le Deuxème Congrès Musulmans. وقد عقد هذا المؤتمر فى الجزائر العاسمة وسبقته مظاهرات عديدة، واحتفالات بمناسبة مرور عام على المؤتمر الإسلامى الأول، وتلاوة آيات قرآنية وقصائد شعرية. وشمل المؤتمر جميع الساسة الجزائريون باستثناء المصاليين الذين كانوا قد انتظموا فى حزب الشعب الجزائرى. وقد طالب المؤتمرون باتباع ميثاق المؤتمر الإسلامى الأول وتأكيد المطالب الجزائرية على أساس مشروع بلوم - ڤيوليت[2].

ونلاحظ أن المؤتمر الإسلامى الثانى لم يصادف نجاحاً مثل المؤتمر الإسلامى الأول، ويرجع ذلك إلى الهجوم الشديد والحملة القوية التى شنها ضده كل من مصالى وأعضاء حزب الشعب الجزائرى. ونلاحظ أيضاً أن المؤتمرين كانوا قد فقدوا الثقة تماماً فى البرلمان الفرنسي بخصوص مشروع بلوم - ڤيوليت، وأعلنوا ان الوسائل التى اتخذتها حكومة الجبهة الشعبية غير كافية، بعد أن أعلنت الحكومة الفرنسية موقفها من المشروع قائلة أنه قد يحدث تصدع فى الوزارة إذا تم التصويت على المشروع أو حتى تمت مناقشته.

هذا وقد وجه المؤتمرون الدعوة إلى النخبة الجزائرية للاستقالة من مناصبهم إذا لم توافق حكومة الجبهة الشعبية على المشروع، كما هاجم الدكتور بن جلول الإدارة الفرنسية هجوماً عنيفاً. وبالفعل لبى النداء حوالى ثلاثة آلاف جزائرى فى منطقة قسنطينة، فغادروا مكاتبهم، ولكن الاستجابة كانت ضعيفة فى المناطق الأخرى[3]. وللمرة الأخيرة حاولت النخبة القيام بعمل من أجل

---

(1) Ageron, op. cit., p. 91.

(2) Kaddache, op. cit., p. 310.

(٣) صلاح العقاد، المغرب العربى، ص ٣١٧.

حمل الحكومة الفرنسية للموافقة على المشروع، فتكون وفد من الجزائريين برئاسة فرحات عباس، وسافر إلى باريس وتمكن من عقد عدة لقاءات مع دالادييه الذى خلف بلوم فى الوزارة فى عام ١٩٣٨ . وقد أعلن دالادييه معبراً عن موقف الحكومة الفرنسية من المشروع قائلاً: «ان البرلمان قلق من أجل مشروع ڤيوليت، ولم يجتمع على رأى ازاء مسألة منح الجنسية الفرنسية وتعارضها مع الحالة الشخصية للمسلمين، وأمام هذا الموقف ليس لدى ما أقوله، وأطلب منكم مساعدتى، ويجب علىّ أن أحترم الأوامر ولا تجبروني على استخدام القوة، وأطلب منكم أن تمدوا لى يد المساعدة قصد المحافظة على الأمن، ولا تنسوا ان فرنسا دولة قوية الجانب»(1) .

وكان هذا القول بمثابة ضربة وجهت إلى الأمل الأخير الذى كان يدفع النخبة إلى بذلك المزيد من الجهد، ولذلك رد فرحات عباس قائلاً: «ان احترام حقوق الإنسان أكثر أهمية من السياسة التى تفسح للآمال طريقاً عريضة ثم تخيب تلك الآمال، وتعد ولا تف سياسة ذات عواقب وخيمة ومآلها الفراق، وستتحمل الحكومة الفرنسية أمام التاريخ مسؤولية هذه السياسة»(2) .

وكان الشيخ ابن باديس زعيم جمعية العلماء المسلمين مصاحباً لفرحات عباس فى هذه الرحلة ورد على دالادييه قائلاً: «لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم. الحق بجانبنا، والحق يعلو ولا يعلى عليه، ومهما يكن من أمر فإننا مستمرون فى كفاحنا أحب من أحب وكره من كره»(3) .

هذا وقد حاولت الإدارة الفرنسية فى الجزائر تهدئة الموقف وأعلنت أن مشروع بلوم – ڤيوليت سيطرح للمناقشة أمام البرلمان الفرنسى مرة أخرى وإزاء ذلك الموقف عاد أعضاء النخبة إلى مناصبهم مرة أخرى، ولكن الجهود الفرنسية فشلت فى تحقيق الوعود المبذولة، وفشلت بالتالى فى التوفيق بين الجزائريين والساسة الفرنسيين وكان من نتيجة ذلك ان انهارت الثقة تماماً بين الطرفين وتحطمت العلاقة التى كانت تربطهما، وبدأت النخبة فى

---

(٣) صلاح العقاد، المغرب العربى، ص ٣١٧ .

(1) Abbas, La Nuit Coloniale, p. 132.

(2) Ibid., p. 133.

الانسلاخ عن الفرنسيين بعد أن أيقنت بعدم جدوى التعامل معهم واتجهت إلى الكتلة الوطنية[1].

وكان د. بن جلول أول من قام بالخطوة الأولى فى هذا المجال، فأعلن فى عام ١٩٣٨ عن تنظيم يحمل اسم التجمع الفرنسي الإسلامى الجزائرى Rassemblement Français Musulman Algerien. وكان هذا التنظيم يضم جماعات مختلفة مثل العلماء بزعامة بن باديس وبعض الاتحادات التجارية ورجال الحزب ومجموعة من أعضاء حزب الشعب الجزائرى وممثلين عن الاتحادات التجارية الأوروبية وأعضاء بعض الأحزاب الشيوعية والاشتراكية. وقد أكد هذا الاتحاد على المطالب الاصلاحية التى كان المؤتمر الإسلامى الأول قد أعلنها من قبل وأهمها: الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية للبلاد، وحرية الصحافة العربية، الغاء القوانين الاستثنائية، المساواة فى الأجور وفرص العمل بين الأوروبيين والمسلمين، منح المساعدات المالية للفلاحين وايجاد هيئة انتخابية واحدة مع تطبيق مبدأ الاقتراع العام[2].

أما فرحات عباس فقد انفصل عن ابن جلول وكوّن فى ابريل ١٩٣٨ الاتحاد الشعبى الجزائرى L'Union Populair Algerien[3] وأعلن ان هدف هذا الاتحاد هو الدفاع عن حقوق الشعب الجزائرى وحق المواطنة الفرنسية التى كان بن جلول قد تعهد بالمطالبة بها منذ عام ١٩٣٧.

وطالب فرحات عباس فى هذا الاتحاد أيضاً بتطبيق ما تقوله الكتب الفرنسية عملياً فيما يتعلق بحقوق الإنسان فى الحرية والاخاء والمساواة، وبتطوير عادات المسلمين وربط الجزائر بفرنسا وليس ادماجها.

ونلاحظ هنا الفرق الواضح بين البرنامج الأول الذى نادت به النخبة والذى كان قائماً على أساس الإدماج والمساواة بين الجزائريين والفرنسيين، وهذا الاتجاه الجديد الذى يبتعد عن الإدماج ويطالب بمجرد ربط الجزائر بفرنسا

---

(1) Julien, op. cit., p. 130.

(2) Ageron, Ferhat Abbas et L'èvolution politique de I'Algerie Musulmane, p. 125.

(3) Loc. Cit.

وليس ذوبانها فيها. وقد ظل الاتحاد الشعبى الجزائرى جزءاً من برنامج الاستقلال الوطنى لحزب الشعب الجزائرى والعلماء لفترة طويلة.

وكان فرحات عباس يهدف من تكوين الاتحاد أيضاً إلى تعزيز الكتلة الوطنية، فكان يرى أن عمل الشباب الجزائرى فى المطالبة بالحقوق والاعتماد على تأييد الديمقراطية الفرنسية غير كاف وانه لابد من عمل جماهيرى لتنتصر الإرادة الوطنية فيقول: «ان واجبنا من أجل الناس وبواسطة الناس، ويجب أن تصبح الأسواق والمقاهى الكبيرة والأكواخ البعيدة مراكز للعمل»(١).

وبعد أن كانت النخبة الجزائرية تعلن وتتمسك بالإدماج وتعتمد فى جميع مطالبها عليه وتنكر وجود الوطن الجزائرى وتعتبر القومية اتهاماً، حدث التحول الكبير فى سياستها وأدان برنامج فرحات عباس الإدماج قائلاً: «نحن نريد أن تظل الجزائر محتفظة بروحها النقية ولغتها وتقاليدها، نريد التقارب وليس الإدماج Rattachement ne veut pas dire Assimilation. وخلال عام ١٩٣٩ ازدادت رحلات فرحات عباس إلى جميع أنحاء الجزائر من أجل وضع أساس فروع محلية لحزبه الجديد. وبذلك استطاع فرحات عباس أن يوجد قاعدة أساسية للمطالب التى كانت تتلخص فى حرية العقيدة وتعليم الشباب الاسلامى ومناهضة المستعمر المحتل.

ونلاحظ أن هذا البرنامج الجديد قد اقترب إلى حد ما من برنامج العلماء المسلمين وسنتحدث عنه بالتفصيل عنهم فى الفصل التالى.

وعلى ذلك يمكن القول بأن «الإدماج» أصبح قضية مفقودة وعارضها عباس فرحات نفسه فى محاولة منه للاقتراب من الجماهير، ولكنه فى ذات الوقت لم ينس ايمانه بفرنسا تماماً، فحينما اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية قيد نفسه فى قائمة المتطوعين فى الفرق الطبية، وجاء اسمه فى احدى تشكيلات الجيش فى Troyes وكان يبلغ من العمر آنذاك أربعين عاماً. واتضح ذلك من قوله عند وداع أصدقائه: إذا قتلت فليكمل أحد غيرى المهمة، تحيا فرنسا وتحيا الجزائر»(٢).

---

(1) Ageron, op. cit., p. 125.

(2) Behr, op. cit., p. 46.

ويمكننا القول بأن فشل مشروع بلوم - فيوليت كان بالغ الأثر بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية، فقد أصبحت القومية الجزائرية هى الطريق الوحيد أمام الجميع لتحقيق الآمال المنشورة، وحدث تغيير فى تفكير النخبة وأصبحت لا تعترض على السيادة المثالية التى نادى بها العلماء، ولا على المطالب الثورية الجذرية التى نادى بها المصاليون. وقد عبر فرحات عباس عن ذلك الموقف قائلاً: «لقد انتهى الوقت الذى كان الجزائرى لا يطالب فيه إلا أن يكون جزائرياً فرنسياً»(١).

ويقصد وقت أن كانت مطالب الجزائريين تنحصر فى المطالبة بالحصول على حق المواطنة الفرنسية دون النزول عن وضعهم الشخصى كمسلمين، وان كان بعض أعضاء النخبة مثل د. الأخضرى ود. بن جلول وزركين وبومنجل لم يهتموا بالجانب الاجتماعى للقضية الجزائرية.

وإذا كان فشل مشروع - فيوليت قد ساهم فى اضعاف مسألة الإدماج، وجعلها قضية غير مرغوب فيها، فإن تكوين التجمع الفرنسى - الإسلامى لابن جلول والاتحاد الشعبى الجزائرى لفرحات عباس كانا من العوامل التى لعبت دوراً كبيراً فى هذا المجال بالاضافة إلى مساهمة المشروع فى وجود الانقسام بين أعضاء اتحاد المنتخبين(٢).

ويرى بعض الكتاب ان سبب اندلاع الثورة الجزائرية فى عام ١٩٥٤م كان يرجع إلى فشل مشروع بلوم - فيوليت، وأنه لو قدر له النجاح لتغير وجه التاريخ فى شمال افريقيا، ولذلك ظل فرحات عباس، بعد اندلاع الثورة، يدافع عن المشروع قائلاً أنه كان يحمل الأمل والتقدم لصالح الطرفين المسلم والمسيحى، وأنه كان الأساس لأى اصلاح منتظر، وإذا قدر له النجاح كان سيؤدى إلى خلق جمهورية جزائرية شقيقة.

ونلاحظ أنه حينما أعلن الجنرال De Gaulle فى عام ١٩٤٤ القانون الأساسى Senatus Consulte الذى كان يقضى بمنح حق المواطنة الفرنسية لحوالى ١٥٠ ألف مسلم دون النزول عن حالتهم الشخصية كمسلمين، وبفتح باب

(1) Ageron, op. cit., p. 125.
(2) Julien, op. cit., p. 128.

الوظائف العامة على مصراعيه أمام المسلمين، والغاء القوانين الاستثنائية كان الوقت قد تأخر، وان هذا القانون لو كان قد جاء فى عام ١٩٣٦ لأمكن قبوله، ولكن مجيئه فى عام ١٩٤٤ أصبح محطماً للآمال ولم يعد الجزائريين على استعداد لقبوله ولا حتى فرحات عباس نفسه(١).

وقد ظهر موقف فرحات عباس جلياً حينما عترض على فرنسا لمطالبتها السكان الجزائريين بالمساهمة فى الأعمال الحربية إلى جانبها أثناء الحرب العالمية الثانية، فقال: «المشاركة فى حرب من أجل تحرير الشعب أمر نوافق عليه، ولكن أن يصبح الشعب فى حالة تفرقة عنصرية ودينية ويطلب منه ذلك فإنه لن يبذل أرواحه أبداً»(٢).

ونستطيع القول أيضاً بأن موقف الاستعماريين الفرنسيين تجاه مشروع بلوم - فيوليت واغلاق جميع الطرق أمام المسلمين المعتدلين - النخبة - قد أدى إلى مساهمتهم عن غير قصد فى تمهيد الطريق أمام السيادة التدريجية أدى إلى مساهمتهم عن غير قصد فى تمهيد الطريق أمام السيادة التدريجية للسكان الوطنيين الجزائريين على المجتمع الفرنسى الواسع النطاق فى الجزائر فقد وضعوا أساس الوطنية فى شكلها الجديد(٣).

وقد انتهز فرحات عباس فرصة اندلاع الحرب العالمية الثانية ووجه رسالته إلى الولايات المتحدة والسلطات الفرنسية والانجليزية والتى كانت تحمل توقيعات ممثلى الجزائر المسلمين مطالبها فيها بإصلاح الإدارة فى الجزائر وذلك فى ديسمبر ١٩٤٢، ولكن الطرفين رفضا استلامها(٤)، وكانت المبادئ التى اعتمد عليها البيان هى:

- إدانة الاستعمار والقضاء عليه.
- تطبيق مبدأ تقرير المصير لجميع الشعوب الصغيرة منها والكبيرة.
- منح الجزائر دستوراً خاصاً بها يضمن لها حرية جميع السكان والمساواة بينهم دون تمييز جنسى أو دينى، الغاء الاقطاعية وذلك بإصلاح زراعى واسع

(1) Gordon, op. cit., p. 46.
(2) Colette, Françis Jeason, op. cit., p. 68.
(3) Richard, Brace, Ordeal in Algeria, p. 38.
(4) George, Kirk, The Middle east in the War, p. 419.

النطاق يضمن الرفاهية والرخاء، الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية للبلاد بجانب اللغة الفرنسية، وحرية الصحافة والاجتماع، التعليم المجانى لجميع الأطفال، حرية المعتقد وفصل الدين عن الدولة، مشاركة المسلمين فى حكم بلادهم مشاركة عاجلة وفعلية، اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من جميع الأحزاب[١].

وبذلك تنتهى هذه المرحلة من مراحل عمل النخبة الجزائرية التى استمرت حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، لتبدأ مرحلة جديدة تهدف إلى انشاء جمهورية جزائرية مستقلة والتى يعلن فيها فرحات عباس قوله «ان الوطن الجزائرى الذى لم تكتشفه الجماهير الجزائرية فى ١٩٣٦ اكتشفته اليوم»[٢].

وإذا حاولنا تحديد مكانة النخبة بين الاتجاهات الوطنية التى مارست نشاطها فى الجزائر فى فترة ما بين الحربين لوجدنا أمامنا العديد من الآراء فهناك فريق يرى أن النخبة التى مثلت الاتجاه المعتدل بين الأحزاب السياسية الجزائرية التى برزت بين الحربين، كانت تهدف أولاً وأخيراً إلى تطوير الجزائر من مستعمرة إلى ولاية وأن يعامل الجزائريون كمواطنين فرنسين وليس كشعب مستعمر[٣].

ويرى فريق آخر من الكتاب أن الحركة الوطنينة التى قادتها ا لنخبة ومصالى الحاج كانت تمثل جذور الثورة التى اندلعت نيرانها فى نوفمبر من عام ١٩٥٤[٤].

وفى الحقيقة ان جماعة النخبة كانت تجمع على معارضة أساليب الاستعمار الفرنسى فى الجزائر ولكن داخل الإطار الفرنسى، فقد كانوا يرغبون فى ايجاد اصلاح شامل فى كافة مجالات الحياة السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولكن دون التعدى على السيادة الفرنسية فى المقام الأول[٥].

---

(1) Abbas, La Nuit Coloniale, p. 142.
(2) Ageron, op. cit.., p. 125.
(3) Jamil Abun Nasr, op. cit., p. 318.
(4) Behr, op. cit., p. 42.
(5) Le Tourneau, op. cit., p. 317.

وقد عبر فرحات عباس عن الاستعمار الفرنسى قائلاً: «ان كثيراً من الناس يعتقدون ان فرنسا قد جاءت إلينا وفى مجيئها ثورة اجتماعية، وتحمل فى يدها غصن الزيتون ونية السلام، وهم مخطئون، فمع الغزو، كجميع الثورات، تلتهم هذه الثورة ما تريده، وهذا الشئ هو نحن. لقد فقد الجندى والقائد السيطرة على النفس وأخذا يمثلان بالموتى. لقد استمرت هذه الثورة على مدى خمسين عاماً كانت بالنسبة لنا سنوات عصبية طوردنا فيها دون رحمة كما تطارد الحيوانات البرية»(١).

وكان فرحات عباس يرى ان الحل الأفضل هو سياسة المساواة فى الحقوق والمشاركة الاجتماعية من جانب الجزائريين وان ذلك سيؤدى إلى استقلال الجزائر لأن سياسة المساواة ستوجد التقارب بين السكان من كل أصل، وستوجد نوعاً من التوفيق بين مصالحهم وبالتالى يمكن التعايش فى رفاهية وستتكون جمهورية جزائرية أخوية تمثل المجتمع الذى تنشده، مجتمع التآخرى والمحبة»(٢).

ولا شك ان المنتخبين لعبوا دوراً سياسياً على جانب من الأهمية وذلك بفضل معرفتهم باللغة الفرنسية مما أتاح لهم فرصة الاندماج فى مناقشات المجالس المختلفة، ونجحوا فى ضم العديد من المؤيدين والمطالبين بالإصلاح. هذا وقد استعمل بن جلول وفرحات عباس أسلوب الدبلوماسية المحاطة بالتهديد مع قبول الفرص المتاحة للتعاون من كل جهة ومحاولة الاستغلال لأقصى درجة. ومن ناحية أخرى ساهم الاتحاد فى تعريف عامة الشعب الجزائرى بمشروع بلوم - ڤيوليت، وفى باريس كان أعضاء النخبة بمثابة سفراء لبلادهم ولم يكترثوا بمهاجمة الشيوعيين ولا العلماء ولا الشباب الإسلامى ولا المصاليين(٣). ودائماً كانت النخبة تركز على مسألة ايجاد تمثيل برلمانى للجزائريين، وفى الحقيقة كانت هذه المسألة مخيفة بالنسبة لفرنسا وكانت تخش أن تمنح الجزائريين هذا الحق حتى تضمن التفوق العنصرى والسيادة، فيقول بعض الكتاب الفرنسيين فى هذا الصدد: «أنها مستعمرة لمستعمريها، وبدلاً من أن يصبح هناك مائة مندوب عن الجزائر يجب أن يكون هناك ثلاثين فقط وخمسة عشرة منهم يمثلون المستطونين الفرنسيين بالجزائر»(٤).

---

(1) Abbas, Le Jeune Algerien, pp. 96 - 97.
(2) Ferhat Abbas, La Nuit Coloniale, pp. 131 - 132.
(3) Julien, op. cit., pp. 129 - 130.
(4) Williams Philips, De Gaulle Republipe, p. 33.

هذا وقد افتقدت النخبة – أول الأمر الثقة فى الأصالة الجزائرية، واعتبرت فقدان الجزائر لشخصيتها عائداً إلى التاريخ، ورأت ان الوسيلة الوحيدة للتعبير عن الوطنية البائسة هى تكوين دولة داخل فرنسا. ولذلك طالبت النخبة بالإدماج الكامل وعارضوا فى ذات الوقت الاحتلال التام، وكانوا يدركون أن هذا الشعب لا يملك الوسائل الكافية للحصول على حقه فى الاستقلال[١].

وكان هذا البرنامج يمثل المرحلة الأولى من عملها، وقد جعل هذا الموقف من بعض الكتاب الأوروبيين يحاولن التشكيك فى القضية الوطنية الجزاءرية والتقليل من قدرها فيقول... Michael Clark: «ان فرحات عباس الذى أصبح بعد اندلاع الثورة زحد أعضاء مجلس قيادة الثورة قد صدم فى الأعماق منذ أكثر من اثنى عشر عاماً حينما سمع كلمة «وطنى» التى كان من المعتاد أن توصف بها الجمعات التى التفت حوله. وقد ادعى فرحات عباس ان هذا الاتهام باطل»[٢]. ونظراً للفرق الشاسع بين موقف فرحات عباس فى الثلاثينات وموقفه فى الستينات فقد عبر نفس الكاتب عنه بقوله: «أنه من الطريف حقاً أن يستعيد فرحات عباس هذا الحوار الذى كان يدور مع الاشباح للفرق الشاسع بين موقفه فى الثلاثينات وموقفه فى الستينات»[٣].

وقد أدرك الساسة الفرنسيون فيما بعد أن فشل مشروع بلوم – فيوليت هو السبب الرئيسى فى فقدان النخبة الثقة فى فرنسا وبالتالى تحولها إلى الحركة الوطنية، ولذلك كتب الحاكم العام Lubo فى صحيفة La Voix Du Colon فى عام ١٩٤٠ يقول: «ان فرنسا ارتكبت أخطاء وعليها أن تدفع الثمن وحدها وليس لدينا ما ندفعه لها»[٤].

وبذلك كان الشمال الافريقى يشكل عنصراً سياسياً فى مستقبل منطقة البحر المتوسط ومستقبل السياسة الفرنسية بها، فهو مكمن الخطر كما هو مكمن الأمان ويمكن أن يشكل تهديداً للسلام كما يمكن أن يحافظ عليه[٥]، ولذلك كان على فرنسا أن تحتاط منذ البداية لضمان سيادتها فى هذا الجزء.

---

(1) Marcel Egretaud, Réâlité de la Nation Algerienne, p. 177.
(2) Michael Clark. Algeria in Turmoil, p. 16.
(3) Ibid, p. 17.
(4) Abbas, La Nuit Coloniale, p. 133.
(5) Polson, op cit., 214.

يتناول هذا الفصل اتجاهاً يحمل الطابع الاصلاحى الذى اتخذ مظهراً دينياً تمثل فى « جمعية العلماء المسلمين الجزائريين » . يقول Jacques Berque فى كتابه : " The Maghreb Between two World Wars " : « إن كلمة اصلاح فى الجزائر تحمل معنيين : فهى تستعمل لتبرير التدخل الاستعمارى وتستعمل من ناحية أخرى لخدمة أصحاب المطالب من المتطرفين - يقصد الوطنيين - وقد جاءت هذه الكلمة مؤخراً إلى الشمال الأفريقى ولما كانت تمثل تهديداً لإنجازات الاحتلال وخطراً على مصالح المستعمر فقد أصبحت تواجه بكل عنف » [1] . وهذا المعنى ينطبق من ناحية على الاتجاه الاصلاحى الذى مثلته جمعية العلماء، وبين هدف الجمعية المستتر وراء الدين ، ويحدد من ناحية أخرى الزسلوب الذى ستتخذه فرنسا معها. ونلاحظ أن فرنسا كانت تتخذ من ارصلاحات أو محاولة فرضها ، على أن تقوم هى بها ، وسيلة ومبرراً للتدخل وبسط النفوذ وكسب المزايا. وقد استعملت ذلك ازسلوب فى كل من تونس والمغرب قبل فرض الحماية .

وقد أنشئت جمعية العلماء الجزائريين بصفة رسمية فى مايو ١٩٣١ وكانت تنادى بالإتجاه الإسلامى الذى يرمى إلى تطهير الإسلام من البدع التى لحقت به وهذا الإتجاه ليس بجديد على المجتمع الإسلامى ولا على العالم العربى، فقد اتخذت الحركات الوطنية التى قامت فى البلاد العربية هذا الطابع نظراً لسيطرة الدولة العثمانية على المسلمين باسم الخلافة ثم أخذ الإتجاه القومى المطالب بالتحرر والاستقلال فى الظهور فى بعض البلاد العربية بعد الحرب العالمية الأولى وإن كان معظم قادتها قد تسبعوا بالفكرة الإسلامية .

وترجع فكرة إنشاء جمعية العلماء الجزائريين إلى عام ١٩٢٤ ، فقد كان ابن باديس رائد الجمعية يدعم علاقاته الثقافية مع أصدقائه فى قسنطينة، ويعقد معهم الاجتماعات ليقنعم بفائدة خلق جمعية تحمل طابع « الاخاء الثقافى العلمى» [2] ، ويكون هدفها إيجاد الإتحاد بين الأدباء لتمنحهم فرصة التعارف

---

(1) Berque, op. cit., p. 73 .

(2) Ali Merad, La Reformisme Musulman en Algerie de 1925 à 1940, p. 119.

أكثر من ذى قبل ولتقوية مذهبهم الدينى. وتبع ذلك أن أصدر ابن باديس في، نوفمبر ١٩٢٥ صحيفة « المنتقد » ثم « الشهاب » في نفس السنة، وفي العدد الثالث لسنة ١٩٢٥ وجه نداء إلى العلماء المصلحين والأدباء فى كل أنحاء الجزائر قائلاً : « أيها السادة الأدباء المؤيدين للإصلاح المتواجدين فى مناطق متفرقة مختلفة فى الجزائر هلموا اتحدوا وتعاونوا وأسسوا حزباً وثيقاً من أجل تنقية الدين من الشوائب والبدع التى لحقت به من السذج والجاهلين وذلك بالرجوع إلى المصادر القرآنية وأحاديث الرسول وتقاليد القرون الثلاثة الأولى، نحن نتمنى أن يقبل كل شخص هذا الاقتراح وأن يلبى النداء العلماء ومؤيدوا الإصلاح الذين يؤيدون هذه الصحيفة وأن يغادروا أفكارهم القديمة وإذا حصلنا على شهادة استحسان وقبول من عدد كاف سنشرع فى تكوين الحزب. والله ولى التوفيق » (١) .

أحدث هذا النداء ردود فعل قوية داخل الجزائر ، وتقدم المؤيدون بأعداد كبيرة ومن بينهم الشيخ الطيب العقبى الذى كان يتولى تنسيق برنامج الشباب ثم تلاه مولود حفيظى خريج جامعة الأزهر ثم مبارك الميلى وغيرهم. ومن هذه المجموعة تكون نادى الترقى في عام ١٩٢٦ والذى يعد بحق النواة الأولى لجمعية العلماء . وقد كان فى بادئ الأمر مقراً لجماعة من المفكرين الجزائريين يعقدون فيه الندوات الفكرية ويقيمون فيه الاحتفالات الكبرى، وقد استقروا فيما بينهم على عدة مبادئ أهمها : مقاومة نزعات الادماج والجنسية الفرنسية والدعوة إلى الإصلاح والعروبة الشاملة وضرورة إنشاء جمعية تتبنى مطالب الجزائريين (٢) .

على أنه من أهم الأسباب التى دعت الجزائريين إلى التفكير فى انشاء جمعية العلماء عى الرغبة فى ابعاد الإدارة الفرنسية عن التدخل فى شؤون الدين الإسلامى ، وهذا يتطلب منا الحديث عن مبدأ « فصل الدين عن الدولة » وهو المبدأ الذى سارت عليه فرنسا وطبقته فى الجزائر بمقتضى قانون ٩ ديسمبر ١٩٠٥ والذى أعلن فصل الدين الإسلامي عن الإدارة فى الجزائر. لقد كانت الحكومة الفرنسية قبل ذلك التاريخ تتدخل فى الشؤون الدينية للمسلمين؛

---

(1) Ali Merad, op. cit., p. 120 .

(٢) أحمد توفيق المدنى ، هذه هى الجزائر ، ص١٦٥ .

فهى التى تعين موظفين تابعين لها كوكلاء للشؤون الإسلامية وشيئًا فشئ وجد المسلمون أنفسهم فى وضع غير مسلمين أو غير مؤمنين ولم تعد لديهم حرية ممارسة عقيدتهم فى دولة علمانية مطلقة، ولذلك بدأوا فى المطالبة بعدم تدخل الإدارة الفرنسية فى مسائل الدين الداخلية (١) . وإذا نظرنا إلى وضع الدين الإسلامى فى الجزائر لوجدنا أنه كان، فى نظر فرنسا، يمثل المرتبة الرابعة التى تقرها وتعترف بها بعد الكاثوليكية والبروتستانتية واليهودية، وقد صدر قانون فى ١٧ مايو ١٨٥١ وآخر فى ٢٣ ديسمبر ١٨٧٥ لتنظيم شؤون الدين الإسلامى والحاق نفقاته بميزانية الدولة تحت بند « مصروفات عادية لحكومة الجزائر العامة » ودعمها قانون آخر صدر فى ١٩ ديسمبر ١٩٠٠ بهذا الشأن (٢) . وبذلك ظهرت فرنسا بمظهر الدولة الثيوقراطية التى تهيمن على الشؤون العلمانية والروحانية فى وقت واحد .

ولذلك كان الوضع فى الجزائر مختلطاً فالدولة علمانية لكنها لا تؤكد بشدة مبدأ الفصل. وظلت لفترة طويلة تتدخل فى شؤون الدين الإسلامى وأحياناً كانت تتدخل فى تنظيم الحج إلى مكة، ولذلك اعترضت غالبية المسلمين ونادت بتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة ومن ثم كان صدور قانون ١٩٠٥ ثم مرسوم ١٩٠٧ الذين اتخذ الاجراءات التنظيمية للقانون السابق. فقد ضمن قانون ١٩٠٥ مبدأ فصل الدين عن الدولة وبذلك ميز بداية حقبة جديدة فى العلاقات بين الدين الإسلامى والدولة صاحبة السلطة ومن أجل تقليد ما هو متبع فى العاصمة الفرنسية، أوجد القانون فى المادة ٤٣ نصاً يتعلق بتنظيمات الإدارة العامة وكيفية تطبيق هذا النظام على الجزائر وعلى المستعمرات الأخرى. كما أعلن قانون ١٩٠٧ أن الجمهورية الفرنسية تؤكد حرية المعتقد وتكفل ممارسة العقائد ولكن على أساس أن الدين شئ خاص وفق مبدأ الدولة العلمانية المطلقة ويعلن أن الجمهورية لا تمد يد العون لأى عقيدة . والنتيجة المنطقية لهذه المبادئ كانت الاستقلال التام للدين الإسلامى ولكن ذلك كان من الناحية النظرية فحسب وهذا الفصل عدل بواسطة مجموعة من الوسائل والاجراءات التى تضمن لفرنسا التدخل مرة أخرى (٣) .

---

(1) Gerard Janssens, L'Independance du Culte Musulman en Algerie, p.5.

(2) Loc. cit .

(3) Ibid, p. 6 .

وقد قال البشير الإبراهيمى ، أحد أقطاب الجمعية، حينما تحدث عن أهداف نشأة جمعية العلماء في صحيفة البصائر التى أعيد اصدارها فى عام ١٩٤٨ فى هذا الصدد : « إن المسألة خطيرة وتهم تسعة ملايين مسلم وأن النواب مسؤولون عنها عند الله محاسبون عليها من الأمة ... ولو كانت الحكومة الفرنسية صادقة فى فصل الإسلام عن حكومة الجزائر لتولت بنفسها ذلك الفصل ولنفذته بأصوله وفروعه... وفى فصل الدين عن الحكومة وايكاله إلى أهله شرف عظيم للحكومات الديمقراطية وأى شرف أعظم لفرنسا من أن يعلن رئيس جمهوريتها أو رئيس وزارتها بموافقة برلمانها أنها فصلت الإسلام بمساجده وأوقافه وقضائه عن حكومة الجزائر وتركته لأهله يتصرفون فيه بحرية كما يتصرف أخوانهم فى المغرب وتونس والهند والصين ؟ فتفوز فرنسا وبرلمانها بالذكر الحسن والثناء الطيب فى العالم الإسلامى أولاً وفى العالم الديمقراطى ثانياً ، لأن التسلط على الأديان بالصورة التى فى الجزائر ليس من الإسلام ولا من الديمقراطية ولا من الإنسانية فهل كان هذا التنازل من جانب فرنسا زهداً أو تواضعاً ؟ »[1] .

وتوضح هذه الأقوال أنه من الدوافع التى حدت بالمسلمين إلى انشاء جمعية العلماء هو تدخل فرنسا فى شئون الدين الإسلامى فقد كانت الإدارة الفرنسية فى الجزائر هى التى تتولى إلى جانب ما سبق ذكره تعيين الأئمة والوعاظ والاشراف على المساجد فحاولوا التكتل وإيقاف هذا الأسلوب لأنهم اعتبروا أن هذا التدخل طعنه للإسلام فى جوهره وخاصة من دولة مسيحية .

وإلى جانب هذا العامل هناك مجموعتين من العوامل ساهمتا فى إنشاء الجمعية وهما :

أولاً : العوامل الداخلية :

أى الخاصة بالمجتمع الإسلامى الجزائرى، فإن فكرة إيجاد إتحاد إسلامى أو تجمع له الصفة الدينية ليست بجديدة وهى تعتمد أساساً على ما جاء بالقرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة فهما اللذان أرجدا الوعى الإسلامى الذى يؤدى إلى التماسك والتآلف ويجعل المسلمين فى مجموعهم يكونون تآلفاً كبيراً متآخياً، وهذا الذى دعا المسلمين الجزائريين إلى التفكير فى إيجاد رباط قوى بين أعضاء المجتمع بشكل تدريجى كأن يكون هناك مثلاً اتحاد بين العلماء

---

(١) البصائر ، العدد ٥٧ السلسة الثانية ، نوفمبر ١٩٤٨، ص٢٢ .

والشباب المثقف وبذلك يتكون مجتمع تربطه مصلحة مشتركة، لذلك لم تكن هذه الحركة مفتوحة فى بادئ الأمر فقد كانت فى الأصل لا تضم سوى العلماء ومؤيدى الاصلاح دون تمييز اجتماعى أو ثقافى، ولكن التأييد الأدبى للمؤمنين كان يدعمها ويجعل منها قوة لها احترامها [1] .

ثانيًا : العوامل الخارجية :

١- هناك نماذج حية فى المجتمع الجزائرى كانت مثالاً احتذى به العلماء مثل الكنيسة الكاثوليكية فى تنظيمها وقوة الدين وفاعليته وانفصالها بعقيدتها وتعليمها الدينى عن الدولة .

٢- هناك الأحزاب اسلياسية الأوروبية وشكلها التنظيمى وهذه جعلت البعض يرى أن جمعية العلماء قد اتخذت من هذه التنظيمات شكلها وهيكلها تحت ستار الدين [2] .

٣- هناك تجمعات سياسية إسلامية نشأت فى الجزائر فى الثلاثينات وتأثر بها العلماء مثل تجمع المنتخبين المسلمين فى قسنطينة والجزائر إلى جانب تأثرهم بجمعية معلمى الجزائر ومحاولة الأخذ بأسلوبها .

٤- هناك عوامل ترجع إلى أصول تونسية ومصرية مثل جامع الزيتونة الذى درس فيه بعض علماء الجمعية ، لذلك كان أثر الثقافة التونسية واضحاً فى الجمعية .

من خلال أثر أدباء تونس والجمعية الخلدونية التى تأثر بها ابن باديس. أما فيما يتعلق بالمؤثرات المصرية فترجع إلى الدعاية التى قامت بها صحيفة «المنار» التى كانت تحمل فى المقام الأول أفكار رشيد رضا ورغبته فى تكوين اتحاد إسلامى من المصلحين يكون همزة الوصل بين المحافظين والمتعصبين ومؤيدى الحضارة الفرنسية، وتسربت هذه الأفكار إلى ابن باديس وأصدقائه وكانت آثار رشيد رضا واضحة فى صحيفة الشهاب وكذلك موضوعات الشهاب تركت آثارها على المنار [3] .

---

(1) Ali Merad, op. cit., p. 121.

(2) Ali Merad, op. cit., p. 122 .

(3) Ibid, p. 123 .

وعلى ذلك نجد أن العلماء حينما شرعوا فى تكوين حزبهم لم يستجيبوا للعوامل الداخلية فحسب بل كانوا على دراية كافية بالتغيرات التى لحقت بالمجتمع الجزائرى وبالأحزاب السياسية المحيطة بهم قبل وبعد الحرب العالمية الأولى.

وقبل أن نتحدث عن كيفية تكون الجمعية نورد نبذة عن نشأة كل من الشيخ عبد الحميد بن باديس والطيب العقبى والبشير الإبراهيمى الذين كانوا يمثلون قطاب الجمعية الأساسية ونتعرف على تكوينهم الفكرى .

فيما يتعلق بالشيخ ابن باديس فقد ولد فى قسنطينة ١٨٨٩ من عائلة من البربر (١) ، وكان جده مجاهداً مشهوراً بمواقفه العدائية فى وجوه الملحدين والخارجين على الدين الإسلامى .

وقد درس ابن باديس العلوم العربية والإسلامية وذهب إلى تونس فى ١٩٠٨ حيث التحق بجامع الزيتونة الذى يمثل جامعة عربية مزدهرة وتخرج منه فى عام ١٩١٢ ثم عاد إلى الجزائر وعمل مدرساً للعلوم التقليدية المعروفة آنذاك مثل الفقه وتفسير القرآن والنحو وكان يلقب بالمرشد الأكبر وإمام الجماعة (٢) .

وكان ابن باديس يتمتع أيضًا بمواهب متعددة وحماس منقطع النظير لنصرة الإسلام، فقد كان بليغًا ومجادلاً بالإضافة إلى قوة تأثيره على العامة ورجال الأدب. ويرى بعض الكتاب فى ابن باديس بطلاً حقيقياً وأنه يعد من المساهمين الأصليين فى تحرير الإسلام، ومن المبشرين بالقومية العربية والمصلحين المسلمين فى العصر الحديث شأنه فى ذلك شأن جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده (٣) ورأى البعض الآخر أن ابن باديس كان من العلامات التاريخية الهامة وممن يمثلون مستوراق من التعليم والثقافة والقيم الأدبية (٤) . وقد التقى ابن باديس بالشيخ محمد عبده أثناء الزيارة التى قام بها الأخير إلى الجزائر فى ١٩٠٣ وتأثر بأفكاره وميوله وأبرزها السلفية التى تدعو إلى العودة بارسلام إلى ما كان عليه فى عهد اسللف الصالح أيام الرسول صلعم والصحابة، ولذلك انعكس هذا التأثير على الجمعية وعلى مبادئها الأساسية. فقد كان الشيخ محمد عبده يرى أن الدين الإسلامى فى أوائل العمل الإسلامى كان

---

(1) Julien, op. cit., p. 112 .

(٢) أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ص٤٤٧ .

(3) Garrot, op. cit., p. 68 .

(4) Jacques Berque, op. cit., p. 76 .

دين تقدم، أما التأخر الذى أصاب العالم الإسلامى فى تلك الفترة إنما يرجع إلى فساد المسلمين أنفسهم وبعدهم عن إسلام، وكان يرى أن الإسلام بطهره البدائى ونقائه ملائماً للمدنية الأوروبية الحديثة، وبذلك تمكنت السلفية من الدفاع عن تعاليم الغرب الأوروبى وتقدمه المادى ومن تقوية صلة المسلمين بالتراث العربى الإسلامى دون أن تدفعهم إلى مرحلة مباشرة من الصدام مع الإدارة الفرنسية(١).

أما الشخصية الثانية فهى شخصية الشيخ الطيب العقبى وهو من بلدة سيدى عقبة، وقد هاجرت أسرته إلى الحجاز ثم لحق بها فى ١٨٩٦ وبذلك سنحت له الفرصة لكى يتزود بالمعارف الإسلامية على يد علماء الحجاز : وقد قام العقبى بكتابة بعض المقالات وقصائد الشعر فى الصحف العربية فى الحجاز، وفى ١٩١٤ اعتبرته السلطات التركية الحاكمة سياسياً خطيراً نظرياً لانحيازه بعض الشئ إلى العناصر الوطنية هناك، وأخيراً أبعد عن الحجاز بعد الثورة العربية فى عام ١٩١٦ (٢) . ولكن العقبى عاد إلى الحجاز مرة ثانية بعد استيلاء ابن سعود على مقاليد الحكم وأخذ يحرر صحيفة سعودية لعدة سنوات تحمل اسم « أم القرى» . وقد تأثر العقبى بالوهابيين بحكم معيشته فى موطنهم وتأثر بمذهبهم الذى كان يدعو إلى العودة بالإسلام إلى طهره البدائى ونقائه ومحاربة البدع والخرافات، ولكن نلاحظ أنه لم يتبع مذهبهم حرفياً بل كان دائم القول « نحن لا نحارب فرنسا ولسنا ضدها ولكننا نحارب الجهل بعينه » (٣) . وقد كان العقبى خطيباً ومحدثاً لبقاً ويتمتع تقريباً بنفس المؤهلات التى كانت لدى ابن باديس، وقد تحمل أعباء جمعية العلماء فى اقليم الجزائر وكان له نشاط اصلاحى واضح بهذه المنطقة حتى قبل خلق الجمعية .

أما الشخصية الثالثة فهى شخصية البشير الإبراهيمى ، فقد ولد فى ١٨٨٩ فى قسنطينة وأتم تعليمه الابتدائى بها وهاجر بعد هذه النشأة الأولى إلى تونس وانخرط فى سلك طلبة جامع الزيتونة حيث تلقى علم التفسير والحديث وأصول الفقه وآداب اللغة. ثم قام الابراهيمى برحلة إلى بلاد المشرق مكنته من الاتصال بعلماء ذلك العهد فى البلاد العربية ثم عاد إلى قسنطينة مسقط رأسه ليبدأ

---

(1) Jamil Abun Nasr, op. cit., p. 320 .

(2) Mahfoud Kaddache, op. cit., p. 237 .

(3) Ibid, p. 238 .

رسالته الشاقة فى المجتمع الجزائرى [١] . وقد كان الإبراهيمى كاتباً مثالياً ، فقد كان القلم سلاحه فى كل ميدان من ميادين الدفاع عن الحق وقد أمعن فى التشهير بالذين ينشرون البدع والضلالات من المشعوذين والطرقين وندد بدعوان المستعمرين على صفحات البصائر .

وقد كان أسلوب الإبراهيمى يتميز بالقوة والجمال وصدق الملاحظة وفيض الموهبة وصفاء العبارة وعذوبة اللفظ ونبل المعنى. وكما كان الإبراهيمى دائماً يشيد بحضارة الشرق ويرى أن قيامها على الإسلام وإحياء تراثه وثقافته ولغته من معالم قوتها ، وكان يرى أن ظهور جمعية العلماء يعد من آثار هذه النهضة. وتأثرت جمعية العلماء بمحاولة بعث الثقافة الإسلامية وربطها بالثقافة الحديثة ولذلك أرسلت البعثات العلمية إلى معاهد الشرق للدراسة كما سنرى فيما بعد .

هذا وقد تأثر الشيخ الإبراهيمى بحركة الجامعة الإسلامية وبالحركة السلفية أيضاً وبابن باديس الذى جعله يتخذ الطريق الإصلاحية نهجاً له. وقد عين الإبراهيمى ممثلاً لجمعية العلماء فى وهران وهو الذى سيتولى قيادة الجمعية بعد وفاة ابن باديس كما سنرى فيما بعد فى ١٩٤٠ [٢] .

وكان الإبراهيمى دائم القول بأن هدف العلماء هو تحرير الوطن الجزائرى تحريراً قومياً وأنه لبلوغ هذه المرحلة يجب خلق الجو الملائم أولاً وتهيئة العقول لقبول مثل هذه الأفكار ، ولذلك يجب أن تكون المرحلة الأولى هى الاصلاح الدينى والمرحلة الثانية هى النهوض باللغة العربية والثالثة : هى الاستقلال الكامل [٣] . كذلك تأثر الإبراهيمى بشكيب أرسلان العلامة البنانى الذى أقام فى سوريا فترة من الزمن، إذ استطاع أرسلان من مقره فى جنيف بسويسرا أن يقيم علاقات قوية مع الشمال الأفريقى ومع بعض الشخصيات منها البشير الإبراهيمى والهادى نويره والحبيب بورقيبة من تونس ومصالى الحاج ، وكانت صحيفته التى أصدرها تحت اسم « الوطن العربى » تحمل أفكاره ودعوته الإصلاحية إلى مختلف أنحاء الشرق الأدنى [٤] .

---

(١) عزيز بن عمر ، الشيخ محمد البشير الإبراهيمى ، العدد ١١٩ لسنة ١٩٦٥ من مجلة العربى، ص١٢٧ .

(٢) جلال يحيى ، السياسة الفرنسية فى الجزائر ، ١٧٩ .

(٣) عمار أوزيفان ، الجهاد الأفضل ، ص٢٦ .

(4) Gerard Mansell, Tragedy in Algeria, p. 44 .

وعلى ذلك نرى أن الجزائر أصبحت ملتقى ثقافات عديدة ومختلفة، وكانت عودة هؤلاء الشباب إلى بلادهم وهم يحملون أفكار جديدة وتمتلئ نفوسهم بالرغبة في التجديد والثورة على الاستعمار الفرنسي وخاصة بعد أن هبت دول الشرق الأدنى غداة الحرب العالمية الأولى مطالبة بحقها فى الاستقلال والحرية، فاتجه عهد جديد بالنسبة للجزائر .

هذا ويذكر بعض الكتاب أن هناك شخصية أخرى لعبت دوراً هاماً فى حركة العلماء وهى شخصية أحمد بن عليوه الذى قاد جملة واسعة بعد الحرب العالمية الأولى تستهدف الاصلاح الاجتماعى والدينى ثم أصدر جريدة « البلاغ الجزائرى » من أجل هذا الغرض. وحينما شرع العلماء فى تأسيس جمعيتهم تقدم ابن عليوه بخطته الاصلاحية مؤسساً زوايا لا فى الجزائر فحسب بل فى فرنسا أيضاً، ولكنه توفى عام ١٩٣٤ ، بعد أن ظل حتى وفاته يبشر بالوطنية الجزائرية والتضامن الإسلامى والبعث العربى [1] .

هذا وقد اجتمع في يوم ٥ مايو ١٩٣١ بنادى الترقي بالجزائر العاصمة اثنان وسبعون عالماً من علماء الجزائر وعلى رأسهم الأقطاب الثلاثة ابن باديس والعقبى والإبراهيمى لوضع حجر الأساس لجمعية العلماء، وقاموا بانتخاب مجلس إدارة لها وتلى قانونها على الحاضرين وبدأت جلساتها بعد ذلك فى الانعقاد فى فترات متقاربة، وأصبح كل من أقطابها رئيساً لفرع من فروع الجمعية فى أقسام الجزائر الثلاثة (الجزائر - قسنطينة - وهران) [2] . وكانت المبادئ الهامة التى قامت عليها الجمعية هى :

- الحزب سيكون مفتوحاً لجميع العلماء المسلمين الجزائريين دون تمييز فى الدرجة أو الأصل والمذهب الدينى .
- أن مقر الحزب سيكون فى إحدى العاصمتين الجزائر أو قسنطينة .
- المصدر المالى للجمعية أموال الزكاة والأموال التى يدفعها المؤيدون [3] .
- أن مديرى الجمعية سيكون من الأعضاء الممثلين لجميع الاتجاهات القانونية الإسلامية فى الجزائر .

---

(١) أنظر فى هذا الصدد : أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ص٤٥٠ - ٤٥١ .
(٢) أرنولد ، الدعوة إلى الإسلام ، ص٢٧٨ ؛ المدنى ، كتاب الجزائر ، ص٣٧٨ .
(3) Ali Merad, op. cit., p. 125 .

وقد كان تشكيل الجمعية علي النحو التالى : عبد الحميد بن باديس رئيساً، محمد البشير الإبراهيمى نائباً، أمين العمودى سكرتيراً عاماً، الطيب العقبى مساعداً للسكرتير العام، مبارك الميلى أميناً لصندوق، وحوالى سبعة أعضاء مساعدين لهؤلاء الأعضاء وينوبون عنهم فى حالة غيابهم [١] . وقد ألقى ابن باديس خطبة بهذه المناسبة بين فيها أسلوب العمل بالجمعية فقال : « ... يجب أن نعتقد أن هذه الجمعية ليست جمعية فرد ولا جمعية حزب ولا جمعية مذهب ولا جمعية طريقة وإنما هى جمعية الأمة الجزائرية المسلمة كلها تسمو على جميع النظريات والخلافات وأنها تأسست للأمة ومن الأمة فتعمل لها وتستمد قوتها منها وتبقى ببقاء الأمة وتسير تحت راية الحكومة وتستعين على ذلك كله بالله، وأنها لا تسأل عن عمل يعمل أو قول يقال أو شئ ينشر إلا إذا كان باسمها ومن الذين يعملون باسمها ، ومع هذا فقد قررت أن كل من خرج عن مبادئها من أعضاء هيئة مجلس إدارتها ورفع فيه تقرير إلى مجلس ادارتها لابد أن تجازيه على ما يثبت عندها من خروج بما يستوجب ذلك الخروج من لوم أو توبيخ أو غيرها » [٢] . ويتضح من هذا الخطاب أن ابن باديس كان حريصاً على أن يوضح أن الجمعية تعمل لخدمة البلاد من أدناها إلى أقصاها وأنها ليست حزبياً متعصباً، كذلك تبين منه حرصه على أسلوب الجمعية والجدية فى العمل وأخذه بالشدة كل من يخرج على مبادئها .

وقد كانت أهداف الجمعية دينية بحتة فى بادئ الأمر فقد أعلنت أن الهدف الأساسى هو مواجهة الشعوذة والطرقية الضالة التى تنشر الجمود ، وإحياء العقيدة الإسلامية وتقوية الشعور بالشخصية العربية وكان نص العبارة كالآتى : « إن هدف الجمعية هو محاربة الآفات الاجتماعية مثل شرب الخمر والفسق والتواكل وكل ما حرمه الدين وتنهى عنه الفضيلة وتمنعه القوانين والمراسيم السارية »[٣] .

ومن المعروف أن البعض من رجال الطرق الصوفية كانوا يمثلون آفة اجتماعية خطيرة لاستغلالهم سذاجة البشر وخاصة تلك الفئة من المسلمين التى

---

(1) Ali Merad, op. cit., p. 129 .

(٢) محمد الطاهر فضلاء ، (قال الشيخ الرئيس) ، مجموعة مقالات ومحاضرات جمعها الكاتب وعلق عليها ، ص٤٠ .

(3) Le Tourneau, op. cit., p. 318 .

انقادت إليهم ورأت فى فرنسا المنقذ الوحيد وربطت مصيرها بالوجود الفرنسى الدائم فى الشمال الأفريقى. وقد استطاع الطرقيون التأثير بشكل فعال على الجزائريين وأصبحت لهم كلمة مسموعة وقد عبر عن ذلك أحد الكتاب الأوروبيين بقوله : « الصوفى هو ذلك الشخص الذى منح نفسه قدرة إلهية خاصة وبفضل هذه القوة حصل على مركز رفيع من القدسية الروحية وأصبح معروفاً بين أقرانه بأنه يمتلك المعرفة الدينية الكاملة ويمكن استشارته فى أدق أمور الدين وأنه المعلم الحقيقى للعقيدة الدينية وبذلك يصبح اسمه فى عالم الخيال » (١) . ويضيف الكاتب قائلاً : « يعد الشمال الأفريقى موطناً للصوفية وبعض أولئك الرجال يتمتع بمكانة طيبة وبعضهم ترك أثراً سيئاً فى النفوس وبعضهم فقراء والبعض الآخر أثرياء وعلى الزمان اكتسبت هذه اطلائفة حق حماية الناس » (٢) .

ويتضح من هذا القول أن هؤلاء المتصوفين الذين ذكرهم الكاتب أدعياء تصوف ومخادعين لأن المتصوف الحق يتجرد من هذه المظاهر التى ذكرها ولا يهدف إلا التقرب إلى الله والعمل ابتغاء وجهه .

وقد اعتادت فرنسا التعامل مع رجل الطرق الصوفية المقلدين وأخذت تغريهم بالرواتب المجزية التى كانت تمنحها لهم خارج الميزانية وبالتالى عمل أولئك لحسابها واجتهدوا فى الترويج لدعايتها ولذلك كانوا مدرجين فى قائمة «بنى نعم – نعم » " Beni Oui - Oui " السابق ذكرهم (٣) . وهذا الموقف من جانب الطرقين أدى إلى اصطدامهم بالعلماء الذين أعلنوا شعارهم فى كل مكان «النقاء والطهر هما رمز الإسلام » . وقد أعلن ابن باديس محاربته للطرقين بقوله: « كان الناس كأنهم لا يرون الإسلام إلا فى الطرقية وقد زاد ضلالهم ما كانوا يرون من الجامدين والمغرورين من المنتسبين من التمسك بها والتأييد لشيوخها . فلما ارتفعت دعوة الاصلاح فى « المنتقد » و « الشهاب » حسب الناس إن هدم تلك الأضاليل التى طال عليها الزمان ورسخها الجهل وأيدها الحكم الفرنسى محال، ولقد صمد الشهاب للطرقية وحارب ما أدخلته على القول من فساد عقائد

---

(1) Pierre Fontaine, Alger, Tunis, Rabat, p. 186 .

(2) Loc. Cit., p. 187 .

(3) Richard, Brace, Ordeal in Algeria, p. 28 .

وعلى العقول من باطل أوهام وعلى الإسلام من زور وتحريف وتشويه إلى ما صرفت به الأمة عن خالقها بما نصبت من أنصاب وشتت من كلمتها بما اختلفت من أكاذيب وقتلت من عزتها بما اصطنعت من ارهاب حتى حقت للحق على باطلها الغلبة فهى اليوم معروفة عند أكثر الأمة حقيقتها معلومة غايتها مفضوحة دوافعها... إذا دعاها داعى لبت خاضعة مندفعة وإذا دعاها داعى الأمة ولت على أعقابها مدبرة ومن نكاية الله بها أن جعل أكبر فضيحتها على يد من تولتهم من دون الأمة وروج لها بما لها من مزايا عليه. لا يهمنا اليوم أن نجهز على الجريح المثخن الذى لم يبق منه إلا دماء وإنما يهمنا أن نبين موقفنا مع البقية من شيوخها ونسمعهم صريح كلمتنا. حاربنا الطرقية لما عرفنا فيها من بلاء على الأمة من الداخل ومن الخارج فعملنا على كشفها وهدمها مهما تحملنا فى ذلك من صعاب ... فكل طرقى مستقل يقى نفسه عن التسخير فنحن نمد يدنا له للعمل فى الصالح العام وطرقى يكون أذناً سماعة وآلة مسخرة فلا هوادة بيننا وبينه حتى يتوب إلى الله » [1] .

وقد جعلت الجمعية من أهدافها محاربة الطرقية الضالة لأن الإدارة الفرنسية فى الجزائر استعملت رجال الطرق الصوفية من الذين يدينون لها بالطاعة والولاء والذين يدعون التصوف ضد العلماء لمقاومة نفوذهم المتزايد ونشاطهم الذى شمل القطر الجزائرى بأكمله .

فأصل التصوف فى الإسلام كما يرى الإمام محمد عبده هو الانقطاع إلى الزهد فى الدنيا والعمل للآخرة برياضة النفس وتربية الإرادة والأخذ بالعزائم ومحاسبة النفس وحسن النية والمبالغة فى العبادة، والغاية من ذلك الوصول إلى تجريد التوحيد وكمال المعرفة بالله تعالى [2] .

ولذلك يعد رجال الطرق الصوفية الذين تعاونوا مع الإدارة الفرنسية فى الجزائر مدعين ومقلدين وبعيدين كل البعد عن الإسلام الحق وعن رسالة التصوف الحقة .

هذا وقد شجعت الإدارة الفرنسية الجمعيات التى يقوم الطرقيون بانشائها من أجل منافسة العلماء وشجعت أيضاً الصحافة المعارضة للعلماء بكل ما تملك

---

(١) محمد الطاهر فضلاء ، المرجع السابق ، ص٢١٤ - ٢١٥ .

(٢) محمد رشيد رضا ، تاريخ الإمام محمد عبده ، الجزء الأول ، ص١٢٢ .

وجعلت أجهزة الشرطة على أهبة الاستعداد دائماً وإن كانت قد حاولت فى بادئ الأمر القيام ببعض الاصلاحات الطفيفة لتهدئة الموقف ولكن المستوطنيين الفرنسيين اعترضوا كما هو مألوف . وطالما تدخلت الإدارة الفرنسية فى المسائل الخاصة بالإسلام فقد وجهت ضربة قوية إلى المجتمع الإسلامى وكان هذا التدخل هو المسئول الأول عن تقوية حركة المعارضة ضد السلطات الفرنسية [1] .

ويعتبر اصرار العلماء على محاربة رجال الطرق الصوفية من الجوانب الدينية التى قامت عليها الجمعية فكان ميثاقها ينص على :

« الإسلام دين الإنسانية كلها، السنة الحقيقية هى تفسير القرآن، محمد هو أفضل الخلق ، التوحيد هو أساس الدين، المرابطة بدعة وهى تعنى استغلال الإنسان وقتل العقل، البدعة هى كل شكل من العبادة ليس له أصل فى السنة ، الدعوة إلى ما دعا إليه الإسلام مع الرحمة والإحسان دون عدوان أو عداوة، المعاندون المستغلون أحق الناس بالشدة والقسوة، وأخيراً ينبغى على المسلمين أن يتحدوا وأن ينسوا خلافاتهم فى حالة الخطر » [٢] .

وتؤكد هذه المبادئ أن هدف الجمعية كان دينيًا بحتاً وخلقت من أجل اصلاح ما لحق بالدين من بدع وشوائب إلا أن هذا الهدف سيتطور بالتدريج ويتخذ شكلاً وطنياً سياسياً كما سنرى .

وإلى جانب الناحية الدينية فى نشاط جمعية العلماء هناك الناحية الثقافية التى شغلت جزءاً كبيراً من نشاط أعضاء الجمعية. وقد تمثل الجانب الثقافى أولاً فى مشكلة اللغة العربية التى كانت تمثل قضية هامة فى الجزائر منذ الاحتلال الفرنسى فى ١٨٣٠ ، وقد اتخذت هذه القضية طابعاً سياسيًا بعد ١٩٣٠ نظراً لانتشار اللغة الفرنسية بدرجة كبيرة حتى أصبحت لغة الجندى والعامل والفلاح والمثقف [٣] . وكان انتشار الفرنسية على هذا النحو مسئولاً عن انكماش اللغة العربية ولذلك وجد الجزائرى فى احياء اللغة العربية رمزاً لمقاومة المستعمر وبعثًا للروح القومية. وقد عبر ابن باديس عن هذا الجانب بقوله : « أما الاعتناء بالتعليم فهذا هو الذى انقطعت إليه الجمعية وقامت به قيامها ففى قسنطية وفى

---

(1) Jacques Berque, op. cit., p. 76 .

(٢) محمد الطاهر فضلاء، المصدر السابق ، ص٥٦ .

(3) Mahfoud Kaddache, op. cit., p. 237 .

ميله وفى المعيلية وفى جيجل وفى بجاية وفى بسكرة وفى تبسه وفى بلدة الجزائر وفى بنى ورتلان وفى يعلمى وفى تلمسان وفى غيرها فى كثير من البلدان تجد رجال مجلس إدارة الجمعية وغيرهم من ذوى القلم يقضون ليلهم ونهارهم فى الدروس العلمية الفقهية والدروس العلمية الارشادية وتلقين مبادئ الدين واللغة لمن استطاعوا إليه سبيلاً من النشئ الصغير » [1] . وعلى ذلك يمكننا القول أن النهضة الثقافية فى الجزائر بدأت بمولد جمعية العلماء، وكان من وسائل الجمعية فى هذا الصدد انشاء المدارس والمعاهد التعليمية واصدار الصحف العربية .

أما فيما يتعلق بالمدارس فقد أكثروا من المدارس الحرة فى كافة أنحاء القطر الجزائرى ريفه ومدنه. واهتموا اهتماماً بالغاً بايجاد دراسات تخصصية منتظمة لتكوين طبقة من المرشدين الدينيين، وشجعوا طلابهم أيضاً على الارتحال فى طلب العلم [2] ، فهناك البعثات التى اتجهت إلى جامع الزيتونة فى تونس وهناك من اتجهت إلى الجامع الأزهر فى مصر طلباً للدراسات العليا. أما المواد التى قام العلماء بتدريسها فى مدارسهم فكانت القانون والشريعة والفلسفة والتاريخ والفقه وقواعد اللغة والمنطق واتبعوا فى ذلك الطرق الحديثة مع جعل التعليم باللغة العربية بالطبع [3] .

هذا وقد أخضع العلماء مسألة تفسير القرآن والفقه لروح النقد العلمى المعاصر حتى يستطيع الدارس أن يستوعب علوم العصر وثقافته التقدمية ويناقش ويجادل ويتعود روح البحث العلمى، وقد قال ابن باديس فى هذا الصدد : «علينا أن نأخذ المدنية وثقافة العصر والتقدم ونجعلها تتمشى مع اللغة العربية » [4] .

وعلى هذا الأساس وقف العلماء موقف الدفاع عن اللغة العربية وطالبوا بجعلها لغة رسمية بدلاً من اللغة الفرنسية ولذلك أكثروا من المدارس بشكل واضح حتى بلغت فى بعض الأوقات ٢٠١ مدرسة [5] . ومن ثم نجد أن قضية اللغة العربية اتخذت الطابع السياسى. وكان يطبق فى هذه المدارس جميعاً

---

(١) محمد الطاهر فضلاء ، المرجع السابق ، ص٥٦ .

(٢) صلاح العقاد، المغرب العربى، ص٣٢١ .

(3) Julien, op. cit., p. 113 .

(4) Colette Jeanson, op. cit., p. 67 .

(5) Jamil Abun Nasr, op. cit., p. 327 .

الأسلوب العلمى الحديث فى التعليم وتضم بين جدرانها الألوف من أبناء الجزائر. وقد أثبتت هذه المدارس نجاحاً واضحاً فقد تخرج منها أربعة أجيال من الشباب المثقف العامل الذى انتشر فى جميع أنحاء الجزائر مكوناً نهضتها وأساس استقلالها .

وكان شعار العلماء فى هذه المدارس « الإسلام دينى والعربية لغتى ، والجزائر وطنى » ومن هذه العبارة يتضح لنا أن حركة العلماء كانت إسلامية عربية سياسية. هذا وقد أنشأ العلماء إلى جانب المدارس الجمعيات الخيرية التى كانت تقوم تقريباً بنفس أعمال الجمعية، وقد أنشأ ابن باديس كذلك معهداً تعليمياً فى قسنطينة يحمل اسمه من أجل تدريب الشباب على التعليم لتخريج طبقة من المعلمين الجزائريين المسلمين وجعل شروط الإلتحاق كالآتى :

١- أن يكون الطالب حافظاً لستة أحزاب من القرآن على الأقل وأن يلتزم حفظ مثل ذلك فى مدة العطلة من كل سنة من سنى الدراسة .

٢- أن يكون عمر الطالب من ١٥ إلى ٢٢ عاماً ويجرى عليه نظام المناداة فى الامتحان إعطاء الشهادة وتسجيل الاسم والمحاسبة على الغيبة والحضور .

٣- أن يكون قادراً على النفقة والسكن وإدارة المعهد لا تلتزم لأحد باعانة مالية أما الاسكان فإنها تسكن طائفة محدودة يثبت عندها استحقاقهم بعد بحث مدقق تتولاه هى بوسائلها الخاصة..

٤- أن يصحب الطالب رسالة من أبيه أو وليه تتضمن القبول والرضى والتزام الشروط (١) .

ومن هذه الشروط تبين لنا مدى حرص الجمعية على النظام فى معاهدها التعليمية والدقة فى اختيار المتقدمين لهذه المعاهد حتى تخرج جيلاً متميزاً . ونلاحظ أن مدارس العلماء ومعاهدهم لاقت اقبالاً شديداً من جانب أبناء الجزائر حتى أنه فى وقت ما لم تكن هناك أماكن لاستيعاب أعداد كبيرة من الطلاب، وذكر بعض المؤرخين الغربيين أن مدارس العلماء لم تستوعب أكثر من خمس أبناء المسلمين مما تطلب الاكثار منها (٢) .

---

(١) البصائر ، العدد ٤٩ (١٣ سبتمبر ١٩٤٨)، ص١ .

(2) Legum, Colin, Africa, p. 12 .

هذا وقد امتد نشاط العلماء إلى فرنسا ذاتها بعد أن ساءهم ما رأوه من اندماج المهاجرين الجزائريين في المجتمع الفرنسي اندماجاً تاماً وزواجهم من نساء أوروبيات ، فعهدت الجمعية إلى أحد أبنائها وهو الشيخ الورتلاني للقيام بمهمة الوعظ والارشاد وتعليم الدين والعربية في مساجد العاصمة الفرنسية وقد قام بهذا العمل خير قيام وأقام في باريس وغيرها من مدن فرنسا عشرات النوادي المنظمة للاجتماع والتخاطب باللغة العربية والقاء المحاضرات للكبار والدروس التعليمية للصغار. وقد واظبت الجمعية على الاتصال بالشيخ الورتلاني فأمدته بطائفة من المعلمين والمحاضرين، وأدى ذلك إلى شعور المسلمين هناك بأنهم في وسط إسلامي عربي واطمأنت الجمعية بالتالي على مسلمي الجزائر المهاجرين (١) .

وكان هدف العلماء أيضًا موجهًا إلى إحياء التراث التاريخي للجزائر وتعريف النشء بأمجاد أجدادهم والاقتباس من دروس الماضي ولذلك نجدهم قد جعلوا من دراسة البطولات العربية مادة من مواد الدراسة في المدارس وذلك في مقابلة أسلوب الفرنسيين الذين كانوا يقومون بسرد أمجاد أبطالهم من الفال على التلاميذ الجزائريين حتى يشبوا على حب فرنسا والاعجاب ببطولاتها. وكان أول من كتب عن التاريخ البطولي للجزائر الشيخ أحمد توفيق المدني أحد أعضاء الجمعية البارزين، والذي سيصبح فيما بعد وزيراً للثقافة في الجزائر، وقد قال في كتابه « كتاب الجزائر » « اليوم عرفت الجزائر طريق النهضة العربية الإسلامية وأصبح علماؤها وكتابها وشعراؤها ومعلموها يحتلون مركزاً كبيراً في العالم وأصبحت مسألة التقدم واجبة، ويجب على أولئك الشباب الذين يتلقون العلم الحديث أن يبحثوا في العلوم الحديثة والآداب العربية حتى يستطيعوا المزج بينها وبين علمنا وتراثنا، وأن يقف الجميع يداً في يد من أجل الوحدة ومن أجل خدمة الجزائر وجعلها في أعلى مراتب الرقي » (٢) . وكتب أيضًا عن تاريخ الجزائر الشيخ مبارك الميلي ويعتبره بعض الكتاب أول مؤرخ جزائري اهتم بأمجاد الجزائر وماضيها وحضارتها وأبرز الناحية القومية فيها؛ كان الميلي من المطالبين بإصلاح هي انشاء الجمعيات والهدف منها اقامة مجتمع تقاليده واحدة ودينه واحد ونبه الأذهان أيضاً إلى ضرورة تعليم الشباب .

---

(١) البصائر ، العدد ٤٩ (٢٩ أغسطس ١٩٤٧) ، ص١ .

(٢) أحمد توفيق المدني ، كتاب الجزائر ، ص١٢ .

ومن الملاحظ أنه انتشرت فى الجزائر فى هذه الفترة جمعيات أخرى مثل : « جمعية ابن باديس للتربية والتعليم ، والتى كان لها فروع فى جميع أنحاء الجزائر بلغ عددها نحو ٢١٠ جمعية . ولكن هذه الجمعيات تنازعت أهدافها وتباينت مناهجها فبعضها كان يدافع عن مصالح الوطنيين الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية مثل جمعيتى وهران وسطيف ، وبعضها أيد الاصلاح عن طريق فيدرالية المنتخبين تحت قيادة بن جلول، وبعضها خاض معركة باسم أنصار الادماج، وحوالى عشرة جمعيات منها كانت ذات صبغة شيوعية ، وحوالى ٥٠ جمعية منها فقط كانت منبثقة عن جمعية العلماء [1] .

هذا وقد عقد العلماء مؤتمراً للطلبة الدارسين فى الجزائر العاصمة من ١٥ - ٢٨ أغسطس ١٩٣٢ فى مبنى الجمعية وكانت أهم الموضوعات المدرجة فى البرنامج هى : البحث عن وسائل حديثة للتعليم باللغة العربية فى الشمال الأفريقى ، جعل التاريخ الإسلامى من المواد الأساسية التى يجب تدريسها فى جميع المدارس مع جعل اللغة العربية لغة رسمية للبلاد .

وتم انعقاد مؤتمراً آخر فى مارس من عام ١٩٣٥ وعارض أعضاؤه بشدة الطرقيين وأساليبهم الملتوية بالاتفاق مع الإدارة الفرنسية، وكان يرون أن المشكلة الأساسية هى هل يسير المجتمعان الجزائرى والفرنسى بتوازن ودون انقسام وهل يمكن أن يكونا مجتمعاً واحداً ؟ ورغم أن غالبية الطلبة كانوا مثقفين ثقافة فرنسية إلا أنهم أصروا على ضرورة بل حتمية التعليم الإسلامى وادماج الشباب الجزائرى فى روح الإسلام وأن يكون للمجتمع الجزائرى طابعه وكيانه المستقل. فكان ابن باديس من المؤيدين لهذه الآراء وكان يدرك تماماً أن تاريخ الجزائر القديم يحمل الدليل على عظمة الأجداد وأنه سيأتى اليوم الذي تسترد فيه الجزائر مجدها ولذلك كان دائم القول: «يجب أن يحل التفاؤل محل التشاؤم». وكان يأمل فى انشاء جامعة دينية إسلامية عربية فى مدينة الجزائر على غرار جامع الزيتونة بتونس والجامع الأزهر بمصر ولكل هذا الأمل لم يتحقق .

وعلى هذا الأساس نجد أن النشاط الثقافى التعليمى لجمعية العلماء أوجد نهضة ثقافية فعلية فى المجتمع الجزائرى وبعث اللغة العربية من جديد وبعث الحياة فى المجتمع الجزائرى .

---

(1) Berque, op. cit., p. 267 .

ونتناول الخط الثانى فى المجال الثقافى ونقصد به الصحافة وتمثل «ظهراً آخر لحمله العلماء على التخلف ورغبتهم فى الاصلاح الحقيقى، وكان الشيخ العقبى يرى فى الصحافة الإسلامية رمزاً للتقدم وليقظة الشرق فشارك فيها قبل إنشاء الجمعية وكتب فى صحيفة «صدى الصحراء» [1] بالعربية، ثم أصدر بعد ذلك صحيفة أخرى تحمل اسم «الاصلاح» فى منطقة بسكره وكانت صحيفة أدبية وصدرت أولى أعدادها فى ١٩٢٧، وكانت أسبوعية ولم يصدر منها سوى أربعة عشر عدداً فقط .

أما ابن باديس فقد أصدر صحيفة «المنتقد» بعد عودته من تونس فى ١٩٢٤ ، وقد لعبت دوراً هاماً فى ابراز مكانة الأمة الجزائرية بين الأمم الأخرى ومدى عظمتها ومدينتها الراقية ونبهت الجزائريين إلى ضرورة احترام قوميتهم ولغتهم ودينهم وتاريخهم والأمة التى هم مرتبطون بها. ولكن هذه الصحيفة كانت قصيرة الأجل إذ صدر قرار تحريم صدورها بعدما برز منها ثمانية عشر عدداً فقط [2] . ثم حلت «الشهاب» محل المنتقد وقد صدرت فى ١٩٢٦ فى قسنطينة وتم توزيع حوالى ١٥٠٠ نسخة منها وكان رئيسها ابن باديس وعملت معه نخبة ممتازة من المثقفين ثقافة عربية. وكانت هذه الصحيفة تناقش الموضوعات الخاصة بالحركة الإصلاحية فى الجزائر وتدعو إلى التطور فى اطار الإسلام وتنتقد السياسة الفرنسية وطالبت بنشر التعليم باللغة العربية وبإنهاء رقابة الإدارة الفرنسية على الصحافة .

ويصف بعض الكتاب أسلوب «الشهاب» التى كانت بمثابة صحيفة الجمعية الأساسية فيقولون أنها كانت تمتاز بالعمق وصدق التعبير عن الحقائق وتمزج بين المثاليات الجامدة والواقع المرن وذلك حين تتعرض لوصف حكام البلاد وقد كانت هذه الصحيفة شديدة التأثر بالقرآن كما اتضح فى أسلوبها الذى كان على سبيل الموعظة. هذا قد وصلت شهرة «الشهاب» إلى تونس وتعرضت لمناقشة مشكلات الشباب الجزائرى والنهضة الأدبية فى العاصمة وفى قسنطينة وأيضاً ناقشت التغير الذى طرأ على الحياة الاجتماعية وكان أسلوب ابن باديس واضحاً فيها ويمتاز بالجرأة ويوصل الماضى بالحاضر والمستقبل [3] ومن صحف

---

(١) محمد على دبور ، المرجع السابق ، ص١١ .

(٢) محمد الطاهر فضلاء ، المرجع السابق ، ص٨٠ .

(3) Jacques Berque, op. cit., p. 228 .

الجمعية أيضاً « البصائر » وكانت أسبوعية وتعرضت لقضايا الساعة ولكنها منعت من الصدور بعد فترة قصيرة ثم عادت بعد الحرب العالمية الثانية [1] . وهناك صحف أخرى أصدرتها الجمعية مثل « السنة ، الشريعة ، الصراط وكانت كلها تهاجم مذهب المتصوفة والرذائل الاجتماعية وكانت يومية ونهجت نهج الشيخ محمد عبده في مقالاتها [2] . ويقول ابن باديس « أن هذه الصحف لقيت من ناحية الإدارة الفرنسية البغض والتنكر والاضطهاد ، فسقطت الصحيفة الأولى ثم الثانية ثم الثالثة وتقرر بعدها منع الجمعية من اصدار أى صحيفة أخرى » [3] .

وإلى جانب هذه الوسائل شارك العلماء في المؤتمرات التى كانت تعقد على الصعيد الجزائرى وأهمها المؤتمران الإسلاميان الأول والثانى وكان من العوامل التى شجعت على عقدهما تأييد حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية التى كانت قد وصلت إلى مركز السلطة فى فرنسا فى هذه الفترة. وقد شاركت جميع الأحزاب السياسية الجزائرية فى هذين المؤتمرين، فيماعدا المصاليين، وكان هدف العلماء من المشاركة هو إيجاد حل ملائم لقضية التمثيل النيابى وذلك لأن حق التصويت كان قاصراً على بعض الطبقات مثل قدامى الضباط الذين شاركوا الفرنسيين فى الحرب والدارسين فى بعض التخصصات العلمية مع حفاظهم على حالتهم الشخصية كمسلمين. وكان العلماء يهدفون إلى جعل حق التصويت شاملاً لكافة أفراد الشعب الجزائرى. وقبل انعقاد المؤتمر كان أمام ابن باديس مشروعان [4] بخصوص الانتخاب أحدهما يعارض فصل طبقات معينة عن الشعب وجعلها متميزة والمشروع الثانى يتعلق بالتمثيل الخاص. وكان رأى الأعضاء أن المشروعين يمثلان حلاً مؤقتاً للقضية. أما ابن باديس فوجد أن مسائل الدستور السياسية يجب أن يناقشها جميع المسؤولين عن مصالح الشعب الجزائرى وكان هذا هو الدافع إلى عقد المؤتمر الإسلامى الأول فى يونية ١٩٣٦ .

ويطلق بعض الكتاب على ابن باديس « والد المؤتمر الإسلامى الجزائرى» ، فقد استنفر الشعب الجزائرى بغية الاتحاد والعمل دون استثناء ودون عصبية وكان يؤكد أن هذا المؤتمر يعد العلامة المميزة لدخول الشعب الجزائرى إلى

---

(1) Charles Ageron, op. cit., p. 88 .

(٢) جلال يحيى ، المرجع السابق ، ص٢٧٩ .

(٣) محمد الطاهر فضلاء ، المرجع السابق ، ص٥٦ .

(4) Mahfoud Kaddache, op. cit., p. 297

الحلبة السياسية ، فقد كان قبل ذلك التاريخ كل شئ مركزاً حول المساواة فى الحقوق مع الفرنسيين (١) .

وقد تبنى الأمين العمودى الذى كان يشغل منصب السكرتير العام لجمعية الدعوة إلى المؤتمر مقتنعاً بضرورته قائلاً : « إننى أشعر اليوم بضرورة إيجاد تنظيم ثابت والعمل فى تآلف واتحاد من أجل تحقيق مطالبنا الشرعية » (٢) وقد أدرج ابن باديس عدة مضوعات فى جدول أعمال المؤتمر مثل الهبات والميزانية الجزائرية والتعليم الخاص للوطنيين وحرية التعليم باللغة العربية وتمثيل الوطنيين الجزائريين فى البرلمان وقد قال فى هذا الصدد « لقد أصبح بعض الجزائريين فرنسيين منذ دستور ١٨٦٥ ، والوطنيون يريدون قانوناً انتخابياً خاصاً بهم ويريدون الغاء القوانين الاستثنائية، وأثناء انعقاد المؤتمر ساهم الجزائريون بنصيب وافر فى أعمال وساعدهم على ذلك تأييد أعضاء حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية لمطالب الجزائريين . ويمكن القول بأن المؤتمر نجح نجاحاً لا بأس به من حيث التأكيد على الاصلاحات الهامة التى تمس المسلمين وأعلن العلماء الحرية التامة للمساجد وحرية ممارسة العقيدة وأكد ابن باديس أن المسلمين ليسوا بفرنسيين ولا يرغبون فى أن يصبحوا فرنسيين قائلاً : « يجب القول بأن المسلمين جديرين بالاحترام أن هذا المؤتمر إسلامى جزائرى ومن أجل هذا يجب ألا نتخلى عن ديننا وفضائلنا والمسلم والفرنسى كلاهما وطنيان ويجب أن يتمتعا بنفس الحقوق الاجتماعية » (٣) وكان من نتائج هذا المؤتمر زيادة أعداد النواب الجزائريين فى البرلمان الجزائرى فأصبحوا حوالى ٢٠ ألفاً (٤) .

ومن نتائج المؤتمر أيضاً تكوين وفد للسفر إلى فرنسا لعرض مطالب الشعب الجزائرى على المسؤولين الفرنسيين والمطالبة بتحقيقها، وكان هذا الوفد يتكون من الشيخ عبد الحميد بن باديس والعقبى والإبراهيمى ود. بن جلول وفرحات عباس والقلعى والعمودى. وأول من قابل الوفد موريس ڤيوليت الوزير الفرنسى وعرض عليه أعضاء الوفد مطلبهم الخاص بحرية التعليم العربى وأكدوا له بأن

---

(١) عمار أوزيفان ، الجهاد الأفضل ، ص٢٧ – ٢٨ .

(2) Mahfoud Kaddache, op. cit., p. 298 .

(3) Charles Ageron, op. cit., p. 90 .

(4) Loc. Cit .

اللغة العربية محاربة بالفعل من الإدارة الفرنسية وأعلنوا أيضاً مطلبهم فى الحرية الدينية وحرية التعليم بالمساجد وتأسيس جمعيات دينية فى كل ناحية باختيار أهلها فوعدهم بالنظر فى المسألة مع رئيس الوزراء [١] .

وتمت مقابلة أخرى مع وزير الحربية دالاديه وقد أسرت إليها فى الفصل السابق .

وقد تألم العلماء للنتيجة السلبية للوفد فوجهوا كلمة إلى رئيس الوزراء الفرنسي قالوا فيها : « الأمة الجزائرية المتألمة ليس ألمها ضد جنس ولا ضد دين ولا ضد فرنسا وإنما ألمها ضد الظلم ولهذا لما جاءت الحكومة الشعبية وتوسمت فيها الحرية والعدالة أعطتها كل ثقتها وأعلنت سرورها بها وأرسلت هذا الوفد، فإذا رجعنا إليها ببعض من مطالبنا زادت ثقتها، وإذا رجعنا بأيدينا فارغة انعكس ذلك علينا وحصل عن انعكاسه ضرر عظيم يستغله أضدادنا وأضدادكم . فأجابهم : « كيف ترجعون بأيدكم فارغة وأنا أشتغل وفيوليت من الآن فى مطالبكم » ، فقال فيوليت : « قبل الأحد ينجز العمل » ، ولكن بعد هذا كله ها نحن قد رجعنا بأيدينا فارغة ومازالت فارغة إلى الآن » [٢] . ثم تقابل الوفد بعد ذلك مع الأحزاب الشعبية الفرنسية وهي الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى والحزب الراذيكالى وأعلن كل منهم رأيه فى المطالب الجزائرية وأشاروا إلى ارسال لجنة برلمانية لبحث الأوضاع وهذا ما قررته الحكومة فيما بعد .

والتقى أعضاء الوفد أيضًا بوفد الصحافة الفرنسية وأعلنوا عليهم مطالبهم وبذلك لفتوا أنظار الرأى العام الفرنسى إلى القضية الجزائرية الإسلامية. ونستطيع القول أن النتائج التى حققها الوفد من زيارته لفرنسا هى أنه نقل مطالب الأمة الجزائرية المسلمة بصدق وأمانة إلى الحكومة الفرنسية وعرفت فرنسا وحكومتها وأحزابها وصحافتها أن وراء البحر أمة جزائرية إسلامية تطالب فرنسا بحقوقها وتحافظ تمام المحافظة على هويتها ومقومات شخصيتها .

ونلاحظ أن العلماء أتبعوا الأسلوب السلمي فى محاولة تحقيق مطالب الجزائريين ، وكانت سيلتهم فى ذلك التفاهم والاقناع ، ولكنهم فى قراره أنفسهم

---

(١) محمد الطاهر فضلاء، المرجع السابق ، ص١١٠ – ١١١ .
(٢) محمد الطاهر فضلاء، المرجع السابق ، ص١١٤ – ١١٥ .

لم يقتنعوا اطلاقاً بأن يكون برنامج الاصلاحات كافياً ويمثل الحد الأقصى للقضية الجزائرية ، بل كانوا يرمون إلى سيادة الإسلام .

هذا وقد أرسلت الحكومة الفرنسية بالفعل لجنة برلمانية فى عام ١٩٣٧ (١) للتعرف على الوضع فى الجزائر والنظر فى إمكان تحقيق مطالب الجزائريين. وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعاً مع هيئة من جمعية العلماء باسم الجمعية فى قصر الجمعية بالعاصمة الجزائرية وكانت الهيئة الجزائرية تضم ابن باديس والبشير الإبراهيمى ومبارك الميل والعربى التبسى والأمين العمودى وأكدوا على عدة أمور وهى أن كل محاولة لحمل الجزائريين على ترك جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو تاريخهم أو شئ من مقوماتهم تمثل محاولة فاشلة ومقضى عليها ، وإذا أجبرت الأمة الجزائرية على ذلك فإن ذلك سيؤدى إلى عواقب وخيمة ، أن الحالة التعيسة التى بلغت إليها الأمة الجزائرية لا يمكن أبداً أن يستمر صبر الأمة عليها أكثر مما صبرت، إن مشروع فيوليت لم يحز القبول إلا لما فيه من التصريح بالمحافظة على الحالة الشخصية ، والتأكيد على أن الجزائريين عرب مائة فى المائة ومسلمون وهم مع فرنسا كأخ مع أخيه لا كسيد مع عبده (٢) .

وقد وعدت اللجنة بمحاولة تحقيق رغبات الجزائريين .

هذا وقد شارك العلماء أيضاً فى المؤتمر الإسلامى الثانى الذى عقد فى يولية ١٩٢٧ خصيصاً من أجل مناقشة مشروع بلوم - فيوليت وقد أيدت جميع الأحزاب السياسية الجزائرية هذا المشروع فيماعدا حزب الشعب الذى لم يقف أعضاؤه مكتوفى الأيدى أمام نشاط المؤتمر، بل قاموا بدعاية واسعة ضد المشروع ، وهاجموا المؤتمر أكثر من مرة ، واتهموا الجزائريين بأنهم غير وطنيين وأنهم فرنسيين. وقد كان هذا الأسلوب من عوامل فشل المؤتمر الإسلامى الثانى، بالاضافة إلى تراجع البرلمان الفرنسى عن الموافقة على المشروع ، واتهامه لحكومة الجبهة الشعبية بالتساهل مع الجزائريين وأعطائهم أكثر مما يستحقون. كذلك واجه العلماء هجوماً من جانب الشيوعية فقد كان العداء مستمراً بين الطرفين ، لأن الشيوعيين كانوا يعتبرون جمعية العلماء منظمة بورجوازية تجارب الشيوعية وتعترض طريق عملها الثورى وحجتهم فى

---

(١) محمد الطاهر فضلاء، المرجع السابق ، ص١٤٥ .

(٢) محمد الطاهر فضلاء، المرجع السابق ، ص١٤٨ .

ذلك أن العقبيى كان دائماً يصف الشيوعيين بعبارة (العمال الذين لا رب لهم) [١] .

أما عن موقف العلماء من المشروع ، فقد رأوا فيه فاتحة عهد جديد لأنهم كانوا يرغبون فى الحصول على حقوق الشعب الجزائرى بالوسائل السلمية، ولكن على أساس أن يكون هذا المشروع خطوة أولية فقط نحو تحقيق الهدف البعيد المدى وهو الاستقلال . وإن كان بعض الكتاب يذكران العلماء سادهم شعور بالرضى والغبطة حينما سقط مشروع بلوم - فيوليت، وأنهم كانوا يرغبون فى أن تكون مكة هى مركزهم وليست باريس [٢] .

وإلى جانب هذه القوى كان هناك طرفاً آخر تمثل فى المستوطنين الفرنسيين بالجزائر الذين كانوا دائماً من معارضى الاصلاحات خشية المساواة بينهم وبين الجزائريين وبالتالى فقدان سيادتهم على المجتمع الجزائرى. وهكذا لم يستطع العلماء أن يفعلوا أكثر من إعلان مطالب الجزائريين فى كل مناسبة وبمختلف الوسائل دون أن يحتكوا احتكاكاً مباشراً بالأحزاب الجزائرية الأخرى إلا فى أضيق الحدود [٣] .

ونحاول الآن أن نتعرض للجانب السياسى فى نشاط جمعية العلماء ، ونلاحظ أنه رغم أن الجمعية لم يكن لها أية أهداف سياسية عند تكوينها ولم تكن تحمل أي طابع قومى كما اتضح من المادة الثالثة من دستورها التى نصت على الآتى : « لا يسوغ لهذه الجمعية بأى حال من الأحوال أن تخوض أو تتدخل فى المسائل السياسية » [٤] . هذا وقد أكد العلماء أنفسهم فى أكثر من مناسبة أن جميعيتهم لا علاقة لها بالحياة السياسية فى الجزائر، فجاء فى قول البشير الإبراهيمى : « الحاكم يجعل اسلياسة أداة مساومة والمحكوم يتخذها وسيلة جاه وتضلل للأمة، أما جمعية العلماء فليست من أولئك ولا من هؤلاء ولكنها متهمة من أولئك وهؤلاء، يقول عنها الاستعمار فى معرض التبرم بها والتسخط عليها أنها جمعية سياسية فى ثوب دينى وأنها تستر القومية بستار الدين وتخفى الوطنية برداء العلم والعربية، ويتنطع فى بعض نوباته العصبية فيقول عنها

---

(١) عمار أوزيفان ، الجهاد الأفضل ، ص٢٣ .

(2) David Gordon, op. cit., p. 32 .

(٤) أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص٤٩٢ .

(4) Gabriel Esquer, op. cit., p. 95 .

«أنهم تخدم سياسة أجنبية ويجارى الطبيعة أحياناً فيقول أنها تعمل لجامعة العربية أو الإسلامية ، ويلبس مسوح الرهبان تارة أخرى فيشوب التهديد بالوعظ ويقول لنا: ان جلال العلم لايتفق مع السياسة ويتقلب عليه طابع السوء فيقذف بأعضاء الجمعية فى السجون ويلقى بهم فى المعتقلات مع المجرمين، ويقول آخرون أنها تدخلت فى السياسة وما ينبغى لها لأنها لا تحسن السياسة ولا تنطق بلسانها، لسان السياسة أعجمى ولسانها عربى مبين. وجميعة العلماء تقول لهؤلاء مجتمعين: «يا حضرة الاستعمار» أن جمعية العلماء تعمل للإسلام باصلاح عقائده وتفهم حقائقه واحياء آدابه وتاريخه تطالبك بتسليم مساجده وأوقافه إلى أهلها وتطالبك باستقلا قضائه [١].

ولكن التغير الذى طرأ على الحياة الجزائرية زج بالعلماء فى ميدان السياسة وجعلهم يتدخلون فى عدة مسائل شكلت خطراً عليهم، فكانوا فى كل مناسبة يؤكدون انفصال الشعب الجزائرى عن فرنسا ، وكانت الكلمات التى استخدموها جديدة وتحمل معان جديدة مثل : الوطن والأمة الجزائرية والشعب [٢] وهذا يعنى أن العلماء كانوا يعملون من أجل هدف بعيد المدى وهو انفصال الجزائر تماماً عن فرنسا ولكنهم لم يعلنوا عن هذا الهدف بشكل مباشر وإنما خططوا له. وموقف العلماء من القضايا الجزائرية الهامة هو الذى زج بهم في ميدان اسلياسة مثل قضية الادماج وقضية الجنسية الفرنسية والتمثيل النيابى. أما عن الادماج فقد رفضه العلماء رفضاً تاماً وتمسكوا بالإسلام لما فيه من استجابة لكل مقتضيات العصر، وفى هذا الصدد قال ابن باديس : « إن الإسلام هو دين الله ويجب أن يكون أيضاً دين الإنسانية جمعاء لما فيه من سمو فهو يمجد العقل ويستنكر استبعاد الإنسان لأخيه الإنسان كما يستنكر الطغيان فى جميع مظاهره وأشكاله... الإسلام دين ديمقراطى فى كل شئ فهو لا يقبل بالاستبداد مطلقاً وهو دين احقاق الحق، لكل انسان عادل ومنصف [٣] .

وفى مناسبة أخرى خلال عام ١٩٣٧ أكد ابن باديس وجهة نظره قائلاً : «أن الإسلام نظام اجتماعى يستجيب لكل مقتضيات الحياة فى جميع البلاد وفى مختلف العصور، وتعاليمه وحدها هى التى تستطيع أن تسمح للبشرية باقامة

---

(٤) البصائر - العدد ٣ (١٨ أغسطس ١٩٤٧) ، ص٢ .

(2) Charles Ageron, op. cit., p. 88 .

(3) Joan Gillespie, op. cit., p. 45 .

سعادتها [١] . وفى أكثر من مناسبة عارض ابن باديس الادماج بشدة وانتقد تصرفات مؤيديه قائلاً :

« ستكون الثمرة الأولى لدعايتنا هى انهاء عهد سياسة الادماج التى يسير عليها بطريقة معيبة بعض الموظفين الذين يؤثرون الأضرار بالعروبة والإسلام ارضاء للسلطات الفرنسية ، وستؤدى دعايتنا أيضاً إلى الإنتهاء من ذلك الادماج الروحى الممثل فى بعض الأشخاص المتفرنسين الذين يجهلون ما لعنصرهم من نبل وعراقية فيتزيون بأزياء الغرب بحيث يصعب التمييز بينهم وبين سادتهم المستعمرين » [٢] ثم أعلن العلماء عن هدفهم الحقيقى فى الاستقلال عن فرنسا قائلين : « أما الاستقلال فلم يغب عن أذهاننا ولكننا لا نملك القوة الكافية لتحقيقه الآن » ويرى بعض المؤرخين الغربيين فى هذا الصدد أن هدف العلماء كان استقلال الجزائر ثم اتحادها مع مراكش وتونس من أجل اعادة بناء الامبراطورية العربية التى تضم الشمال الأفريقى ولكن بالطبع امكانياتهم المحدودة لم تسمح بذلك .

أما عن موقف العلماء من منح الجنسية الفرنسية فقد كان المعارضة الشديدة لكل من يرغب فى الحصول عليها وأصدروا فتوى فى ١٤ يناير ١٩٣٨ [٣] اعتبروا فيها أولئك الأشخاص مهرطقين وخارجين على الشرع والإسلام واستندوا فى ذلك إلى أحكام الشريعة الإسلامية .

ومن ناحية أخرى اعتبر العلماء زواج المسلم بالفرنسية خطيئة كبرى وقالوا فى ذلك « من يتزوج فرنسية يدخل الاستعمار إلى بيته » [٤] . وهنا نلحظ ظاهرة اختلاط الدين بالسياسة عن طريق تغلغل الشعور القومى عند رجال الدين. وحينما نادى فرحات عباس بالادماج وأنكر وجود الوطن الجزائرى وألح فى الحصول على الجنسية الفرنسية رد عليه ابن باديس قائلاً : « التاريخ علمنا أن شعب الجزائر مسلم وقد خلق مثل أى شعب آخر، فالجزائريون لهم تاريخهم المفعم بالأعمال النبيلة ولهم عقيدتهم ووحدتهم ولغتهم وثقافتهم وعاداتهم

---

(1) Ibid, p. 46 .
(2) Joan Gillespie, op. cit., p. 45 .
(3) Julien, op. cit., p. 113 .

(٤) عمار أوزيغان ، الجهاد الأفضل ، ص٢٦ .

وتقاليدهم ومنها الجيد ومنها الردئ مثل أى أمة وهذا الشعب المسلم ليس فرنسياً ولا يمكن أن يكون فرنسياً ولا يريد أن يصبح فرنسياً، أنه شعب بعيد كل البعد عن فرنسا وله أرض أجداده ووطنه بحدوده الواضحة الثابتة ، أنه الوطن الجزائرى ، [1] وقد هاجم ابن باديس سياسة « التجنيس » فى مناسبة أخرى فى ١٩٣٨ قائلاً : « إن التجنيس الذى هو فى الحقيقة اعتناق المسلمين لما هو غير إسلامى ينطوى على التنكر للشرائع المقدسة التى تنظم شؤون المسلمين وتضع لهم قوانين دنيوية وبشرية » [2] .

هذا وقد كان ابن باديس يرى أن هناك فرق كبير بين الجنسية القومية والجنسية السياسية فيقول : « أن الجنسية القومية تتمثل فى مقومات اللغة والدين والذكريات التاريخية التى يعيش الإنسان عليها والنظرة المشتركة إلى المستقبل، والجنسية السياسية أن يكون لشعب ما لشعب آخر من حقوق مدنية واجتماعية مثل ما كان على الآخر من واجبات اشتراكًا فى القيام بها لظروف ومصالح ربطت بينهما . ومن الممكن أن يدوم الإتحاد بين شعبين مختلفين فى الجنسية القومية إذا ارتبطا بالجنسية السياسية فإذا لم يرتبطا فلابد لهما مهما طال الأمد من أحد أمرين : أما أن يندمج أضعفهما فى أقواهما بانسلاخه من مقوماته ومميزاته فينعدم من الوجود. وأما أن يبقى الضعيف محافظاً على مقوماته ومميزاته فيؤول أمره إلى الانفصال... وبعد فنحن الأمة الجزائرية لنا جميع المقومات والمميزات لجنسيتنا القومية ونحن من أشد الناس محافظة عليها ، وقد نهضت الأمة بمؤتمرها « المؤتمر الإسلامى » ، وقررت فيه بالإجماع « المحافظة على المميزات الشخصية والمطالبة بجميع الحقوق السياسية » ، وأدرك أقطاب الجبهة الشعبية حقيقة هذا المطلب وأدركوا أنه لا بقاء للأمة الجزائرية مرتبطة بفرنسا إلا إذا أعطيت حقوق الجنسية الفرنسية السياسية مع بقائها على جنيستها القومية بجميع مميزاتها ومقوماتها فتقدموا لمجلس الأمة الفرنسى بالقانون المعروف بلوم - فيوليت - وقد قبلته الأمة الجزائرية بشرط لابد منه : وهو أن يكون التساوى تاماً فى جميع الحقوق دون تمييز وإنما تقبله اليوم كخطوة أولى فقط يجب بعد تنفيذها أن يقع الاسراع فى بقية الخطوات إلى تحقيق التساوى

(1) Charles Gallagher, The United States and North Africa, p. 95 .

(2) Joan Gillespie, op. cit., p. 45 .

التام العام الذى هو الشرط الطبيعى فى سنن الاجتماع فى بقاء الارتباط بصفاء واخلاص، وإذا لم يكن فلا عيب على الزمان وما شاء الله كان ... وأننا بكلامنا هذا نعبر عن فكرة الأكثرية العظمى من الأمة الإسلامية الجزائرية » [١] .

ومن ذلك يتضح لنا أن العلماء طالبوا بالمساواة السياسية بشرط الحفاظ على حالتهم الشخصية والقومية وهذا بالتالى يوضح لنا أن جمعية العلماء لم تلتزم بالبرنامج الذى وضعته بل زجت بنفسها فى الحياة السياسية وتعرضت لمسألة الوطنية الجزائرية ونادت بالاستقلال وبلورة الشخصية الجزائرية، وبالطبع اعتبرت فرنسا هذه المسائل جريمة لا تغتفر فدخلت فى منازعات قوية مع العلماء خاصة بعد أن أكد أعضاء الجمعية فى أكثر من مناسبة أن الوطنيين الجزائريين لا يرغبون فى استمرار الحالة المؤسفة التى هم عليها ويجب إصلاح الأوضاع بالموافقة على مطالبهم » [٢] . وكانت مطالبهم معتدلة إلى حد كبير خاصة بعد أن عدلوا عن مسألة المطالبة بالاستقلال التام لاستحالة تحقيقه وإنما طالبوا بنوع من الاستقلال الذاتى ، كما اتضح من قول ابن باديس : « الجزائر تريد أن تصبح دومنيون مثل كندا تتمتع باستقلال ذاتى وفى نفس الوقت تعتبره فرنسا دولة مستقلة مثلها في ذلك مثل أى دولة حرة، فهذا هو الاستقلال الذى نريده وليس الاستقلال المثخن بالجراح المشتغل بالنيران الذى يتصوره لنا خصومنا ، أنه الاستقلال الذى نريد تحقيقه على مدى الزمن ونطلب من فرنسا أن تعاوننا على ذلك » [٣] .

وإزاء نشاط أعضاء الجمعية المتزايد بدأت الإدارة الفرنسية فى إتخاذ اجراءات بوليسية عنيفة ضدها بدأتها فى فبراير ١٩٣٣ فأصدرت الإدارة لفرنسية منشور ميشيل Circulaire Michel ، نسبة إلى سكرتير عام ولاية الجزائر ، فى ١٦ فبراير ١٩٣٣ والذى ندد بهؤلاء الوهابيين الخارجين على الدين وطالب المؤمنين بعدم الاستماع إليهم أو الصلاة خلفهم وبوضعهم تحت الرقابة الشديدة . ويذكر بعض الكتاب أن هذا المنشور كان موجهاً أساسًا إلى المدارس الدينية

---

(١) محمد الميلى ، ابن باديس وعروبة الجزائر ، ص١٧٧ - ١٧٨ .

(٢) علال الفاسى ، الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى ، ص١٧ .

(3) Julien, op. cit., p. 115 .

والاصلاح الإسلامى الذين كانا أساس برنامج العلماء وضد ابن باديس واشليخ الطيب العقبى [1] وحينما اعترض ابن باديس على هذا المنشور فى خطبة عامة قائلاً : « أن صدور قرار منع العلماء من الوعظ والارشاد بالمساجد بمثابة بلاء وعناء على الجمعية ورجال مجلس ادارتها : فمن تنمر وجوه إلى الصاق تهم إلى خلق عقبات إلى استثمار ذمم ، ومن وعد وترغيب إلى وعيد وترهيب ، كل هذا والجمعية ورجال نجلس إدارتها ثابتون ثبوت الجبال ثقة من أنفسهم بأنهم دعاة حق وقصاد خير وعمال لصالح هذا الوطن بأمته وحكومته » [2] .

وتلى هذا الاجراء أن أصدر رجال الإدارة الفرنسية منشورين، نص الأول على ما يلى: « لقد وصلتنى معلومات من مصادر مختلفة بزن السكان الوطنيين قد أفزعتهم الدعاية التى انتشرت بينهم من جانب مبشرين يلهمهم الوهابيون وحركتهم فى مكة، ومن جانب الحجاج الجزائريين الذين وقعوا تحت تأثير أفكار حركة الجامعة الإسلامية ، ومن جانب جمعيات مثل جمعية العلماء الجزائريين التى تأسست فى الجزائر بهدف إقامة مدارس عربية خاصة لتعليم القرآن واللغة العربية وتتصل اتصالاً مباشراً بحركة الدستور التونسى، ولذلك فأنا أطلب منكم (يقصد رجال الإدارة الفرنسية) إيجاد رقابة شديدة على الاجتماعات والمحاضرات التى تنظمها الجمعية وعلى المدارس الدينية أيضاً » [3] . أما المنشور الثانى فقد تناول موضوع استعمال المنشآت الدينية الإسلامية للأغراض السياسية، وطلب من رجال الإدارة الفرنسية عدم السماح إلا بالأعمال الدينية فى هذه المنشآت، وكما جاء فى النص : « لقد أعلمت أنه فى مناسبات مختلفة وفى أثناء التعليم والمحاضرات التى تلقى فى المساجد بالطريقة التى تنظمها السلطات الدينية أنها تتم بواسطة الأفراد الذين لا ينتمون إلى الشخصيات النظامية الرسمية، وسأكون سعيداً إذا أنتم ذكرتم السلطات المسؤولة عن المساجد فى منطقتكم بعد السماح بأية أعمال عدا الدينية وإبلاغى بالمظاهر غير الدينية، ويجب أن قوموا بإبلاغ السلطات الرسمية فى منقتكم بأن يقوموا بفرض رقابة دقيقة بناء على هذه التعليمات وأن يمتثلوا لهذه التعليمات فى المستقبل ، لأننى

---

(1) Gordon, op. cit., p. 33 .

(٢) محمد الطاهر فضلاء، المصدر السابق ، ص٤٢ .

(3) Arnold Toynbee, op. cit., p. 529 .

لن أتردد فى أن أطلب من الحاكم العام أن يتخذ اجراءات قاسية ضد السلطات الدينية التى تعترضه » [١] .

وحينما لم يظهر الشيخ العقبى كعادته فى الجامع الكبير ثار العامة ضد السلطات الفرنسية ، ولكن الإدارة الفرنسية استخدمت العنف معهم ورفضت الطلب الذى تقدمت به الجنة الإسلامية بضرورة سحب التعليمات السابقة التى أصدرتها ثم انتشرت المظاهرات المعادية التى تدخلت فيها الشرطة وقامت مذبحة فى ١٩٣٥ راح ضحيتها عدد كبير من اليهود وألقت الشرطة القبض على ١٤٤ شخصاً من المسلمين. وحدث صدام آخر فى سطيف بين الجزائريين ورجال الشرطة الفرنسية وفى مناطق أخرى متفرقة وكان لهذه الأحداث تأثيرها على النواحى الاقتصادية [٢] .

وقد أيدت الدوائر السياسية فى باريس الإدارة الفرنسية فى الجزائر فى ضرورة استخدام وسائل العنف مع العلماء المسلمين ثم أرسلت الحكومة الفرنسية م. رينيه فى زيارة شخصية إلى الجزائر استمرت من ١٤ إلى ٢٢ مارس ١٩٣٥ للوقوف على الأحوال بنفسه، وفى نهاية الزيارة أصدر مرسوماً لمواجهة جميع الحركات الوطنية داخل الجزائر وخارجها وسبق الإشارة إليها فى الفصل اسلابق. وفى ذات الوقت نشرت صحيفة Le Monde الباريسية مقالاً تؤيد فيه سياسة العنف حيث تقول : « إن المهيجين الذين هدأ فورانهم أثر زيارة م. رينيه قد عادوا فجأة إلى ميدان الاثارة ومن الممكن أن يقودوا الأمة إلى فاجعة قسنطينة المؤلمة، فالدكتور ابن جلول يتهم فى صحيفة La Nation [٣] الإدارة الفرنسية بأنها تريد أن تغمر الجزائر فى ميدان النار والدماء ويؤيده فى هذا اطلريق ابن باديس والطيب العقبى وهما على رأس جمعية العلماء التى جمعت فى نادى الترقى شمل الذين اتفقوا على نسف نفوذ فرنسا باستعمال شتى الطرق. فى كل مكان نجد نشاط دعاة المذهب الوهابى وأعوان الجامعة العربية الذين يدينون بفكر شكيب أرسلان والذين يتلقون تعاليمه من لوزان عن طريق القاهرة. فمن

---

(1) Loc. Cit.

(2) Toynbee, op. cit., p. 532 .

(3) Jacuqes Berque, The Maghrib Between Two World Wars, p. 269-270.

ناحية يقع الحث على عدم دفع الضرائب ، ومن ناحية أخرى تجمع الأموال الطائلة لشراء الديار بزعم أنها تستعمل كمراكز دينية، وأنها فى الحقيقة تستعمل مركزاً لتهذيب الناشئة تهذيباً اصلاحياً متعصباً، ثم وقع استغلال موت الأمير خالد سلسل الأمير عبد القادر، وقد توفى دمشق ، فوقعت الدعوة لاقامة صلوات عمومية لاستنزال الرحمة على روحه ، [1] . ويطلق ابن باديس على هذه السياسة ، سياسة وخز الدبابيس ، ويؤكد أنها ستفقد الشعب الجزائرى صبره وتخرجه عن حلمه .

ومن جديد تتدخل الإدارة الفرنسية فى شؤون المسلمين وتخفض البند المخصص للإنفاق على المسائل الدينية فى الميزانية الجزائرية وبالتالى تناقص عدد الأئمة والفقهاء فى المساجد ، وذلك رغم زيادة عدد المساجد، ثم رفضت الإدارة الفرنسية أيضاً تخصيص مبالغ معينة للانفاق على صيانة هذه المساجد والمحافظة على الآثار التاريخية الموجودة ببعضها [2] . وتلى هذه الاجراءات صدور مرسوم يحرم على الأهالى زيارة القبور مما أثار سخط الجزائريين وتذمرهم .

وإذا انتقلنا إلى الميدان التعليمى لوجدنا الإدارة الفرنسية كانت تعارض بشدة جميع الجهود المبذولة من أجل الرقى بالتعليم الأهلى، وفرضت الرقابة على مدارس العلماء بعد أن استشعرت خطرها على المدارس الفرنسية خاصة بعد أن انفض الجزائريون عنها واتجهوا إلى الأولى، لذلك أمرت السلطات الفرنسية باغلاق عدد كبير منها فى عام ١٩٣٨ [3] . ويعد هذا القرار محاربة للإسلام فى الجزائر وضربة موجهة إليه، ولذلك عقد اجتماع لجميع فروع الجمعية فى العاصمة الجزائرية لبحث هذا الموضوع، وقد عبر أعضاء الجمعية عن سخطهم على الجور الذى يساعد مؤسسات التنصير ولا يعترض مدارس الايطاليين وغير الايطاليين ثم يغلق مدارس التعليم الإسلامى المؤسسة بأموال المسلمين. ويقول ابن باديس فى المقال الذى نشر فى صحيفة البصائر فى عام ١٩٣٩ معبراً عن هذه المشكلة : « لقد وجد الوافدون على الاجتماع من نوابهم المنخرطين فى

---

(١) محمد الميلى ، المرجع السابق ، ص١٨٣ - ١٨٤ .

(2) Favord, op. cit., p. 70 .

(3) Ageron, op. cit., p. 89 .

الوحدات النيابية الثلاث وغيرهم أذانًا صاغية وقلوبَ متأثره واهتماماً بالمصيبة واستعداداً للعمل. وإلى كتابة هذا المقال مازالت الرسائل تتوارد علينا من شعب الجمعية وكلها متفقة مع نوابه فيما ذكرنا » (١) . وقد ذهب ابن باديس على الفور لمقابلة بن جلول آثر عودته من باريس حيث كان يذكر الحكومة الفرنسية بوعودها ويعرفها بالحالة السيئة للأمة الجزائرية فيقول : « وأطلعنى د. بن جلول على قائمة المطالب التى قدمها فإذا فى طليعتها قانون رينيه وضحاياه وحرية التعليم الإسلامى وقال أن رجال وزارة الداخلية وعدوا بالنظر الجدى فى القضية الجزائرية التى هى موضع اهتمامهم وطلبوا أمنه الانتظار وطلبه منى بدوره أن أبلغه إلى الوفود » (٢) .

هذا ونلاحظ أنه فى الوقت الذى كانت فرنسا تحارب فيه الإسلام فى الشمال الأفريقى وتغلق مدارس العلماء فى الجزائر فإنها كان تؤيد عمليات التبشير بالمسيحية ، فقد عقد المؤتمر الأفخارستى Congres Eucharistique لمدة ستة أيام متوالية فى عام ١٩٣٨ واشتركت فيه الهيئات الإدارية الرسمية الجيش وأثيرت فى موضوعات التبشير النصرانى بأفريقيا الشمالية من أول عصوره وسان لوى (لويس التاسع) أحد ملوك فرنسا الذين قادوا الحروب الصليبية الشهيرة واحتلال الجيش الفرنسى للجزائر كجيش صليبى فاتح وألقيت الخطب العديدة (٣) . وقد أثار هذا المؤتمر حفيظة مسلمى الشمال الأفريقى بشكل عام والجزائر بشكل خاص لأنه أحيا ذكرى الحروب الصليبية وعهد القرون الوسطى فى أوروبا، كما أحيا الاحتلال الفرنسى للجزائر فى صورة صليبية وجعله حلقة فى حلقات سلسلتها أحيا مظاهر القوة والبطش وروح الغلبة والاستيلاء، ثم جاءت فى الخطب الرسمية العبارات الجارحة للعواطف والمخالفة لكثير من الحقيقة. ويتساءل ابن باديس قائلاً : « فهل بعد هذا كله يكون هذا المؤتمر مؤتمراً دينياً خالصاً ؟ . وهل يكون قد ترك أثراً طيباً فى القلوب ؟ » .

ويضيف قائلاً : « أننا نوجه لومنا واستنكارنا لما نراه من الإدارة المحتفلة بهذا المؤتمر من وقوفها إلى اليوم وقفة المعارض لنا فى نشر ديننا ولغة ديننا

---

(١) محمد الطاهر فضلاء ، المرجع السابق ، ص٣٥١ – ٣٥٢ .
(٢) محمد الطاهر فضلاء ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .
(٣) محمد الطاهر فضلاء ، المرجع السابق ، ص٣٥٩ .

بغلق المساجد فى وجوه العلماء وعرقلة التعليم الدينى ومعاكسة أهله فتجد فى بعض الجهات دار التنصير مفتوحة معانة ونرى المدرسة الإسلامية مغلقة » [١] .

هذا وقد أنشأت الإدارة الفرنسية فى جميع أنحاء الجزائر مجالس استشارية للشئون الدينية لمراقبة العلماء وأعلنت أن الهدف منها فض المنازعات التى تنشأ عن عدم المساواة فى المجال السياسى، وفى النهاية أصبح ميشيل رئيساً لهذه المجالس مع صدر قرار آخر يمنع رجال الدين من الوعظ والارشاد فى المساجد[٢] . وكانت هذه الاجراءات تعنى التدخل المباشر فى شؤون الدين الإسلامى من جانب دولة غير مسلمة وهذا أمر لا يرضاه المسلمون ويثير حفيظتهم الدينية بالطبع . وقد لقيت هذه السياسة معارضة من بعض الفرنسيين وعلى رأسهم وزير الداخلية الذين اعتبرها « خطأ جسيماً وقصوراً شديداً من جانب الإدارة الفرنسية بل جريمة لا تغتفر فى حق المسلمين » [٣] . واستمرت الإدارة الفرنسية فى محاربة العلماء وأخذت تتحين الفرصة للقيام بعمل حاسم ضدهم حتى واتتها فى أغسطس ١٩٣٧ حينما وقع حادث اغتيال مفتى الجزائر الأكبر محمود بن دالى الذى كان يعارض العلماء ويتعاون مع السلطات الفرنسية حتى اعتبره بعض الكتاب الممثل الحقيقى لطائفة بنى نعم – نعم ... Beni Oui - Oui ، وكان دائماً ينكر على القدماء حق التحدث باسم المسلمين قائلاً : «هؤلاء الوطنيين لا يفعلون أكثر من اثارة الفتن » [٤] . وقد نسبت الإدارة الفرنسية أمر تدبير الجريمة إلى العلماء وعلى رأسهم الشيخ العقبى وقدمته للمحاكمة رغم عدم وقوع أى مسؤولية عليه وسجن وعومل أسوأ معاملة كما قامت الإدارة الفرنسية بتعذيب القاتل الحقيقى للاعتراف بأن العقبى هو الذى أوعز إليه بتدبير الجريمة [٥] . وكان لهذه المؤامرة رد فعل عنيف فقد ثارت الصحافة الجزائرية وكثيرين من الكتاب الفرنسيين النزهاء ضد هذه المؤامرة المبيتة [٦] .

---

(١) محمد الطاهر فضلاء، المرجع السابق ، ص٣٦١ .

(2) Julien, op. cit., p. 116 .

(3) Richard, Brace, op. cit., p. 30 .

(4) Pierre Fontaine, op. cit., p. 185 .

(5) Gordon, op. cit., p. 44 .

(٦) محمد على دبور ، نهضة الجزائر الحديثة، وثورتها المباركة ، جـ٢ ص١١٨ .

وقد تعرض ابن باديس لهذا الحادث فى صحيفة البصائر السنة ١٩٣٨ تحت عنوان « صراع عنيف بين الحق والباطل » فقال : « كان مصرع المفتى بن دالى عمر فى رابعة النهار وفى نهج من أكبر أنهج العاصمة بطعنه من يد بارعة فى الطعن نفذت إلى القلب وفر الجناة ، فكانت تلك الصبيحة يوماً تاريخياً من أيام ذلك الصراع القديم بين الحق والباطل، وأدرك المسلمون وغير المسلمين أن تلك الطعنة إنما صوبت - ممن صوبت - لقلب القضية الجزائرية التى كان وفد المؤتمر الإسلامى الجزائرى وفيه الشيخ الطيب العقبى حمل لواءها... ثم كانت الضربة الثانية فألقى القبض على الشيخ العقبى ولفقت ضده الشهادة المزورة وسيق إلى السجن ضحية لذلك الصراع القديم الذى استد فيه كلب الباطل على تلك الأيام، أيام الوفد والمؤتمر » [1] . وقد تم بعد ذلك إعلان براءة العقبى ولكن بعد عدة جولات لخصها ابن باديس قائلاً : « ثم كانت جولة أخرى انتصر فيها الحق وانفضح الباطل شر فضيحة وعاد شاهد الزور عن غيه وأطلق سراح العقبى وقالت العدالة كلمتها وبرئ العقبى، ثم عادت غرفة الاتهام فى أيام قلائل فردت تلك التبرئة التى ما تمت إلا بعد بضعة عشر شهراً، وأعلن النقض والابرام رأيه وبمقتضاه قدم العقبى إلى المحاكمة أمام مجلس Criminal الخاص بالمسلمين بمقتضى القوانين الاستثنائية ورأى محامى العقبى أن يطلب تحويل المحاكمة من أرض الجزائر إلى أرض فرنسا ولكن صدر الحكم ببراءة العقبى » [2] وكان ابن باديس يعلم تمام العلم أن الهدف من تدبير هذه الجريمة هو القضاء على جمعية العلماء فيقول : « إن المعاديين للجمعية والمناهضين لها من الرؤوس والأذناب يحرصون أشد الحرص على زوال اسم الجمعية ليزول معها ما قد عرفوا وعاهدوا وأنهم ليرضيهم أن يتخلى عنها المنتسب إليها ويتركوا له ما يجب إلى حين، ولن أنسى يوم قال لى ميرانت - وهو فى منصبه الكبير - « ماذا تريد ؟ أن تنشر علمك وفكرتك ؟ فأنا أعطيك زيادة على التدريس المأذون لك فيه منبراً فى جامع كبير ، هذا لا تخلى عن رئاسة جمعية العلماء...! ولن ينس الناس ما قاله أولئك الأذناب وكتبوه فى صحيفتهم المضللة: لو تخلى ابن باديس عن جمعية العلماء وتفرغ للتدريس لكنا معه » [3] ويقول

---

(١) محمد الطاهر فضلاء ، المرجع السابق ، ص٣٢٠ - ٣٢١ .

(٢) محمد الطاهر فضلاء ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٣) محمد الطاهر فضلاء ، المرجع السابق ، ص٣٩٥ .

بعض المؤرخين أن العقبى أصبح بعد هذا الحادث حريصاً كل الحرص على ألا يفقد مركزه فى أعين المسلمين وأنه حاول الابتعاد عن ابن باديس حينما رفض تأييد فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية وأن العقبى اتخذ موقف التقارب من فرنسا وأعلن استقالته من الجمعية (١) . والحقيقة أن الحرب العالمية الثانية كانت على الأبواب وعزمت فرنسا على خنق كل الحركات الوطنية لتأمين ظهرها فى الحرب التى ستخضوها فى أوروبا . وقد أيقن الشيخ العقبى بالخطر ونصح أعضاء الجمعية باتباع المرونة التى تقتضيها الظروف .

وبالفعل قامت الإدارة الفرنسية بمراقبة نشاط الجمعية ورجالها ثم أصدرت أوامرها بسجن أربعة من علماء الجمعية وهم الشيخ عبد العزيز الهامشى والشيخ عبد القادر الباجورى والشيخ على بن سعد والسيد عبد الكامل . وقد قال ابن باديس فى هذا الصدد : « إذا كان العمل للإسلام فى نظر الاستعمار جريمة وإذا كان نشر الهداية عنده جناية فإن هذه الجناية وتلك الجريمة من جرائم العقول والأفكار بلا جدال ، أن مثل هؤلاء العلماء الأحرار والمفكرين إذا سيقوا إلى السجن فإنهم يعتبرون فى الحق والعدل والمدنية اعتباراً خاصاً ويعاملون فى سجنهم معاملة خاصة احتراماً للفكر وإكراماً للعلم وإجلالاً للعلماء » (٢) .

وإزاء هذه الضربات المتتالية التى وجهت مرة إلى المدارس التى أنشأها العلماء ومرة إلى المساجد ومرة أخرى إلى أعضاء الجمعية أخذت الجمعية فى الضعف وخاصة بعد وفاة زعيمها ابن باديس فى عام ١٩٤٠ (٣) .

على أننا نلاحظ أن المشكلة الدينية ظلت قائمة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد أعلن فرحات عباس فى فبراير ١٩٤٣ قائلاً : « أن المشكلة الجزائرية أساساً دينية وتتطلب تحرير العقيدة من التقاليد العتيقة وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة على جميع الديانات » (٤) .

ونحاول الآن تحديد مكانة جمعية العلماء بين الأحزاب الجزائرية الأخرى التى مارست نشاطها فى فترة ما بين الحربين العالميتين، وأول ما نلاحظه على

---

(٢) محمد الطاهر فضلاء ، المرجع السابق ، ص١١٨ .

(٢) محمد الطاهر فضلاء ، المرجع السابق ، ص٤٠٦ .

(3) Joan Gillespie, op. cit., p. 47 .

(4) Janssens, op. cit., p. 9 .

هذه الجمعية هو اتخاذها الدعوة الاصلاحية نهجًا لها وخاصة الإصلاح الدينى ولم تتجه إلى العنف أو محاولة الاحتكاك المباشر أو خلق صدام مع الإدارة الفرنسية. وقد عاصرت جمعية العلماء اتحاد المنتخبين الجزائريين بزعامة فرحات عباس ود. بن جلول وأطلعت على أفكاره وأدركت أهدافه، لكن أعضاء الجمعية كانوا يسيرون فى إتجاه بعيد كل البعد عن هذا الاتحاد، فبينما كان أعضاء الاتحاد ينادون بالإدماج وبالتعاون مع فرنسا وبأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وبالمساواة السياسية والاجتماعية ، نجد العلماء يرفضون هذه المبادئ كلية ويجعلون للمجتمع الجزائرى كيانه المستقل وشخصيته القائمة بذاتها. على أنه كانت هناك بعض العناصر المشتركة بين الحزبين فقد كان ابن باديس وفرحات عباس صديقين وكلاهما من الطبقة البورجوازية وكلاهما كان يحمل الأفكار الحديثة المتطورة [1] . إلا أنه رغم أوجه التشابه هذه فقد سار الحزب الأول فى طريق مخالفة تماماً للحزب الثانى وكلاهما يضع أمامه هدفًا ويحاول الوصول إليه بأسلوبه الخاص .

كذلك عاصرت جمعية العلماء نجم شمال أفريقيا، وإذا حاولنا مقارنة الجمعية بالحزب لوجدنا أن الأخير كان يحمل اطلابع الثورى العنيف وكان يهدف إلى الاستقلال التام عن فرنسا، ولذلك حينما نادى العلماء فى بعض الفترات بتحقق الاصلاحات الجزائرية كمرحلة أولية للاستقلال رفض المصاليون هذا المطلب بل رفضوا قبول الفكرة من مبدئها واعتبروا العلماء غير وطنيين .

ولكننا نتساءل لماذا اتخذ هذا الحزب الاصلاحى ذلك الشكل الدينى ؟

يرى بعض المؤرخين الفرنسيين بأن الدين يعتبر وسيلة لا مثيل لها فى خدمة العناصر الاجتماعية المتأخرة والتقرب منها والتأثير عليها، فالطبقة البورجوازية التقليدية فى الجزائر كانت ضعيفة للغاية وفى حاجة إلى إثبات وجودها والقيام بدور فعال ونشيط ، وكانت فى حاجة أيضاً إلى كسب نوع من التأييد الأدبى والارتفاع بمكانتها ولذلك لجأت إلى هذا الأسلوب [2] . ويتضح من قول هذا الفريق أنه يحاول جعل هدف جمعية العلماء وسيلة إلى غاية محدودة وهى أن تجعل للطبقة البورجوازية كيانها ووزنها فى المجتمع

(1) Le Tourneau, op. cit., p. 322 .

(2) Daniel Guerin, L' Algerie qui se cherche, p. 76 .

الجزائرى، ولكن فى الحقيقة أن هدف العلماء الأساسى الذى قامت عليه جمعيتهم كان تطير العقيدة الإسلامية من الشوائب، كان غاية فى حد ذاتها وليس وسيلة إلى غاية أخرى. ولكن هل حققت لهم جمعية العلماء ما كانوا يبغونه وهل أصبح الإسلام دفاعاً روحياً ضد نظام الغاصبين ؟ وهل حققت العناصر الوطنية الشابة النقاء الروحى الذى كانت تبحث عنه ؟ وهل كانت العودة بالإسلام إلى طهره البدائى تعنى الرجعية وهل المدنية تعنى الارتداد عن الدين ؟ [1] .

قد نجد الإجابة على هذه التساؤلات إذا تعرضنا للإنجازات التى حققتها الجمعية بالنسبة للمجتمع الجزائرى ، وقد تمثلت فى : بعث التاريخ الوطنى الجزائرى وبعث القومية الجزائرية واظهار عظمة البطولات العربية لمواجهة التحدى الفرنسى والقضاء على كل محاولة لطمس التاريخ الجزائرى واظهار تاريخ أمجاد الفرنسيين على حسابه . وهناك انجاز آخر تمثل فى التفسير الدينى الحديث للمصادر الإسلامية مما يدل دلالة واضحة على رغبة العلماء فى التطور والاتيان بكل جديد وجعله يتمشى مع الروح الإسلامية، وهذا مهد الطريق أمام الوطنيين الجزائريين ليلائموا بين الوطنية فى مفهومها الحديث وبين الأفكار الدينية والاجتماعية التى غالباً ما اعتبرها البعض عقبات فى طريق نجاح القومية [2] .

هذا ولا ننكر أن العلماء استطاعوا توجيه ضربة قاسية إلى الطرقية الضالة ورجال الدين من عملاء فرنسا، ومن المعلوم أن للطرق الصوفية أثراً كبيراً فى المغرب العربى منذ عهد أبى الحسن الشاذلى وغيره من رجال الزهد الذين طالما قادوا بعض العناصر الإسلامية ، وبرغم ما بذلوه لها من خدمات روحية واجتماعية، إلا أن تدهور الأمن وتغلغل الفوضى الاجتماعية فى معظم القبائل قلب هذه الطرق إلى منظمات يشرف عليها فى الغالب انتفاعيون نصبوا أنفسهم ليكونوا الوساطة الفعالة بين الحكومات المحلية وبين الشعب ، فكانت السلطة لا تستطيع حفظ الأمن أو جباية الضرائب ولا تعبئة الجيوش إلا عن طريق هؤلاء الذين يدعون أنهم يضفون عليها من بركة نفوذهم مما يسهل عليها تحقيق أغراضها، وكانت هى الأخرى تعتبر ولاء القوم وترضيتهم أسهل السبل للحصول

---

(1) Jacques Berqué, op. cit., p. 368 .

(٢) أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص٤٦٣ .

على ما تريده من تسخير للعامة واستغلالها، فلما تبدلت الأحوال وضعفت السلطة الإسلامية وحلت محلها السلطة الأجنبية لم يجد هؤلاء الشيوخ ، إلا قليلاً منهم آثروا الاخلاص على الخيانة ، غضاضة فى أن يقدموا للأجنبى المحتل لبلادهم ما كانوا يقدمونه من خدمات للحاكم الوطنى مادام هذا الأجنبى يضمن لهم كل ما كان يمنحهم الأول من احترام وانعام [1] .

وقد كان هؤلاء الشيوخ يتجولون بين القبائل والمدن وينوهون بقيمة العمل العظيم الذى تقوم به فرنسا فى الشمال الأفريقى، ويتخذون موقف العداء تجاه كل من يعارض السياسة الفرنسية، وقد لعب الطرقيون هذا الدور فى الجزائر وأفادوا تمام الافادة من الفرنسيين ماديًا قبل ظهور جمعية العلماء ولذلك كان ظهور هذه الجمعية وانتشار فروعا فى جميع أنحاء القطر الجزائرى ومحاربتها لهم وبالاً عليهم وكارثة كبرى .

كذلك كان موقف العلماء من سياسة التجنيس ضربة موجهة إلى السياسة الفرنسية فى الصميم خاصة بعد أن تراجع عنها غالبية الجزائريين ، كما ساهم العلماء أيضاً فى نضج الشخصية الجزائرية وتطورها لتكون قادرة على مواجهة التحدى الفرنسى. ويمكن القول بأن جمعية العلماء كانت تمثل قوة الوسط بين القوى السياسية الجزائرية فى ذلك الوقت ومن أكبر الهيئات التى عملت فى هذا القطر وتركت آثاراً واضحة دون أن تغير من اتجاهها العام كما حدث مع النخبة [2] . ويمكننا تقييم الدور الذى لعبه ابن باديس فى مقاومة النظام الاستعمارى الفرنسى بملاحظة المراحل التى مر بها كفاحه من أجل الاصلاح، ويمكن أن نعتبر أعلى مرحلة فى تطور فكرة الاصلاحى هى المرحلة التى كانت بعد عودة الوفد المنبثق عن المؤتمر الإسلامى والذى كان قد حمل بعض المطالب الجزائرية إلى باريس، حيث كانت هذه السنوات حاسمة فى مواقفه سواء منفرداً أو فى اطار الجمعية فى البداية دخل ابن باديس الميدان الاصلاحى بشئ من الجرأة فى صحيفة (المنتقد) التى كان شعارها (الحق فوق كل قوة والوطن قبل كل شئ) وشرع يستخدم وسائله فى الإصلاح الدينى والاجتماعى العلمى وكان يقاوم فى جبهتين: جبهة مثلها الاستعمار وجبهة مثلها الضالون الطرقيون.

---

(١) علال الفاسى ، محاضرات فى المغرب العربى منذ الحرب العالمية الأولى ، ص١٣ .

(٢) جلال يحيى ، السياسة فى الجزائر ، ص٢٨٢ .

هذا وإن كان بعض الكتاب يرى أن ابن باديس كان فى البداية من رجال الطرق الصوفية ولكن موقفه تغير منها لما أخذ يكتشف ضلال بعض المرقيين فحمل عليهم وكسب بعض رجال الزوايا إلى صفه [1] . كما أن رغبته فى العمل فى الاطار الفرنسى فى بعض الفترات لم تكن تمثل سوى مرحلة كان يهدف منها إلى تحقق الانفصال عن فرنسا بوسائل سلمية، وكذلك اهتمامه باصدار بعض الحصف المكتوبة بالفرنسية كان يرمى إلى توصيل الأفكار إلى الذين لا يجيدون العربية سواء من الجزائريين أو غير الجزائريين وإلى نشر المبادئ الاصلاحية التى نادت بها الجمعية على أوسع نطاق. وهناك ملحوظة أخرى فالأفكار الاصلاحية التى نادى بها ابن باديس كانت موجودة قبله ممثلة فى جهود بعض الشخصيات الجزائرية مثل محمد الشاذلى القسنطينى وعبد القادر المجاوى وابن الموهوب الذى كان ابن باديس يحضر محاصراته ويتفاعل مع أفكاره، ولكن هذه الأفكار تبلورت أكثر عند ابن باديس حيث كان التجاوب معها أكبر وتجاوزت مرحلة الآراء النظرية إلى التطبيق العملى، بالاضافة إلى أن حركته شملت ألواناً مختلفة : الاصلاح الدينى، الاصلاح الاجتماعى التربوى، ومقاومة أسلوب الاحتلال الفرنسى، ثم أن الوسائل التى استخدمها ابن باديس كانت أكثر اتصالاً كالصحافة والخطابة والدروس والأنصار الذين كان عددهم يزداد يوماً بعد يوم والأحزاب والحركات التى أخذت تطل بأفكارها وآرائها مما وهذا بعث فى المجتمع احساساً بأن شيئاً يريد التغيير [2] . ونلاحظ أيضاً أن الجمعية لم تحاول مداهنة الاحتلال الفرنسى ورجاله بل ظلت تعلن مساوئ هذا الاحتلال وتطالب بالاصلاح حتى كانت بوادر الحرب العالمية الثانية تلوح فى الأفق، وحتى فى هذه الأوقات الحرجة لم يوافق ابن باديس على ارسال برقية باسم العلماء -كما اقترح البعض- لاعلان التأييد الأدبى لفرنسا. ولما اندلعت الحرب فرضت الرقابة عليه ومنع من مغادرة قسنطينة حتى وافاه الأجل فى ١٩٤٠ .

ونستطيع القول بأن جمعية العلماء تصدعت بوفاة ابن باديس ولكن نشاطها لم يتوقف تماماً بل اعتبر بعض المؤرخين أن ابن باديس من الذين غرسوا بذور الثورة فى المجتمع الجزائرى بأفكاره المتطورة .

---

(١) عمر بن قنية ، عبد الحميد باديس رجل الإصلاح والتربية ، ص٢٢ .

(٢) عمر بن قنية ، المرجع السابق ، ص١٩ – ٢٠ .

الحركة الوطنية الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية :

استمر نشاط الأحزاب السياسية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية ، وكانت هناك عوامل عديدة شجعت على هذا الاستمرار : مثل هزيمة فرنسا فى عام ١٩٤٠ التى كانت ضربة موجهة لمركزها فى الجزائر ، من هذه العوامل أيضًا ما أصاب الاقتصاد الجزائرى من تدهور من جراء الحرب، واتجاه أنظار الجزائريين إلى العالم الديمقراطى الذى كانت تمثله قوة الحلفاء (إنجلترا - فرنسا - الولايات المتحدة الأمريكية - روسيا - ايطاليا) التى كانت آخذة فى النمو ورغبة الجزائريين فى تحقيق الحرية السياسية .

وكما أسلفنا الذكر زجت حكومة فيشى بقادة الحركة الوطنية الجزائرية فى غياهب السجون، ورغم ذلك فقد واصل اتباعهم النشاط السرى فى الجزائر. ومن ناحية أخرى أدت النداءات التى كان الجنرال DeGaulle يوجهها من لندن طالباً مقاومة حكومة Vichy إلى استجابة الكثيرين من الجزائريين للمقاومة. هذا وقد حاول الجزائريون استغلال حاجة فرنسا الملحة إلى العنصر البشرى فى المقاومة لتحقيق مطالبهم. فقد وجه الأميرال Darlan نداء إلى مواطنى الجزائر للمشاركة فى الحرب ضد هتلر من أجل تحرير أشقائهم فى تونس وطرابلس واجتياح ايطاليا [1] . ولكن نلاحظ أنه فى هذا النداء لم يذكر دارلان شيئًا عن المستقبل الذى ينتظر الجزائريون ولا التصور الفرنسى لهذا المستقبل، وإنما اقتصر فى حديثه على عبارة « أن فرنسا لن تقصر فى واجباتها » . كذلك تحدث الجنرال Giraud عن حاجة فرنسا إلى جيش قوامه حوالى ٣٠٠ ألف مقاتل ، وتحدث عن التضحيات الواجبة دون اشارة إلى انتظار أية تعويضات سياسية مقابلة .

وقد آثار هذا الأسلوب قادة الحركة الوطنية الجزائرية وقرروا اتخاذ اجراء واضح وفعال لاعلان مطالبهم، فوجه فرحات عباس خطاباً للمطالبة بالاصلاحات اللازمة وعرض هذا الخطاب على الجنرال Gonon وطلب الالتقاء به .

اجتمع جونون بالمنتخبين وطلب منهم أولاً قبول اقتراحات الجنرال چيرو قبل النظر فى أية مطالب خاصة بالجزائريين. هذا وقد كلفت النخبة أيضًا فى

(1) Charles Robert Ageron, Ferhat Abbas et L'Evolution Politique de l'Algerie Musulmane Pendant la Deuxième Guerre Mondiale, p. 131.

جانبها الدكتور ابن جلول بتوجيه خطاب إلى قادة الفرنسيين . وأسفرت نتيجة هذه الجهود عن وعد من جانب الحاكم العام Chatel بتشكيل لجنتين لدراسة مطالب النخبة [1] . وأعلن فرحات عباس أن ساعة العمل قد حانت وأنه لن تتم أية تضحيات إلا إذا تحققت مطالب الجزائريين. ثم قررت النخبة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٢ توجيه شروطها إلى الحلفاء في رسالة ممثلى المسلمين إلى السلطات المسؤولة Un Message des Represetants des Musulmans aux Autorités Responsables .

وقد وقع هذه الرسالة ثلاثة من المندوبين الوطنيين واثنى عشر عضواً فى اللجان المالية بالاضافة إلى فرحات عباس، وأعلنوا فى هذه الرسالة أن مشاركتهم فى الحرب ستكون مقابل تأسيس نظام جديد للجزائر يقوم على أساس العدالة الاجتماعية ويؤكد الحرية السياسية [2] .

رفض الفرنسيون والحلفاء هذا الخطاب لأنه جعل مشاركة الجزائريين فى الحرب رهناً بتحقيق مطالبهم، فحاولت النخبة من جانبها تعديل هذا الخطاب بحذف ما يفيد بأنه انذار نهائى، وقدمته مرة ثانية إلى السلطات الفرنسية، ولكن ظل مضمونه هو مضمون الرسالة الأولى مع المطالبة بعقد مؤتمر جزائرى. ولما لم يتلق أعضاء النخبة أجابه مرضية من جانب فرنسا ، قرروا اتخاذ اجراء جديد أكثر فعالية من ذى قبل [3] .

ونلاحظ أنه مما أدهش الفرنسيون آنذاك أن المعارضة لنظام الاستعمار الفرنسى ولنظام الادماج جاءت من الفريق الذى صنعته فرنسا ووضعت ثقتها فيه، ولم تكن تتوقع منه فى يوم ما أن يقدم على مثل هذا العمل، وأنه حتى فى ظل هذه الظروف الحرجة لن يساير سوى النغمة الفرنسية. ولكن ما حدث هو أن جميع فئات الشعب الجزائرى ، بما فيهم مؤيدى الادماج الأوائل، ومناصرى حزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين تآلفوا فى تنظيم جديد عرف « بجماعة أصدقاء البيان » أو أحباب البيان. وقد أصدرت هذه الجماعة بياناً

---

(1) Ageron, op. cit., p. 131 .

(2) Ibid, p. 132 .

(3) Gillespie, op. cit., p. 53 .

رسمياً ضمنته مطالب الجزائريين وشكاوهم، وأعلنت فيه الانكار التام لجميع حركات الادماج السابقة ، وطالبت بكيان جزائرى مستقل وبتأسيس جمهورية جزائرية وبايجاد برلمان جزائرى ينتخب بحرية بواسطة الشعب (١) .

ويعد إعلان بيان الشعب الجزائرى Manifeste du Peuple Algerien الذى صدر فى عام ١٩٤٣ خطوة هامة فى تطور الحركة الوطنية فى الجزائر : فقد كان يمثل آراء ٨,٥ مليون من السكان الذين يستنكرون الادماج ويرفضون العبودية الناشئة عن نظام فرنسا الاستعمارى ، ويطالبون باصلاحات تهدف إلى القضاء على استغلال فرنسا لشعب الجزائر، وتطبيق حق تقرير المصير، وإيجاد دستور يضمن الحرية والمساواة.

ويمكننا القول أيضاً بأن هذا البيان الجامع الشامل يمثل أخطر استنكار للحكم الفرنسى فى الجزائر صدر حتى ذلك التاريخ من جانب فئة المعتدلين المثقفين الذين كانوا فى الماضى القريب يأملون فى الذوبان الكامل فى الحياة الثقافية والاجتماعية الفرنسية (٢) .

هذا وقد قبل الحاكم العام الجديد Marcel Peyrouton أن يأخذ بعين الاعتبار هذا الميثاق كأساس لدستور جزائرى، ومن أجل هذا الغرض كون لجنة تحت اسم « لجنة البحث الاقتصادى والاجتماعى الإسلامى » (٣) . وبعد أن اجتمعت هذه اللجنة أكثر من مرة وصادقت على لائحة اصلاحيات جزء منها آجل وجزء عاجل ، كان مصيرها الاهمال وضربت بها فرنسا عرض الحائط .

وأعقب ذلك أحداث دامية راح ضحيتها ثلاثين مسلماً ، فأعلن النواب الجزائريون الاستياء ورفضوا حضور اجتماع اللجان المالية. وقابلت فرنسا هذا الاجراء بنفى فرحات عباس إلى جنوب وهران، فقامت المظاهرات استنكاراً لهذا الاجراء التعسفى وخاصة فى مدن قسنطينة وسطيف والجزائر العاصمة (٤) .

هذا وقد حاولت فرنسا من جانبها اصلاح الموقف بعض الشئ ، فأطلقت سراح مصالى الحاج ليشارك مؤقتاً فى المحادثات مع أعضاء النخبة. ولكن

---

(1) El-Fasi, op. cit., p. 31 .
(2) Gillespie, op. cit., p. 53 .

(٣) فرحات عباس، ليل الاستعمار ، ص١٧٣ .
(٤) فرحات عباس، المرجع السابق ، ص١٧٩ .

مصالى ظل على موقفه التقليدى ورفض التخلى عن المبادئ التى أدت إلى سجنه من قبل، فتم سجنه للمرة الثالثة فى جنوب الجزائر، مع فرحات عباس وعبد القادر السايح. ومن منفاه ظل مصالى يرسل تعليماته إلى مؤيديه وأعوانه الذين ساروا فى مظاهرات معادية، فاستدعت القوات الفرنسية بعض جنودها من أجل قمع المظاهرين، وتم اعتقال فرحات عباس الذى كان قد أطلق سراحه أيضاً بصفة مؤقتة، وأرسل مصالى إلى الكنغو (١) .

حاول ديجول من جانبه استرضاء الوطنيين من خلال التصريح الذى أعلنه فى قسنطينة فى ديسمبر سنة ١٩٤٣ والذى أصبح أساساً فيما بعد لدستور ١٩٤٤ والذى كان يقضى بمنح الجنسية الفرنسية للجزائريين دون النزول عن حالتهم الشخصية كمسلمين. وكان من الممكن أن ترضى هذه الاجراءات أنصار الادماج فى عام ١٩٣٦، ولكنها لم تعد كافية ولا مرضية فى عام ١٩٤٣ . وقد شارك فى فرض هذا الدستور جماعة العلماء وأنصار مصالى الحاج ولم يقبلها إلا عدد قليل من الممثلين فى اللجان المالية الذين كانوا قد تخلوا عن البيان تحت ضغط الفرنسيين (٢) .

ونلاحظ بعد هذا العرض الموجز لنشاط أقطاب الحركة الوطنية الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية، أنهم كانوا فى صراع وتطاحن داخل الجزائر فى الفترة ما بين الحربين العالميتين من أجل القضية الجزائرية، ثم تغير الموقف إلى الاتحاد والتعاون أثناء الحرب العالمية الثانية. فقد شهدت هذه الفترة قيام محادثات بين مصالى الحاج وفرحات عباس والشيخ الإبراهيمى، تمكنوا بعدها من وضع هدف محدد للحركة الوطنية الجزائرية تمثل فى : المطالبة بوضع دستور لجمهورية جزائرية مستقلة وترتبط اتباطاً فيدرالياً مع فرنسا، وتبعث هذه الدولة من جديد على أساس معارضة نظامى الاستيطان والاستعمار .

وقد أصدرت هذه الجماعة أول عدد من مجلتها الأسبوعية فى عام ١٩٤٤ وهى مجلة « المساواة » فلاقت نجاحاً كبيراً .

---

(1) El-Fasi, op. cit., p. 31 .
(2) Gillespie, op. cit., p. 56 .

ومن ناحية أخرى نجح فرحات عباس فى عقد مؤتمر شامل فى مارس ١٩٤٥، أعلن فيه المؤتمرون مطالبهم ، ولكن سرعان ما أظهر الخلاف العقائدى بين أنصار البيان الذين كانوا يمثلون الثقافة العليا الفرنسية وبين جماعة العلماء التقليدية وحزب الشعب ممثل الاتجاه الثورى. ويبدو أن أسباب هذا الخلاف كانت عائدة إلى أن أنصار حزب الشعب لم يقتنفوا بالتغيير الذى طرأ على فرحات عباس ولم يجدوا فيه الكفاية ليصبح وطنيًا مخلصاً. ويرجع بعض المؤرخين سبب النزاع إلى رغبة مؤيدى حزب الشعب فى التمسك بزعامة مصالى الحاج للحركة الوطنية الجزائرية، أو ربما كان هذا النزاع عائداً إلى اعتراض ممثلى حزب الشعب بشدة على دعوة أنصار البيان إلى فكرة جمهورية متحدة اتحاداً فدرالياً مع فرنسا (١) .

ولكن نلاحظ أن المستوطنين الفرنسين فى الجزائر لعبوا دوراً هامًا فى تفرقة الوطنين فى هذه الفترة وفى القضاء على كل محاولة من شأنها تحقق رغبة سياسية اصلاحية للمسلمين، فقد عارضوا بشدة دستور ١٩٤٤ ورفضوا قبوله وجعلوا منه عدواً يجب تحطيمه مهما كان الأمر، بل راح البعض منهم يفكر فى ارسال شكرى إلى منظمة الأمم المتحدة يتهمون فيها فرنسا بالتخلى عن جزائر أوروبية فرنسية ووضعها بين يدى الأغلبية من المسلمين « المتوحشين ». بينما أعلن آخرون أنهم سيستخدمون القوة لإجبار الحكومة الفرنسية على سحب هذا القانون (٢) . ومن بين المؤامرات التى دبرها المستوطنون للقضاء على حركة أنصار البيان مؤامرة ٨ مايو ١٩٤٥ . والتى راح ضحيتها ما لا يقل عن ٤٠ ألف مواطن جزائرى – على حد قول بعض الكتاب – فى منطقة سطيف وغيرها من المدن الجزائرية .

ويقول بعض المؤرخين أن سبب هذه الأحداث الدامية هو مجرد رفع العلم الوطنى الجزائرى أثناء المظاهرات السلمية التى قامت فى الجزائر بمناسبة إنتهاء الحرب العالمية الثانية (٣) .

---

(١) صلاح العقاد ، المغرب العربى ، ص٣٣٢ .

(٢) محمد الميلى ، عبد الله شريد ، الجزائر فى مرآة التاريخ ، ص٢٢٥ .

(2) Gillespie, op. cit., p. 65 - 66 .

ويرى فريق آخر من المؤرخين الغربيين أن النشاط الشيوعى المتمثل فى الحزب الشيوعى الجزائرى بالتعاون مع الحزب الشيوعى الفرنسى هو المسئول عن وقوع هذه الأحداث الدامية (١) .

ولكن نلاحظ أن التحالف الذى قام بين الشيوعية والحركة الوطنية الجزائرية كان مؤقتاً وتدفعه عوامل المصلحة الخاصة لكل جانب .

هذا وقد كان للأحداث التى وقعت ابان الحرب العالمية الثانية وما بعدها آثارها على الحركة الوطنية الجزائرية، وكانت تتمثل فى : فقدان فرنسا لهيبتها بهزيمتها السريعة، ظهور الأمم المتحدة التى روجت لمبدأ تقرير المصرى، وأخيراً تكوين الجامعة العربية التى علق عليها الوطنيون فى شمال أفريقيا أمالاً عريضة فى ذلك الوقت (٢) .

وهكذا بدأت الحركة الوطنية الجزائرية تدخل فى مرحلة جديدة بعد الحرب العالمية الثانية ليس مجالها هذا البحث .

وكان الهدف من هذا العرض الوجيز للحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية هو بيان استمرار النضال السياسى الجزائرى خلال هذه الحرب ، وبيان مظاهر تآلف الأحزاب الجزائرية التى كانت فى حالة صراع فى فترة ما بين الحربين من أجل القضية الجزائرية المصيرية ، وكان الهدف أيضاً أن تبدو صورة الصراع السياسى مكتملة قدر الامكان .

---

(١) صلاح العقاد ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(١) صلاح العقاد ، المرجع السابق ، ص٣٣٥ .

تـــونـــس

- الحماية الفرنسية على تونس .
- الإدارة الفرنسية فى فترة الحماية .
- الحركة الوطنية التونسية .

الفصل الثانى
تـونـس

الحماية الفرنسية على تونس :

اشتد التنافس بين فرنسا وإيطاليا فى تونس فى الأعوام السابقة مباشرة على فرض الحماية الفرنسية فى ١٨٨١م ، وكان محور التنافس بين الدولتين هو محاولة كل منهما السيطرة على المشروعات الأساسية فى تونس مثل مد الخطوط الحديدية ومشروعات البرق والمناجم واقامة الموانئ وشراء الأراضى . وقد اتخذ هذا التنافس شكلاً حاداً بين قناصل الدولتين فى تونس فى محاولة لاقتناص الفرص والتسابق عليها وعدم السماح للطرف الآخر بالأفراد بها ، وقد شهدت سنوات عامى ١٨٧٩ ، ١٨٨٠ قمة هذا التنافس وكان له تأثيره على العلاقات بين الدولتين .

وسنحاول فى الصفحات التالية القاء الضوء على طبيعة هذا التنافس ونتائجه، وسيكون الاعتماد بصفة أساسية على الوثائق الفرنسية Documets Diplomatiques Francais (1871 - 1914) حيث تشكل المصدر الرئيسى لأحداث هذه الفترة من خلال المراسلات الدبلوماسية بين قناصل وسفراء فرنسا وايطاليا فى العواصم الأوروبية المختلفة .

منذ أن احتلت فرنسا الجزائر فى عام ١٨٣٠ وهى تعتبر تونس امتداداً طبيعياً لها ، ومن هنا نشأ ما عرف بالمشكلة التونسية . وبرغم أن فرنسا لم تفصح عن هذه النوايا فى هذه الفترة إلا أنها كانت حريصة على أبعاد نفوذ أى دولة أوربية فى تونس سواء فى المجال الاقتصادى أو السياسى أو الثقافى، وأصبح هذا العمل من أهم أسس السياسة الفرنسية فى تونس خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

وإذا حاولنا تتبع العلاقات الفرنسية التونسية خلال القرن التاسع عشر لاتضحت لنا هذه الحقيقة . فحينما تدهورت الأوضاع الداخلية فى تونس منذ منتصف هذا القرن وظهرت الحاجة إلى الإصلاح الإدارى والمالى والدول

الأوروبية وعلى رأسها انجلترا وفرنسا وايطاليا تحاول التدخل فى شئون تونس الداخلية.

ضاعفت كلاً من فرنسا وانجلترا جهودهما خلال هذه الفترة حتى يكون لها النفوذ الأعلى فى الولاية، وكانت الخبرات العسكرية الفرنسية واضحة فى الفرق العسكرية التونسية منذ عهد أحمد باى. (١٨٣٧ - ١٨٥٥) وحرصت فرنسا أيضاً على وضع سياسة الإصلاح الداخلى فى تونس تحت سيطرتها من خلال مندوبها روش Roches الذى أوفدته إلى تونس فى عام ١٨٥٥ . وكلفته بالوقوف فى وجه المحاولات البريطانية للسيطرة على الأمور الداخلية في الولاية. وكان Richard Wood قنصل بريطانيا فى تونس يحمل نفس التكليف فى مواجهة النفوذ الفرنسى، ولذلك اتخذ الصراع الدبلوماسى بين القنصلين شكلاً سافراً خلال الفترة من ١٨٥٥ إلى ١٨٧٩ .

لقد اتبع كلاً من روش وود سياسة التأثير على الباى محمد الصادق (١٨٥٩ - ١٨٨٢) الذى خلف الباى محمد (١٨٥٥ - ١٨٥٩) وخاصة حينما أظهر استعداداً لتقبل روح التغير والإصلاح التى أرسى دعائمهما سلفه، ومن ثم وجدت رؤس الأموال الأوربية مجالاً واسعًا للاستثمار فى تونس آنذاك . وعلى ذلك يمكن القول بأن الاصلاح الداخلى فى تونس لم يتم إلا باستخدام أسلوب الضغوط الفرنسية والإنجليزية على الباى .

توج الباى محمد الصادق اصلاحاته العديدة فى مجال الإدارة باصدار دستور ٢٨ ابريل ١٨٦١ الذى قيد سلطة الحاكم ووسع دائرة المسئولية الوزارية وأقر مبدأ المساواة فى الحقوق والواجبات لجميع المقيمين فى تونس. ويكاد يجمع المؤرخو الغربيون على أن دستور ١٨٦١ يعد أكبر خطوة تحررية وتقدمية تتم فى دولة شرقية مثل تونس .

على أن الاحتكاك بالغرب الأوروبى اتخذ شكلاً أعمق من ذلك حينما لجأ الباى لى الاقتراض على نطاق واسع من الدول الأوروبية، على رأسها فرنسا، انتهى الأمر بتشكيل اللجنة المالية المشتركة فى عام ١٨٦٩ من مندوبى انجلترا وفرنسا وايطاليا ، وكانت هذه اللجنة تقوم بتسليم نصف ايرادات الايالة لدفع

فوائد القروض المستحقة كل عام، ثم قامت بتوحيد الديون المتعددة فى دين واحد قدر بـ ١٢٥ مليون فرنك بفائدة سنوية قدرها ٥ ٪ وقد تطلب عمل هذه اللجنة التدخل فى فروع الادارة فى البلاد مما اعطى الفرصة لفرنسا لتقوية نفوذها والتفوق على النفوذ البريطانى .

ولم يقتصر اهتمام فرنسا على التصدى لمحاولات انجلترا لزيادة نفوذها فى تونس خلال هذه الفترة بل تعداه إلى منع الدولة العثمانية صاحبة السيادة الشرعية على البلاد من التواجد فيها وعلى الاعتراف بتونس دولة مستقلة وبالباى كحاكم مستقل، وهذا يفسر لنا سر مقابلة الباى أحمد فى باريس بشكل رسمى عام ١٨٥١ .

لقد كانت هذه المسألة من عوامل الاختلاف بين انجلترا وفرنسا فبينما حاولت فرنسا القضاء على الوجود العثمانى ، فى تونس كانت انجلترا تبذل جهودها لاعادة الصلة بين تونس والدولة العثمانية والحرص على الاعتراف بتونس ولاية عثمانية برغم التهديد والوعيد الذى لحقها من فرنسا .

كذلك حرصت الحكومة الفرنسية على مشاركة السلطان العثمانى فى حماية الحدود التونسية الجزائرية لتضمن أمن ممتلكاتها فى الجزائر ، وقد تجلت هذه السياسة خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وليس هذا بغريب على فرنسا التى فقدت ما يقرب من ١٥٠ ألف جندى فى الجزائر أن تسعى بدأب للبقاء إلى الأبد فى الجزائر ضمان الأمان فيها ، ولذلك كانت التعليمات التى ترسل من وزارة الخارجية الفرنسية إلى قناصلها فى الاستانة فى الفترة من ١٨٣٠ إلى ١٨٨١ تقوم على منع السلطان العثمانى من مجرد التفكير فى استعادة تونس .

قد حقق النفوذ الفرنسى فى تونس تقدماً ملحوظاً فى الفترة التى أصبح فيها Roustan قنصلاً عاماً لفرنسا هناك منذ عام ١٨٧٤ ، وقد تمثل نجاح روستان فى الحصول لشركة Bone - guelma الفرنسية على امتياز خط حديدى من تونس إلى حدود الجزائر، وكان هذا الامتياز يعنى السيطرة على بقعة خصبة غنية من أرض تونس ووضعها تحت السيطرة الفرنسية ورهن مستقبل تونس

من ناحية، ومن ناحية أخرى تحقق لفرنسا مقتماً عسكرياً حيث أصبح من اليسير نقل وارسال القوات العسكرية الفرنسية من الجزائر إلى تونس فى وقت لا يتجاوز عدة ساعات.

وقد كافأت الحكومة الفرنسية روستان لقاء هذا العمل بمنحه وسام الشرف، مما يؤكد بأن الحكومة الفرنسية كانت تسانده وأنه لم يكن يعمل بمفرده .

لقد احتكرت الحكومة الفرنسية أيضاً بعض المشروعات الفرنسية الهامة مثل خطوط البرق وبعض المشروعات المائية فى زغوان ضماناً للوفاء بالديون، وضمنت التفوق على بريطانيا حينما أصبح رئيس الوزراء التونسى خير الدين فى قبضة يدها .

وقد اكتسب الوجود الفرنسى فى تونس صفة شبه رسمية فى أعاقب مؤتمر برلين ١٨٧٨ الذى عقد فى نهاية ثورة الشعوب البلقانية على الدولة العثمانية ، وكان الهدف منه تسوية أوضاع البلقان ولكن فى أثناء جلسات المؤتمر ظهرت النوايا الاستعمارية لكل من انجلترا فى مصر وفرنسا فى تونس ووجدت تشجيعاً من المستشار الألمانى بسمارك. لقد روج بسمارك لفكرة تعويض فرنسا فى تونس فى حالة احتلال انجلترا لمصر أو لأى جزء من أجزاء الدولة العثمانية ، وقد تبودلت الرسائل بين سفارات لندن باريس وبرلين لتؤكد على أن تونس تعد امتداداً طبيعياً للوجود الفرنسى فى الجزائر .

لقد تدعم الوجود الفرنسى فى تونس أيضاً، بعد اعلان بريطانيا حمايتها على جزيرة قبرص فى ١٨٧٨ وانتزاعها من الدولة العثمانية وتحمس انجلترا لترك حرية التصرف لفرنسا فى تونس، من ثم وجدت فرنسا أن الحاجة إلى اعادة التوازن الدولى فى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط باتت ملحة. وعلى ذلك يمكن القول بأن الصراع الفرنسى - البريطانى فى تونس انتهى فى عام ١٨٧٨ وأن مؤتمر برلين، كان حداً فاصلاً فى هذا الصراع وأن فرنسا شغلت فى الفترة التالية بالمنافسة الايطالية .

على أية حال تطلع الفرنسيون بعد مؤتمر برلين إلى انشاء فرنسا جديدة France Nouvelle فى الشمال الأفريقى وانصرفوا عن فكرة الانتقام La

من ألمانيا حيث وجدت هذه الفكرة تأييداً من قبل الجمهورين الذين Revange وصلوا إلى السلطة أنذاك بزعامة جامبتا Gambetta . لقد سعت فرنسا للحصول على المزيد من المواد الخام ولمحاولة فتح أسواق خارجية جديدة لمنتجاتها ولإيجاد وطن جديد يكون متنفساً لزيادة السكان، وسعت البحرية الفرنسية بصفة خاصة إلى إيجاد قواعد بحرية جديدة فى البحر الأبيض المتوسط .

لقد صاحب هذا النشاط الفرنسى إتجاهاً قوياً فى أواخر عام ١٨٧٨ نبع من الدوائر العسكرية الفرنسية بضرورة الاسراع باحتلال تونس واستغلال هذا المناخ الدولى المناسب ، على أن المنافسة الايطالية لفرنسا فى تونس والتى اتخذت شكلاً سافراً بعد مؤتمر برلين كانت عى الدافع الأساسى لهذا الاتجاه .

لقد كان الوجود الايطالى فى تونس خطراً لا يمكن أن تتجاهله فرنسا، وكانت المصالح الإيطالية متساوية تماماً مع المصالح الفرنسية . كذلك كانت اللغة الإيطالية منتشرة والمدارس الايطالية مزدهرة وأعداد الايطاليين آخذة فى التزايد وأثبتوا تفوقهم فى المجالات التجارية والصناعية وانتشروا فى الكاف وباجة وزغوان وبنزرت بأعداد كبيرة .

ويمكن القول بأن المنافسة الايطالية لفرنسا فى تونس تزايدت حينما بدأت ايطاليا تنظر إلى تونس نظرة استعمارية بعد اتمام وحدتها فى ١٨٧١ ، ولذلك بدأت فى تزويد قناصلها فى تونس منذ هذه الفترة بتعليمات محددة لمواجهة المنافسة الفرنسية وذلك بالحصول على أكبر قدر ممكن من امتيازات المشروعات الأساسية فى الايالة.

وقد تمثل أول نجاح للنفوذ الإيطالى بعد اتمام الوحدة فى تجديد معاهدة ١٨٦٨ التى كانت الحكومة الإيطالية قد وقعتها مع باى تونس لامتلاك واستغلال مناجم جبل الرصاص، وتقرر أيضاً أن تكون مدة المعاهدة ثمانية وعشرين عاماً. وكان تجديد هذه المعاهدة يعنى الكثير بالنسبة لايطاليا ، فقد تأكدت من قدرتها على مواجهة النفوذ الفرنسى وأخذت تخطط لمنعها من تأسيس مستعمرة لها فى هذه البلاد .

لقد حاولت الحكومة الايطالية فرض حمايتها على تونس خلال هذه الفترة أيضاً مستغلة ضعف فرنسا بعد هزيمتها فى الحرب السبعينية ، وطرح موسى Mussé قنصلها فى تونس آنذاك مشروعاً للحماية على الباى ولكنه مُوبل بالرفض، وقد تجددت هذه المحاولة فى أعقاب مؤتمر برلين ١٨٧٨ حينما ازداد النفوذ النمساوى فى الادرياتى والبلقان بعد احتلال الجيوش النمساوية للبوسنة والهرسك، ولكنه باء بالفشل أيضاً ولذلك قام كورتى Corti وزير الخارجية الايطالى بسحب موسى من تونس .

لقد كانت الشائعات التى انتشرت بعد مؤتمر برلين عن الاتفاقات السرية بين انجلترا وفرنسا وألمانيا من أهم بواعث طرح مشروع الحماية الايطالية على تونس، ثم تأكدت الشائعات حينما نشرت النمسا أخبار الانفاق الفرنسى - الانجليزى حول تونس والمعروف باسم : - Salisbury - Waddington Agreement ، ولما حاولت الحكومة الايطالية الاستفسار عن هذا الاتفاق من الحكومة الانجليزية لم تشف غليلها ولم تعطها رداً واضحاً .

على أية حال حرصت كلاً من فرنسا وريطاليا بعد مؤتمر برلين على تفوق نفوذهما فى تونس، وكانت المعارك الدبلوماسية بين قناصل الدولتين هى السمة المميزة لهذه الفترة، وقد بدأت المعارك حينما نشطت الحكومة الايطالية فى بذل مساعيها للحصول على امتياز أحد المشروعات الكبرى الذى كانت الحكومة الفرنسية تحتكره وهو اكمال مد السكة الحديدية من الجزائر إلى تونس فى الوصلة المعروفة بحلق الوادى والتى تصل بالخط إلى البحر المتوسط ، وكان هذا الخط ملكاً لشركة Bone - guelma كما سبق الذكر - وهى شركة فرنسية باستثناء هذه الوصلة التى كانت قد حصلت على امتياز مدها شركة انجليزية، وواصلت العمل فيها حتى عام ١٨٨٠ إلى أن تتم تصفية الشركة وطرح الباى امتياز هذا الجزء فى مناقصة .

قدمت احدى الشركات الفرنسية عطاءها للحصول على المناقصة ، وفى نفس الوقت قدم روباتينو Rubattino رجل الأعمال الإيطالى عطاءه أيضاً، وكانت الحكومة الفرنسية تعتقد أن النجاح سيكون حليفها فى هذا الموضوع إلا

أنها فوجئت بنجاح روباتينو فى شراء الامتياز لقاء مبلغ مالى ضخم بـ ١٦٥,٥٠٠ جنيه استرلينى أى ما يعادل ثلاثة ملايين فرنك فرنسى. يرفض العرض الفرنسى، وتأكد لدى الحكومة الفرنسية أن تصميم الحكومة الايطالية على الحصول على هذا الامتياز هو الذى دفعها إلى عرض هذا المبلغ الضخم والذى كان كافياً لرفض العرض الفرنسى. ثارت الحكومة الفرنسية لنجاح روباتينو وأنكرت على ايطاليا هذا العمل ورأت أنه من حق الحكومة الفرنسية وحدها احتكار الخطوط الحديدية فى تونس وامتلاك هذه الوصلة لأنها تمتلك القسم الأكبر من الخط، ولكن أشد ما كانت تخشاه الحكومة الفرنسية أن تكون الحكومة الايطالية قد دعمت روباتينو مالياً لشراء الامتياز ولذلك كلفت نويل Noil سفيرها فى روما بالاستعلام عن الوضع المالى لروباتينو فى بنك تورينو وبنك جنوة. وتأكدت شكوك فرنسا حينما جاء رد نويل بأن تكاليف الخط الحديدى فوق طاقة روبالتينو المالية من واقع حساباته المودعة فى البنوك الإيطالية وأصبحت الأمور واضحة وأن الحكومة الإيطالية ساندت روباتنيو أى أنه لم يعمل بمفرده ولا يمثل مصلحة خاصة بل إتجاه حكومى .

وقد كان هذا التصرف من الحكومة الايطالية مدعاة لمعركة شرسة بينها وبين فرنسا وكادت تصل إلى حد اعلان الحرب بين الدولتين .

طلبت الحكومة الفرنسية من روستان قنصلها فى تونس أن يعقد لقاءاً عاجلاً مع الباى ويطلب منه الاعتراض على عقد الامتياز وعدم التصديق عليه بحجة عدم شرعيته ، لأن الخطوط الحديدية فى تونس ينبغى أن تكون جميعها تحت سيطرة فرنسا، ولكن خاب أملها حينما صدق الباى على عقد الامتياز دون ابداء أى معارضة .

وبعد أن أطلعت الحكومة الفرنسية على بنود عقد الامتياز والتى تضمنت مساهمة الحكومة الايطالية لشركة روبا تينو بـ ٦٠٪ من إجمالى تكاليف الخط، بالاضافة إلى تخصيص مبالغ كبيرة للصيانة والتحسينات، وأنه تقرر وضع الخط تحت ادارة وزارة الأعمال العامة الايطالية، وأنه تقرر تقسيم الأرباح بين الطرفين المتعاقدين، وأن تكون جميع الاجراءات التنظيمية للمشروع طبقاً

للقوانين واللوائح الايطالية، وألا تقوم شركة روباتينو ببيع الخط أو التنازل عنه إلا بموافقة الحكومة الايطالية ، أرسل Frecinet وزير خارجية فرنسا خطاباً شديد اللهجة إلى الحكومة الايطالية وهددها باستخدام القوة لمنع تنفيذ هذا المشروع الذى خرج عن كونه مشروعاً خاصاً وإنما مثل اتجاه الحكومة الايطالية ودعمها المالى، وهذا العمل يعد من وجهة نظر فرنسا - انتهاكا للحقوق الفرنسية في تونس .

كان رد فعل الحكومة الايطالية تجاه هذا التهديد هو ارسال بعض قطع أسطولها إلى سواحل تونس، وكانت وجهة نظر إيطاليا فى هذا الصدد هذه المظاهرة البحرية كفيلة بإيقاف الحكومة الفرنسية عند حدها. وحينما علم روستان بهذا الأمر أرسل إلى وزير البحرية الفرنسية يطلب منه ارسال بعض قطع الأسطول الفرنسى إلى تونس للرد على ايطاليا ، واعتبر التصرف الايطالى تدخلاً فى شئون تونس الداخلية. وحينما تأكدت الحكومة الفرنسية من اصرار إيطاليا على مقابلة التهديد بمثله واصرارها على المضى فى تنفيذ الخط رأت أنه من الأجدى الاسراع فى فرض الحماية الفرنسية على تونس حتى لا تتطور الأمور إلى ما هو أسأ من ذلك. وأرسلت تعليمات وزارة الخارجية الفرنسية إلى روستان بمشروع معاهدة حماية مقترحة لعرضها على الباى فوراً .

تضمنت معاهدة الحماية المقترحة البنود الآتية :

البند الأول : تفقد حكومة الجمهورية الفرنسية بتقديم العون والمساعدة للباى وأسرته ضد أى خطر يهدده وتتعهد بحمايته، وفى مقابل ذلك يتعهد الباى بألا يتنازل عن أى جزء من بلاده لأى دولة أجنبية سواء فى المناطق الداخلية أو الساحلية دون موافقة الحكومة الفرنسية .

البند الثانى : تقوم القوات الفرنسية باحتلال عدة نقاط تحددها السلطات العسكرية الفرنسية من أجل تنفيذ البند الأول، وليكن معلوماً أن هذا العمل لا يقع تحت مسمى احتلال .

البند الثالث : يقوم وكلاء فرنسا الدبلوماسين بحماية المصالح التونسية ومصالح الرعايا التونسيين فى الخارج ، وينبغى على الباى ألا يعقد أى معاهدة دولية دون الحصول على موافقة الحكومة الفرنسية .

البند الرابع : يمثل الحكومة الفرنسية لدى الباى وزير مقيم له سلطة تنفيذية، ويصبح الوسيط بين الحكومة الفرنسية والسلطات التونسية فى جميع الشئون الادارية التى تخص الدولين .

قوبل مشروع معاهدة الحماية الفرنسية المقترحة بمعارضة ونفور الباى، وقد عبر روستان عن هذا الموقف فى رسالته إلى وزارة الخارجية قائلا : لقد صدمنا الباى، وبدلاً من أن يظهر روح المودة والصداقة تجاهنا اظهر روح التعصب وفسر هذه المعاهدة تفسيراً دينياً ، . وقد اقترح روستان على حكومته اتباع لهجة التهديد مع الباى لإجباره على التخلى عن هذا الرفض وذلك بالقيام باستعدادات عسكرية على الحدود الجزائرية - التونسية من أجل ادخال الرعب إلى قلب الباى ، كما ذكر . على أن اقتراح روستان باتباع أسلوب التهديد مع الباى لم يجد أذاناً صاغية لدى الحكومة الفرنسية حيث كان يسودها اتجاهات متعددة آنذاك ولم يكن هناك اجماع على أسلوب العمل الذى يجب اتباعه حيال المشكلة التونسية، فقد كان بعض أعضاء الوزارة الفرنسية يرون أن تونس لا تساوى أكثر من سيجار رخيص وأنه ينبغى الحفاظ على الصداقة الايطالية - الفرنسية وعدم التفريط فيها، وكان البعض الآخر يرى عدم اتخاذ خطوة محددة فى الوقت الراهن فى تونس، وعلى ذلك كان التردد هو السمة البارزة للوزارة الفرنسية فى هذه الفترة .

وهكذا باءت محاولة فرض الحماية الفرنسية على تونس بالفشل واستمر التحدى الايطالى، وحينما حاولت الحكومة الفرنسية فتح باب المناقشة مع ايطاليا مرة أخرى بخصوص موضوع السكة الحديدية كان ردها حاسماً وهو : ، إن مسألة روبابتنيو منتهية ولا مجال لمناقشتها الآن ، .

كسبت الحكومة الإيطالية الجولة هذه المرة بانتزاعها سكة حديد حلق الوادى من فرنسا، وتأكد لدى الحكومة الفرنسية أن المنافسة الايطالية فى تونس أمر لا يستهان به وظهرت نغمة الحزن العميق على جميع مراسلات فرنسا الدبلوماسية فى هذه الفترة مقرونة بالتفكير فى الخطوة المقبلة .

لم يكن يسدل الستار على موضوع السكة الحديدية حتى واجهت الحكومة الفرنسية مشكلة جديدة حينما حصلت الحكومة الايطالية على موافقة الباى على مدى خط برق بين تونس وصقلية ، وعلى انشاء محطة ايطالية للبرق فى العاصمة تونس، وكانن ماتيو Maccio قنصل ايطاليا فى تونس هو الذى قام بجهود جبارة فى هذا المجال .

استنكرت الحكومة الفرنسية هذا الأمر وأرسلت تعليمات عاجلة إلى سفيرها فى روما لمناقشة هذا الموضوع مع Cairoli رئيس الوزارة الايطالية والاعتراض عليه وتذكيره بحقوق فرنسا واحتكارها لخطوط البرق فى تونس طبقاً لمعاهدة ١٨٦١ الموقعة مع باى تونس، وكانت المادة التاسعة من هذه المعاهدة تعطى لفرنسا حق احتكار خطوط البرق داخل الأراضى التونسية . وجاء رد كارولى مخيباً للأمال الفرنسية إذا أكد على أن أى ادعاء فرنسى لم يقيد به ولن يكون عقبة فى طريق المصالح الايطالية وحقوقها فى تونس . فما كان من الحكومة الفرنسية إلا أنه سعت لدى الباى ليصدر اعلاناً رسمياً يتضمن الحقوق الفرنسية فى تونس فى مجال البرق لتقديمه إلى الحكومة الايطالية بل وطلبت منه أن يسعى لايقاف العمل فى مد الخطوط البرقية فوراً. ولكن لم يكن لهذا الاعلان أى صدى لدى الحكومة الايطالية ومضت فى المشروع دون توقف .

وكانت الوسيلة الأخرى التى لجأت إليها فرنسا هى الحصول على امتيازات جديدة فى تونس عن طريق ممارسة ضغوطها على الباى حتى لا يتفوق عليها النفوذ الايطالى، فقدمت عريضة مطالب إلى الباى وطلبت تصديقه عليها وتضمنت الآتى :

- الموافقة على التنازل عن خط حديدى يمتد من بنزرت إلى تونس ثم إلى سوسة (بنزرت - تونس - سوسة) .
- الموافقة على إنشاء ميناء فى بحيرة تونس بواسطة شركة فرنسية .
- أن يتعهد الباى بعدم تقديم تنازلات جديدة للحكومة الايطالية .

وافق الباى الذى لا حول له ولا قوة على المطالب الفرنسية، وشعر فرسينية بارتياح تام لهذه الخطوة وكتب إلى روستان قائلاً : « أشعر برضاء تام لهذا النجاح الذى يؤكد قوة نفوذنا فى الشمال الافريقى .

هاجمت الحكومة الايطالية هذا التنازل ورفضت الاعتراف به ، ورأت أنه صدر تحت ضغط فرنسية على الباى وعلى رئيس وزرائه وأرسلت على الفور سفن حربية إلى مياه تونس وكان الرد الفرنسى على هذا التصرف هو ارسال ثلاثة مدرعات فرنسية إلى تونس ثم لحقها ثلاث أخر مع تعليمات ببقاء هذه القطع فى المياه التونسية إلى أجل غير مسمى .

ولم تكتف الحكومة الفرنسية بذلك بل أرسلت إلى Albert Grévy حاكم عام الجزائر تطلب فيه الاستعداد لارسال حشود عسكرية على الحدود الجزائرية التونسية، وحينما استعلم الباى عن هذه المظاهرة البحرية الفرنسية كان رد فرنسا أنها من أجل حماية الباى ضد أى خطر يتعرض له ولردع الحكومة الايطالية .

وقد أشار Gréry على فريسنية بالاكتفاء بالمظاهرة البحرية وعدم اللجوء إلى حشد القوات الفرنسية على الحدود التونسية الجزائرية حتى لا يشعر الباى بأنها نوع من التهديد لشخصه ولبلاده، ووافق فريسنية على ذلك واكتفت فرنسا بالمظاهرة البحرية .

وحينما تأكدت الحكومة الايطالية بأن الباى وافق على التنازل عن خط حديد تونس – بنزرت – سوسه وعلى اقامة الميناء دون أى ضغوط وبكامل ارادته، قدمت طلباً إلى الباى للتنازل عن خط حديدى آخر يمتد من تونس إلى اريانا، ولكنه رفض لأنه سبق أن منح هذا الامتياز لفرنسا، فثار ماتبو واعتبر هذا الرفض اضراراً بالمصالح الايطالية فى تونس. على أن الظروف الداخلى التى كانت تمر بها ايطاليا آنذاك واحتمالات التغير الوزارى جعلت من العسير التوصل إلى قرار حاسم بشأن المسألة التونسية، وكانت هناك بعض الأصوات داخل الوزارة الايطالية التى نادت بالحفاظ على الصداقة الايطالية الفرنسية.

وثمة مسألة أخرى دخلت فى مجال المنافسة الايطالية لفرنسا فى تونس وهى قيام الحكومة الايطالية بشراء قطعة أرض فى تونس فى منطقة تعرف بالانفيديا لاقامة بعض المشروعات الصناعية عليها. وقد بلغت مساحة هذه الأرض ١٠.٦٠ (عشرة آلاف وستون هكتاراً) وهى مساحة كبيرة وتعد بمثابة مقاطعة كاملة، وقد أثار هذا العمل الحكومة الفرنسية وادعت ملكيتها لهذه

الأرض من خلال شركة مارسيليا Societe Marseillaise وطلبت من الباى الدفاع عن حقوقها فى هذا الجزء .

رفضت الحكومة الايطالية التخلى عن أرض الانفيدا أمام الادعاءات الفرنسية وعرض الأمر على القضاء التونسى الذى رفض الاعتراف بملكية فرنسا للأرض والتى ادعت أن خير الدين باشا، قد باعها اياها، وأكد القضاء التونسى على أنه ليس من حق خير الدين بيع أرض لا يمتلكها. وبرغم ذلك طلبت الحكومة الفرنسية من روستان عدم التفريط فى حقوق فرنسا وتم استدعاء مندوب شركة مارسيليا وقدم ما لديه من أوراق ولكنها لم تكن كافية لإثبات ما ادعته فرنسا ، وباءت جهودها بالفشل وضاعت منها هذه الأرض ولم تفعل أكثر من اتهام القضاء التونسى بالتحيز للجانب الايطالى .

وقد عبرت فرنسا عن أسفها على ضياع أرض الانفيدا فى رسائلها إلى قناصلها فى تونس وروما ولندن وباتت تفكر فى عمل جدى وحاسم لتأكيد سيطرتها على تونس ولمواجهة حدة المنافسة الايطالية. ففى رسالة وزارة الخارجية الفرنسية إلى روستان وردت العبارة التالية :

« لقد ضاع منا خط حديد حلق الوادى وضاعت منا خطوط البرق وأرض الانفيدا، ماذا ننتظر بعد ذلك ، أن الاستفزازات الايطالية بلغت حداً لا يمكن السكوت عليه.

وكان من الأمور التى أثارت ثائرة فرنسا خلال هذه الفترة أن توجهت بعثة تونسية ضمت بعض الايطاليين المقيمين فى تونس إلى بالرمو لحضور احتفالات الملك الايطالى امبرتو Amberto بمناسبة جلوسه على العرش، وقد زينت الميادين والطرقات التونسية بصور الملك وبالأعلام الايطالية وعزفت الموسيقى الايطالية واقيمت الاحتفالات فى ميناء تونس للسفينة La Stafetta التى كانت تقل البعثة فى ذهابها وايابها، وقد صرح الملك أثناء الاحتفالات بضرورة اثبات الوجود الايطالى فى تونس ، وقد ذهبت فرنسا إلى أبعد مدى فى تفسير هذه العبارة، وأرسل روستان يستنهض حكومته لاتخاذ خطوة حاسمة حتى لا تفاجأ فرنسا بغرض حماية ايطالية على تونس.

هذا ولم تكن المنافسة الايطالية لفرنسا قاصرة على المشروعات الأساسية داخل تونس فقط بل تعدتها إلى محاولة التأثير على الدول العظمى (إنجلترا - ألمانيا - روسيا) والمل على استقطابها لمعارضة الوجود الفرنسى فى تونس، ولخلق موقف دولى من شأنه وضع العراقيل فى طريق النفوذ الفرنسى فيها .

ففى مجال العلاقات الفرنسية الألمانية حاولت الحكومة الايطالية اثارة موضوع الانتقام الفرنسى من ألمانيا لخلق سوء تفاهم بين الدولتين، فقد أثارت عدة صحف ايطالية هذا الموضوع وأكدت على أن رغبة الانتقام كامنة فى قلوب الفرنسيين وأن فرنسا ستقدم على خطوة عدائية قريبة ضد ألمانيا. وقد أدركت الحكومة الفرنسية أبعاد هذه النوايا الايطالية ولذلك طلبت من سان فالييه سفيرها فى برلين عدم الاكتراث لهذ الأمر .

وفى ذات الوقت حاولت الحكومة الفرنسية اثارة مسألة الانتقام الايطالية L'Italia Lrredenta وهى رغبة ايطاليا فى الانتقام من النمسا لاستيلائها على اقليم Terrentino الترنتينو، وذلك لخلق جو من العداء بين النمسا وايطاليا ولشغل الحكومة الايطالية وتوجيه أنظارها بعيداً عن تونس. ولكن من سوء حظ الحكومة الفرنسية أن الفريق المتحمس لحركة الاردنتا كان يشكل أقلية فى الوزارة الايطالية آنذاك .

وبرغم أن الحكومة الفرنسية كانت تدرك أبعاد النوايا الايطالية فإن ذلك لم يجنبها من فتح باب الحوار والاتصالات مع الحكومة الألمانية للاطمئنان على موقفها من القضية التونسية والذى سبق التأكيد عليه فى مؤتمر برلين ١٨٧٨ وجاء رد بسمارك على فرنسا مؤكداً أن الموقف الألمانى لم يتغير وأن ألمانيا تعتبر تونس منطقة نفوذ فرنسية مثل الجزائر، وأبدى بسمارك استعداده لاعلان هذا الموقف على الحكومة الايطالية وأعلن عن رغبته فى عودة الصداقة الايطالية الفرنسية إلى سابق عهدها، وركز بسمارك على الصداقة الفرنسية - الألمانية وأنه ليست هناك نوايا ألمانية تستهدف معارضة مشروعات فرنسا فى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ، وأن ألمانيا ملتزمة بالوعود التى قطعتها على نفسها بخصوص تونس والتى صدرت بشأنها تصريحات مشتركة بين فرنسا وألمانيا وانجلترا خلال عامى ١٨٧٨ و١٨٧٩ .

ومن ناحية أخرى قامت الحكومة الايطالية باتصالات مع الحكومة البريطانية بهدف البحث عن خلق تفاهم مع الفريق المعارض للوجود الفرنسي في تونس ، وقد وجدت فريقًا لا يتعاطف مع فرنسا بئاسة الجنرال ميتابرا Menabrea وأثارت معه موضوع تونس. وحينما علمت فرنسا بهذا الأمر أرسلت تعليماتها إلى مونتيبلو Montebello القائم بأعمال فرنسا في لندن للاتصال بمنيابرا واثارة موضوع تونس معه ، ولم تهدأ الحكومة الفرنسية إلا بعد أن أعلن مينابرا أنه لن يتعاون مع ايطاليا ولن يتعرض للمسائل السياسية التي تضر بفرنسا ثم أرسلت الحكومة الفرنسية إلى سفيرها في لندن نص الوثيقة الانجليزية التي تؤكد موافقة الحكومة الانجليزية على الوجود الفرنسي في تونس، وذكرت حكومة جلادستون Gladstone بهذا الموقف وبالاتفاقات السرية بين حكومتي لندن وباريس بهذا الخصوص ، وأكدت أن هذه الاتفاقات وثائق هامة لا تتأثر بتغير الوزارات وبالاتجاهات الشخصية لبعض أعضاء الوزارة الراهنة .

وقد جاء في الوثيقة الانجليزية الصادرة بتاريخ ١٧ أغسطس ١٨٧٨ ما يلي :

« إن حكومة جلال ملكة بريطانيا تشعر بالرضا والارتياح لنجاح التجربة الفرنسية في الجزائر أنها فتحت نافذة حضارية جديدة في هذه المنطقة، وحيث أن الوجود الفرنسي في الجزائر في حاجة إلى امتداد طبيعي له وقوة عسكرية تسانده فإن الولاية المجاورة (تونس) تحقق هذا الغرض، وهذا الأمر محل اعتراف واقرار من الحكومة البريطانية أمر لا يقبل الشك، وليس لانجلترا مصالح خاصة في هذه المنطقة تتعارض مع الوجود الفرنسي المتزايد بها، ولا تعتزم الحكومة البريطانية معارضة الوجود الفرنسي في تونس مستقبلاً » .

وطلبت الحكومة الفرنسية من ممثليها في لندن ابراز هذه الوثيقة عند اللزوم.

ونشطت الدبلوماسية الايطالية في إتجاه ثالث وكانت سان بطرسبرج هي الهدف هذه المرة .

لقد حاولت الحكومة الايطالية استقطاب روسيا ودفعها لمعارضة الوجود الفرنسي في تونس، ودفعها أيضاً للمشاركة في خلق معارضة أوروبية جماعية ضد فرنسا حتى تنشغل فرنسا عن القضية التونسية وتسنح الفرصة لايطاليا لتفعل

ما تشاء فى تونس. وقد علمت الحكومة الفرنسية بأمر هذه الاتصالات وسارعت إلى ارسال تعليماتها إلى شانزى Chanzy سفيرها فى سان بطرسبرج بضرورة فتح باب الحوار مع الروس وايضاح الموقف وعرض الاستفزازات الايطالية لفرنسا فى تونس والقضاء على أى معارضة لفرنسا قد تظهر من الجانب الروسى.

وإذا كانت الحكومة الايطالية قد بذلت جهوداً على الصعيد الدولى لمعارضة الوجود الفرنسى فى تونس فإن هذا لا يعنى أن الاستفزازات الايطالية لفرنسا داخل تونس قد توقفت بل من الملاحظ أنها تزايدت منذ أوائل عام ١٨٨١، وقد عبر عن ذلك روستان بقوله :

« إن الموقف جد خطير فى تونس، إن الايطاليين لا يتوقفون عن البحث عن فئات الطرق لتعطيل مصالحنا واقتناص الفرص لمضايقتنا ، فهم ماضون فى مشروع السكة الحديدية وخطوط البرق وانشاء الموانى، واقامة المدارس التبشيرية وأخرها مدرسة Les Soeurs Fransiscaines ويحاولون فى ذات الوقت اظهار النوايا الحسنة أمام الجميع » .

وقد حذرت الحكومة الفرنسية ايطاليا من عواقب هذه الاستفزازات وأنذرتها فى رسالة شديدة اللهجة بأنها إذا لم تتوقف عن هذه التصرفات فقد يتطور الأمر إلى صدام مباشر بين الدولتين وجاء فى هذا التحذير : « إذا كانت الحكومة الايطالية تعتقد أن هذه التصرفات ستجعل فرنسا تسلم وتتنازل لها عن تونس لقمة سائغة فهى مخطئة. أن الحكومة الفرنسية لن تحيد أبداً عن هدفها الأول والأخير وهو أن تصبح تونس ملكاً لفرنسا » .

وهكذا كان القرار الفرنسى بضرورة فرض حمايتها على تونس فى أقرب فرصة وسارت بالفعل فى الاجراءات التنفيذية. ولا شك أن المنافسة الايطالية لفرنسا داخل تونس والاستفزازات الايطالية على الصعيد الدولى كانا من العوامل الأساسية التى دفعت بفرنسا إلى الاسراع فى اعلان حمايتها على تونس وقد اتخذت من حوادث اعتداءات قبائل الحزوير على الحدود الجزائرية التونسية ومن محاولات الدولة العثمانية استعادة سيادتها على تونس ذريعة لذلك وكسبت الجولة النهائية .

ومن خلال العرض السابق للمراسلات الفرنسية والايطالية يمكن القول أن ايطاليا كانت منافساً خطيراً لفرنسا فى تونس، وأنها كانت تنظر إلى تونس نظرة استعمارية وليس كما ادعى بعض المؤرخين من أن الوجود الايطالى فى تونس لا يشكل خطورة على المصالح الفرنسية .

ومن النتائج المهمة التى أمكن التوصل إليها أيضاً أن فرنسا فشلت فى بعض الفترات فى مواجهة هذه المنافسة كما حدث فى نجاح ايطاليا فى انتزاع مشروع سكة حديد حلق الوادى كما رأينا فى مشروعات خطوط البرق وشراء الأراضى التى كانت الحكومة الفرنسية تعتبرها حكراً عليها ، وقد دعا هذا بعض المؤرخين إلى القول بأن مشروع سكة حديد حلق الوادى كان وحده كافيًا لدفع فرنسا إلى بسط حمايتها على تونس .

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة والتسجيل أن الجهود الدبلوماسية التى بذلتها الحكومة الايطالية على الصعيد الدولى لمعارضة فرنسا كانت من العوامل المساهمة فى الاسراع بفرض الحماية الفرنسية على تونس وخاصة بعد أن تأكدت فرنسا من موقف الحكومة الألمانية والحكومة الانجليزية فى هذا الصدد.

ومن الأمور المهمة التى يمكن أن تخرج بها من هذا المراسلات أيضًا أن حدة المنافسة الايطالية – الفرنسية بلغت ذروتها فى عامى ١٨٧٩ و١٨٨٠ وأن جهود روستان قنصل فرنسا فى تونس كانت من العوامل التى أشعلت نيران هذه المنافسة وعجلت بالحماية ، فلم يكد ينتهى شهر مايو ١٨٨١ حتى كان الجنرال Bréart قد فرض معاهدة الحماية على الباى التونسى .

الإدارة الفرنسية فى تونس :

كانت تونس أول تجربة لنظام الحماية فى تاريخ الاستعمار الفرنسى، وكان الهدف من هذا النظام هو إسكات المعارضة الدولية بحجة أن فرنسا لم تقضى على كيا الدولة الواقعة تحت الحماية بالضم، واقناع الحكومة الفرنسية بأنها لن تتكلف أعباء مالية جديدة. وكانت معاهدة الحماية (الباردو ١٨٨١) تقر مبدأ أن تشرف فنسا اشرافًا فنيًا على الإدارة الوطنية التونسية وأن يكون الاحتلال العسكرى مؤقتًا. وقد ألحقت فرنسا بمعاهدة الباردو معاهدة أخرى فى ١٨٨٣

تعرف بمعاهدة المرسى ، تؤكد سيطرتها التامة على البلاد بحجة قيام ثورة وطنية مسلحة ضد قوات الاحتلال .

وبرغم مفهوم معاهدة الحماية الفرنسية على تونس فقد تركزت السلطات فى يد المقيم العام الفرنسى فهو يضع المراسيم التشريعية المختلفة ويصدرها بعد توقيع الباى. ومن الناحية الإدارية قسمت تونس إلى ١٩ ادارة وعلى رأس كل ادارة مشرف مدنى فرنسى، علاوة على ذلك احتل الفرنسيون جميع وظائف الدولة الكبيرة والصغيرة. وفى المجال السياسى حالت الحماية دون مشاركة التونسيين فى أى نشاط سياسى والمظهر الوحيد لمشاركتهم فى الحياة العامة هو المجالس البلدية فى المدن والمجالس الخاصة بالمديريات . وقد فكر الفرنسيون فى أحسن الوسائل لهجرة العنصر الأوروبى إلى تونس والاستيطان بها فشجعت الاستعمار الحر فى مجال الأراضى الزراعية وصار الفرنسى يقوم بتسجيل ملكيته للأرض الزراعية فى المحكمة المختلطة التى أنشئت خصيصاً لهذا الغرض . وبرغم هذه التسهيلات فإن نظام الاستعمار الحر لم يشجع سوى عدد ضئيل من الفرنسيين على الهجرة إلى تونس وكانوا من كبار الرأسماليين الذين يشغرون مساحات واسعة ويجرونها للسكان الأصليين أو للأوروبيين من الجنسيات الأخرى

قد تحولت الحماية تدريجياً إلى سياسة الاستعمار الرسمى منذ عام ١٨٩٢ حيث صدر مرسوم يقضى بضم الأراضى البور إلى ملكية الدولة وخاصة فى الجنوب حول سفاقس وشارك الأوربيون فى إنتاج الزيتون وهو من أهم موارد السكان الأصليين قبل الحماية . واتخذت السلطات الفرنسية اجراء آخر يقضى بالاستيلاء على الأوقاف الخيرية التى كانت تغطى حوالى ثلث الأراضى المزروعة فى شمال تونس، وذلك نظير ايجار سنوى ضئيل .

ولم تكتف الإدارة الفرنسية بهذا الاجراء الأخير فقامت بالاستيلاء على الأملاك الأميرية وكانت حوالى ١٠٠ ألف هكتار ، واستمرت الحماية فى سياسة اغتصاب الأراضى حتى بلغ مجموع ما يمتلكه الأوروبيون بعد الحرب العالمية الأولى أكثر من ٧٧٠ ألف هكتار .

واتجهت الحماية أيضاً إلى احتكار الثورة المعدنية ، حيث تنازلت الدولة عن جميع الأراضى التى تضم مناجم الفوسفات والحديد إلى الإدارة الفرنسية نظير عوائد بسيطة، ويعتبر الفوسفات التونسي من أهم المعادن ، حيث تساهم تونس بـ ثلث الإنتاج العالمى منه .

الحركة القومية التونسية :

تعتبر تونس أكثر بلدان الشمال الأفريقى تأثراً بالتيارات الفكرية فى المشرق العربى، فكان لدعوة جمال الدين الأفغانى والإمام محمد عبده فى مصر أثرها فى تونس، وكثير من رواد الحركة الوطنية فى تونس اتصلوا بالإمام مباشرة ، كما أنه زار تونس وحث أهلها على تأسيس المدرسة الخلدونية على نمط المدارس الوطنية الحديثة فى مصر .

على أن الحركة الوطنية فى بدايتها كانت تعتمد على فريق من الشبان الذين اتيح لهم حظ من الثقافة الحديثة فى المدرسة الصادقية التى أسسها خير الدين باشا التونسى فى ١٨٧٥ ، ومن هؤلاء بشير صفر وعلى باس حمبة. وقد أسس بشير صفر المدرسة الخلدونية (احياء لذكرى المؤرخ العربى الشهير ابن خلدون) .

وفى عام ١٩٠٥ أتيحت الفرصة لجماعة من الطلبة التونسيين كانت قد أوفدتهم الحكومة التونسية قبل الحماية لإتمام دراستهم بالخارج، للعودة وهؤلاء كانوا يحملون الأفكار التحررية وأبرزهم السيد على أبو شوشة صاحب جريدة (الحاضرة) ، وقد استطاع أن يجمع حول الجريدة كتلة قوية من الأصدقاء والمثقفين والمدرسين وهؤلاء وجهوا الانتقادات القوية لسياسة السلطان عبد العزيز الموالية للدول الأوروبية ونبهوا إلى خطورة الزطماع الأوروبية بعد الاتفاق الودى (١٩٠٤) . ومن الذين اشتهروا بتحرير هذه الصحيفة الشيخ عبد العزيز الثعالبى الذى قام بدور واضح فى الحركة الوطنية التونسية بعد الحرب العالمية الأولى .

تونس الفتاة :

تأسس حزب تونس الفتاة فى ١٩٠٨ وهو رد فعل لحركة تركيا الفتاة التى قامت فى تركيا ، وكانت سياسة الحماية الفرنسية هى أهم أسباب تكوين هذا الحزب وخاصة حينما قررت السلطات الفرنسية تجنيس اليهود فى تونس كما فعل كريميو فى الجزائر من قبل.

ونشط الزعماء التونسيون فى شن حملة على مبدأ تجنيس اليهود ودعوا إلى مقاطعة المتاجر اليهودية ، فساعد ذلك على ظهور التجارة الوطنية .

وقد قررت السلطات الفرنسية طد الثعالبى ورفيقه على باش محمد وطائفة من زعماء تونس الفتاة خارج البلاد فاختاروا الإقامة بالأستانة ، حيث استمروا فى مكافحة الحكم الفرنسى فى شمال أفريقيا بمعرنة الحكومة العثمانية، وقد نجح هؤلاء الزعماء فى تأسيس هيئة بالآستانة لغزو شمال أفريقيا وتعاونوا مع السنوسية فى ليبيا حتى اضطرت فرنسا إلى فتح جبهة على حدود الجزائر وتونس الجنوبية. وفى أثاء الحرب العالمية الأولى ١٩١٧ - ١٩١٨ نشطت فى الآستانة هيئة تعمل لجمع أسرى المغاربة فى ألمانيا وتركيا لتنظيمهم فى فرقة واحدة تزود بالسلاح والذخيرة وإرسالها عن طريق الغواصات إلى طرابلس وكان من المفروض أن يتولى على باش جمعة رئاسة هذه الهيئة لكنه توفى قبل توقيع هدنة مدروس .

الدستوريون :

عاد عبد العزيز الثعالبى إلى تونس بعد أن حلت السلطات الفرنسية حزب تونس الفتاة، وكان يحدوه الأمل فى مبادئ الرئيس الأمريكى ولسون ولكن خيب مؤتمر الصلح فى باريس آمال الشعوب المستعمرة. وفى هذه الفترة نشر الثعالبى كتابه الشهير فى تاريخ الحركة الوطنية بعنوان « تونس الشهيدة » وفضح فيه أساليب الإدارة الفرنسية فى تونس من اغتصاب الأراضى والاستيطان وطالب بالاستقلال التام .

ولكن ظهرت فى هذه الفترة طبقة جديدة من الشباب الوطنى ومعظمهم من الذين تربوا فى مدارس فرنسية ترى ضرورة البدء بالاصلاحات الداخلية

على غرار حب الأمة فى مصر. وفى يونيو ١٩١٩ قدم هؤلاء مطالبهم إلى المقيم العام الفرنسي وباى تونس وتتركز حول منح البلاد نظاماً دستورياً فودعدهم الباى باجابة طالبهم ، وإزاء هذا الوعد قرروا تأسيس حزب يقوم على أساس المطالبة بنظام دستورى وأطلقا عليه اسم « حزب الدستور » .

وبرغم أن الشيخ الثعالبى لم يوافق على خطة هذه الحركة، لكنه اعتبر أن أهدافها يمكن أن تكون مرحلة أولى نحو الاستقلال ، فقبل التعاون معهم وترأس الحزب الدستورى فترة من الزمن. وكان برنامج الحزب الذى أعلن فى ١٩٢٠ يطالب بإنشاء مجلس شريعى يشترك فيه الأوربيون إلى جانب التونسيين ، وقيام حكومة مسئولة أمام المجلس التشريعى ، وانشاء جيش قومى واسعادة أراضى الاستعمار وفتح جميع الوظائف الإدارية أمام التونسيين .

سافر الثعالبى إلى فرنسا فى ١٩٢٠ فاعتقل هناك لعدة أشهر ثم عاد إلى تونس عازماً على تولى قيادة الحزب الدستورى.

تميت العلاقة بين الحزب الدستورى والمقيم العام الفرنسى فى تونس بالتوتر فى مناسبات عديدة منها على سبيل المثال زيارة الرئيس الفرنسى لتونس وتصريحه بأن تونس ستظل مرتبطة بفرنسا إلى الأبد، فشن الدستوريون حملة عنيفة على هذا التصريح وزيدهم الباى محمد الناصر الذى كان معارضاً لفرنسا ولكن موته المفاجئ وتعيين أحد البايات الموالين لفرنسا وهو محمد الحبيب أجهض محاولات الدستوريين الوطنية .

حاولت الإدارة الفرنسية ادخال بعض التعديلات على الأنظمة التونسية لإرضاء الدستوريين مثل انشاء وزارة عدل تونسية للاشراف على المحاكم الأهلية وانشاء مجالس محلية فى ١٩٢٢ ، وبرغم رفض الدستوريين لهذه التعديلات الشكلية فقد قبلها البعض منهم وألفوا فيما بينهم ما عرف باسم (حزب الاصلاح) ، وبذلك أصاب الركود نشاط الحزب الدستورى لفترة امتدت لتسع سنوات من ١٩٢٢ - ١٩٣١ . غير أن حمق السياسة الفرنسية فى تونس أعاد الحياة إلى الحزب الدستورى إذ قامت الإدارة الفرنسية ببعض الأعمال التى تعد تحدياً صارخاً لشعور التونسيين الدينى والقومى على السواء مثل :

- اقامة تمثال ١٩٢٥ فى مدينة تونس للأسقف لافجرى الذى اشتهر فى تاريخ الجزائر بتحمسه الشديد للتبشير واعزاء أبناء المسلمين بالتحول عن دينهم.

- اقامة احتفال ضخم بمناسبة مرور خمسين عاماً على احتلال البلاد فى ١٩٣١ واعتمد المقيم العام مبلغ ٢ مليون جنيه لهذه الاحتفالات .

عاد الدستوريون إلى اصدار جريدة « صوت التونسى » فى ١٩٣١ ولكن ظهر الخلاف بين أعضاء الحزب واتجه فريق من المشبعين بالثقافة الغربية إلى إنشاء جريدة مستقلة للتعبير عن آرائهم بعنوان « العمل » فى ١٩٣٢ وبرز من بين الصفوف كمحرر للجريدة الحبيب بورقيبة كزعيم للإتجاه الجديد الذى يريد بناء الوطن التونسى على أسس اجتماعية وسياسية حديثة. وأمام هذا النشاط أصدرت الإقامة العامة قراراً بحل الحزب الدستورى ونجح المقيم العام الفرنسى الجديد بيرتون باحداث الفرقة بين فريق الشباب وبين الدستوريين القدامى .

الحزب الدستورى الجديد :

حدثت القطيعة التامة بين فريقى الحزب الدستورى فى ١٩٣٤ وتكون «الحزب الدستورى الجديد » فى نفس السنة وصار الحبيب بورقيبة أميناً عامًا للحزب، وسيلعب هذا الحزب الدور الأكبر فى الحركة القومية فى تونس. والحبيب بورقيبة تلقى دراسته الأولى فى إحدى المدارس الفرنسية ورحل إلى باريس لدراسة القانون وحصل على دبلوم العلوم السياسية ١٩٢٦ وعرف وسائل التنظيم الحزبى ، وعند عودته إلى تونس اشتغل بالمحاماة والصحافة واتصل بالشعب التونسى اتصالاً مباشراً وبنى حزبه على قاعدة انتخابية شعبية . واقترنت فكرة التحرر السياسى عند الحزب الدستورى الجديد بفكرة التقدم الاجتماعى إلى حد أن بورقيبة كان مستعداً لادماج الفرنسيين والتونسيين فى بيئة ديمقراطية واحدة، واتجه إلى الطبقات العاملة وأصبحت الحركة النقابية التونسية جزءاً من تاريخ الحزب الدستورى الجديد .

ولم تقف الاقامة العامة الفرنسية فى تونس مكتوفة الأيدى أمام انتشار نفوذ الحزب الدستورى الجديد وتهديده لمصالح المستوطنين فبدأت سياسة الاضطهاد؛ ففى سبتمبر ١٩٣٤ قبض على ٢٠ من زعماء الحزب وتم ابعادهم إلى منطقة

واقعة على حافة الصحراء ، حيث يسود المناخ القارى. وعندما وصلت حكومة الجبهة الشعبية اليسارية إلى السلطة فى فرنسا وبعد إخلاء سبيل الحبيب بورقيبة ورفاقه توجهوا إلى باريس لمقابلة المسئولين الفرنسيين وعرض مشروعهم الاصلاحى الذى يهدف إلى التسوية فى الأجور بين العمال التونسيين والأوربيين وإلى انشاء مجالس بلدية منتجة ذات سلطات واسعة وإلى لغاء نظام الحكومة العسكرية فى الجنوب التونسى. لم يحظ هذا المشروع بتأييد برلمان باريس وهبطت أسهم حزب الدستور الجديد بين التونسيين فى المرحلة التالية وعندما هبت رياح الحرب العالمية الثانية فى ١٩٣٩ وجدت الإدارة الفرنسية فرصتها فى التخلص من الدستوريين فألقت القبض على ثلاثة آلاف على رأسهم الحبيب بورقيبة وصدر مرسوم بحل الحزب وأودع بورقيبة ورفاقه فى أحد سجون تونس ثم قرر نقلهم إلى سجن قرب مرسيليا زيادة فى الاحتياط .

الحركة الوطنية التونسية خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها :

كانت تونس مسرحاً للقتال بين قوات الحلفاء والمحور لفترة لا تقل عن سبعة أشهر من نوفمبر ١٩٤٢ إلى مايو ١٩٤٣ ، فقد اختار الألمان تونس لصد هجوم الحلفاء الآتى من الشرق عبر طرابلس ومن الغرب عبر الجزائر. وقد تعرض الباى محمد المنصف فى هذه الفترة لمساومة الفريقين المتحاربين ، فذكر أن الألمان عرضوا عليه إسقاط الحماية نظير اعلان التعاون معهم ، كما أن روزفلت عرض عليه الانضمام إلى صفوف الحلفاء . ولكن الباى رفض هذه العروض وكل ما طلبه من السلطات القائمة إلغاء مرسوم ١٨٩٢ الخاص بانتزاع أراضى الأوقاف لمصلحة الاستعمار، وتطبيق مبدأ المساواة فى الأجور بين الموظفين الفونسيين والفرنسيين واحترام الحريات العامة .

ولما انتقل مشرح القتال الفعلى إلى تونس وأدرك المحور قرب انسحابه من البلاد حاول أن يتخذ من الحبيب بورقيبة أداة لمعاكسة الحلفاد فى المستقبل بخصوص وضع تونس السياسى، فأطلق سراحه من سجنه فى فرنسا وإصدر بيانًا فى ابريل ١٩٤٣ شن فيه حملة شعواء على الاستعمار الفرنسى، وسمح له بالعودة إلى تونس بعد خمس سنوات قضاها فى المعتقل منذ عام ١٩٣٨ .

استصدرت الإقامة العامة فى تونس أمراً عسكرياً بخلع الباى محمد المنصف الذى كان مناهضاً لجيرو المقيم العام الفرنسى، وتعيين محمد الأمين باى على العرش خلفاً له وهو آخر من تولى حكم البلاد من العائلة الحسينية ولكن الباى رفض توقيع التنازل عن العرش فنفى إلى واحة الأغواط ليذوق عذاب الحبس الانفرادى فى ظروف مناخية سيئة ، وظل الثعالبى وأنصاره يطالبون بعودة الحاكم الشرعى حتى توفى المنصف بمنفاه فى فرنسا ١٩٤٨. وحاول الثعالبى فى هذه الفترة بعث سياسة التضامن العربى فأرسل إلى الحكومة المصرية مرحبًا بقيام جامعة الدول العربية طالبًا إليها التدخل فى الأزمة التونسية. وازاء هذا النشاط اتخذ المقيم العام الفرنسى اجراءات جديدة ضد الدستوريين وهى تحديد إقامة بورقيبة وحظر النشاط السياسى لأعضاء الحزب وعلى ذلك نرى أن الحزب الدستورى الجديد لم يحقق شيئاً خلال فترة الحرب. ومن ثم قرر بورقيبة اتباع سياسة جديدة وهى الفرار من تونس على ظهر قارب صغير حتى طرابلس ثم أكمل الرحلة على ظهور الجمال حتى الحدود المصرية، ليستعين بالدول العربية المستقلة وفى المشرق لتحرير تونس، وهذا يؤكد ميله إلى فكرة التضامن العربى.

وفى تونس تولى صالح بن يوسف قيادة الحزب نيابة عن بورقيبة أثناء غيابه وتمكن من عقد مؤتمر وطنى كبير فى أكتوبر ١٩٤٦ وصدرت قراراته التى تعلن سقوط الحماية باعتبارها نظاماً باليًا، وتؤكد على صفة تونس العربية وضرورة انضمامها إلى الجامعة العربية بعد حصولها على الاستقلال . وقد هاجم البوليس الفرنسى المؤتمر أثناء الانعقاد وقبض على زعمائه وسارت سياسة الإدارة الفرنسية فى المرحلة التالية فى إتجاه التشدد إزاء العناصر الوطنية مما أضعفها لبضع سنوات .

حاول بورقيبة أثناء تواجده فى مصر الاعتماد على الجامعة العربية فى حل المشكلة التونسية، ولكن باءت محاولته بالفشل لأن القضية الفلسطينية كانت تحتل المقام الأول فى أعمال الجامعة فعاد إلى التفكير فى إمكانية التفاهم مع الفرنسيين مباشرة ، وبالفعل توجه إلى باريس ١٩٥٠ ولكن الساسة الفرنسيين

تمسكوا بالفكرة القائلة بأن الحكومة الفرنسية لا تعرف مفاوضاً شرعياً سوى الباى الذى عقدت معه معاهدة الحماية ، بل اتهم بعض الساسة الفرنسيين الدستوريين بالانتماء إلى الشيوعية الدولية. وقد حاول وزير خارجية فرنسا آنذاك روبير شومان رسم سياسة اصلاحية فى تونس متجاهلاً الزعماء الوطنيين حتى تحتفظ فرنسا بهيبتها ، فأصدر تصريحاً فى ١٠ يونيو ١٩٥٠ مؤداه أن الاستقلال الداخلى لتونس هو غاية فرنسا على أن تصبح إحدى دول الإتحاد الفرنسى. وكان الاتحاد الفرنسى يختلف عن الكومنولث البريطانى فهو يضمن تفوق لدولة الأصل ويشترط عقد معاهدة دفاع مشترك مع الأعضاء. وبرغم هذه القيود التى ستلحق بتونس فقد أعلن بورقيبة سعادته بهذا التصريح وتألفت وزارة تونسية اشترك فيها بعض الدستوريين من أجل المفاوضة ، ولكن كان موقف المستوطنين الفرنسيين من العوامل التى أجهضته كل هذه الجهود ولم تستطع الحكومة الفرنسية إعقابهم وكل ما فعلته هو اصدار مجموعة من المراسيم الاصلاحية فى فبراير ١٩٥١ تقدم بعض التنازلات المحدودة بالنسبة للوظائف للتونسيين، وضرورة اشتراك المستوطنين الفرنسيين فى إدارة البلاد ومثل التونسيين تماماً عن طريق تمثيلهم فى المجالس التشريعية والبلدية. وعندما قدم الوطنين التونسيون مذكرة بمطالب اضافية كان رد فرنسا هو الرفض ، وهذا جعل أنصار التفاهم مع فرنسا يرون أنه لا جدوى من اتباع الطرق الدبلوماسية وأصبح العنف هو الوسيلة الوحيدة المتاحة فى المرحلة التالية .

وبقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر شعر باى تونس بأن العروش لا تستقر تحت أصحابها إذا لم يسايروا رغبات الشعوب ، فحاول أن يمحو الصفة اللاصقة به منذ أن قبل ارتقاء العرش على أكتاف الفرنسيين فأعلن عن رغبته فى اشراك شعبه معه فى الحكم مما أغضب فرنسا ، فقامت بخلعه ورغبة فى تهدئة الأحوال ، خاصة بعد اشتداد القتال فى الهند الصينية، أصدرت فرنسا مجموعة من المراسيم الاصلاحية فى ٤ مارس ١٩٥٤ والتى جاءت مخيبة لآمال التونسيين ، حيث قررت مناصفة المقاعد فى المجالس التشريعية بين المستوطنين والتونسيين مع زيادة عدد النواب التونسيين فى مجلس الوزراء.

وكان رد فعل الحركة الوطنية هو العودة إلى العنف فى شكل اغتيالات فردية وكان رد الفعل حيالها هو تكوين المستوطنين لفرق انتقامية من بينهم باسم «الارهاب المضاد» لاغتيال الوطنين ، وقد اغتيل الزعيم النقابى الكبير فرحات حشاد على أيدى هذه العصابات فى ديسمبر ١٩٥٢ وتستر البوليس الفرنسى على هذه الحادثة وقيدت ضد مجهول .

تكونت «فرق جيش تحرير تونس» فى ١٩٥٤ وتولى بعض المجاهدين التونسيين قيادتها وانتشرت فى الجنوب حول مدينة سوسة وفى الغرب حتى حدود الجزائر ، وبلغ عدد التونسيين الذين سجلوا أسماءهم فى هذه الفرق ١٥ ألف شخص ، وقد أنزلوا الرعب فى مكوب المستوطنين حتى أن بعضهم ضغط على الحكومة الفرنسية فى مايو ١٩٥٤ لتقبل أى حل من شأن انهاء الأزمة التونسية ، وبالفعل أعلنت الحكومة الفرنسية قبول مبدأ الحكم الذاتى لتونس على أن يتم تحديد العلاقات بين فرنسا وتونس بواسطة المفاوضات بين الطرفين . ثم اتفقت فرنسا وديًا مع الدستوريين على تأليف وزارة جديدة برئاسة أحد المستقلين واختير لهذا المنصب طاهر بن عمار وهو من كبار الملاك الزراعيين على أن يشرك معه ثلاثة من الدستوريين ليتولوا مهمة المفاوضات، وكانت الحكومة الفرنسية واقعة تحت ضغط قيام الثورة الجزائرية وراغبة فى إنهاء المقاومة المسلحة بأى حال من الأحوال فعرضت على المقاتلين تسليم أسلحتهم مقابل ضمان سلامتهم . ثم استدعت الحكومة الفرنسية الحبيب بورقيبة وأصدرت معه تصريحًا مشتركًا يؤكد مبدأ الحكم الذاتى مع النص باحتفاظ فرنسا بالشئون الخارجية والدفاع . وساعد هذا التصريح على الاسراع بوضع تفصيلات اتفاقات ٣ يونيو ١٩٥٥ بخصوص ضع تونس فى ظل الاستقلال الذاتى .

وأمام اشتداد وطأة الثورة الجزائرية على الجيش الفرنسى تخلصت تونس من القيود السابقة ونجح بورقيبة فى استصدار إعلان جديد من فرنسا فى ٢٠ مارس ١٩٥٦ بأن تونس دولة مستقلة ذات سيادة تتولى شئونها الخارجية وشئون دفاعها بنفسها مع الاحتفاظ ببعض الامتيازات لفرنسا .

الفصل الثالث

ليبيــــا

- الاحتلال الإيطالى لليبيا .
- ليبيا فى ظل الاحتلال .
- الحركة الوطنية الليبية .

الفصل الثالث
ليبيـــا

الاحتلال الإيطالى لليبيا :

كانت النوايا الإيطالية مبيتة لاحتلال ليبيا منذ أن بسطت فرنسا حمايتها على تونس فى عام ١٨٨١ ومنذ أن احتلت انجلترا مصر فى عام ١٨٨٢ ، إذ كان الايطاليون يعتبرون ليبيا هى نصيبهم من الولايات العثمانية فى الشمال الأفريقى. كان من الطبيعى أن تفصح إيطاليا عن هذه النوايا لكل من انجلترا وفرنسا، وقد حصلت على تأكيد من الحكومة الفرنسية فى عام ١٩٠٠ بعدم مد نفوذها صوب طرابلس الغرب فى مقابل تعهد ايطاليا بعدم وضع أى عقبة أمام النفوذ الفرنسى فى المغرب .

وعلى ذلك كان التقارب الفرنسى - الإيطالى هو السمة البارزة فى العلاقات بين الدولتين فى هذه الفترة لأن فرنسا كانت تحدوها الرغبة فى ازالة التوتر القائم بين الدولتين فى حالة فرض الحماية الفرنسية على تونس، وقد أعقب ذلك توقيع الطرفين على اتفاقية سرية فى ١٠ يولية ١٩٠٢ تعهدت فيها ايطاليا بالوقوف على الحياد فى حالة وقوع حرب فرنسية - ألمانية، فى مقابل موافقة فرنسا على ترك الحرية للنشاط الايطالى فى طرابلس الغرب .

كذلك كانت ايطاليا حريصة على الحصول على موافقة بريطانيا على الاتجاه الايطالى نحو ليبيا باعتبارها القوة البحرية الكبرى ومن ثم كان التقارب الايطالى البريطانى من أسس السياسة الايطالية الخارجية خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وقد أثمر هذا التقارب عن اقرار انجلترا وفرنسا فى الوفاق الودى Entente Cordiale الموقع بينهما فى عام ١٩٠٤ بعدم وضع العقبات فى طريق النفوذ الايطالى فى ليبيا . ويمثل الوفاق الودى مرحلة هامة فى الاهتمام الايطالى بلبيا إذ انطلق الايطاليون فى التوسع الاقتصادى فى البلاد منذ عام ١٩٠٤ إلى عام ١٩١١ .

وهكذا ضمنت ايطاليا موافقة انجلترا وفرنسا على الخطوة التالية، وقد عجلت بها الأوضاع الداخلية المتدهورة فى ليبيا، فقد كان الولاة على درجة بالغة من السوء ويكفى أن نعلم أنه تولى شئون البلاد ثلاثة وثلاثون واليًا فى الفترة من ١٨٣٥ إلى ١٩١١ وتعرضت البلاد لأخطار المجاعات بسبب قلة الأمطار، وكانت التحصينات العسكرية العثمانية فى حالة يرثى لها برغم أن الحكومة العثمانية اهتمت بأمرها بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس على أثر انتشار الشائعات بأن فرنسا لن تكتف بتونس بل ستضم طرابلس أيضًا، إلا أن اسللطات العثمانية اضطرب إلى سحب جزء كبير من هذه الحامية العسكرية فى ١٩١١ لارساله إلى اليمن لمواجهة الاضطرابات التى قامت بها .

وحينما وقعت بعض المشكلات بين أعضاء البعثات العلمية والجغرافية الايطالية والسلطات العثمانية فى ليبيا وتعرض بعضهم للسجن ، تذرعت ايطاليا بأن هناك خطراً يهدد رعاياها نتيجة المعاملة السيئة التى يلقونها من العثمانين وأنه ترتب على ذلك تعطيل النشاط الايطالى العلمى والتجارى وأنها مضطرة لكى تصون كرامتها ومصالحها أن تحتل طرابلس وبنى غازى وأرسلت انذاراً بذلك للباب العالى فى ٨ سبتمبر ١٩١١، وفى ٣ أكتوبر بدأ الأسطول الايطالى فى اطلاق مدافعه على ميناء طرابلس فكان ذلك ايذاناً ببدء الحرب الايطالية الليبية.

وقد اعتبرت ايطاليا الحرب الليبية حرباً انسانية الهدف منها انقاذ ليبيا من أيدى العثمانين، واقنعت الدول الأوربية العظمى (انجلترا - فرنسا - ألمانيا - النمسا- روسيا) بهذا المفهوم وخلقت بذلك موقفًا دوليًا له طبيعة خاصة واعتمدت عليه فى الحرب الليبية، وكان صدور المرسوم الملكى الإيطالى فى ٦ نوفمبر ١٩١١ بضم طرابلس وبنى غازى لايطاليا ووضعهما تحت السيادة الملكية الإيطالية نابعاً من هذا الموقف .

وقد أرجعت غالبية الدراسات التاريخية التى تعرضت للاحتلال الايطالى لليبيا نجاح السيطرة الايطالية إلى تهاون العثمانيين وتخاذلهم فى الدفاع عن هذا الجزء من ممتلكاتهم، وهذا الأمر يشكل جزءاً من الحقيقة، وهناك عامل آخر

ساهم فى النجاح الايطالى وهو الموقف الدولى المدعم لإيطاليا والذى تميز بالتأييد على طول الخط فى أعقاب البلاغ الايطالى بضم طرابلس وبنى غازى، وقد كشفت الوثائق الفرنسية وخاصة المجموعة الثالثة Documents Diptomatiques Francais, 3 Series والتى تخص السنوات من ١٩١١ إلى ١٩١٤ عن هذا الموقف حيث اتضح من المراسلات الدبلوماسية الخاصة بهذه الفترة أن الضغوط الايطالية على الدولة العثمانية كانت تعتمد على هذا التأييد أكثر من اعتمادها على نتائج العمليات العسكرية.

نلمس بدايات التأييد الدولى لايطاليا من جانب الدول الأوروبية العظمى من خلال مواقف هذه الدول من البلاغ الايطالى الذى أرسلته الحكومة الايطالية إلى العواصم الأوروبية بضم طرابلس وبنى غازى إلى السيادة الايطالية والذى ذيلته بعبارة « اننى على ثقة بأن الدولة العثمانية ستقبل بالأمر الواقع بعد ممارسة الضغوط الدولية عليها ».

وعلى ذلك نرى أن الحكومة الايطالية نجحت فى تأمين موقفها فى أوروبا وحصلت على موافقة دولية على تصرفاتها فى ليبيا، ولذلك عبر الساسة الايطالين عن سعادتهم البالغة من هذه المواقف الدولية المؤيدة واعتبروها تمثل خدمة عظيمة للسلام الدولى، ولم تتوان الحكومة الايطالية عن تكليف أحد ممثليها وهو السيد تيتونى M. Tittoni بالتوجه إلى العواصم الأوروبية الكبرى لتقديم الشكر والامتنان والتقديم الايطالى لهذه المواقف الطيبة.

أما عن موقف الطرف المعتدى عليه وهى الدولة العثمانية تجاه البلاغ الايطالى فقد اتخذ شكل الاستنكار العنيف لهذا التصرف شكلاً ومضموناً واعتبره العثمانيون لاغياً لتعارضه مع المبادئ الأساسية للحقوق الانسانية وخرقًا وانتهاكاً للمعاهدات الدولية وخاصة معاهدتى باريس ١٨٥٦ ، وبرلين ١٨٧٨ ، والتى وقعت عليها ايطاليا مع الدول العظمى وضمنت السيادة الاقليمية للدولة العثمانية على أراضيها.

وبرغم ثورة الجانب العثمانى فمن الملاحظ أن الحكومة الإيطالية لم تهتم به اعتماداً على التأييد الدولى وعلى ممارسة ضغوط حليفاتها على العثمانيين لقبول الأمر الواقع .

وقد اتضح الموقف الدولى بجلاء فى الاستجابة لجميع المطالب الايطالية المدعمة لوجودها فى ليبيا وكان أولها ذلك الاتفاق السرى الذى تم بين حكومتى فرنسا وايطاليا فى شهر نوفمبر ١٩١١ ، والذى قضى بقيام السلطات الفرنسية بمراقبة الحدود التونسية الليبية لمنع عبور المتطوعين التونسيين إلى ليبيا للمشاركة فى أعمال المقاومة ، حيث كان للتونسيين قصب السبق فى مجال التطوع للدفاع عن ليبيا. فقد كانت الفظائع التى ارتكبها الايطاليون فى ليبيا وانسحاب الحامية العثمانية منها من العوامل التى أثارت العرب ومن ثم تقرر فتح باب التطوع لمساعدة أهالى البلاد لمواجهة المحتل، وقد وقف العثمانيون وراء المقاومة العربية فى ليبيا وتطوع بعض الضباط الأتراك مثل أنور باشا ومصطفى كمال (أتاتورك فيما بعد) وعزيز المصرى فى المقاومة وتعاونوا مع البدو فى الصحراء الغربية الذين انتظموا تحت لواء الضباط العثمانين وعلموهم استخدام السلاح وتم تدريبهم على حرب العصابات لقطع الطرق على الايطالين فى دواخل ليبيا. وقد بلغ عدد المتطوعين العرب من مصر وتونس وسوريا وبيروت ١٦ ألفاً فى شهر ديسمبر ١٩١١ .

كذلك أبرمت الحكومة الايطالية اتفاقاً سرياً مع الحكومة الانجليزية فى شهر نوفمبر ١٩١١ لحماية الحدود المصرية – الليبية وعدم السماح للمتطوعين المصريين بدخول الأراضى الليبية وعدم السماح بحمل الأسلحة أو ارتداء الزى العسكرى ومنع وصول الذخائر الحربية من مصر إلى مجاهدى طرابلس. ورغبة فى تقديم المزيد من الخدمات والتسهيلات للحكومة الايطالية أعلنت انجلترا عن عدم السماح للعناصر السورية التى تطوعت للدفاع عن ليبيا بعبور الأراضى المصرية أو بحمل السلاح والذخيرة الحربية، ثم تلا ذلك قيام السلطات البريطانية باغلاق الحدود المصرية – الليبية بعد تزايد وصول مواد الاغاثة لمساعد المنكوبين والمحتاجى فى ليبيا وبعد دخول عدد من البعثات الطبية

المصرية إلى ميادين القتال فى طرابلس الغرب وبنى غازى ودرنة وطبرق لمداواة الجرحى.

وهكذا استطاعت ايطاليا بالاتفاق مع انجلترا وفرنسا تأمين الحدود الشرقية والغربية لليبيا من أى خطر قادم من هذه الجهات، وقد وجهت الحكومة الايطالية عظيم الشكر والامتنان لحكومتى الدولتين على هذه الخدمات. على أنه برغم هذه الاتفاقات اسلرية وبرغم مجهودات بريطانيا وفرنسا فى مصر. فى تونس ونشاط الأسطول الايطالى فى البحر المتوسط فإن هذا لم يمنع استمرار وصول الامدادات والمتطوعين إلى ليبيا. وأصبحت تونس ممراً سرياً للمتوطعين العرب وقدم المجاهد التونسى على باش حمبه خدماته فى نقل العثانيين والعرب القادمين من أوروبا إلى طرابلس وكان من بينهم بعض العناصر الألمانية المتقاطعة مع الليبيين.

وتعد هذه الاتفاقات السرية دليلاً واضحاً ، بالاضافة إلى مسايرتها للموقف الدولى المساند لايطاليا، على ترحيب الحكومتين الانجليزية والفرنسية بالوجود الايطالى فى الشمال الأفريقى واعتباره تعزيزاً لوجودهما فيه وقد عبر عن ذلك Legrand السفير الفرنسى فى روما فى رسالته إلى وزارة الخارجية الفرنسية قائلاً : « لاشك أن الوجود الايطالى فى منطقة البحر الأبيض المتوسط سيعزز قوة فرنسا ووجود انجلترا وسيؤكد على أن هذه الدول الثلاث أصبحت سيدة الشمال الأفريقى الإسلامى.

ومن جديد يتدعم الوجود الايطالى فى ليبيا باتفاق الحكومتين الفرنسية والايطالية على عدم افشاء سر اتفاقية ١٩٠٢ السابق ذكرها - إلى السلطات العثمانية ، وللتأكيد على ذلك أرسلت فرنسا تعليمات إلى Bompard سفيرها فى القسطنطينة بتكذيب أى معلومات قد تصل إلى العثمانين بهذا الخصوص وأوضحت له أن الحكومة الفرنسية ستدعم موقفه. وقد سبق لفرنسا أن قامت بتكذيب الاشاعات التى وصلت إلى العثمانين فى عام ١٩٠٢ بخصوص هذه الاتفاقية حينما حاول السفير العثمانى فى روما الاستفسار من زميله الفرنسى، ورغبة فى ازالة مخاوف العثمانين وعدت الحكومة الفرنسية بأنها ستطالب

ايطاليا بعدم تغيير الأوضاع السياسية فى البحر المتوسط، ثم حاولت الصحف الايطالية ازالة هذا التوتر باصدار عدة مقالات تتناول الصداقة الايطالية العثمانية وأعقب ذلك ذهاب وفد إيطالى إلى القسطنطينية لتقديم هدية من الملك فيكتور عمانويل إلى السلطان عبد الحميد الثانى فى نفس سنة. وواصلت فرنسا السير فى طريق الدعم الايطالى فى ليبيا فى موقف جديد؛ فحينما اقترح سعيد باشا الصدر الأعظم عقد مؤتمر دولى لمناقشة قضية الاحتلال الايطالى واقترح حضور الدول الموقعة على معاهدة برلين ١٨٧٨ والضامنة لسيادة الدولة العثمانية، سارعت الحكومة الفرنسية بوضع العراقيل فى طريق تنفيذ هذا الاقتراح ومنع انعقاد مثل هذا المؤتمر بعد أن نما إلى علمها أن هدف العثمانين منه هو استخدامه كوسيلة للضغط على الحكومة الايطالية للتخلى عن طرابلس وبنى غازى وليس كما أشاع البعض من أن العثمانين سيطالبون بتعويضات مالية لقاء الأضرار التى لحقت بهم فى ليبيا. وقد سارع Bompard سفير فرنسا فى القسطنطينية بعقد عدة اجتماعات مع سعيد باشا لتحديد الهدف الرئاسى من هذا المؤتمر بدقة. وكانت الحكومة الفرنسية قد ناقشت الايطاليين فى هذا الموضوع ورحبوا بعقد مؤتمر دولى ولكن على أساس قبول العثمانين (ثمن السلام) بتعويض مالى يصل إلى ٥٠ مليون فرنك ، نظير التنازل عن طرابلس وبنى غازى، وحاولت فرنسا اقناع العثمانين بهذه الفكرة ولكن سعيد باشا رفضها فكانت النصيحة الفرنسية بالعدول عن التفكير فى عقد المؤتمر الدولى، وبذلك تكون فرنسا قد نجحت فى منع العثمانين من استخدام أى وسيلة ضغط على الجانب الايطالى لاتاحة الفرصة لاتمام المخطط الايطالى .

وكان أكثر ما يثير كدر الحكومة الايطالية هو تأخر اقرار الدولة العثمانية بالأمر الواقع وزيادة حدة المقاومة الليبية العربية العثمانية ، وقد وردت شواهد فى الوثائق الفرنسية تؤكد هذا الأمر فقد ذكر Laroche سفير فرنسا فى روما هذه العبارة « تدور الأن حرب عصابات شرسة فى ليبيا من جانب عناصر ليبية -عثمانية – عربية ، ولا شك أنها سؤثر على الوضع الايطالى هناك ». لقد كان الاعتقاد الايطالى أن احتلال ليبيا سيتم فى ساعات قلائل وأن العرب سيقفون

إلى جانب إيطاليا ضد العثمانين ولكن ما حدث هو العكس فقد وقف العرب صفاً واحداً فى مواجهة المحتل وبذلوا الأموال والأرواح فى سبيل ذلك، ولم يكن أمام الحكومة الايطالية سوى اللجوء إلى استخدام الضغوط الدولية القائمة على التهديد باستخدام القوة ضد العثمانين فى جهات عديدة لاجبارهم على التسليم. وبالفعل أرسلت ايطاليا سفينتين حربيتين إلى البحر الأحمر للقيام بعمليات بحرية ضد العثمانين ورست السفينتان فى ميناء جدة فى ١٤ نوفمبر ١٩١١ خلال موسم الحج، وتحرشت ببعض القطع البحرية العثمانية وقد أثار هذا العمل العثمانين وطلبوا من حكومات لندن وباريس وفينا وبرلين ممارسة ضغوطهم على روما للاقلاع عن مثل هذه الأعمال ولكنهم اعتذروا حرصاً على علاقات المودة مع ايطاليا ، ثم حاول العثمانيون عقد حلف عثمانى انجليزى لمواجهة هذا الخطر البحرى ولكن انجلترا رفضت وأشارت أن هذا الحلف يتعارض مع سياسة الحياد التى أعلنتها. وحينما حاول الجانب العثمانى طلب المساعدة من فرنسا لم تتحرك إلا بعد أن تأكد لها أن الحكومة الايطالية تعمدت اثارة مشاعر المسلمين خلال موسم الحج وأن هذا التصرف يمكن أن يؤثر على مسلمى تونس والجزائر لخاضعتين لها، وأنه قد نما إلى علمها أن جمعية الاتحاد والترقى تسعى لدفع شريف مكة إلى اعلان الجهاد الاسلامى مما سيكون له تأثيره على مصالح فرنسا الاستعمارية وعلى جميع الدول التى بها رعايا مسلمين، فأرسلت إلى الحكومة الايطالية توضح لها خطورة هذه التصرفات وتطالبها بالكف عنها. ويتضح من هذا الموقف أن الحكومة الفرنسية لم تلفت نظر ايطاليا إلا حينما اقترب الخطر من مصالحها ، ولكن لم يؤثر ذلك على الإتجاه الفرنسى الأساسى القائم على الحياد .

وقد لجأت ايطاليا إلى تهديد العثمانين فى جهة أخرى وهى منطقة المضايق وقامت سفنها بتوجيه بعض الضربات إلى سفن عثمانية فى مضيق الدردنيل إغرقت بعض قطع من الأسطول العثمانى، وعاد العثمانيون إلى طلب المساعدة من انجلترا لممارسة ضغوطها على روما للتخلى عن هذا العدوان الجديد، ولكن اتسم الموقف البريطانى بالسلبية تمشياً مع سياسة التأييد لايطاليا ، وقد دفع هذا الموقف العثمانين إلى تحميل انجلترا مسئولية الاحتلال الايطالى

لليبيا إلى اتهامها بأنها تواطأت مع ايطاليا قبل القيام بعملية الاحتلال. ولم يكن أمام العثمانين سوى إيقاف الملاحة التجارية فى الدردنيل وذرع الألغام به مما عرض التجارة الدولية للبوار وخاصة تجارة انجلترا وروسيا، فقد بلغت جملة الخسائر الانجليزية فى عام ١٩١١ حوالى ١٠٠ ألف جنيه استرلينى لأصحاب السفن البريطانية وأقل من ذلك للجانب الروسى.

وأمام هذا الوضع الخطير تحركت الحكومتان الانجليزية والروسية وطلبتا من روما الابتعاد عن منطقة المضايق واحترام معاهدة لندن الموقعة فى ١٨٧١ والخاصة بحرية الملاحة بها وتم ترتيب الأمر مع العثمانين لازالة الألغام من الممر الملاحى وعادة الملاحة مرة أخرى.

وعلى ذلك نرى أن الدول الأوروبية لم تحاول الاستجابة للمطالب العثمانية ولم تمارس ضغوطها على روما إلا بعد أن تعرضت مصالحها للخطر وليس حرصاً على المصالح العثمانية ، وفى جميع الظوف كان الحرص على الصداقة الايطالية هو المحرك الأساسى.

وقد وجدت الدول الأوروبية العظمى بعد التشاور مع روما أنه من الأجدى لايطاليا أما توجيه ضربة حاسمة للعثمانين فى طرابلس ذاتها والابتعاد عن الميدان الأوروبى الذى يمس مصالح الدول الكبرى وأما استخدام الضغوط المالية على العثمانين لاجبارهم على قبول الأمر الواقع. وفيما يتعلق بالأمر الأول فقد أرجأته الحكومة الايطالية لتكاليفه المالية الباهظة وكانت البلاد تمر بأزمة مالية بسبب الحرب الليبية التى حملت الخزينة الايطالية ما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه استرلينى ولجأت البلاد إلى الاستدانة، وأدت الأوضاع المالية المتدهورة إلى انتشار القلاقل والاضطرابات الخطيرة فى بعض المناطق مثل أنكونا Ancona وروماانا Romagna .

وبالنسبة للأمر الثانى فقد وجد قبولاً وتحمساً من جانب الحكومة الفرنسية بالذات لأن العثمانين لجأوا إلى الاقتراض من البنوك الفرنسية لمواجهة الأزمة المالية، التى كانت تواجهها حكومة الاتحاديين والتى زادت من حدتها الحرب الليبية التى بلغت تكاليفها فى عام ١٩١١ حوالى ٧ مليون كيسة فى شكل نفقات

عديدة شملت رواتب الضباط وثمن الأسلحة والمعدات التى كان يتم استيرادها وارسالها عن طريق تونس ومصر ونفقات المجاهدين .

وقد جاء فى المراسلات الدبلوماسية الخاصة بهذه الفترة أن جملة القروض العثمانية من بنوك فرنسا بلغت ما يقرب من ٢٠ مليون فرنك فى عام ١٩١١، وأن ايطاليا طلبت من فرنسا عرقلة القروض العثمانية وأن فرنسا وافقت وبدأت بالفعل فى ارجاء طلبات القروض العثمانية حتى كانت حادثة ٧ يناير ١٩١٢ حينما تقدم العثمانيون بطلب قرض قيمته ٥٠ مليون فرنك من بنوك فرنسا ولكن الحكومة الفرنسية اعتذرت بحجة أن البنك العثمانى لن يستطيع سداد أكثر من ١٠ مليون فرنك فقط من قيمة هذا القرض. وفى نفس الفترة تقدمت الحكومة الايطالية بطلب قرض من البنوك الفرنسية قيمته ٣٠٠ مليون فرنك دفعة واحدة وسارعت فرنسا إلى إجابة الطلب الايطالي دون تأخير. وقد وصلت هذه المعلومات إلى العثمانين وتبين بوضوح أسلوب المفاضلة والدعم للجانب الايطالى، وقد وجه رفعت باشا السفير العثمانى فى باريس اللوم والتوبيخ للحكومة الفرنسية على هذا التصرف ولكنها أنكرت صحة هذه المعلومات وأكدت له أن البنوك الفرنسية مفتوحة أمام ايطاليا وأمام الدولة العثمانية كدول صديقة، ثم سارعت بالاتصال بوزير المالية الفرنسى كلوتز Klotz وطلبت منه اعلان تكذيب رسمى لهذه المعلومات والتأكيد على أن فرنسا لا تعمل لصالح دولة متحاربة على حساب الأخرى ، وجاء رد كلوتز على النحو التالى :

« أعلمت باعتراض السفير العثمانى فى باريس على التسهيلات المالية التى قدمت للحكومة الايطالية من قبل البنوك الفرنسية ، وأوضح سيادته أن مطالب الحكومة الايطالية مفضلة على مطالب الحكومة العثمانية، وقد دققت فى هذا الموضووع وعلمت أن اعتراض السفير العثمانى لا أساس له من الصحة ولم تقدم تسهيلات خاصة لايطاليا، وأن فرنسا لا تعمل لصالح دولة متحاربة على حساب الأخرى » .

ولم تكن مسألة المراوغة وطمس الحقائق والتكذيب أساليب بعيدة على الحكومة الفرنسية فقد مارستها من قبل من أجل تأييد الوجود الايطالى فى ليبيا وارغام العثمانين على التسليم .

وبرغم هذه الضغوط المالية شعرت الحكومة الايطالية بتراخى العثمانين وعدم تغيير الأوضاع فى طرابلس لصالحها وتأخر حسم المشكلة وظهر عجزها عن مواجهة فى المجاهدين فى عدم جبهات، وشعرت بأن التأخى في حل هذه المشكلة قد يخلق أمامها عقبات دبلوماسية معقدة وستعطي الفرصة لحرب العصابات لتطول وقد ينتهى الأمر بتحقيق النصر لصالحها خاصة بعد أن تكبد الايطاليون خسائر فادحة وغير متوقعة فى هذه الفترة، ولذلك طلبت من حلفائها ممارسة الضغوط الدبلوماسية على العثمانيين للتسليم وتوقيع معاهدة سلام مناسبة وفى أقرب فرصة وقد تحست الحكومة الروسية لهذا الطلب وقدم سازونوف Sazonof وزير خارجيتها اقتراحاً بمشوع معاهدة سلام لانهاء حالة الحرب القائمة بين الطرفين، وقد تضمن هذا المشروع البنود الآتية :

١- اعلان الهدنة وايقاف العمليات العسكرية بين الطرفين فوراً .

٢- توقيع معاهدة سلام بين ايطاليا الدولة العثمانية .

٣- تنازل العثمانين عن طرابلس وبنى غازى لايطاليا مقابل تعويض مالى ضخم .

٤- الاعتراف الدولى بالسيادة الايطالية على طرابلس وبنى غازى .

وقد عرض سازونوف هذا المشروع على حكومات انجلترا وفرنسا والنمسا والمانيا لابداء الرأى وبعد أن حصل على موافقاتهم عرض المشروع على الحكومة العثمانية ولكنها أعلنت عن عدم استعدادها للتخلى عن طرابلس وبنى غازى وأنها ستعمل على استعادتها بكل الطرق. والجدير بالذكر أن المراسلات الدبلوماسية الخاصة بهذه الفترة أوضحت مدى تخوف انجلترا وفرنسا من زيادة النفوذ الروسى فى القسطنطينية ومن انفراد روسيا بالتدخل لحل المشكلة الليبية وأنها كانتا تفضلان التدخل الجماعى ولكنها لم تعلنا عن هذا التخوف حرصاً على الصداقة الايطالية .

لم تقنط الحكومة الايطالية من الموقف العثمانى وطلبت من العواصم الكبرى بذل مساعيها الدبلوماسية من جديد والتدخل مجتمعة للضغط على الدولة العثمانية ، وأكدت ايطاليا أنها تعتمد على هذه الضغوط أكثر من اعتمادها

على نتائج العمليات العسكرية ونها ترغب فى التوصل إلى معاهدة سلام فى أسرع وقت ممكن حيث زادت الأمور تعقيداً فى ليبيا. وكانت ايطاليا تواجه مقاومة عنيدة خلال هذه الفترة خاصة بعد أن تولت السنوسية أمر الدفاع عن اقليم برقة وأضافت بذلك جبهة جديدة أمام الايطاليين فى بنى غازى والخمس ودرنة وطبرق وزوارة وقد أدى السيد أحمد الشريف السنوسى واجبه كاملاً فى المجال العسكرى وتزعم عدداً كبيراً من زعماء القبائل ونجح فى انزال الرعب فى قلوب الايطاليين حيث لزموا معسكراتهم خشية التعرض للقتل، وقد لقى السنوسى تكريماً من السلطان العثمانى على شجاعته فأهداه سيفًا ونيشاناً ثميناً مكافأة له. وقد كان من أهم نتائج المقاومة الليبية اقتصار الاحتلال الايطالى على الشريط الساحلى وعجزه عن التوغل داخل البلاد وقد خلق هذا الوضع شعوراً بالاحباط لدى الايطاليين ودفعهم لزيادة الضغوط الدبلوماسية على الجانب العثمانى.

وقد استجاب الحلفاء لنداء ايطاليا وتشاوروا مع سان جليانو وزير الخارجية فى أمر السلام ووضع لهم تصوراً لمعاهدة سلام تقوم على اعتراف الدولة العثمانية بضم طرابلس وبنى غازى إلى ايطاليا وسحب القوات العثمانية منها فى مقابل تساهل ايطالى فى الأمور الدينية واعلان عفو عام عن الأهالى، وقد تولت فرنسا أمر التفاوض مع العثمانين هذه المرة كوكيلة للدول العظمى واستخدمت أسلوبًا يميل إلى التهديد وأبلغت الحكومة العثمانية بأنها إذا لم تسارع فى عقد معاهدة سلام مع ايطاليا ستواجه بعواقب وخيمة لأن ايطاليا عازمة على ارسال ٨٠ ألف جندى إلى ميادين القتال فى ليبيا على وجه السرعة ومن الأجدى للسلطان العثمانى أن يسلم بأن طرابلس وبنى غازى فقدت إلى الأبد، وعرضت فرنسا استعدادها لايجاد صيغة ضمان دولى لعدم نكث إيطاليا لوعودها ولضمان تنفيذ بنود معاهدة السلام .

وقد باءت المساعى الفرنسية بالفشل ورفض السلطان شروط ايطاليا وصمم على استرداد طرابلس وبنى غازى وعدم عقد أى صلح إلا فى حالة جلاء الايطاليين عن البلاد وقد دعم موقفه هذا المجاهدين داخل ليبيا الذين رفضوا

عقد أى صلح مع المحتل وعبروا عن ذلك فى رسالة السيد أحمد الشريف السنوسى إلى أنور بك والتى حملها عدد كبير من شيوخ السنوسية إلى درنة ، كما أرسل الشيخ سليمان البارونى زعيم المقاومة الليبية فى طرابلس الغرب رسالة إلى مجلس النواب العثمانى يعارض فيها باسمه واسم اخوانه كل صلح مع ايطاليا لا يتضمن جلاء قواتها عن البلاد .

وعادت الحكومة الايطالية إلى أسلوب التهديد مرة أخرى وأعلنت عن عزمها للقيام بعمليات حربية فى الأدرياتيكى وقصفت الساحل الألبانى بالفعل وأثارت بذلك قلق النمسا وألمانيا، ورأت دولتى الوفاق الثلاثى أنه من الأفضل ممارسة الضغوط على الجانب العثمانى من جديد وقدمتا النصح لايطاليا بتركيز جهودها فى طرابلس ذاتها والابتعاد عن الادرياتيكى وكانت وجهة نظر النمسا قائمة على أنه كلم فقدت ايطاليا طاقة أكبر فى ليبيا كلما ضعفت طاقتها فى الادرتياتيكى وبذلك يصبح الموقف فى صالح النمسا.

وقد وقع عبء العمل الدبلوماسى هذه المرة على حكومتى النمسا والمانيا وفتحتا باب الحوار مع الدولة العثمانية فى محاولة للتوصل إلى معاهدة سلام مع ايطاليا تكون فى صيغة محترمة يقبلها الطرفان، وكان رد العثمانين هو رفض التنازل عن أرض اسلامية يسكنها مسلمون وخاصة السنوسيون حيث اعتبر السلطان العثمانى أن انتزاع طابلس وبنى غازى فيه قضاء على العزة والكرامة العثمانية فى العالم الاسلامى، وبرغم ذلك رأت الدول العظمى وعلى رأسها فرنسا أن القضية الأن هى البحث عن صيغة محترمة لمعاهدة سلام تحفظ ماء وجه السلطان العثمانى أمام العالم. وأمام اصرار العثمانيين على عدم التخلى عن طرابلس وبنى غازى لجأت الحكومة الايطالية إلى أسلوب جديد لاستفزازهم وذلك بتكييف عمليات التفتيش البحرى للسفن العثمانية ولسفن الدول المحايدة فى البحر المتوسط لمنع دخول الأسلحة والذخائر الحربية إلى طرابلس بطريق البحر، ففى ١٦ يناير ١٩١٢ قامت بالقاء القبض على ٢٩ مسافر عثمانى كانوا على ظهر السفينة الفرنسية Manouba برغم أنهم كانوا يحملون تصاريح مغادرة من هيئة الصليب الأحمر الدولية، وبررت هذا العمل بأنها تمارس حقها القانونى

فى وقت الحرب وأنها تشك فى أن هؤلاء الأتراك سينضمون إلى المجاهدين الليبيين. وقد كان لهذه التصرفات الاستفزازية أثرها فى علاقات ايطاليا بالدول الأوروبية العظمى وبتجارتها فى البحر المتوسط خاصة انجلترا وفرنسا بالاضافة إلى الدولة العثمانية، وقد أثارت حادثة السفينة Manouba الرأى العام الفرنسى وصممت الحكومة الفرنسية على احالة الأمر إلى محكمة العدل الدولية فى لاهاى برغم تعهد الحكومة الايطالية بعدم تكرار هذا الأمر مرة أخرى. وقد صدرت تصرفات استفزازية أخرى من الحكومة الايطالية بعد أيام قلائل من الحادث الأول حينما استوقف طوربيد ايطالى سفينة البريد النظامية الفرنسية Carthage تجاه شاطئ سردينيا فى ١٨ يناير ١٩١٢ وأنذرها بالتسليم حيث كان الشك فى وجود أسلحة حربية وذخيرة حربية على متنها، وقد أزعج هذا التصرف فرنسا وفرضت على الحكومة الايطالية دفع تعويض وقدره ٥٠ ألف فرنك. وقد استاءت الحكومة الانجليزية أيضاً من هذه التصرفات الايطالية وكان أخطر ما تخشاه هو سيطرة ايطاليا على طرق المواصلات فى البحر المتوسط.

وقد كان للضغوط الدولية وللتصرفات الايطالية أثرها فى ميل العثمانين نحو التفكير فى السلام ومحاولة البحث عن حل للأزمة الليبية ونلمس ذلك من المراسلات الدبلوماسية التى أوردتها الوثائق الفرنسية والتى تخص الفترة من أواخر عام ١٩١١ وأوائل عام ١٩١٢، فقد ورد ذكر عدد من المشروعات العثمانية منها المشروع الذى تقدم به غازى مختار باشا المرشح للصدارة العظمى والذى اقترح فيه التنازل عن طرابلس الغرب لتونس وعن بنى غازى لمصر، ولكن لم يحظ مشروعه بالقبول، ثم تقدم الوزير محمد شوكت بمشروع آخر يقضى بتقسيم ليبيا إلى قسمين :

طرابلس وتمنح للايطاليين وبرقة وتظل تحت السيادة العثمانية بما فيها الكفرة ولكن اعترض على ذلك الفرئق الذى يرفض التنازل عن شبر واحد من أرض ليبيا للفكفرة. ثم برز اقتراح ثالث بترك الساحل الليبى للايطاليين على أن يحتفظ العثمانيون بالدواخل مع تخصيص منفذ لهم فى بنى غازى للاتصال بالكفرة، ثم اقترح سعيد باشا الصدر الأعظم اعلان استقلال طرابلس وبنى

غازى تحت السيادة العثمانية الاسمية مع وجود ادارة عسكرية ومدنية ايطالية، أما المشروع الأخير فكان يرى امكانية التنازل عن الساحل الليبى للسنوسى مع الاحتفاظ بالسيادة الروحية للسلطان العثمانى .

وبعد مناقشات طويلة لم يتم التوصل إلى صيغة سلام نهائية ويستدل من هذه المشروعات على رغبة الجانب العثمانى فى البحث عن حلول بديلة تجنبه تسليم الساحل الليبى لايطاليا ، وبرغم ذلك شعرت حكومات الدول الأوروبية بتقدم فى الموقف وأعلنت فنسا فى مراسلاتها أن الجليد العثانى بدأ فى الذوبان وأن ممارسة المزيد من الضغوط على العثمانين سيؤدى إلى نتائج طيبة فى نفس الوقت أخذت فرنسا على عاتقها توجيه النصح إلى الحكومة الايطالية بضرورة توجيه ضربة حاسمة وسريعة إلى العثمانين تجبرهم على التسليم وانهاء حالة الحرب بين الطرفين، وذكرتها بما قامت به فى الجزائر عام ١٨٣٧ حينما استخدمت أسلوب الوحشية والعنف وأجبرت الأهالى على الخضوع.

قد ظهر جلياً فى المراسلات الدبلوماسية الخاصة بهذه الفترة تكرار الضغط الفرنسى على ايطاليا للقيام بالضربة السريعة الجريئة لانهاء الأزمة، وقد بلغ عدد المراسلات الفرنسية التى ركزت على هذه الفكرة ثلاثة عشرة مراسلة خلال شهرى يناير وفبراير ١٩١٢ مما يعد دليلاً قوياً على الدور الفرنسى البارز فى الموقف الدولى المتحيز لايطاليا .

وبالفعل اقتنعت الحكومة الايطالية بالفكرة الفرنسية وقررت القيام بعمل جرئ وحاسم وذلك بفتح جبهة جديدة أمام العثمانين فى شرق البحر الأبيض المتوسط، وكانت البداية توجيه بعض الضربات البحرية لعدد من السفن العثمانية واغراقها ى مينا بيروت فى شهر ابريل ١٩١٢ ، ولما احتج سعيد باشا لدى المجتمع الدولى لم يجد أذاناً صاغية حيث كانت ايطاليا قد حصلت على الموافقة الدولية على هذا العمل الجرئ ولقيت التأييد الكافى، ثم واصلت العمل واتجهت إلى جنوب بحر ايجة، ووجه أسطولها ضربات إليه وابتعدت عن سواحل البانيا فى الادرياتيكى حيث تعهد بعدم المساس بها رعاية للنمسا، ثم اتجه الأسطول إلى جز ساموس ورودس وأطلق مدافعه عليها ثم هاجم مداخل الدردنيل ثم اتجه

صوب جزر الدوديكانيز واحتل أكثر من عشرة جزر فيها وخلقت ايطاليا بذلك مشكلة خطيرة أمام العثمانين وهى « المشكلة الإيجية » حيث أعلن السكان عن رغبتهم فى الخلاص من الحكم العثمانى وطالبوا بالاستقلال، ولم يكن أمام العثمانين سوى سحب قواتهم من ليبيا للتفرغ لهذه المشكلة الجديدة وتم التوقيع على معاهدة السلام فى لوزان فى ١٨ أكتوبر ١٩١٢ وكان من بين بنودها اخلاء الجزر التى احتلها الإيطاليون والعفو عن سكانها بعد إخلاء العثمانين لليبيا وتنازلهم عن طرابلس الغرب وبرقة لايطاليا. وبرغم أن العثمانين أتموا الجلاء عن ليبيا إلا أن ايطاليا ماطلت فى الجلاء عن الجزر وشكلت تهديداً لأمن منطقة البحر الأبيض المتوسط ولم تجلو عنهم إلا بعد الحرب العالمية الثانية وقد سارعت الدول العظمى وعلى رأسها روسيا وفرنسا وانجلترا بالاعتراف رسميًا بالوجود الايطالى فى ليبيا ثم أعقبهم المانيا والنمسا اللتين دعمتها موقفهما باتفاق سرى مع ايطاليا بالتنسيق بين عمليات الاساطيل البحرية للدول الثلاث فى البحر المتوسط فى حالة تعرضها للخطر.

وعلى ذلك نرى أن ما يمكن أن نتوصل إليه من هذا العرض أن الموقف الدولى فى أعقاب الاحتلال الايطالى لطرابلس الغرب وبنى غازى تميز بالتحى للجانب الايطالى على حساب الجانب العثمانى، وأن الضغوط الدولية التى مارستها الدول الأوروبية العظمى على الدولة العثمانية كانت استجابة للمطالب الايطالية التى حرصت فى جميع الأحوال على سرعة انهاد الحرب الليبية حتى لا تعطى الفرصة للمقاومة الليبية للقيام بدورها كاملاً وتخلق عقبات أمام المحتل. ونستدل من هذا البحث أيضاً أن الجبهات القتالية العديدة التى خلقها الايطاليون أمام العثمانين كانت تتم اعتماداً على هذا الموقف المتحيز، وأن الحسم النهائى للأزمة الليبية بفتح جبهة جديدة أمام الدولة العثمانية فى شرقى البحر المتوسط تم بعد الحصول على موافقة الدول الأوروبية العظمى مما يؤكد هذا الاتجاه، ونخلص من هذا إلى أن هذا الموقف المتحيز قام بدور لا يمكن التقليل من أهميته فى جلاء العثمانيين عن ليبيا .

الحركة الوطنية الليبية :

استطاعت القوات الإيطالية احتلال طرابلس وطبرق ودرنة وبنى غازى وخرجت الدولة العثمانية من ليبيا وصارت السنوسية هى المسئولة عن الدفاع عن البلاد. والسنوسية دعوة إسلامية اصلاحية تدعو الناس إلى العودة بالإسلام إلى أصوله الصحيحة زمن السلف الصالح، وتنسب هذه الدعوة إلى السيد محمد بن على السنوسى الكبير الذى بدأ دعوته فى الحجاز حيث أسس زاويته الأولى ١٨٣٧ ، ثم غادر الحجاز فى ١٨٤٠ إلى مصر ثم وصل إلى بنى غازى، وفى ١٨٤٣ أنشأ الزاوية الزاوية البيضاء فى الجبل الأخر ثم مركزه إلى الجغبوب. وأقام مركزا كبيرا له ولأتباعه ومريديه، أنشأ فيها مدرسة دينية كبيرة. وعند وفاة السنوسى الكبير فى ١٨٥٩ كانت السنوسية قد استقرت فى برقة ووادای وطرابلس وخلفه فى الدعوة ابنه الأكبر السيد المهدى (١٨٥٩ - ١٩٠٢)، وقد نقل مركز السنوسية من الجغبوب إلى واحة الكفرة، وفى عهده بلغت السنوسية الذروة فى التوسع والانتشار . وكان الخليفة الثانى هو السيد أحمد الشريف (١٩٠٢ - ١٩١٨) وهو ابن شقيق المهدى وهو الذى قاد الليبيين فى جهادهم ضد الإيطاليين.

دارت عدة معارك فى برقة بين قوات الاحتلال الإيطالى والليبيين بزعامة السنوسيين ، ولكن لم يستطع الإيطاليون السيطرة على المناطق الداخلية، وعند اشعال الحرب العالمية الأولى فى ١٩١٤ انضمت ايطاليا إلى الحلفاء أدى ذلك إلى أن تقم بريطانيا بمنع وصول الامدادات إلى المجاهدين الليبيين عن طريق مصر مراعاة لحليفتها، وقام السيد أحمد الشريف بتشجيع من الأتراك والألمان بهجوم على حدود مصر الغربية وعلى الواحات المصرية بالصحراء الغربية، ولكنهم قرروا الانسحاب والعودة من جديد إلى ليبيا بعد أن فشلوا فى الدخول إلى مصر .

جرت اتصالات بين السنوسيين والايطاليين والانجليز بعد إنتهاء الحرب لعقد هدنة بين الطرفين وتم ذلك فى اتفاقية الرجحة فى ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠ ، وبموجبها قسمت برقة إلى قسمين شمالى يخضع للسيادة الايطالية وجنوبى

ويضم الجغبوب والكفرة وبعض الواحات الأخرى التى امتد إليها نشاط السنوسيين، ويكون ادارة مستقلة هى (الإمارة السنوسية) . وتمتع السيد محمد ادريس بلقب أمير على أن يكون اللقب وراثياً وتكون اجدابية عاصمة الامارة السنوسية وأن يقوم الأمير بتسريح الوحدات العسكرية التابعة له فى خلال ثمانية شهور. أما طرابلس فقد أعلن الزعماء العرب فيها الاستقلال وقيام حكومة وطنية. وفى نوفمبر ١٩٢٠ قرر زعماء طرابلس توحيد الجهاد فى برقة وطرابلس توجيد الزعامة فى البلاد بانتخاب أمير مسلم يجمع بين السلطتين الدينية والمدنية للوقوف فى وجه الايطاليين صفاً واحداً، ووقع الاختيار على السيد محمد إدريس السنوسى أميراً لطرابلس وبرقة.

وعندما وصل الفاشيون إلى الحكم فى ايطاليا فى أكتوبر ١٩٢٢ بدأت مرحلة أخرى من الحرب بين ليبيا وايطاليا فى أكتوبر ١٩٢٢ بدأت مرحلة أخرى من الحرب بين ليبيا وايطاليا فقد شن الايطاليون حرباً برية وجوية وبحرية على موانئ ومدن طرابلس، واضطر الأمير السنوسى للانسحاب إلى مصر تاركاً أمر قيادة حركة الكفاح فى برقة للسيد عمر المختار ، وسقطت مدن طرابلس الواحدة بعد الأخرى فى يد الايطاليين . وأعقب ذلك إعلان الايطاليين إلغاء جميع الاتفاقات التى سبق أن أقرتها الحكومة الايطالية مع السنوسيين ، وتركز اهتمامهم على منع الامدادات والنجدات من مصر إلى المجاهدين فى برقة . وجرت فى هذه الفترة المفاوضات بين الايطاليين والحكومة المصرية رأس الجانب المصرى اسماعيل صدقى باشا، وتم الاتفاق فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢٥ على ترك واحة جغبوب للإيطاليين فى مقابل تنازل ايطاليا عن السلوم لمصر. وكان هذا الاتفاق الذى بموجبه أصبحت ايطاليا تبسط نفوذها على مراكز السنوسيين فى جغبوب مخيباً لآمال السنوسيين .

وشهدت الفترة التالية حتى عام ١٩٢٩ محاولات مستميتة من الايطاليين لاخضاع ليبيا نهائياً لحكمهم واستخدموا وسائل العنف وقامت طائراتهم بضرب الأهالى من الجو. وفى ١٩٣٠ صادرت السلطة الايطالية جميع الأسلحة التى كانت مع المجاهدين وأنشأت المحاكم العسكرية لمحاكمة كل من يشارك فى أى

عمل ضد ايطاليا وواصلت استخدام وسائل العنف . وفى ١٩٣١ وقع السيد عمر المختار أسيراً فى يد الجنود الايطاليين وأرسل إلى بنى غازى حيث أجريت له محاكمة صورية حكم عليه بعدها بالإعدام ونفذ فيه فى ١٦ سبتمبر ١٩٣١ ، ووضعت ايطاليا نظاماً لحكم ليبيا باعتبارها جزءاً من الامبراطورية الايطالية .

وعند إعلان الحرب العالمية الثانية دخلت إيطاليا الحرب ضد الحلفاء، ووجد الليبيون المهاجرون إلى مصر الفرصة سانحة لبداية صفحة جديدة من الكفاح فى سبيل تحرير بلادهم. وتقدم السيد ادريس السنوسى إلى الحلفاء معلناً استعداده لتقديم العون لهم وتألفت بالفعل فرق عربية ليبية من متطوعى برقة طرابلس وأمدتهم انجلترا بالذخيرة والمؤن وبعض الضباط ، وفى ديسمبر ١٩٤٢ خرج الحلفاء ظافرين من موقعة العلمين وطاردوا فلول المحور غرباً وثبت أقدام الانجليز فى ليبيا وبدأوا فى اقامة حكومة مدنية مشتركة مع أبناء البلاد بعد خروج الايطاليين من ليبيا. أقيمت فى ليبيا ثلاث ادارات عسكرية؛ فتولت الإدارة العسكرية البريطانية ادارة اقليمى برقة وطرابلس بينما تولت الإدارة العسكرية الفرنسية إدارة اقليم فزان .

ظهر الاختلاف واضحاً بين الدول المنتصرة فى الحرب بشأن مصير ليبيا ، فراودت البعض فكرة تقسيم البلاد ولكن عارضت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الفكرة وفضلت وضع البلاد بأقسامها تحت رعاية الأمم المتحدة . وفى ٢١ نوفمبر ١٩٤٥ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تصبح ليبيا الموحدة (برقة وطرابلس وفزان) دولة مستقلة ذات سيادة وأن يعلن هذا الاستقلال فى مدة أقصاها عام ١٩٥١ . وقد عينت الأمم المتحدة لجنة على رأسها الدكتور بلت (Pelt) الهولندى لتهيئة البلاد لمرحلة الاستقلال، وتقرر انشاء مجلس فيدرالى للنواب يتكون من ٥٥ عضواً من طرابلس و١٥ من برقة و٥ من فزان ومجلس للشيوخ من ٢٤ عضواً لكل قسم من أقسام البلاد وثمانية شيوخ يعى الملك نصفهم بجانب المجالس المحلية . وكان الأمير ادريس السنوسى قد عاد إلى بلاده فى نوفمبر ١٩٤٣ بعد أن ظلل بعيداً فى مصر نحو ٢١ سنة. وفى

١٩٤٩ أعلن نفسه أميراً على برقة، وفى العام التالى اجتمعت جمعية تأسيسية تمثل أقسام ليبيا الثلاثة وقررت إعلان الأمير ادريس ملكًا على المملكة الليبية المتحدة .

وقد انضمت ليبيا إلى جامعة الدول العربية فى عام ١٩٥٣ أى قبل قبولها فى الأمم المتحدة بثلاث سنوات . وفى نفس العام عقدت ليبيا مع بريطانيا معاهدة تحالف تقوم بريطانيا بمقتضاها بإعانة البلاد مالياً لمدة عشرين عاماً مقابل بعض المزايا الاستراتيجية البرية والبحرية . وكذلك ارتبطت ليبيا بالولايات المتحدة باتفاق مالى واستراتيجى بمقتضاه احتفظت الولايات المتحدة بمطارها الحربى هويلس (Wheelus) على مسافة بضعة أميال من طرابلس . وقد تعهدت الولايات المتحدة بأن تدفع إلى ليبيا نحو أربعة ملايين دولار سنوياً لمدة سبع سنوات بجانب ما تقدمه لها من اعانات اقتصادية واجتماعية أخرى .

وبرغم ذلك واصلت الحركة الوطنية الليبية نضالها ضد هذا الاستقلال الشكلى وضد الاتفاقات المالية والعسكرية التى ربطت ليبيا بالدول الاستعمارية الكبرى. وعندما وقع العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ هب الشعب الليبى ضد القواعد العسكرية على أرضه ، وبعد وقوع عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ تحرك الشعب الليبى ضد المؤامرة وطالب بالغاء القواعد ووقف ضخ البترول ، وانتشرت أعمال عنف واسعة النطاق ضد نظام الحكم القائم بوصفه ركيزة للوجود الاستعمارى وبوصفه نظاماً مطلقاً استبدادياً . وفى سبتمبر ١٩٦٩ قامت ثورة الفاتح بقيادة العقيد معمر القذافى وأعلنت قيام الجمهورية العربية الليبية وطالبت الولايات المتحدة بإخلاء قاعدة هويلس ورضخت أمام التيار القومى المتحرر وبذلك تخلصت البلاد من السيطرة الأجنبية ومن النظام الرجعى السائد.

الفصل الرابع

المغـــرب

- الأطماع الأوروبية فى المغرب.
- الحماية الفرنسية على المغرب.
- الحركة الوطنية المغربية.

الفصل الرابع
المغــرب

الأطماع الأوروبية فى المغرب :

للمغرب أو مراكش كما كانت تسمى - علاقات مع أوروبا ترجع إلى أقدم العصور. ومن المحتمل أن يكون سكان المغرب الأوائل - أجداد البربر الحاليين- قد هاجروا إليها من جنوب أوروبا . ولكن هذا لا يضعف احتمال مجئ هؤلاء من مصر أو الصحراء. وقد استقر الفينيقيون على سواحل المغرب فى القرن الثانى عشر قبل الميلاد. ثم جاء القرطاجيون وأسسوا لهم مستعمرات على الساحل أيضاً. ومن هذه المستعمرات مدن طنجة " Tingis " سبته " Septem "، ومليليه وسالى والعرائش. وتدمير قرطاجنة على يد الرومان لم يغير من الوضع إلا قليلاً فى المغرب. فمراكش الرومانية لم تكن تمثل سوى جزءاً بسيطاً من المغرب اليوم على سواحل الأطلنطى والبحر المتوسط. أما الأجزاء الداخلية فقد تركها الرومان -كما كانت دائماً من قبل- فى يد البربر، سكان البلاد الأصليين. وبعد انهيار الحكم الرومانى جاء الواندال من أسبانيا عام ٤٢٩م. واحتلوا طنجة، ثم جاء البيزنطيون فى القرن السادس وحطموا الواندال واستولوا على طنجة وسبته .

أما العرب، فقد ظهروا فى مراكش فى نهاية القرن السابع الميلادى، حينما وصلت جنود عقبة بن نافع ، مؤسس القيروان ، إلى البلاد عام ٦٨٢م. ويود البعض أن يعتبر تاريخ الامبراطورية المراكشية يبدأ بمجئ ادريس - حفيد الحسن بن على بن أبى طالب - فاراً من وجه الهادى عام ٧٨٨م. فقد تمكن ادريس وابنه معتمدين على نسبهما الشريف إلى حد كبير من توحيد البربر فى مملكة استمرت حتى قضى عليها الفاطميون . ولكن سرعان ما خرجت البلاد إلى قبضة خلفاء الأندلس. وبينما كانت حالة العرب تزداد حرجاً فى الأندلس، كانت الأمور تجرى فى مراكش مهيئة لقيام أول دولة مستقلة فى البلاد بعد التوسع الفاطمى. فقد ظهر هناك يوسف بن تاشفين (١٠٦١) مؤسس دولة المرابطين وهى دولة بربرية مسلمة، ومؤسس مدينة مراكش أيضاً. ولذا فهذه البلاد تدين باسمها « مراكش » إلى هذا الرجل الذى امتد نفوذه أيضاً إلى شبه جزيرة الأندلس .

وبعد هذه الأسرة تعاقبت على البلاد أسرات حاكمة حكمت كل منها ردحاً من الزمن. فقامت دولة الموحدين (١١٤٩). وقد امتد نفذ هذه الأسرة أيضاً فى وقت ا إلى أسبانيا. وفيما بين سنتى ١٢١٧، ١٢٦٩ حل مكانهم المرينيون. وفى أواخر عهد هذه الدولة بدأ البرتغاليون يوجهون نشاطهم نحو أفريقيا وهم فى طريقهم لكشف الطريق الجديد للهند. وبدأت سواحل مراكش تسقط فى أيديهم تباعاً. واستولوا على ساحل السوس على الأطلنطى كما احتلوا أغادير وأسسوا الدار البيضاء. وفى هذه الأثناء قامت ثورات داخلية فى مراكش فى غمارها قامت الدولة السعدية (١٥٢٤) التى استطاعت تخليص معظم السواحل من البرتغاليين، معتمدة إلى حد كبير على تكتل العناصر الوطنية حولها ضد الغاصب المحتل.

وانتهى حكم الأسرة السعدية لتقوم مكانها الأسرة العلوية (١٦٤٩) وهى الأسرة الحاكمة بالمغرب حتى اليوم. وينتمى العلويون إلى العرب الأشراف الذين وفدوا إلى المغرب أول الأمر. وفى هذه الأسرة ظهر ملوك عظام جعلوا للمغرب مكانتها بين الدول الأوروبية. وأعلنوها امبراطورية شريفية اعترف بها لهم ملوك أوروبا، ودخلوا فى علاقات دبلوماسية مع معظم الدول الأروبية . وعلى مر الأيام أخذت هذه العلاقة تنمو وتتسع مكونة فى نفس الوقت مشاكل بين هذه الدول ومراكش من ناحية، وبينها وبين البعض من ناحية أخرى.

وبحكم موقعها من البحر المتوسط ، كان على المغرب أن تؤثر على التيارات السياسية والتجارية فى حوض ذلك البحر، سيما منذ جاء العرب واستقروا على سواحل أفريقيا الشمالية. ولقد ظلت مراكش قوية طالما كانت فى تجاوب مع العالم الإسلامى وأحداثه بوجه خاص وعلى العلاقات بالعالم الخارجى بوجه عام. فلما نحت نحو العزلة والانطواء انتابها الضعف. ولكن مؤرخى الاستعمار يحلو لهم مهاجمة العرب إبان قوتهم وادانة الإسلام والفتح العربى بفصل قارات أسيا وأوروبا وأفريقيا وإعاقة العلاقات التجارية بينها. أما فرض الحماية الفرنسية على المغرب، فهذا فى نظر هؤلاء إنما « أعاد للبحر المتوسط قيمته القديمة ووسع رقعة العالم الحديث » .

وتكتل أوروبا فى الصليبيات ضد مسلمى الشرق، والتفاف أسبانيا الكاثوليكية المتعصبة حول قادتها وملوكها لطرد العرب من الأندلس ثم قيام البرتغاليين باحتلال المواقع على السواحل المركشية ، هذا الأحداث بلا شك قد أثارت

بدورها النعرة الدينية والعنصرية فى نفوس مسلمى المغرب وشمال أفريقيا. فقاموا يدعون إلى « الجهاد » فى البحر والبر، وهذا ما يسميه الأوروبيون بالقرصنة. وقد كانت سواحل مراكش مراكز لتجمعات هؤلاء المجاهدين. وكان لهم أسطول عظيم تؤازره الحكومة أحياناً، كما كانت سفنهم مبنية على أحدث طراز العصر. وقد بلغت قوتهم أوجها فى القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر. وكانت بعض الدول الأوروبية تدفع لهؤلاء المجاهدين إتاوات سنوية واستمر ذلك حتى القرن التاسع عشر.

وكما تأثرت مراكش بموقعها وأثرت بالتالى على تلك المنطقة، فقد تأثرت أيضاً بطبيعة تكوينها. فالجبال تشغل الحيز الأكبر منها وهذا يجعل من الصعب عليها الاتصال بباقى أفريقيا كما يجعل الاتصال غير ميسور فى الداخل. ولهذا السبب فى الغالب تحتفظ مراكش بميزات خاصة. ولعل هذا أيضاً ما ساعدها على الافلات من الغزو التركى وحفظ استقلالها قروناً عديدة وإبقائها فى معزل عن العالم الخارجى. فمراكش ولو أنها تتحد مع جاراتها فى شمال أفريقيا فى اللغة والدين والأصل، إلا أنها تختلف عنها اختلافاً ملحوظاً. فهى أشد منها حرصاً على تقاليدها وعاداتها. وكان لاستقرار الفرنسيين فى شمال أفريقيا فى النصف الأول من القرن العشرين أثراً فى اتساع شقة هذا الخلاف. ومع أن اتصال مراكش بأوروبا استمر بدرجات متفاوتة وخاصة بأسبانيا وفرنسا، فقد كانت مراكش أقل البلاد العربية تأثراً بالمدنية الأوروبية وأشدها حرصاً على تراث الماضى. يقول السلاوى - أحد علماء المغرب وقد عاش فى النصف الثانى من القرن الماضى وأوائل القرن الحالى: « إن أهل المغرب أقل الأمم اختلاطاً بهم - أى بالأوروبيين - فهم أرخص الناس أسعاراً وأرفقهم معاشاً، وأبعدهم زياً وعادة عن هؤلاء الفرنج ».

وسلاطين المغرب قد عملوا من جانبهم على عزل بلادهم عن العالم الخارجى واتخذوا من ذلك سياسة تقليدية لهم. ومع أن المغرب تمتاز بواجهة بحرية على البحر المتوسط وأخرى على المحيط الأطلسى، فإن المغاربة لم يهتموا كثيراً بالبحر والتجارة الخارجية. فالتجارة البحرية كانت فى أيدى الأوروبيين. ولم يكن المخزن - أى الحكومة المغربية - ليصرف من دخله لإصلاح الموانى إلا نادراً. وفيماعدا ثغرى سبته ومليله الأسبانيين لم يكن فى

مراكش موانئ بالمعنى المفهوم. صحيح كانت موانئ طنجة والعرائش ورباط والدار البيضاء ومازاجان وصافي وموجادور مفتوحة للأوروبيين ، ولكنها لم تكن صالحة تماماً. وسياسة العزلة هذه والابتعاد عن البحر بالتالي قد تفسر تسمية وزير الخارجية المغربي بوزير البحر، وربط المسائل البحرية بالأجانب .

وقد كان لابد أن يحدث للمغرب مثلما حدث لبلاد الشرق العربي من جراء عزلتها وتخلفها عن ركب الحضارة والمدنية. كانت البلاد حتى الاحتلال الفرنسي – لاتزال مغلقة أبوابها دون العالم الخارجي وهي تغط في جهالة العصور الوسطى. وكان المغاربة على جهل تام بالخطوات السريعة التي كانت تخطوها أوروبا نحو التقدم في كل الميادين. ونعود للسلاوى ليقدّم لنا مُثلاً لتقدم أوروبا في الفنون الحربية وتأخ المغرب فيقول : « إنهم صاروا من القوة والاستعداد في أنواع الآلات الحربية إلى حيث صارت آلاتنا عندهم هي والحطب سواء بسواء. والدليل على ذلك أنهم يبيعوننا أنواعاً من الآلات الحربية نقضي العجب من جودتها واتقانها، ومع ذلك فينقل لنا عنهم أنهم لا يبيعوننا منها إلا ما انعدمت فائدته عندهم لكونهم ترقوا عنها إلى ما هو أجود منها واستنبطوا ما هو أتقن وأنفع » . وهكذا ، بعد أن كانت المغرب في وقت ما امبراطورية قوية أخذت تضعف حتى لم تعد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر سوى امبراطورية تتداعى تستند في بقائها على قوة وشخصية السلطان المغربي إلى حد كبير .

وعزلة المغرب التقليدية وحرص المغاربة على تقاليدهم وتراث ماضيهم، وتعصبهم لقوميتهم العربية الإسلامية – هذا التعصب الذي أورثهم إياه بالتالي تعصب أسبانيا الكاثوليكية واعتداءات الأسبان والبرتغاليين على الأراضي المغربية – كل ذلك قد جعلهم يكرهون كل ما هو أجنبي. وكان لفظ أوروبي يقترن دائماً في أذهان المغاربة بصفة الكفر . ولذلك كانت البلاد شبه مقفلة في وجه الأوروبيين . ومع ذلك وجد الأجانب في المغرب منذ قرون عدة. فالمغرب – مثل معظم البلاد الشرقية – كانت محط أنظار طالبي الشهرة والمغامرة. ومنذ القرن الثالث عشر كان المسيحيون ينخرطون بأعداد كبيرة في الجيوش الأفريقية، ويتولون بعض المناصب في الدولة. وكان عواهل المغرب وتونس عادة على علاقات ودية مع البابا الذي كان يبعث برسله إلى فاس. كذلك جاء

المستكشفون إلى مراكش وتوغلوا فى البلاد بطرق وحيل مختلفة . مثل Caillé (١٨٢٨)، Rohlfs (١٨٦٢)، Oscar Lenz (١٨٨٠) . فحتى القرن التاسع عشر كانت المغرب بالنسبة لأوروبا – من الناحية الجغرافية – « جهة لاتزال مجهولة إلى حد كبير » . وفى ذلك القرن أيضاً زاد نشاط البعثات الدينية التبشيرية هناك وذلك بتشجيع من حكومتها.

وكان يحدث أحياناً أن يستقر بعض التجار الأوروبيين فى الموانى بتشجيع السلاطين، الذين كانوا يودون تنمية التجارة المراكشية، وذلك بمقتضى شروط أمان وسلام. وبذا بدأت الدول فى ارسال ممثليها إلى المغرب . وكانت فرنسا أول من عينت لها قنصلاً هناك (١٥٧٧) . ثم تبعتها انجلترا بعد قرن من الزمان. هؤلاء القناصل لم تكن لهم من المكانة مثلما صارت لهم فى القرن التاسع عشر. كان السلطان المغربى ينظر لقناصل الدول نظرة احتقار ويعتبر هداياهم نوعاً من الجزية. وكانت المعاهدات مع الدول تنص أحيانًا على تقديم « الجزية » . وتوافق الولايات المتحدة مثلاً فى اتفاقياتها مع المغرب فى أواخر القرن الثامن عشر على تقديم « الهدايا المعتادة » للسلطان نقداً أو عيناً على شكل سفن حربية ومؤن بحرية. وكان القناصل يتخذون لهم الموانئ مقراً، حيث يقيم رعايا دولهم فى جاليات فى « الفندق » لا يجر أحد منهم على التوغل داخل البلاد .

ومركز الأجانب فى البلاد عموماً قد تغير تغييراً تاماً فى القرن التاسع عشر. وقد ساعد ذلك إلى حد كبير على اضعاف البلاد وفقدان الحكومة المغربية الكثير من مقومات السيادة في أراضيها. فنفوذ الأجانب قد قوى فى شمال أفريقيا عامة نتيجة للشعور بالهزيمة الذى اجتاح مسلمى حوض البحر المتوسط، وبعد أن تلاشت ثقة الشرق والمسلمين بقوتهم ومغالاتهم فى هذه الثقة، حينما انتصر الفرنسيون على المماليك والأتراك ، وحينما شاهد المسلمون نمو القوة البحرية الانجليزية ثم الفرنسية . وإذا كان لدى مراكش المستقلة بقية من ثقة فى قوتها. بعد مجاورة الفرنسيين لحدودها باحتلالهم الجزائر (١٨٣٠) ، فقد تلاشت هذه الثقة نهائياً بعد موقعة ايسلي مع الفرنسيين (١٨٤٤) ومعارك تطوان مع الأسبان (١٨٥٩) . وارتفع مركز الأوروبيين السياسى والاجتماعى فى البلاد ولم يعودوا يلاقون ما كانوا يلاقونه من عنت واحتقار. وقوى التدخل الأوروبى الاقتصادى وزاد نفوذ الدول. بمعنى آخر تغير موقف الأجانب فى البلاد وصار عملهم

الجديد حماية أنفسهم من القوانين الإسلامية الشرقية وكسب امتيازات جديدة . وحصلوا فعلاً على الكثير منها ، بعضها خولتها لهم المعاهدات والاتفاقات، والأخرى اكتسبوها مع مرور الزمن، منتهزين فرصة ضعف الأداة الحكومية وهرمها، حتى صار الأجنبى فى المغرب يتمتع بامتيازات ما كان ليحلم بها فى وطنه .

وأول أهم الحقوق والامتيازات الجمة التى تمتع بها الأجانب فى مراكش هو حق الاتجار. وكان هذا الحق ذريعة لاكتساب حقوق أخرى نتيجة له، كحق الاقامة والتنقل وعدم تفتيش المسكن إلا بعد الحصول على اذن من القنصل التابع له الأجنبى. وصار للأجانب أيضاً امتياز مالى. فلم يعد يسرى عليهم من الضرائب العامة مثلما يسرى على الوطنيين، ولكن يحدد المخزن ما يدفعه الأجانب من رسوم جمركية بنسبة مئوية غير قابلة للزيادة. كذلك كان لهم امتياز قضائى. وهذا الامتياز كان يخرج الأجنبى والمغربى أحياناً من نطاق اختصاص القضاء المحلى إلى القنصل الأجنبى أو مجلس القناصل . وكان للقنصل الأجنبى أن يطبق قوانين بلاده بصفة عامة فيما يعرض عليه من قضايا ، كما كان له تفسير قوانين بلاده كيفما شاء. كذلك كان للممثلين والتجار الأجانب حق اتخاذ موظفين ووكلاء ووسطاء لهم من الوطنين ، ومنحهم الحمايات من أجل ذلك . وبذلك لم تعد الحمايات مقصورة على الأجانب ، بل امتدت وشملت المغاربة أيضاً وصارت تميز مواطناً على آخر لمجرد أنه ملحق بخدمة أجنبى وأصبح المغربى صاحب الحماية يخرج عن سلطة قانون بلاده مع محافظته على جنسيته المغربية وتمتعه بها .

وقد عمل الأجانب فى المغرب – باسم المدنية وادخال الاصلاحات الحديثة فى البلاد – على زيادة نفوذهم وبسط سيطرتهم على البلاد. ويرى البعض، حتى من الأوروبيين أنفسهم ، أن وجود الأوروبيين فى المغرب قد رجع بالبلاد القهقرى وعمل على دفعها سريعاً إلى الهاوية . فيقول والتر هاريس، وهو صحفى انجليزى عاش فى المغرب فترة طويلة وجال فى أرجائها وكان من أصدقاء السلطان عبد العزيز المقربين « فى الحقيقة إننا بادخالنا المسيحية إلى المغرب كما هى عليه الآن... فإننا ندفع بأمة متداعية إلى قبرها بسرعة أكبر ». ويعلل ذلك بأنه حيثما تذهب الإرساليات التبشيرية يذهب الخمر معها. ثم أن المغاربة

يحلقون رؤوسهم بالموسى وهذا أدعى للنظافة وتجنب الأوبئة بينما تعلمهم المدنية الحديثة ارسال شعورهم. ورغم أنه لم يكن يوجد نظام للشرطة فى المغرب بالمعنى المفهوم حتى عام ١٩٠٦، فيقول هاريس أن الأمن كان مستتباً فى فاس التى كانت أقل تعرضاً للجرائم من بعض أحياء مدينة لندن. وكان المرء يأمن على نفسه فى الشوارع ليلاً ونهاراً سواء كان مغربياً أم أجنبياً.

اهتمام أوروبا بالمغرب:

وقد بدأ اهتمام أوروبا بهذا القطر الإسلامى يبدو بشكل جديد فى القرن التاسع عشر، قرن الأمبريالزم الأوروبى .. وأول من اهتم بها من الدول قبل أن تصل البلاد إلى حالة من الضعف استدعت تدخل الدول وتنافسهم بالتالى، هى أسبانيا وفرنسا وانجلترا.

أما أسبانيا، فهى ترى بحكم موقعها أن لها حقوقًا تاريخية فى المغرب. فالأسبان قد امتلكوا مدينة مليليه المراكشية عام ١٤٩٠ وذلك فى غمار نزاعهم مع المراكشيين الذين استقروا فى الأندلس، ذلك النزاع الذى انتهى فى شبه الجزيرة باستيلاء الأسبان على آخر معاقل المغاربة فى أسبانيا عام ١٤٩٢. كذلك كانت مدينة سبته قد آلت إلى الأسبان عقب هزيمتهم للبرتغال عام ١٦٦٥ ثم ظلت بعدئذ فى أيديهم كتذكار لتلك الهزيمة الساحقة. وقد استمر القتال بين المغاربة والأسبان من أجل مليليه والمواقع الساحلية منذ القرن السادس عشر. وفى هذه الصليبيات كان الأسبان يستميتون فى الدفاع عن مواقعهم، يدفعهم إلى ذلك التعصب الدينى إلى حد كبير، مما جعل للأسبان قدماً راسخة فى البلاد تتمثل فى امتلاكهم لمواقعهم فى سبتة ومليليه واعترفت المغرب لأسبانيا بالمواقع المحتلة فى الأراضى المغربية فى المعاهدة الأسبانية المراكشية (١٧٩٧). كذلك ارتبطت المغرب على أسبانيا بمعاهدات عقدت فى أعوام ١٧٦٧، ١٧٨٠، ١٧٩٩.

وقد تجدد النزاع حول منطقتى مليليه وسبته عام ١٨٥٩ وأغارت القبائل على هذين الميناءين. هذه الأحداث دفعت بالأسبان إلى إعلان الحرب على مراكش بعد رفض السلطان مدينة تطوان (يناير ١٨٦٠). وكان الأسبان يأملون غنماً كبيراً من وراء انتصارهم فى هذه الحرب. ولكن ذلك لم يرض الانجليز

الذين أعلنوا أنهم لا يسمحون بضم ممتلكات أفريقية لأسبانيا. وعلى ذلك يعقد الأسبان مع المغرب معاهدة عام ١٨٦٠ التى يدخل فى نطاقها تحديد المنطقة الأسبانية فى الأراضى المغربية وهى معاهدة يعتبرها الأسبان هزيلة الفوائد بالنسبة لما تكبدوه من أموال وأرواح .

وفرنسا تهتم جدياً بالمغرب بعد امتلاكها للجزائر عام ١٨٣٠ ، وبعد أن صارت ترتبط معها بحدود مشتركة. وعلاقات فرنسا الدبلوماسية مع المغرب ترجع إلى القرن السادس عشر. وقد عقدت معها ثلاث معاهدات فى القرن السابع عشر. وفى مايو عام ١٧٦٧ ، وفى عهد السلطان محمد - أبرمت معاهدة بين المغرب وفرنسا اعترف فيها لأول مرة ورسمياً فى تاريخ المغرب بحماية فرنسا لبعض المغاربة ، وذلك عقب ضرب الأسطول الفرنسى لمدينتى سلا والعرائش، وقد تأكد ذلك الاعتراف مرة أخرى عام ١٨٦٣ فى الاتفاقية المعروفة باسم convention Beclar .

وبعد احتلال الفرنسيين للجزائر كان من المتوقع أن يحدث نزاع بين الفرنسيين والمغاربة حول الحدود. فقد أحس السلطان بتهديد الفرنسيين لسلطته استقلال بلاده. واستفحل أمر هذا النزاع حين ساعد السلطان المغربى الأمير عبد القادر الجزائرى الذى كان قد هب يقاوم الغزو الفرنسى لبلاده ، وحين وجد زعماء الجزائر الفارون من وجه الفرنسيين فى المغرب ملجأ يلجأون إليه وعوناً يمدهم بما يدفعهم على مواصلة الجهاد. وهكذا نشبت معركة إيسلى (١٨٤٤) بين فرنسا ومراكش. وقد أظهرت وأكدت هذه المعركة مدى تفوق الغرب وقوته ومدى تأخر الشرق وضعفه. وبعدها عرف السلطان المغربى أن التخلى عن القضية الجزائرية أجدى له وأسلم. وتعلم المغاربة أيضاً كيف يحترمون جيرانهم الجدد كثيراً وكيف يبغضونهم أكثر .

وكان من اليسير على فرنسا أن تكتسح المغرب بعد معركة إيسلى. وكان بوجو، القائد الفرنسى، يود تكملة نصره والزحف إلى فاس. ولكن انجلترا انتابها القلق واتهمت فرنسا بأنها تريد ضم المغرب. وهى لذلك تحذر فرنسا مغبة أى إحتلال دائم للساحل المراكشى. فتكتفى فرنسا بالنصر فى إيسلى إلى حين. وتعقد اتفاقية طنجة فى ١٠ سبتمبر عام ١٨٤٤م ثم معاهدة Lalla Marnia فى العام التالى وهى مكملة لاتفاقية طنجة وبها تحددت الحدود بين الجزائر ومراكش .

وقد تميز الفرنسيون فى مراكش بعلمهم على شئون البلاد أكثر من غيرهم من الأجانب هناك وهذا يرجع إلى شدة اهتمامهم بها . فهم يعرفون تماماً أنها من أجمل بقاع القارة الإفريقية وأقربها مناخاً إلى أوروبا . وهم يدرسون مصادر الثروة بها ويعرفون مدى تفوقها على الجزائر ى المناخ والموارد الطبيعية ومساقط المياه وخصوبة الأرض فى مساحات أكبر .

أما إنجلترا فقد اهتمت بالمغرب لمصالحها العظيمة فى البحر المتوسط. حدث ذلك فى القرن التاسع عشر. أما قبل ذلك، فمنذ استولى الإنجليز على جبل طارق عام ١٧٠٤ فى غمار حربهم مع فرنسا لم تكن للمغرب من أهمية بالنسبة لهم سوى فى امدادها للحامية الانجليزية على الشاطئ الأسبانى المقابل بالمؤن اليومية . كان البحر المتوسط حينئذ مهملاً. وظل كذلك بالنسبة لإنجلترا حتى ظهرت أهميته خلال حروب نابليون وما بعدها . فنابليون فى حملته على مصر فى صيف عام ١٧٩٨ قد أفلت من رقابة أساطيل إنجلترا – سيدة البحار وقتئذ – رغم كثرة عدد سفن الحملة. عند ذلك تنبهت انجلترا إلى الخطر الذى تتعرض له مصالحها وممتلكاتها فى الشرق باهمال هذه المنطقة الحيوية ، كطريق هام لمواصلاتها مع الشرق .

لذلك تسعى انجلترا لاحتلال المراكز الاستراتيجية بالبحر المتوسط ولا تهمل تقوية مراكزها التى تمتلكها أيضاً. فتستولى على مالطة فى غمار نزاعها مع نابليون وتتمسك بها وترفض الجلاء عنها رغم أحكام معاهدة أميان. وتمشياً مع هذا الاتجاه الجديد أيضاً يسارع دزريلى إلى شراء أسهم الخديوى اسماعيل فى قناة السويس عام ١٨٧٥ . وتتبع إنجلترا هذا العمل باحتلال مصر عام ١٨٨٢ عقب احتلال فرنسا لتونس عام ١٨٨١ وتضمن بذلك لنفسها مركزاً ممتازاً فى هذه البقعة الحيوية من حوض البحر المتوسط. كذلك تغتنم إنجلترا فرصة هزيمة تركيا أمام الروسيا عام ١٨٧٧ وتطلب احتلال جزيرة قبرص ثمناً لمعاونتها لها فى المستقبل. ويتم ذلك عام ١٨٧٨ . لهذا كان من الطبيعى أن يزيد اهتمام انجلترا بالبحر المتوسط اهتمامها بالمغرب بالتالى .

فبالنسبة لانجلترا إذن كانت أهمية المغرب تنحصر فى موقعها الاستراتيجى فهى تمتلك أهم مركز استراتيجى على البحر المتوسط والمحيط الأطلسى معاً.

وهي تقع على الطريق من جنوب غربي أوروبا إلى جنوب أفريقيا. واستقرار الانجليز في جنوب أفريقيا جعلهم يهتمون بالساحل الأطلنطي من المغرب . هذا فضلاً عن أهمية ذلك الساحل لطريق التجارة فيما وراء البحار عموماً .

من ناحية أخرى أخذت انجلترا تهتم بمستقبل المغرب بشكل خاص منذ أن استولى الفرنسيون على الجزائر عام ١٨٣٠ ، ومنذ أن وطدوا دعائم حكمهم فيها. فكان على الانجليز أن يهتموا بسواحل هذه البلاد لاشرافها على مدخل البحر المتوسط من الناحية الغربية. كانت هناك حقيقة لم اكن تغيب عن ذهن أحد وقتئذ . فجبل طارق لم يعد له نفس المركز الذى كان له من قبل، بعد التقدم الذى طرز على المدافع البعيدة المدى بعد عام ١٨٦٠ ، فالمدافع الكبيرة إذا ما نصبت على شواطئ المغرب الشمالية هددت كل السفن المارة بمضيق جبل طارق. وفي هذه الحالة لن تكون لمالطة أو قناة السويس قيمة إذا ما وقعت هذه السواحل في يد معادية للانجليز. ذلك يزعزع تفوق انجلترا البحرى يعطل تجارتها. لهذا كانت إنجلترا تعتقد اعتقاداً تاماً أن قيمة جبل طارق ومستقبله ومستقبل المواصلات البريطانية كلها رهن بالشاطئ الآخر المواجه لجبل طارق. والمغرب - إلى جانب ذلك - تقع على مسافة لا تبعد كثيراً عن مدخل القنال الانجليزى . فالبلاد إذن ذات موقع هام بالنسبة للجزر البريطانية نفسها كما كان يقول « سير دراموند هى » الوزير الانجليزى بطنجة.

لهذه الاعتبارات كانت انجلترا خلال القرن التاسع عشر تراعى دائمًا حفظ وحدة واستقلال مراكش، وتعارض بشدة وتعمل على منع أى دولة قوية من الاستقرار على ساحلها الشمالى المواجه لجبل طارق أو المضيق. بمعنى آخر كانت انجلترا تعمل على عدم تعكير صفو الحالة الراهنة فى البلاد بأى حال. فهى تعير حمايتها للمغرب بعد معركة ايسلى (١٨٤٤) . وهى كذلك تقف موقفاً مشابهًا بعد معركة تطوان مع الأسبان (١٨٥٩) . وهى تحذر فرنسا مغبة أى غزو للأراضى المراكشية بعد احتلال تونس (١٨٨١) . وفى نفس الوقت يحرص الممثل الإنجليزى فى طنجة على نصح السلطان بألا يثير المتاعب مع الفرنسيين وألا يشتبك فى أى نزاع مع جيرانه الجدد .

ولم يكن الانجليز يهتمون بالمغرب كمجال لاستعمار جديد أو كجهات يطمعون فى امتلاكها فانجلترا كانت تعلم تماماً أن تفكيراً جدياً فى عمل كهذا يسبب لها متاعب مع الدول. من ناحية أخرى كانت إنجلترا على رأس امبراطورية عظيمة من حيث عدد السكان والمساحة. وكان عليها أن تخوض غمار حروب وراء البحار وفى القارة الأوروبية للاحتفاظ بهذه الامبراطورية. ومنذ القرن الخامس عشر وهى تقاوم ميول أى دولة لها أطماع موجهة إلى أوروبا. فهى حريصة دائمًا على إبقاء التوازن بين دول القارة. والامبريالزم البريطانى لم يكن يهدد الدول الأوروبية ذاتها، بل على العكس ، كان يضمن إلى حد ما استقلالها وتوازنها. وعلى ذلك فالتفكير فى ضم المغرب يقلب هذه السياسة التقليدية. لهذا كان الانجليز فى الواقع راغبين عن امتلاك البلاد. ووجد من الإنجليز من نادى بخطورة امتلاك جهات جديدة. فهذا « الامتلاك » يفرض عليهم مسئوليات واسعة لا يمكن احتمالها، لاسيما وأن الامبراطورية البريطانية كانت كبيرة بحيث يصعب على الانجليز توسيعها دون التعرض لخطر العجز عن الدفاع عنها .

ولم يكن الانجليز يعلمون إلا القليل عن أمور البلاد. بل وكان هناك الكثير فى إنجلترا ممن لم يسمع عن اسم المغرب أو يعرف مكانها على الخريطة، كما كان البعض يعتقد أن أهلها جميعًا من السود. وفى ذلك كان الانجليز على النقيض من الفرنسيين الذين درسوا البلاد من كثير من نواحيها . وحتى الصحافة الانجليزية لم تكن تهتم بالمغرب، فلا نكاد نجد منها لفتة إلى هذه البلاد. ولكنها كانت توجه اهتماماً كبيراً، لاسيما فى الفترة ما بين سنتى ١٨٨٠ و١٨٩٠ إلى مصر والأفغان وتقسيم أفريقيا .

والقليل جداً من الانجليز كان يعرف شيئاً عن البلاد أو كان يهتم بها . ومن هؤلاء سير دراموندهى وذلك بحكم الفترة الطويلة التى كان فيها ممثلا لبلاده فى المغرب. كذلك وجد منهم من زار البلاد كالرحالة ستتفيلد الذى زار المغرب سنة ٨٨٣، وقطع فيها أكثر من مائتين وألف من الأميال وكتب كتابه « المغرب » كاشفًا أهميتها كميدان للاستعمار الأوروبى. وقد أوصى هذا الكاتب بلاد باستعمار مراكش قائلاً أنه يجب على انجلترا أن تتخذ لها فى البلاد نواة مستعمرة. ففى رأيه أن هذه النواة سوف تتسع إلى أن تصير منتجة للقمح الذى

يجعل إنجلترا مستقلة عن باقى العالم حتى ولو تضاعف عدد سكانها. ولكن يبدو أن الأدب الإنجليزى المتصل بمراكش لم يكن يلق اهتماماً حينئذ فى وزارة الخارجية الانجليزية .

وإنجلترا ، ككثير من دول أوروبا ، أبرمت اتفاقيات معينة مع مراكش، ومنذ أوائل القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٥٦ سجلت إنجلترا مع مراكش سبع معاهدات. ومنذ ذلك التاريخ حتى التسعينيات فى القرن التاسع عشر لم يكد يعمل الإنجليز شيئاً لزيادة نفوذهم فى البلاد أو التطلع إلى امتيازات جديدة . ومنذ عقد دراموندهى مجموعة من الاتفاقيات مع المغرب فى سنتى ١٨٥٦ ، ١٨٦١ وحتى عام ١٨٩٢ وانجلترا لم تحاول تحسين مركزها فى البلاد .

العلاقات الفرنسية الألمانية :

من بعد الحرب السبعينية وحتى مؤتمر برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥) وبعده بقليل ظل بسمرك متبعًا سياسة إرضاء فرنسا فى الخارج. كانت نزعته نحو فرنسا تتلخص فيما كتبه يوماً إلى سفير ألمانيا فى باريس « نحن نريد أن تتركنا فرنسا فى سلام ، كانت سرعة نهضة فرنسا بعد هزيمتها فى الحرب السبعينية واعادة تنظيمها لجيشها بمثابة تحذير للألمان . لذلك عمل بسمرك على ابعاد فرنسا عن أوروبا خشية تنفيذ سياستها الانتقامية. وعمل كذلك على عزلها ومنعها من أن تجد حليفًا، رغم أن الأيام قد دلت فى الواقع على أن أمل الفرنسيين فى الانتقام السريع كان يخبو بالقدر الذى كان ضباط الجيش والأسطول فى فرنسا يهيئون أنفسهم للقيام بأعمال جديدة . وقد هيأت تونس بالفعل للفرنسيين فرصة للقيام بهذه الأعمال .

وسياسة بسمرك ازاء فرنسا وقتئذ كانت جزءا من سياسته ازاء القارة الأوروبية . فهو قد وجه جهوده أول الأمر إلى أوروبا وعلى ذلك فلم يشجع التوسع الخارجى أو الاستعمار بالنسبة لألمانيا . كان بسمرك يرى أن الوقت غير مناسب وأن جهود ألمانيا السياسية يجب أن توجه إلى توطيد دعائم وحدتها وإلى بناء مركز متفوق لها فى أوروبا. ولذا فكان يرى أن نشاط المانيا يجب أن يتركز فى أوروبا وعلى حدودها الغربية بصفة خاصة، طالما أن الحكومات الفرنسية لم تنس الرغبة فى الانتقام واسترداد الولايتين المسلوبتين فى الحرب السبعينية. وبقدر ما كان نفوذ بسمرك يزداد فى القارة كان يزداد حسد الحاسدين وحقد الحاقدين

على ألمانيا. وبسمرك لم يكن فى حاجة إلى خلق أعداء له جدد بدخوله ميدان الاستعمار فى الخارج، بل كان فى أشد الحاجة إلى كسب صداقات الحكومات وإلى استرضائها . فهو مثلاً يهتم بالمسألة الشرقية لا لقيمتها فى ذاتها أو لمصالح ألمانيا فيها وإنما كوسيلة يسترضى بها بعض الحكومات وللمحافظة على السلام فى أوروبا وعلى السيطرة الألمانية فيها . ذلك يفسر أيضاً تعضيد بسمرك لسياسة الاحتلال الانجليزى فى مصر وقوله « فى مصر أنا إنجليزى » .

وفكرة القومية لم تكن تسود سياسة بسمرك. فهو لم يفكر فى ادخال الألمان خارج ألمانيا إلى الرايخ، كما لم يرغب قط فى الاستيلاء على أراضٍ من جيرانه مهما كثر بها الألمان. كان يقول دائماً « لست رجل مستعمرات ». بل أنه لم يشجع استثمار رؤوس الأموال الألمانية فى الخارج أو حركات الهجرة. والألمانى الذى يهجر وطنه لم يكن – بالنسبة إليه – ألمانياً . ورغم أن بعض التجار من الألمان كانوا قد استقروا فى أفريقيا واستراليا وطلبوا حماية حكومتهم ، إلا أن هذه المسألة لم تجد تأييداً منه ، ولم يجب الألمان فى الخارج إلى مطلبهم وذلك عند عرض الأمر على الرايشستاج عام ١٨٨٠ . فذلك المطلب كان مخالفًا لكل التقاليد الألمانية وقتئذ. وظلت ألمانيا حتى عام ١٨٨٤ لا تخفق لها راية فى الخارج معلنة تبعية هذه الجهة أو تلك لألمانيا. فسياسة بسمرك كانت لم تزل ترمى إلى غرض أسمى ، وهو « تأمين أوروبا لألمانيا » .

وعلى ذلك نستطيع أن نقول أن غرض السياسة الألمانية فيما يختص بفرنسا بين سنتى ١٨٧٠ ، ١٨٩٠ كان « ترك فرنسا بلا معين فى أوروبا والتعاون معها طالما بقيت وحيدة » . فنجد بسمرك يعضد فرنسا تعضيداً مطلقاً فى مؤتمر مدريد عام ١٨٨٠ . وهو كذلك يرضيها وفى نفس الوقت يبذر بذور الشقاق بينها وبين ايطاليا حينما يوافق على « منحها » تونس خلال محادثات مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ . ثم هو يقف إلى جوار فرنسا حينما تتعارض مصالحها مع مصالح إنجلترا الاستعمارية ، فيعضدها فى مؤتمر برلين سنة ١٨٨٤ الذى عقد بقصد تسوية النزاعات القائمة على تقسيم أفريقيا .

ومؤتمر مدريد (١٩ مايو – ٣ يوليو ١٨٨٠) كان فرصة طيبة لألمانيا تظهر فيها نواياها الحسنة تجاه فرنسا. وقد عقد ذلك المؤتمر فى مدريد وحضر مندوبو الدول التى بينها وبين المغرب معاهدات تتعلق بأحوال رعاياها أو مواطنيها بالمغرب وبكيفية معاملتهم. كانت المغرب تبغى تنظيم مسألة فوضى الحمايات

بعد أن أسرفت تلك الدول وخاصة فرنسا فى منحها لرعايا السلطان فى بلاده، مما سبب ارتباكاً فى الإدارة الداخلية للمغرب وزاد البلاد فوضى وغل يد السلطان عن القيام بأى اصلاح حقيقى فى بلاده. لذلك قدم سى محمد بركاش، المندوب المغربى فى المؤتمر فى المؤتمر، رغبة بلاده فى عدم السماح للأجانب باختيار وسطاء ووكلاء لهم من المغاربة وقصر الحماية بالنسبة للمغاربة على الموظفين والعاملين منهم بالقنصليات. ولما كان ذلك المطلب يتعارض مع معاهدة عام ١٨٦٣ بين فرنسا والمغرب والتى تعطى فرنسا امتيازات جمة ترعى بها مصالحها التجارية فى البلاد، فقد طلبت المغرب أيضا تعديل هذه المعاهدة. فهى - كما يوضح المندوب المغربى - مجحفة بحقوق المغاربة. وهى تعوق تطبيق العدالة وتمنع استتباب الأمن فى الامبراطورية الشريفية، ذلك الأمن الذى تعلن فرنسا دائماً أنها تحرص على أن يسود بلاد جيرانها الواقعة على الحدود الجزائرية. وبذلك ظهر جلياً أن المغرب تسعى إلى التخلص من القيد الأجنبى ما أمكن، وإلى استعادة سيادتها على رعاياها. وأعلن سى بركاش أن بلاده لا تبغي سوى حلاً يرضى مصالح الجميع، حلاً يجعل رعايا السلطان والمستوطنين أو الوافدين من الأجانب جميعاً على قدم المساواة، ويحفظ فى نفس الوقت حقوق السلطان.

لكن وجهة النظر الفرنسية كانت مختلفة تماماً. ففرنسا قد قبلت الاشتراك فى المؤتمر على أساس بحث الفوضى فى البلاد وإيجاد الدواء وليس لتحطيم اتفاقية جاءت لفرنسا بمكاسب جمة. ثم أن فرنسا كانت راغبة عن عرض مسائلها الخاصة مع المغرب على بساط البحث الدولى. لذلك يطلب مندوبها فى المؤتمر مناقشة هذه المعاهدة فى مباحثات مباشرة بين فرنسا والمغرب من ناحية أخرى نجد أن فرنسا تتمسك بكل ما تملكه من امتيازات خولتها لها المعاهدات لرعاية تجارتها فى المغرب وتصر على إبقاء الحماية بشروطها الأولى. وهى ترفض كل اقتراح يرمى إلى تفرقة حماية الوسطاء الوطنيين للتجار الفرنسيين عن حماية موظفى القنصليات، وتعلن أن الحماية لهؤلاء الوسطاء أكثر أهمية لهم من أهميتها لموظفى القنصليات. ولكن كلاً من المندوب الأسبانى وزميله الانجليزى يعترضان على موقف المندوب الفرنسى ويحملانه على الموافقة على مناقشة اتفاقية عام ١٨٦٣ فى المؤتمر. وقد أدى ذلك إلى الصدام بين وجهتى نظر كل من فرنسا والمغرب، مما تسبب فى وقف أعمال المؤتمر بعض الوقت، ثم استؤنفت جلساته بعد الاتفاق على مبدأ يرضى المصالح الفرنسية.

أما بسمرك فكان يعتبر أن مسألة عقد هذا المؤتمر إنما تدخل فى نطاق المسائل التى يتضمنها التصريح الذى وجهه إلى السفير الفرنسى فى برلين منذ سنتين، خلال عقد مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ ، والخاص بتعضيد ألمانيا لفرنسا وتشجيع سياستها فى كل المسائل التى ليس لألمانيا فيها مصالح تعارض مصالح فرنسا وعلى الأخص ما يتصل منها بحوض البحر المتوسط « الطريق الطبيعى لممتلكات فرنسا فى الجزائر » .

وهكذا كما وقف بسمرك إلى جانب فرنسا فيما يختص بتونس خلال عقد مؤتمر برلين ، وفيما يختص بالمغرب فى مؤتمر طنجة (١٨٧٩)، نراه يعضد سياسة فرنسا فى المغرب أثناء مؤتمر مدريد تعضيداً تاماً تأكيداً لحسن نواياه عملياً تجاه فرنسا . ويرسل بسمرك بتعليماته إلى الكونت سولمز، ممثل ألمانيا فى المؤتمر ليشارك زميله الفرنسى اتجاهه وآراءه وأصواته، ويأخذ سولمز على عاتقه مهمة تحقيق وعود ألمانيا الودية التى عرضتها على فرنسا منذ اليوم الأول للمؤتمر .

وتذهب ألمانيا مدى بعيداً فى تأييدها لفرنسا والوقوف إلى جانبها فى المؤتمر . وتتلمس الفرص لاقامة الدليل على صداقتها لها. فلا تكاد صحيفة جزائرية تتكلم عما تدعيه برلين من مطالب على سواحل المغرب، حتى يسرع الممثل الألمانى فى باريس ويعيد على أسماع فريسنيه ، وزير خارجية فرنسا، تصريحات بسمرك وموقف حكومته من السياسة الفرنسية فى حوض البحر المتوسط. ويؤكد أن برلين تعتبر تونس كامتداد طبيعى للجزائر وأن النفوذ فى شمال أفريقيا يجب أن يكون لفرنسا بلا نزاع . وحينما يقابل السفير الفرنسى فى برلين بسمرك نفسه، يؤكد الأخير أن ألمانيا ليست لها مصالح مباشرة فى المغرب ولذا فألمانيا تؤيد وجهات نظر فرنسا فى مؤتمر مدريد دائماً. ويقول السفير الفرنسى أنه وجد فى بسمرك شاهداً جديداً على اخلاصه لتصريحاته من قبل فى مؤتمر برلين، حينما وعد بسمرك بتأييد سياسة فرنسا فى اليونان ومصر وساحل أفريقيا على البحر المتوسط . .

وخلال المناقشات الحامية التى دارت حول مسائل فحص الحمايات الدبلوماسية والقنصلية فى المغرب تجدد برلين وعدها لفرنسا . وتسأل النمسا ألمانيا عما إذا كانت تستطيع الاعتماد على مساعدتها فى اثارة مسألة الحرية الدينية فى المغرب. فالنمسا قد وجدت فى مؤتمر كهذا، يجتمع فيه مندوبون

لمعظم الدول المسيحية، فرصة تنتهزها لمناقشة هذه المسألة، لاسيما بعد إيعاز البابا لها باثارة الموضوع فى المؤتمر. ولكن ألمانيا لا تستطيع إجابتها قبل استشارة فرنسا ومعرفة وجهة نظرها من هذه المسألة .

وينتهى المؤتمر بنتائج يعدها جورى، المندوب الفرنسى فى المؤتمر، نصراً لفرنسا . فمعاهدة سنة ١٨٦٣ مع مراكش قد صارت جزءاً مكملاً لمعاهدة مدريد الدولية. وحصلت فرنسا على حق تعيين قناصل فى المدن داخل البلاد فى أى وقت تشاء، وحق حرية التجار فى إتخاذ وكلاء لهم داخل البلاد كما فى المدن والموانى. كذلك احتفظت فرنسا بمن كانوا يتمتعون بحمايتها من قبل. ويعترف فريسينيه ، وزير الخارجية الفرنسى، بالدور المهم الذى لعبته ألمانيا لصالح فرنسا فى المؤتمر وبأن نجاحه إنما كان بفضل تأييد المانيا لفرنسا رغم اعتراضات مراكش التى كانت تؤيدها كل من انجلترا وأسبانيا .

وبنجاح المؤتمر، تبينت حكومة الجمهورية نية المانيا الواضحة ورغبتها المخلصة فى صداقتها. ولكن كان من العسير فى الواقع انشاء علاقات ودية تماماً بين فرنسا وألمانيا طالما بقيت مشكلة الالزاس واللورين قائمة. فألمانيا لم تفكر قط فى ارجاع الولايتين الألمانيتين الأصل إلى فرنسا. والامبراطور الألمانى يرفض حتى السماح بمناقشة مسائل الحدود الفرنسية الألمانية ولو كان ذلك ثمناً لتحالف فرنسى - ألمانى رغم شدة رغبته فى هذا التحالف عام ١٩٠٧ . وكان ولهلم الثانى يرى حينئذ أن سلامة فرنسا رهن باعترافها بالحالة الراهنة في أوروبا ولاسيما مسائل الحدود الألمانية ، بينما كان استرجاع هاتين الولايتين أمنية عزيزة على كل فرنسى .

لذلك ترحب فرنسا برغبة ألمانيا في صداقتها ولكن بحذر. وتقابل اندفاع بسمرك في تأييدها في مؤتمر مدريد بالشكر فى غير حماس. ففرنسا مازالت تطمع فى أن تنال موافقة ألمانيا وتعضيدها فى مسائل أخرى. وهى تعتبر الآثار السعيدة لوفاقها مع ألمانيا فى المسألة المغربية، كسابقة فى مسائل اليونان ورومانيا وتونس ومصر . ويبدو أن سياسة بسمرك هذه قد نجحت فى أن تجعل فرنسا تنسى الانتقام إلى حين ، حتى لم يعد أحد فى فرنسا يفكر فى شن حرب هجومية. وفى عام ١٨٨٦ يرسل الملحق العسكرى الألمانى إلى برلين قائلاً : أن الحكومة الفرنسية ، وكل فرنسى ، لا يتركون أى فرصة للافصاح عن تأكيداتهم لحبهم للسلام. والعسكريون أيضاً يشيرون إلى تلك الحقيقة. كذلك

تنظيم الجيش الفرنسي، ونظام حماية الحدود بواسطة الاستحكامات ، كل ذلك يظهر بوضوح أن فرنسا لا تريد شن حرب هجومية ، .

ويمكن القول أنه حتى تجديد الحلف الثلاثي عام ١٨٨٧ ، كانت ألمانيا تراعي مشاعر فرنسا ومصالحها فيما يختص بمراكش . كان الغريم الحقيقي لفرنسا هناك يتمثل في ايطاليا . فالدولتان كانتا تتطلعان إلى تونس وتتنافسان على امتلاكها. ولكن هذا التنافس حسم خلال عقد مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ بخذلان كل من ألمانيا وانجلترا لايطاليا ومنحهما تونس لفرنسا ، ثم باحتلال فرنسا لتونس عام ١٨٨١ . فكان على ريطاليا ألا تتعاون مع فرنسا قط في شئون شمال أفريقيا. كذلك كان الحال بالنسبة لموقف كل من إنجلترا وأسبانيا من فرنسا في المغرب حتى أوائل القرن العشرين . لذلك كثيراً ما كانت كل من أسبانيا وإنجلترا تؤيد اعتراضات المغرب في مؤتمر مدريد. وفي سياسته بالنسبة لشمال أفريقيا بشكل عام نستطيع القول بأن بسمرك كان موفقاً . فهذه المنطقة الحيوية والتي عدت مسرحاً للتنافس الاستعماري الأوروبي قد خدمت أهدافه السياسية تماماً رغم تضارب الآراء حول تلك الأهداف. فبسمرك نفسه يؤكد أنه بتوجيهه أنظار الدول إلى خارج أوروبا إنما يخدم السلام. وهو يدون في مذكرة له عام ١٨٧٧ تحبيذه لاتفاق تصل إليه روسيا بشأن سيطرتها على المضايق وآخر تصل إليه إنجلترا تسيطر به على مصر. فاتمام ذلك يراه بسمرك خدمة جليلة للسلام في أوروبا. بينما يميل الإنجليز إلى الاعتقاد بأن بسمرك كان يود إرضاء انجلترا من ناحية وإفساد العلاقات الانجليزية الفرنسية من ناحية أخرى. ويرى Fisher أن بسمرك قد شجع الفرنسيين على امتلاك تونس حتى يتشاجروا مع الايطاليين وأنه شجع الانجليز على أخذ مصر حتى يتشاجروا مع الفرنسيين . وعلى أي حال فمن المعروف أن بسمرك كانت تفزعه فكرة قيام حرب أوروبية تتورط فيها ألمانيا وقد تفقد بسببها ما كسبته حديثاً بالدم والحديد، لاسيما وأنها كانت لاتزال حديثة العهد بالوحدة .

وبسمرك لم يكتف بتأييد فرنسا في المغرب تأييداً مطلقاً ، بل كان أيضاً يسدي إليها النصح أحياناً ويوجهها إلى ما ينبغي أن تفعله هناك. فهو ينصحها في عام ١٨٨٤ بالعمل مع أسبانيا في المغرب تجنباً لما عساه يحدث من مشاكل. ويظهر استعداده لأن يسخر موظفيه في مدريد لهذا الغرض. ومع ذلك فبسمرك لم يعرض تقسيم المغرب حينئذ بين أسبانيا وفرنسا. ولكنه كان يرى

الامبراطورية المغربية فى حالة من عدم الاستقرار وأن هزة مفاجئة فيها كفيلة بانهيارها. وإذا تدخلت فرنسا حينئذ فسوف تجد نفسها تواجه منافسة أسبانيا وعداءها . فمن الضرورى إذن - فى رأى بسمرك - أن تتفق كل من فرنسا وأسبانيا من الآن على مناطق العمل والنفوذ بحالة لا تسمح بالاصطدام .

ولكن كل ذلك لم يكن يعنى بحال أن الألمان لم يكونوا يهتمون مطلقاً فى هذه الفترة بذلك الجزء الحيوى من أفريقيا . فقد قام جماعة من المستكشفين الألمان بخطوة كبيرة نحو دراسة مراكش، مثل Gerhardt Rohlfs (١٨٦٢) Oscar Lenz (١٨٨٠)، مما أدى إلى اطلاع الألمان على حالة البلاد الحقيقية . وقد قدم هؤلاء المستكشفون تقارير سرية للامبراطور والمستشار . وبهذا - كما يقول الفرنسيون - أخذت فكرة التدخل السلمى فى المغرب مكانها فى ألمانيا .

كذلك سبق أن وجهت الحكومة الألمانية بعض الاهتمام بشمال أفريقيا بصفة عامة، وذلك بين سنتى ١٨٧٠ ، ١٨٧٢ . فقد حاولت ألمانيا حينئذ الاتصال بالجماعات الصوفية فى شمال أفريقيا. ولم يكن ذلك الاهتمام مبنياً على فكرة طمع ألمانيا فى امتلاك تلك البلاد، وإنما قصد به إثارة المتاعب لفرنسا فى تلك المنطقة وصرف أنظارها عن أوروبا .

وهذه الجهود التى بذلها الألمان فى المغرب وشمال أفريقيا، سوف تجنى ألمانيا ثمارها فيما بعد ، حينما تتطلع إلى المغرب كمنطقة لاستعمار جديد ومجال لامتصاص نشاط أبنائها بقصد رفعة شأن بلادهم فى الخارج . يقول أحد الكتاب الفرنسيين - وفى ذلك كثير من الصحة - إن الرابح الحقيقى من مؤتمر مدريد هو ألمانيا ذاتها التى كانت تريد أن يكون لها فى المغرب مواطنون يمثلون نفوذها . فهى وإن اشتركت فى ذلك المتمر وقد أبدت عدم اهتمامها الكلى بالمغرب واكتفت بتأييد فرنسا فى وجهات نظرها باستمرار، إلا أن أرباح فرنسا فى المؤتمر تعد فى نفس الوقت مكاسب لألمانيا متى صارت لها مصالح فى المغرب. وهكذا نجد أن ألمانيا قد أفادت من المؤتمر فائدة لم تعرف قيمتها إلا فيما بعد ، وذلك تحت ستار من عدم الاهتمام .

الحماية الفرنسية على المغرب:

بعد أن استولت فرنسا على الجزائر فى ١٨٣٠ وبسطت حمايتها على تونس فى ١٨٨١ بدأت تهتم بالمغرب ، وبصفة خاصة بعد أن قدم سلطان المغرب

المساعدة للأمير عبد القادر الجزائرى فى كفاحه ضد المستعمرين الفرنسيين مما أدى إلى نشوب معركة إسلى فى سنة ١٨٤٤ بين فرنسا والمغرب والتى إنتهت بانتصار فرنسا وعقد اتفاقية طنجة فى نفس السنة كما سبق القول .

ولم يقف أمام تحقيق الأطماع الفرنسية فى المغرب سوى معارضة الدول الإستعمارية الأخرى صاحبة المصالح والأطماع فى هذه المناطق وهى إنجلترا وإيطاليا وأسبانيا وألمانيا . ولذا إتجهت فرنسا لعقد سلسلة من الاتفاقيات الدولية مع هذه الدول قبل أن تتخذ خطوة حاسمة لتحقيق أهدافها التوسعية فى هذه البلاد . فعقدت فى ١٩٠٢ اتفاقاً مع إيطاليا تركت الأخيرة لفرنسا اليد المطلقة فى مراكش فى نظير ترك فرنسا لإيطاليا حرية التصرف فى ليبيا. وفى ١٩٠٤ وقعت إنجلترا وفرنسا الاتفاق الودى، واتفقت فيه الدولتان على أن تترك إنجلترا يد فرنسا حرة فى المغرب فى مقابل ترك فرنسا يد إنجلترا حرة فى صر فلا تطالبها بتحديد موعد لإنهاء احتلالها لمصر. ولم تبق من عقبة فى وجه فرنسا لتحقيق أطماعها فى مراكش سوى ألمانيا التى أثارها اتفاق إنجلترا وفرنسا وتجاهلها لمصالحها فى مراكش. وتعبيراً عن موقفها من النفوذ الفرنسى فى مراكش قام الامبراطور ولهلم الثانى بزيارة لطنجة فى مارس ١٩٠٥ وأعلن فى خطاب ألقاه هناك بأن ألمانيا لا تسمح لأى دولة أجنبية بأن تمس سلطة الحاكم الشرعى للمغرب ، ثم دعت ألمانيا إلى عقد مؤتمر دولى فى مدينة الجزيرة الأسبانية للنظر فى شئون مراكش فى ١٩٠٦ ، وجاءت قرارات المؤتمر مدعمة للنفوذين الفرنسى والأسبانى فى المغرب بعد أن نصت على قيام الأسبان والفرنسيين بالاشراف على قوات البوليس المراكشى. وفى ١٩١١ أرسلت الحكومة الألمانية طراداً إلى أغادير على المحيط الأطلنطى تلميحاً إلى إمكانية استخدام القوة العسكرية .

جرت مفاوضات بين فرنسا وألمانيا فى عام ١٩١١ وتنازلت فرنسا لألمانيا عن قطعة أرض جرداء تقع فى شمال الكنغو الفرنسى فى مقابل أن تطلق ألمانيا يد فرنسا فى المغرب فلا تعرقل قيام حماية فرنسية فى مراكش ولا تعارض فى ممارسة فرنسا لشئون مراكش الخارجية وهكذا استطاعت فرنسا أن تتخطى العقبات التى تعترض اعلان الحماية على مراكش وسارت فى طريق فرض معاهدة حماية على السلطان عبد الحفيظ بأن أرسلت بعثة خاصة برئاسة رينيو إلى فاس فى ؟؟ مارس ١٩١٢ ، وقد استخدم رينيو سياسة الوعد والوعيد

حتى نجح فى فرض المعاهدة فى ٣٠ مارس ١٩١٢ . كانت نصوص معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب تشبه معاهدة الحماية على تونس من حيث، موافقة السلطان على قيام فرنسا باحتلال أى جزء من البلاد تراه ضروريا للمحافظة على النظام ، وأن تقوم بأعمال البوليس فى البر وفى المياه المغربية ، وأن تساعد السلطان وخلفائه ضد أى خطر يهدد شخصه أو عرشه أو بلاده، وأن يمثل فرنسا لدى السلطان مقيم عام يتمتع بكل سلطات الجمهورية فى المغرب ، وأن يكون وسيطاً بين السلطان وممثل الدول الأجنبية ، وأن يوافق على نشر كل المراسيم الصادرة عن السلطان ، وأن تتفق الدولتان على وضع تنظيم مالى جديد يحترم حقوق أصحاب الديون فى المغرب ، وأن يتعهد السلطان بالامتناع عن عقد أى فرض عام أو خاص بدون موافقة فرنسا .

وبعد فرض معاهدة هذه الحماية واجهت فرنسا مشكلة أخرى مع أسبانيا التى كانت تسيطر على المنطقة الشمالية من المغرب وخشيت من أن يكون لفرنسا حقوقًا فى هذا الجزء فجرت مفاوضات بين الدولتين فى ١٩١٢ توصل فيها، وبناء على هذا النظام لم يتبق فى الإدارة سوى عدد محدود من الوزراء المغاربة وهم الصدر الأعظم ووزير العدل ووزير الأوقاف . ولم تشجع الإدارة الفرنسية فى الفترة الأولى من الحماية الهجرة الأوروبية والاستيطان الزراعى وبرغم ذلك دخل البلاد نحو ألف مستوطن زراعى وقدرت الأراضى التى امتلكوها بـ ٤٠٠ ألف هكتار . وبالتدريج تغلب الموظفون الفرنسيون على شئون الإدارة وطبعوها بالطابع الفرنسى .

السياسة البربرية :

وهى السياسة التى اتبعتها فرنسا فى المغرب بهدف عزل البربر عن المجتمع المراكشى ، وقامت هذه السياسة على فكرة خاطئة وهى أن البربر لم يعتنقوا الإسلام إلا ظاهرياً، وبالتالى فإن العرف الخاص بهم يعتبر قانونهم المدنى ويمكن تطبيقه بواسطة محاكم خاصة. وفى سبتمبر ١٩١٤ أصدرت الاقامة الفرنسية ظهيراً (مرسومًا) يخرج البربر من دائرة القضاء الشرعى فى الأمور المدنية ويجعل مجلس الجماعة أو القبيلة مختصاً بنظر تلك الشئون . وكان الهدف من هذا المرسوم التمهيد لإدماج البربر فى البيئة الفرنسية ولذلك ركز المبشرون الفرنسيون نشاطهم فى بلاد البربر حتى صار لهم ١٣٨ مركزاً فى ١٩٣٢ . الطرفان إلى تقسيم مناطق النفوذ فيحتفظ السلطان بحق السيادة على

المنطقة الشمالية بواسطة خليفة يقيم في تطوان. كما ميزت الاتفاقية بين قسمين في منطقة النفوذ الأسبانية ، يشمل القسم الأول جيبي سبته ومليله الواقعتين تحت الاحتلال الأسباني منذ عدة قرون، ويسمل القسم الثاني منطقة إنفي في الجنوب التي تدعي فيها أسبانيا حقوقاً تاريخية ، وتم تعيين حدود تلك المنطقة بوضوح. وهكذا فصلت الاتفاقية الأسبانية - الفرنسية بين المنطقتين الفرنسية والأسبانية فصلاً تاماً من حيث الضرائب والأمور المالية . وتقرر أيضاً جعل طنجة منطقة محايدة وتخضع لإدارة دولية في القضاء وقوات حفظ الأمن والاقتصاد، وجعل ميناء طنجة ميناءاً حراً .

المغرب في ظل الحماية الفرنسية :

قسمت ادارة مراكش في ظل الحماية الفرنسية إلى ثلاثة أجهزة هي :

- إدارة المخزن التي احتفظت بطابعها القديم .

- الإدارة الشريفية الجديدة ويقوم بها مثقفون مراكشيون لإدارة الشئون الفنية الخاصة بالوطنيين .

- الاقامة العامة وتهيمن على سياسة البلاد العليا من شئون الدفاع والمالية والأمن العام وجميع السلطات الإدارية والتشريعية الخاصة بالجالية الأوروبية .

وقد لوحظ أن بعض المبشرين تم تعيينهم قضاة في محاكم البربر مما أكد الأهداف الفرنسية وهي تنصير البربر، ومن ثم اصطدم الظهير بمعارضة شديدة من قبائل البربر واستنكاراً عنيفاً في العالم الإسلامي. وكان من المفروض أن يطبق الظهير على نحو مليون ونصف من أهل مراكش ولكن عدداً من القبائل البربرية أرسلت مندوبيها إلى فاس لتعلن أمام علماء القرويين أنها ترغب في البقاء تابعة للقضاء الشرعي .

الحركة الوطنية المغربية :

بدأت المقاومة المغربية منذ الأيام الأولى لفرض معاهدة الحماية في ابريل ١٩١٢، ولم يتم اخضاع بلاد المغرب إلا بعد مضي أكثر من ٢٠ عاما، وقد ساعد على نجاح المقاومة طبيعة البلاد الجبلية ووعورة مسالكها وأوضاع السكان الاجتماعية . وتعتبر ثورة فاس في ابريل ١٩١٢ أول مظهر للمقاومة المغربية واشتعلت هذه الثورة بين صفوف الجند عندما أرادت السلطات الفرنسية تخفيض مرتباتهم إلى الثلث واخضاعهم لقيادة الجديدة .

وقد انتشرت روح الثورة فى المناطق المحيطة بفاس برغم النجاح السريع الذى أحرزه الفرنسيون فى قمعها وإعدام عدد من الثوار. وقد نبهت هذه الثورة الحكومة الفرنسية إلى ضرورة تعيين أحد العسكريين كمقيم عام فى هذه البلاد شديدة المراس .

وفى بداية عهد الحماية أيضاً تركزت المقاومة فى منطقتين فى جبال الأطلس الوسيط وفى الجنوب حيث حمل هبة الله بن ماء العينين دعوة أبيه فى الجهاد والتف حوله أهل السوس وتمكن فى أغسطس ١٩١٢ من دخول مدينة مراكش عاصمة الجنوب ، حيث اعترف له الأعيان برئاسته . ولكن استطاعت القوات الفرنسية ارسال قوة كبيرة للاستيلاء على مراكش واحتلال موانئ الجنوب مثل أغادير، فاضطر هبة الله إلى الانسحاب إلى موريتانيا . وكانت جبال الأطلس الوسيط أشد صموداً فى المقاومة وساعدها على ذلك قسوة مناخها والذى يتمثل فى غزارة الأمطار وتكون الثلوج بصفة مستديمة، بالاضافة إلى وجود قبائل بربرية مشهورة فى تاريخ المغرب بتمسكها باستقلالها مثل بنى صنهاجة وزنابة وزاير، ولذلك ظلت هذه المنطقة ممتنعة على السلطات الفرنسية حتى عام ١٩٣٣ .

وفى خلال الحرب العالمية الأولى لم يستطع زعماء المقاومة المغربية استغلال الفرصة بعد سحب جزء كبير من القوات الفرنسية من البلاد، كما لم يستطيعوا الإستفادة من المساعدات الألمانية العسكرية . ولا شك أن عدم التنسيق بين حركات المقاومة المختلفة وسيطرة النزعة القبلية عليها كان من أهم عوامل ضعفها ، ومن ثم كانت هذه الحركات تختلف عن حركة المقاومة الكبرى التى تزعمها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابى من ١٩٢١ إلى ١٩٢٦ فى منطقة النفوذ الأسبانية .

الكفاح ضد الأسبان :

تشمل منطقة النفوذ الأسبانية فى الشمال منطقة الريف التى تشكل السلاسل الجبلية قسماً كبيراً منها وهى أشد ارتفاعاً من الأطلس الكبير. وكان الريف ليس لها أى صلة بالمعنى الشائع فى المشرق العربى ، والذى يدل على الأماكن الزراعية ، ويبدو أنها مستمدة من المعنى المغربى الشائع وهو طرف الشئ أو نطاقه الخارجى، ولما كانت هذه المنطقة الجبلية هى النطاق الخارجى الذى يقع فى مواجهة دول أوروبا فقد بدأت كلمة الريف تخصص للدلالة على هذا الاقليم منذ القرن السادس عشر .

والقبائل التى تسكن الريف تنتمى إلى أصل بربرى ويقدر عددهم بنحو ٨٠٠ ألف نسمة منهم نحو ٢٥٠ ألف من القبائل البربرية ومنها قبيلة ورياغل التى ينتمى إليها الأمير عبد الكريم الخطابى . وعندما شرع الأسبان فى التوسع فى اقليم الريف من المراكز القديمة التابعة لهم وهى سبتة ومليلة اتجهوا إلى معظم الموانئ الساحلية المحيطة بمنطقة نفوذهم ومن أهمها ميناء العرائش والقصر على ساحل الأطلس وتطوان التى اعتزموا جعلها عاصمة للمنطقة الأسبانية ، غير أنهم اصطدموا بزعيم مغربى هو أحمد بن محمد الرسولى الذى حمل لواء المقاومة منذ عام ١٩١١ حتى ظهور الأمير الخطابى فى ١٩٢١ .

كان الرسولى من الزعماء الذين اتصلوا بالألمان أثناء الحرب العالمية الأولى وتلقى منهم المعونة، وكان على أسبانيا أن ترضى فرنسا الدولة المنتصرة بعد الحرب فضيقت على الرسولى فى منطقة الجبالة واحتلت إحدى مراكزها وهى شفشاون فى ١٩٢٠ . ولكن لم يعن هذا القضاء على الرسولى الذى اتخذ له مركزاً آخر وراح يكبد قوافل التموين الأسبانية أفدح الخسائر حتى دخل الأمير عبد الكريم إلى الجبالة وطرد الأسبان منها وسقط الرسولى أسيراً فى أوائل ١٩٢٥ ولم يلبث أن توفى فى سجنه بعد عدة شهور .

الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابى :

تلقى دراسته الأولى بجامعة القرويين، الجامعة الإسلامية العريقة فى المغرب ثم اتصل بالأسبان فى شمال مراكش واطلع عن طريقهم على بعض نواحى الثقافة الغربية ، كما أرسل أحد أبنائه إلى مدريد لدراسة التعدين، وانخرط ابنه الأكبر محمد فى سلك الإدارة الأسبانية بمليله. وفى بعض الفترات عهدت إليه الادارة الأسبانية بترجمة إحدى الصحف الأسبانية إلى العربية إلى أن دب الخلاف بين الطرفين فى ١٩٢١ فظهر محمد بن عبد الكريم كزعيم سياسى وقائد حربى .

وعندما توفى عبد الكريم الخطابى خلفه ابنه محمد فى زعامة قبيلة ورياغل فى ١٩٢٠ ، وكان قد اصطدم بالإدارة الأسبانية فى مليله حتى انتهى به الأمر إلى السجن ولكنه استطاع الفرار وخرج مصمماً على الانتقام . وقد هاجم محمد الخطابى المراكز الأسبانية الاستراتيجية التى أنشأها الأسبان داخل بلاد الريف وسقطت فى يده ، ثم التحم مع القوات الأسبانية فى معركة الأنوال حيث أباد الحملة الأسبانية بأسرها بما فيها قائدها سلفستر نفسه ، ومنذ ذلك الوقت

ذاعت شهرة الأمير وسلمت له قبائل الريف الأخرى بالزعامة. وبعد معركة الأنوال هبت قبائل الريف لمحاصرة المراكز الأسبانية المبعثرة فى المنطقة، وعلى مدى خمسة أيام كانت بلاد الريف قد تطهرت من الأسبان ووقع عدد كبير منهم فى الأسر مما اضطر حكومة مدريد إلى دفع مبالغ مالية ضخمة كفدية لهم. وهكذا صار وجود الأسبان قاصراً على مدينة تطوان والدوانى وبعض الحصون فى الجبالة، ويرجع هذا الانتصار بالدرجة الأولى إلى زعيم المقاومة الذى اتجه إلى تأسيس إدارة منظمة والاستفادة من أحدث وسائل الحرب فى مقاتلة العدو، وحاول أن يعطى لدولته صفة وطنية عامة حتى اشتهرت عند الكتاب المغاربة باسم جمهورية الريف .

وقد أعلن الخطابى عن أهداف حكومته وهى : عدم الاعتراف بالحماية الفرنسية ، وجلاء الأسبان عن جميع ما احتلوه فيماعدا سبته ومليله، وإقامة علاقات طيبة مع جميع الدول، والاستفادة من الفنيين الأوروبيين فى بناء الدولة واستغلال ثروتها. وفى المجال العسكرى عجز الأسبان عن النيل من دولة الريف الناشئة وانسحبوا من شفشاون فى نوفمبر ١٩٢٤ أمام ضغوط قوات الأمير الخطابى، وهنا قررت الحكومة الفرنسية التدخل إلى جانب الأسبان ضد دولة الريف وأن كان هذه الدولة تقع خارج منطقة نفوذهم . ولم يخف الأمير الخطابى خشيته من الاصطدام بفرنسا ادراكاً منه بعجزه عن مواجهة دولتين كبيرتين فى قت واحد كما صرح فى ١٩٢٥ . ولكن هذا الموقف لم يمنعه من اتخاذ جميع الاحتياطات الحربية اللازمة للدفاع عن بلاده ، فأقام خطوطاً للبرق والتليفون بين حدوده الجنوبية المتاخمة للفرنسيين وبين مقره فى أغادير، كما عزز قواته على تلك الحدود فأصبح الجو مهيأ لوقوع الاشتباك عند أول مناسبة .

وفى ١٣ ابريل ١٩٢٥ أمد الفرنسيون زعماء القبائل بالمال والأسلحة لإثارة الاضطرابات فى دولة الريف مما أدى إلى مهاجمة الريفيين لإحدى الزوايا الدرقاوية قرب الحدود ونشب القتال بين الريفيين وأنصار الفرنسيين، وفوجئ الفرنسيون بحسن تنظيم عدوهم الجديد الذى اختلف عما صادفوه من حركات المقاومة فى شمال أفريقيا . تكبد الفرنسيون خسائر فادحة فى الاصطدامات الأولى وخاصة فى الأرواح برغم أنهم لم يعترفوا رسمياً إلا ببضعة آلاف من الجرحى والقتلى ، وإنما كشف أمر هذه الخسائر فيما بعد عندما سقطت دولة الريف وأخذ الأسبان يجردون القبائل من السلاح فوجدوا لديها كميات هائلة من

الأسلحة الفرنسية. والحق أن صمود دولة الريف الصغيرة سنة كاملة (مايو ١٩٢٥ - مايو ١٩٢٦) أمام دولتين أوربيتين يعتبر حالة نادرة في تاريخ الحروب الاستعمارية لا في شمال أفريقيا وحدها، بل في قارتي أفريقيا وأسيا عموماً. ويكفي أن نذكر أن الريفيين قادوا هذه الحرب في وجه ثلاثة من المارشالات الأكفاء وهم ليوتي وبيتان وبريمو دي ريفيرا، بالإضافة إلى ٤٠ جنرالاً والقوات الأساسية للدولتين الأوروبيتين. بل لقد استقدمت هاتان الدولتان بعض المرتزقة من الطيارين الأمريكيين حتى تستخدم أحدث وسائل قاذفات القنابل في الحرب ضد الدولة المغربية الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك قامت الإدارة الفرنسية باغراء السلطان على إعلان أمير الريف أحد العصاة الخارجين على السلطة الشرعية، ثم عقدت مؤتمراً خاصاً في مدريد في يونيو ١٩٢٥ لتنسيق العمليات الحربية بين القيادتين ومكافحة تجارة الأسلحة بين دولة الريف وأوروبا، وذلك عن طريق الدوريات المنظمة على طول سواحل مراكش الشمالية، والسماح لجيوش الدولتين بتتبع قوات الأعداء في منطقة نفوذ الدولة الأخرى، وتعهد الطرفين بعدم القيام بعمل دبلوماسي أو توقيع صلح منفرد مع العدو دون الاتفاق مع الطرف الآخر.

وفي أعقب هذه الاجراءات استعدت فرنسا وأسبانيا لشن هجوم كبير ضد الأمير الخطابي، وهي تظهر الدولتان استعدادهما للتسليم باستقلال الريف تفادياً للمعارضة الدولية لحرب الريف اصدرتا بلاغاً رسمياً في ١٢ أغسطس ١٩٢٥ تعلنا فيه إمكانية استقلال الريف اداريًا على أن يعترف الخطابي للسلطان بالسيادة العليا الممثلة في شخص خليفة تطوان.

وقد فطن الأمير لهذه المناورة السياسية وأعلن في ٢٨ أغسطس أن المقترحات الفرنسية الأسبانية لم تبلغ له رسمياً وبالتالي فهو لا يستطيع إعطاء جواب عنها، ومما يؤكد رغبة في تجنب الحرب والسعي إلى إيجاد مخرج للمشكلة الريفية هو توجيه رسالته إلى الحكومة البريطانية راجياً منها أن تتوسط في النزاع بينه وبين أعدائه - غير أن هذه الجهود باءت بالفشل وبدأ مجرى القتال يسير بسرعة لصالح الغزاة، واستولت قواتهما على أغادير عاصمة الأمير في شتاء ١٩٢٦ فطلب الخطابي الهدنة، وتظاهرت الدولتان بالرغبة في التفاوض ولكن على أساس شروط قاسية وهي: الاعتراف بسيادة السلطان وقبول مبدأ الحماية ومغادرة الأمير الخطابي للبلاد وتجريد قبائل الريف من السلاح.

ولما رفض الخطابي هذه الشروط وبصفة خاصة تجريد القبائل من السلاح استؤنف القتال مرة أخرى في مايو ١٩٢٦ في معركة الأنوال ، ولم تمض بضعة أيام حتى سلم الأمير نفسه للفرنسيين ولم يتجه إلى الأسبان لأنهم أصروا على اعتباره عاصياً يستحق الاعدام ، بينما اعتبره الفرنسيون أسير حرب واكتفوا بنفيه إلى مستعمرة من مستعمراتهم النائية في المحيط الهندي وهي جزيرة ريوينون وظل بها حتى ١٩٤٧ ثم سمح له بالإقامة في فرنسا وعند وصول الباخرة التي نقلته إلى بورسعيد التجأ إلى السلطات المصرية التي رحبت باقامته في القاهرة ، حيث ساهم بنصيب وافر في توجيه لجنة المغرب العربي ، وتميز من بين زعماء المغرب المعاصرين بأنه لا يؤمن إلا بالقتال المسلح كوسيلة لحل مشاكل المغرب حلاً جذرياً .

الحركة الوطنية المغربية

كتلة العمل المراكشي :

بدأ الشباب حركتهم السياسية في مراكش على هيئة جميعات خاصة ذات أهداف تعليمية واجتماعية ، وخاصة صغار الشباب الذين تخرجوا في المدارس الفرنسية ، ومن أوائل هذه الجمعيات في الرباط جمعية « أنصار الحق » برئاسة أحمد بلا فريج الذي جمع إلى جانب دراسته الفرنسية الأولى ثقافة عربية تلقاها في جامعة القاهرة . وفي فاس نشأت جمعيات دينية لمواجهة الطرق الصوفية وعقائدها ثم تحولت إلى الاهتمام بالشئون السياسية. ومن أبرز شباب القرويين كان علال الفاسي الذي روج للدعوة السلفية في فاس، وعندما تقارب شباب فاس مع شباب الرباط تكونت كتلة العمل المراكشي التي ستظهر كحركة سياسية واسعة النطاق بعد صدور الظهير البربري. وقد استطاعت الكتلة اصدار أول مجلة باسم مجلة العمل المراكشي في ١٩٣٢ في باريس والمغرب في آن واحد باللغة الفرنسية .

لم تكن الكتلة حتى ذلك الوقت حزباً سياسياً بالمعنى التنظيمي المعروف، وإنما هي تجمع للشباب المستنير على اختلاف ثقافاته. وفي ١٩٣٤ نزلت الكتلة إلى ميدان العمل الجماهير وذلك بمناسبة زيارة السلطان محمد بن يوسف لفاس وتدخل الإقامة العامة الفرنسية لمنعه من الصلاة في جامع القرويين أحد معاقل الكتلة. وكان برنامج الكتلة الذي نشر في نفس السنة يدل على مطالبتهم بالإصلاح في نطاق الحماية الفرنسية، فطالبوا بفتح باب الوظائف أمام

المستنيرين من المراكشيين حتى يتدربوا على شئون الحكم ، وبتعيين الشباب المؤهل فى السلك القضائى ، وبتأسيس مجالس بلدية، على أن تكون هذه المطالب مرحلة أولى نحو الحكم النيابى . وفى مجال الاقتصاد انتقدت الكتلة سياسة فرنسا الاحتكارية وطالبت باحترام مبدأ الباب المفتوح، وفى ميدان التعليم اقترحت الكتلة توحيد التعليم فى جميع أنحاء البلاد والاهتمام بالتعليم المهنى وإرسال البعثات لى فرنسا ودول الشرق العربى. ونظراً لاعتدال هذه المطالب فقد قبلت الاقامة العامة مبدأ مناقشتها ، ولكن أمام معارضة المستوطنين الفرنسيين على التفاوض مع الوطنين توقفت جميع الجهود المبذولة وأعلن حل الكتلة .

وفى مارس ١٩٣٧ أعاد الفاسى ورفاقه تكوين منظمتهم تحت اسم جديد وهو « الحزب الوطنى » وأصدر جريدتان هما : الأطلس العربية والعمل الشعبى بالفرنسية، واستطاع الحزب بعد جهود متواصلة أن يظفر باعتراف رسمى وأن ينشر مبادئه التى أوضحت بجلاء نزعة أصحابه الدينية ، فقد أعلنوا أن المغرب بلاد متمسكة بالإسلام وأن الاصلاحات فى جميع الميادين بما فى ذلك النظام النيابى والانتخابى لابد وأن يستمد من الشريعة الاسلامية ، ولكن لم تطل حياة الحزب الوطنى فقد صدر الأمر بحله فى أكتوبر ١٩٣٧ ونفى الفاسي إلى الجابون فى أفريقيا الاستوائية وظل بها تسع سنوات حتى ١٩٤٦ .

الحرب ومولد حزب الاستقلال :

أيدت مراكش الرسمية ممثلة فى شخص السلطان فرنسا فى الحرب العالمية الثانية وقدمت لها كل مساعدة، ولما اضطت فرسا إلى التسليم فى يونيو ١٩٤٠ أبدى السلطان تأثره الشديد، ولكن سياسة حكومة فيش نحو المستعمرات أفقدت السلطان الثقة بفرنسا. وعندما انعقد مؤتمر الدار البيضاء بين تشرشل وروزفلت فى يناير ١٩٤٣ انتهز الرئيس الأمريكى الفرصة وقابل السلطان بدون وساطة المقيم العام ، كما تقضى معاهدة الحماية، واعتبر الفرنسيون ذلك دليلاً على أن السياسة الأمريكية ستؤيد فيما بعد مطالب مراكش الوطنية. ويعزو الكتاب الفرنسيون تحول السلطان إلى مشاركة الزعماء الوطنين فى مطالبهم فى المرحلة التالية إلي تلك المقابلة التى أشعرته بأنه شخصية دولية ذات شأن، ومن الثابت تاريخياً أن السلطان لم يساهم بشكل إيجابى فى الحركة الوطنية إلا بعد سنة ١٩٤٣ . وفى يناير ١٩٤٤ بينما كان زعماء البلاد فى المنفى، أعاد الوطنيون تشكيل حزب جديد باسم حزب الاستقلال وضم المدرسين فى مدن مراكش

المختلفة وكبار الموظفين وأساتذة القرويين والطلبة الذين كان الحزب الوطنى قد أوفدهم للدراسة فى القاهرة .

وكانت المطالب التى أعلنها الحزب فى يناير ١٩٤٤ هى :

- المطالبة باستقلال المغرب ووحدة أراضيه والسعي لانضمامه لهيئة الأمم المتحدة .
- توثيق الروابط مع دول العالم عامة والدول العربية والإسلامية خاصة .
- يعلن الحزب ولاءه للأسرة الحاكمة ، وينادى فى نفس الوقت بتطبيق الملكية الدستورية ومنح الحريات الديمقراطية لجميع أفراد الشعب، ومنذ ذلك الوقت استبدل الحزب لقب السلطان بالملك وأطلق عليه الملك محمد الخامس وعندما رفعت هذه المطالب إلى السلطان ألف لجنة لدراستها وتعاطف منذ البداية مع الحزب ومبادئه وظل محافظًا على هذا العطف حتى حصلت مراكش على استقلالها، فاختار معظم وزرائه من بين حزب الاستقلال . أما عن رد فعل الإقامة الفرنسي لموقف السلطان فكان عنيفًا ولجأت إلى تهديده واعتقال زعماء الحزب والسكان المدنيين فى فاس حتى وصل عدد المعتقلين إلى خمسة آلاف شخص .

دور محمد الخامس :

لم يصل تأييد محمد الخامس للحركة الوطنية إلى حد الاصطدام بالاقامة العامة ، وكانت خطة حزب الاستقلال هى عدم توريط الملك فى المصادمات وترك الباب مفتوحًا للتفاهم بينه وبين فرنسا إذا أرادت يومًا تغيير سياستها . ولكن قام محمد الخامس فى ابريل ١٩٤٧ بزيارة طنجة وألقى خطاباً أشاد فيه بدور فرنسا الحضارى فى مراكش والتأكيد على هوية مراكش العربية ، ثم توجه فى رحلة إلى باريس فى ١٩٥٠ وقدم مذكرة تتضمن فكرة تغيير الحماية، فأحيكت مؤامرة لخلعه فى ١٩٥١ من جانب الاقامة العامة لتأييده للحركة الوطنية وانتشرت المظاهرات فى البلاد ورفعت مسألة مراكش إلى هيئة الأمم المتحدة واستمرت فرنسا فى سياسة العنف ضد الوطنيين فى ١٩٥٢ حينما قامت المظاهرات العمالية احتجاجاً على اغتيال الزعيم النقابى التونسى فرحات حشاد فى نفس السنة . وتجددت مسألة الرغبة فى خلع السلطان فى أغسطس ١٩٥٣ وبالفعل أعلن المقيم العام الفرنسى خلعه وحملته طائرة إلى كورسيكا قبل أن ينقل إلى منفاه فى جزيرة مدغشقر .

لم تكن مشكلة ملء العرش المراكشى صعبة، فإن محمد بن عرفة عم السلطان المخلوع ، وهو فى العقد السابع من عمره وأمى، قد أعد لهذا الغرض منذ عام ١٩٥١ . غير أن خلع السلطان أوجد شهيداً من طراز عال وساعد على بعث نشاط الحركة الوطنية ولكن فى صورة الكفاح المسلح هذه المرة، فمنذ أوائل ١٩٥٤ أخذت حوادث الاغتيال الفردى تتكرر ، وانصبت الاغتيالات على المراكشين الذين يتعاونون مع الفرنسيين سياسياً واقتصادياً . وقد أدى هذا الأسلوب إلى تنفيذ خطة مقاطعة البضائع الفرنسية وهذه أثرت تأثيراً كبيراً على مصالح الفرنسيين ، فمثلاً هبط استهلاك الدخان بنسبة ٧٨٪ لأن الوطنين انذروا التجار الذين يشترونه بالقتل. أما بالنسبة للمستوطنين فقد اتجه رجال المقاومة إلى احراق المزارع التى يملكونها ، وأصبح من العسير على الملاك الأوروبيين المبيت فى مزارعهم وصاحب ذلك حركة العودة بين الأوروبيين إلى فنسا . وفى احتفالات ١٤ يوليو ١٩٥٥ ألقيت قنبلة على حشد من الأوروبيين فى الدار البيضاء وقتلت عدداً كبيراً منهم ، فلجأت الشرطة الفرنسية إلى أعمال الانتقام من المدنيين وفتكت بعدد كبير منهم .

وإزاء هذه الأحداث وجدت الإقامة العامة أن الحل الوحيد لمشاكل مراكش هو عودة السلطان من المنفى وخلع محمد بن عرفة، ولكن الوزراء اليمينيين فى الحكومة الفرنسية هددوا بالاستقالة إذا نفذت هذه السياسة. ومن جانب الوطنين تقرر توسيع نطاق الكفاح المسلح وشجع على ذلك انضمام القبائل البربرية إلى حركة المقاومة وحدثت حركة زحف شعبى على عدد من المدن الصغيرة فى الذكرى الثانية لخلع ابن يوسف ، وعجزت القوات الفرنسية عن حماية هذه المدن ، وكانت الجاليات الأوروبية في هذه المدن هي الهدف الرئيسى لهجوم القبائل فوقعت خسائر فادحة فى الأرواح ، ولوحظ أن النساء اشتركن للمرة الأولى فى الثورة المراكشية ، ما ساعد على إلهاب حماس الجماهير . ويبدو أن القادة المراكشيين نسقوا خططهم مع الثوار الجزائريين ، لأن الجزائر شهدت فى نفس اليوم هجمات واسعة النطاق على الجاليات الأوروبية مما كان له وقع شديد على الرأى العام الفرنسى .

دخلت الحكومة الفرنسية فى معارضات مع الزعماء المراكسيين وتم الاتفاق على حل وسط ، وهو إبعاد ابن عرفه عن العرش وتأليف مجلس وصاية يمثل جميع الميول فى مراكش ويوافق عليه محمد الخامس، وضم المجلس أربعة

الأعضاء لا يمثل الوطنين من بينهم سوى عضو واحد . ولما كانت فرنسا غير صادقة فى تنفيذ ما اتفقت عليه فقد اتسعت أعمال المقاومة المسلحة فى الأشهر الأخيرة من عام ١٩٥٥ . وأمام هذه الثورة ارتفعت الأصوات الفرنسية التى تنادى بحل المشكلة المراكشية للتفرغ للثورة الجزائرية، ومن الاجراءات الايجابية التى اتخذتها فرنسا السماح لابن يوسف بالعودة إلى العرش وتوافدت جموع الشعب المراكشى إلى فرنسا لاستقباله وطلبت فرنسا حضوره إلى العاصمة. واستغل هذه الفرصة ليفاوض الحكومة الفرنسية فى تغيير نوع العلاقات القائمة بين البلدين . ثم تصريح مشترك هو تصريح لاسل سان كلو فى ٦ نوفمبر ١٩٥٥ وفيه يعلم السلطان قبوله لقرارات مجلس الوزراء الفرنسى وهى:

- منح مجلس الوصاية السلطة الكاملة لإدارة شئون الامبراطورية الشريفة.
- تأليف مجلس وزراء يمثل جميع الاتجاهات السياسية والاجتماعية فى مراكش.
- استئناف المفاوضات مع فرنسا لتحديد وضع مراكس كدولة مستقلة مرتبطة بفرنسا برباط دائم من التعاون المتبادل .
- النص على إقامة ملكية دستورية طبقاً لرغبة الملك .

عاد محمد الخامس إلى عرش مراكش فى ظروف أفضل من تلك التى تركه فيها ، وشرع فى تغيير أنظمة البلاد الداخلية ، غير أن الوطنيين المراكشيين رفضوا اتفاق لاسل سان كلو واستمروا فى المقاومة المسلحة حتى اضطرت الحكومة الفرنسية إلى أن تعلن فى ٢ مارس ١٩٥٦ أن نظام الحماية فى مراكش أصبح غير متناسب مع الظروف الجديدة .

المصـــادر

أولاً: وثائق منشورة:

- Documents Algeriens, Serie Politique. Alger. 1950.
- Documents and Statements Relating to Peace Proposals, War Aims (December 1916 - November 1918), With An Introduction By Lowes dikinson, London, 1919.
- Documents Diplomatiques Francais, III Tomes, Paris, 1929.

ثانياً: دراسات خاصة بتاريخ الجزائري:

أ - باللغة العربية:

- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٠٠ - ١٩٣٠، ترجمة للأطروحة التى حصل بها المؤلف على الدكتوراه فى التاريخ والعلوم السياسية من جامعة ميلسوتا بأمريكا منشورات دار الآداب، بيروت ١٩٦٩.
- اتحاد عمال النفط بالإقليم الشمالى، الاستعمار الفرنسى يضطهد الحركة النقابية بالجزائر، ترجمة وليم سارة، مقدمة عمر السباعى، القاهرة ١٩٥٨.
- أحمد توفيق المدنى، كتاب الجزائر، الجزائر ١٣٥٠ هـ.
- أحمد توفيق المدنى، هذه هى الجزائر، القاهرة ١٩٥٦.
- أحمد رمزى، الاستعمار الفرنسى فى شمال افريقيا، القاهرة ١٩٤٨.
- جلال يحيى، السياسة الفرنسية فى الجزائر، القاهرة ١٩٦٠.
- حسين تريكى، هذه هى الجزائر، القاهرة ١٩٥٩.
- حمدى حافظ ومحمود الشرقاوى، الجزائر، القاهرة ١٩٥٨.
- صالح خرفى، صفحات من الجزائر، دراسات ومقالات، الجزائر ١٩٧٣.
- صلاح العقاد، تطور السياسة الفرنسية فى الجزائر، القاهرة ١٩٦٠.
- عبد الله شريط ومحمد الميلى، الجزائر فى مرآة التاريخ، قسنطينة ١٩٦٥.
- عبد العاطى جلال، فرنسا فى الجزائر، القاهرة ١٩٥٦.
- عمار أوزيفان، الجهاد الأفضل، بيروت ١٩٦٢.
- عمر قنية، عبد الحميد بن باديس رجل الإسلاح والتربية، الجزائر ١٩٧٤.
- فيليب رفلة، الجزائر، القاهرة، ١٩٥٦.

- محمد البجاوى، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة على الخشن، مراجعة محمد الفاضل، دمشق ١٩٦٥.
- محمد بن عبد القادر، تحفة الجزائر فى مأثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، الجزء الثانى، الإسكندرية، ١٩٠٣.
- محمد الطاهر فضلاء، مقالات ومحاضرات عبد الحميد بن باديس، الجزائر ١٩٦٨.
- محمد العربى الزبيرى، مذكرة حمدان خوجة وأحمد باى وبوضرية، الجزائر ١٩٧٣.
- محمد الميلى، ابن باديس وعروبة الجزائر، الجزائر ١٩٧٣.
- ....، فرانز فانون والثورة الجزائرية، الجزائر ١٩٧٣.
- محمد على دبور، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، الجزء الثانى، الجزائر ١٩٧٣.
- محمود عبد المنعم مرتضى، الجزائر المنتصرة، القاهرة ١٩٥٨.
- يوسف فهمى الجزائرلى، الجزائر أرض البطولة، الإسكندرية ١٩٦٤.

ب - باللغة الأوروبية:

- Abbas, Ferhat La Nuit Coloniale, Paris, 1962.
- ولهذا الكاتاب ترجمة عربية، أبو بكر رحال، ليل الاستعمار، المغرب، ١٩٧٤.
- Abbas, Ferhat, Le Jeune Algerien, Paris, 1931.
- Abdallah, El-Hadj, Lieutenant, L'Islam dans L'Armée Française, Constantinople, 1915.
- Ageron, Charles Robert, Histoire de L'Algerie Contemporaine- Paris, 1970.
- Albain, Saint, : L'Algerie D'Aujourd'hui, Paris, 1946.
- Ali, Merad, La ReFormisme Musulman en Algerie de 1925 à 1940, Paris, 1967.
- Alwan, Mohamed, Algeria be fore the United Nations, New York. 1955.

- Behr, Edward, The Algerian Problem, London, 1961.
- Belloula, Tayeb, Les Algeriens en France, Leur Passé, Leur Participation à la lutte de liberation Nationale, Leur Perspectives, Alger, 1965.
- Bennabi, Malek, Memoires d'un Temoin du Siècle, Alger, 1965.
- Bernard, Augustin, L'Agerie, Paris, 1930.
- Berthier, André, L'Algerie et son Passé, Paris, 1951.
- Blottiere, Jean, L'Algerie, Paris, 1956,
- Bou-Ayed. Mahmoud, L'Histoire par la Bande, Alger, 1974.
- Brace, Richard, Ordeal in Algeria, New york, 1960.
- Colette, Français Jeanson, L'Algerie Hors la loi, Paris, 1955,
- Egretaud, Marcel, Réalité de la Nation Algerienne, Paris, 1957.
- Esquer, Gabriel, Histoire de L'Algerie, Paris, 1950.
- Favrod, Charles Henri, La Revolution Algerienne, Paris, 1959.
- Garrot, Henri, L'Algerie. Paris, 1910.
- Germaine, Tillion, algeria, The Realities, London, 1958.
- Gillespie, Joan, Algeria, Rebellion and Revolution, London, 1960.
- Gordon, David, The Passing of French Algeria, New York, 1966.
- Guerin, Daniel, L'Algerie qui se cherche, Paris, 1963.
- Institut National d'Etudes Demographiques, Les Algeriens en France, France, 1955.
- Janssens, Gerard, L'Independance du Culte Musulman en Algerie, Paris, 1951.
- Jonnart, M, Exposé de la Situation générale de l'Algerie en 1917, Agler, 1918.
- Kaddache, Mahfoud, La Vie Politique a Alger. de 1919 à 1939, Agler 1970.

- La Cheraf, Mostafa, L'Alerie, Nation et Société, Paris, 1965.
- Lavion, Michel, Algerian Delegation, What is Algeria Cairo, 1955.
- Lutsky, V. B., Algeria, A History of Africa 1918-1956, Moscow, 1968.
- Mansell, Gerard, Tragedy in Algeria, London, 1961.
- Melia, Jean, LiAlgerie et la guerre 1914-1918, Paris, 1918.
- Michael, Clark, Algeria in Turmoil, New york, 1959.
- Morell, John, Algeria, London, 1910.
- Mouillesseaux, Louis, Histoire de L'Agerie, Paris, 1962.
- Pickles, Dorothy, Algeria and France From Colonisation to Co-operation, Britain, 1963.
- Piquet, Victor, L'Algerie Française 1830-1930, Paris, 1930.
- Wilfrid, Blunt, Desert Hawk, London, 1947.

ثالثاً: دراسات خاصة بالشمال الافريقي:

أ - باللغة العربية:

- شوقي عطا الله الجمل، المغرب الكبير (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب العربى)، القاهرة، ١٩٥٩.
- صلاح العقاد، المغرب العربى (الجزائر - تونس - المغرب الأقصى)، القاهرة ١٩٦٢.
- علال الفاسى، الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى، القاهرة ١٩٤٨.
وللمؤلف ترجمة انجليزية لهذا الكتاب وبها بعض الاضافات باسم:
Independence Movements in Arab North Africa, Washington, 1954.
- علال الفاسى - محاضرات فى المغرب العربى منذ الحرب العالمية الأولى - معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، سنة ١٩٥٥.
- محمد خير فارس، المسألة المغربية (١٩٠٠ - ١٩١٢)، القاهرة، ١٩٦١.

- محمد رفعت، التيارات السياسية فى حـ ـس البحر الأبيض المتوسط، القاهرة، ١٩٥٩.
- محمد مصطفى صفوت، مؤتمر برلين وأثره فى البلاد العربية، القاهرة، ١٩٥٨.
- محمد محمود السروجى، العلاقات التونسية من الحماية إلى الاستقلال، الإسكندرية، بدون تاريخ طبع.
- مكتب الأخبار التونسية، الحملة الصليبية على الإسلام فى شمال افريقيا، مسألة تجنيس المسلمين بالجنسية الفرنسية، القاهرة ١٣٥٢هـ.
- هنرى كلود وآخرين، الاستعمار الفرنسى فى المغرب العربى، ترجمة محمد عيتانى، بيروت ١٩٦٠.

ب - باللغة الأوروبية:

- Abel, Clarin, Histoire Générale de la Tunisie, Paris, 1883.
- Abun Nasr, Jamil, A History of the Maghrib, Britain, 1971.
- Amin, Samir, The Maghrib in the Modern World, Algeria, Tunisia, Morocco - Penguin African Library, 1970.
- Bernard, Augustin - L'Afrique du Nord Pendant la Guerre, Paris, 1962.
- ………………, Le Maroc, Paris, 1952.
- Berque, Jacques, French North Africa, the Maghrib Between Two World Wars, Translated French by Jean Stewart, London, 1967.
- Bonniard, F, La Tunisie du Nord, Paris, 1934.
- Brace, Richard and Joan, Morocco, Algeria-Tunisia, New Jersey, 1964.
- Despois, Jean, L'Afrique du Nord - Premiere Partie, tome I, Les Conditions Naturelles, Colonies et empires, France, 1949.
- Dumaine, Jacques, L'Afrique du Nord a Nouveau Decouverte, Alger, 1945.
- Fontaine, Pierre, Alger, & Gunis, rabat, Les dessous du Drame Nord Africal in Paris, 1953.

Callagher, Charles, The united States and North Africa, Cambridge, 963.

- Germain, José et Stephance Faye, Le Nouveau Monde Français- Maroc, Algerie, Tunisie, Paris, 1924.
- Hardy, George, Histoire des Colonies Françaises, Paris, 1931.
- Julien, Charles André, L'Afrique du Nord en Morche, Paris, 1950
- .... Histoire de L'Afrique du Nord, Paris, 1930
- Jung, Eugène, L'Islam et les Musulmans dans L'Afrique du Nord, Paris, 1930.
- Le Tourneau, Roger, Evolution Politique de L'Afrique du Nord Musulmane 1920-1961, Paris, 1961.
- Lorin, Henri, L'Afrique du Nord, Tunisie, Algerie, Maroc, Paris 1913.
- Mausset, Henri, France et L'Afrique du Nord, Paris, 1945.
- Nickerson, Jane, A Short History of North Africa, New York, 1961
- Noushi, André-North Africa, Algeria 1830-1962, The Cambridge History of Islam, in Two Volumes - Volume II- Cambridge, 1970
- Peyrtoun, Marcel, Histoire générale du Maghreb, Paris, 1966.
- Philipe, williams, De Guallés Republic, London, 1960.
- Piquet, Bictor, La Colonisation Française dans L'Afrique du Nord- Algerie - Tunisie, Maroc-Paris, 1912.
- Rooke, Patrick, Asia and Afica, The great Awakening, London 1968.
- Sa Fwat, M, Tunis and the Great Powero, alexandria, 1943.
- Sicard, Jules - Le Monde Musulman dans Les Possessions Françaises, Paris, 1928.

- Voilard, L, La Tunisie, Tunis, 1906.
- Williams, Ann, Britain and France in the Middle East and North Africa, New York, 1968.
- Zartman, Williams, Politic in North Africal, London, 1961.

رابعاً: دوريات:

أ - باللغة العربية:

- البصائر - صحيفة أصدرتها (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين)، في عام ١ٹ٣٥ في الجزائر، وتوقفت عن الصدور أثناء الحرب العالمية الثانية ثم أعيد اصدارها بعد الحرب.

العدد ١ - سلسلة الثانية - ٢٥ يوليه ١٩٤٧.

العدد ٣ - سلسلة الثانية - ٨ أغسطس ١٩٤٧.

العدد ٤ - سلسلة الثانية - ٢٩ أغسطسط ١٩٤٧.

العدد ٨ - سلسلة الثانية - ٥ يناير ١٩٤٨.

العدد ٢٦ - سلسلة الثانية - ٨ مارس ١٩٤٨.

العدد ٤٣ - سلسلة الثانية - ١٢ يوليه ١٩٤٨.

العدد ٤٩ - سلسلة الثانية - ٣ سبتمبر ١٩٤٨.

العدد ٥٧ - سلسلة الثانية - ٢٢ نوفمبر ١٩٤٨.

- مجلة العربى - مجلة شهرية تصدر فى الكويت منذ عام ١٩٥٩.

العدد ١٢٠ - لسنة ١٩٦٩.

العدد ١٩٧٣ - لسنة ١٩٧٥.

- مجلة كلية الآداب - جامعة الإسكندرية - لعامى ١٩٥٢ - ١٩٥٣. (مقال للأستاذ الدكتور محمد مصطفى صفوت باسم الاستعمار الفرنسى فى شمال افريقيا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر).

ب - باللغة الأجنبية:

- Centre National de la Recherches Scientifique et de la VIéme Section de l'Ecolepartrique des Hautes Etudes Annales - Econ - Omies - Sociétés - Civilisation - Ageron, Charles Robert - L'Exodede Tlemcen 1830 - 1911 - 22 Années No. 5 Septembre - Octobre, 1967.
- Europa Publications, London, The Middle East and North Africa, A Survey and Reference Book, 1966.
- Foreign Affairs, An American Quarterly Review, Kraft, Joseph Settler politics in Algeria, July, 1961.
- La Reforme, Journal Egyptien.

  No. 9 -Octobre 1919.

  No. 13 - Novembre 1919.

  No. 19 - Fevrier 1920.

  No. 18 - Novembre 1920.
- The Royal Institute of International Affairs - (Survey of International Affairs).
- Toynbee, Arnold, The Islamic World, 1925, B, I London, 1927.
- Toynbee, Arnold, Algeria 1937, London, 1938 - V.I.
- The Royal Institute of International Affairs, London, (International Affairs).
- Behr, edward, The Algerian Dielemma, July, 1958.
- The University of Chicago, Chicago, The Journal of Modern Hidtory.
- Confer, Vincent, France and Algeria, V. 43- No. 4 - 1968.
- Université de Tunis, Faculté de Lettres, Revue d'Histoire Maghrebiene.

- Ageron, Charles Robert, Ferhat Abbas et l'Evolution politique de l'Agerie Musulmane pendat la Deuième Guerre Mondiale, N. 4 Juillet, 1975.

خامسا: دراسات عامة:

أ - باللغة العربية:

- أحمد عبد الرحيم مصطفى، حركة التجديد الإسلامي في العالم العربي الحديث، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٧١.
- أرنولد ت، الدعوة إلى الإسلام، ترجمة حسن ابراهيم حسن، عبد المجيد عابدين، اسماعيل النعماني، الجيزة، ١٩٤٧.
- أمين سعيد، تاريخ اليقظة القومية عند العرب، الجزء الثاني تحت عنوان تاريخ الاستعمارين الايطالي والفرنساوي، القاهرة، ١٩٣٦.
- محمد رشيد رضا، تاريخ الإمام محمد عبده، الجزء الأول وفيه تفصيل سيرته وخلاصة سيرة موقظ الشرق وحكيم الإسلام السيد جمال الدين الأفغاني، مصر، ١٩٣١.
- محمد محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي من القرن ١٦ إلى عهد ديجول والجمهورية الخامسة، القاهرة، ١٩٦٠.

ب - باللغة الأوروبية:

- Baumont, Maurice, La Faillite de la Paix 1918-1939, Paris, 1945.
- Boyd, Sheafer, Nationalism, Myth and Reality, New York, 1955.
- Bury, J.P., France 181401940, Paris, 1969.
- Cobban, Alfred, AHistory of Modern France, vo 3, (1874-1962), Britain 1968.
- Daniel, Guerin "An Service des Colonies 1930-1935, Paris, 1954.

- Ewan, J., Twentieth Century Africal, London, 1968.
- Ferand, Charles, Annales Tripolitaines, Paris, 1927.
- Hardy, Georges, Vue Générale de L'Histoire d;Afrique, Paris, 1922.
- Hearder, M, Ashort History of Italy, Cambridige, 1963.
- Kirk, Georges, The Middle East in the War, London, 1953.
- Kohn, Hans, Nationalism, Its Meaning and history, New york, 1955.
- Kohn, Abre ;t, La Tripolitaine et L'Egypt, Paris, 1884,
- Lacouture, Jean, Cinq Hommes et la Frânce, Paris, 1961.
- Lask, Harold. A Grammar of Politics, Great Britain 1963.
- Legum, Colin, Africa, London, 1970.
- Lutsky, J, A History of Africa, Moscow, 1968.
- Newman, Polson, The mediterranean and Its problems, London, 1929.

المحتوي

الصفحة